



صندوق النقد
العربي
ARAB MONETARY FUND



تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2024

صندوق النقد العربي
www.amf.org.ae



لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من
هذا التقرير أو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من
صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل،
مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
قسم تطوير القطاع المالي- الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971-26171566 / +971-26171574
البريد الإلكتروني: Financialstability@amf.org.ae
Website: <http://www.amf.org.ae>

إفتتاحية التقرير

يعد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المكون من مدراء الإدارات المعنية بالإستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار أن الصندوق يقوم بدور الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدداً من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الإستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الإستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الإستقرار المالي في الدول العربية، منها **إصدار تقرير سنوي عن الإستقرار المالي على مستوى الدول العربية.**

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق وإستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024، الذي تناول تطورات وضعية الإستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الإقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الإستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكون قد وُفِّقَ في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضع الإستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الإستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والإقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في إتخاذ القرارات الإحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الإقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار السابع من تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الإقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الإقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير على صعيد النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،

فهد بن محمد التركي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

نبذة عن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

مقدمة

نظراً لتزايد الإهتمام العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بقضايا الإستقرار المالي، التي باتت تمثل محوراً مهماً من أولويات المصارف المركزية، ولأغراض تعزيز فرص تبادل الخبرات بين الدول العربية، قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2014، إنشاء فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية. تشمل عضوية الفريق، المدراء المكلفين بقضايا الاستقرار المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

الأهداف

يعمل الفريق على تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، ويحرص على تبادل الخبرات والتجارب في مجال السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التعاون بين مختلف الادارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كما يقوم الفريق بإعداد ونشر تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، وأوراق عمل، ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية، والمساهمة في رفع الوعي بقضايا الاستقرار المالي.

الأمانة الفنية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة الفريق. تتولى الأمانة إعداد الدعوات وجدول أعمال اجتماعات الفريق، ومحاضر اجتماعاته، ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الذي يتم الاتفاق عليه سنوياً. إضافة إلى المساهمة الفنية في إعداد الدراسات اللازمة لأعمال الفريق، التي ترفع لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتهم السنوية.

التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية

يتعاون فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، بشكل وثيق مع كل من صندوق النقد الدولي، ومعهد الاستقرار المالي، ومجلس الاستقرار المالي، إضافة إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث يحضر باستمرار ممثلين عن هذه المؤسسات الاجتماعات الدورية للفريق.

فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- د. رامي يوسف عبيد
- صندوق النقد العربي
- يسر برنية
- صندوق النقد العربي

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- البنك المركزي الأردني
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- مصرف البحرين المركزي
- البنك المركزي التونسي
- بنك الجزائر
- البنك المركزي السعودي
- البنك المركزي السعودي
- بنك السودان المركزي
- بنك السودان المركزي
- البنك المركزي العراقي
- البنك المركزي العُماني
- البنك المركزي العُماني
- سلطة النقد الفلسطينية
- مصرف قطر المركزي
- مصرف قطر المركزي
- بنك الكويت المركزي
- بنك الكويت المركزي
- مصرف لبنان
- لجنة الرقابة على المصارف في لبنان
- مصرف ليبيا المركزي
- البنك المركزي المصري
- البنك المركزي المصري
- بنك المغرب
- البنك المركزي الموريتاني
- البنك المركزي الموريتاني
- البنك المركزي اليمني
- البنك المركزي اليمني
- د. محمد عمارة
- عوشة التميمي
- سارة باتيس
- محمد الصادق
- مهدي البوكاري
- فتيحة لعليلاش
- ندى الرومي
- عبد الرحمن القحطاني
- السيدة الطيب
- مشاعر إبراهيم
- عقيل محمد رشيد
- د. محمد الجهوري
- عبد الله السعيد
- عابد بن علي أكبر البلوشي
- إياد زيتاوي
- عبد الله البنعلي
- علي عبد اللطيف المهدي
- حمد الحمد
- منيرة الراشد
- شكري مونس
- د. كامل وزنه
- طارق الصليل
- د. أحمد سحلول
- دينا الصاوي
- حليم جادي
- أحمد الراظي
- دياوارا مامادو
- ثامر الصهبي
- هاني بشر

المحتويات

3	إفتتاحية التقرير.....
4	تقديم.....
5	نبذة عن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية.....
6	فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية.....
7	المحتويات.....
8	الفصل الأول: التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية.....
23	الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية.....
52	الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة.....
80	الفصل الرابع: تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة.....
101	الفصل الخامس: تقييم مخاطر مديونية قطاع الأفراد في الدول العربية.....
112	الفصل السادس: مؤشرات الإستقرار المالي في الدول العربية: المنهجيات والأغراض.....
148	الفصل السابع: منظومة إدارة الأزمات المصرفية: مدى الحاجة للمراجعة والتحديث.....
171	الفصل الثامن: التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة والرقمية وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية.....
213	الفصل التاسع: إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية.....

الفصل الأول

التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية

يتأثر الإستقرار المالي بالظروف والتطورات التي قد تطرأ على البيئة الاقتصادية الكلية، حيث تعتبر العلاقة بين المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية علاقة متبادلة ذات إتجاهين، وليس أدل على ذلك من أن السياسة الإحترازية الكلية تأخذ المتغيرات الاقتصادية في الإعتبار عند إتخاذ أي قرار، والعكس صحيح بالنسبة للسياسة النقدية. وتُعتبر المتغيرات الاقتصادية-جنباً إلى جنب مع المتغيرات المصرفية والمالية- مدخلات هامة عند تطبيق أو إستخدام أدوات إدارة المخاطر و/أو أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر النظامية وتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات المحتملة، بالتالي تعزيز الاستقرار المالي، ومثال ذلك أنظمة الإنذار المبكر، ونماذج التنبؤ بإستخدام النمذجة القياسية، وإختبارات الأوضاع الضاغطة، وتفعيل هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، وبناء المخصصات وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، ومؤشرات الاستقرار المالي، وغيرها. كما أن هنالك جانب آخر يبين أهمية الإرتباط الوثيق بين الاستقرار المالي والإقتصادي يتمثل بالتفاعلات بين السياسات الاقتصادية والإحترازية، حيث يمكن أن يكون لأدوات السياسة الإحترازية الكلية تأثير على أسعار وحجم الائتمان في الإقتصاد، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على مجمل النشاط الاقتصادي الذي يعتبر عنصراً رئيساً في إدارة السياسة النقدية. في المقابل، إن مستويات أسعار الفائدة والتضخم والنشاط الاقتصادي الحقيقي تؤثر على حجم الائتمان الذي يعتبر من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى بناء مخاطر نظامية. هذا وقد شهدنا خلال العامين الماضيين العواقب التي نجمت عن الإرتفاع الكبير في معدلات التضخم في عام 2022 وما تبعه من تبني سياسات نقدية متشددة لإحتواء تلك الضغوط التضخمية، حيث أدت في النهاية إلى حدوث إضطرابات مصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية عام 2023 سرعان ما تم إحتوائها من السلطات الرقابية المعنية كما سيتم توضيحه لاحقاً. وسيتم فيما يلي إستعراض ملخص للتطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية من منظور العلاقة مع الإستقرار المالي.

نظرة على التطورات العالمية الراهنة وأثرها على الاستقرار المالي

تعرض النظامين الاقتصادي والمالي في العالم خلال الأربعة أعوام السابقة إلى العديد من الصدمات المتلاحقة في ظل بيئة مليئة بالمخاطر والتحديات، حيث ظهرت جائحة

فيروس كورونا المستجد في أواخر عام 2019 وألقت بظلالها على جميع دول العالم، وأدت في حينها إلى تباطؤ النمو وحدث تراجع حاد في المؤشرات الإقتصادية، بل وتم إعتبار تلك الجائحة إحدى أقوى الصدمات التي تعرض لها الإقتصاد العالمي، فقد هددت المورد البشري بصورة مباشرة، إضافة إلى الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي، وتحديد أسواق المال وأسعار السلع، وقد استجابت البنوك المركزية لتداعيات الأزمة، وإتخذت إجراءات عديدة لضخ السيولة في الإقتصاد، إضافة إلى دعم قطاعي الأفراد والشركات لا سيما دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما أظهرت الأزمة أهمية هوامش رأس المال والسيولة في القطاع المصرفي، والتي ساهمت في حماية القطاع المصرفي من صدمة جائحة فيروس كورونا المستجد، وأثبتت صلابة القطاع المصرفي في مواجهة تبعات الأزمة. بعد ذلك، وتحديدًا في بداية عام 2022، تزايدت المخاطر الجيوسياسية المتمثلة بتداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، أخذًا في الإعتبار أن روسيا وأوكرانيا يعتبران من أهم الموردين الأساسيين للحبوب والقمح والطاقة إلى كثير من الدول، خصوصاً الدول الأوروبية والصين. إذ تأثرت التجارة العالمية سلباً بهذه الأوضاع، وارتفعت أسعار الغذاء في جميع أنحاء العالم، ممّا نجم عنه حدوث زيادة في مستوى التضخم. حيث دفع ذلك البنوك المركزية إلى تدخلات قوية لإحتواء الضغوط التضخمية وللمحافظة على جاذبية الأصول المقومة بالعملات المحلية في عدد من الدول، من خلال إتباع سياسة نقدية متشددة تمثلت برفع أسعار الفائدة عدة مرات، وقد جاء إتباع سياسة نقدية متشددة رغم القناعة بإمكانية أن يؤدي ذلك في بيئة محفوفة بالمخاطر الجيوسياسية إلى تراجع المؤشرات الإقتصادية وخلق حالة من عدم اليقين من جهة، ومن جهة أخرى إحتما لية حدوث نوع من التعارض بين أهداف السياسة النقدية المتمثلة في إستقرار الأسعار وضبط التضخم والسياسة الإحترازية الكلية المتمثلة في الحد من المخاطر النظامية وتعزيز الإستقرار المالي.

من جانب آخر، حدثت إضطرابات في القطاعات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية في الربع الأول من عام 2023 نجمت بشكل أساسي عن فشل بنك سيليكون فالي، وتعد هذه الإضطرابات مثالا جيدا على بعض المخاطر التي ينبغي التنبيه لها على صعيد العلاقة بين إرتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية والإستقرار المالي، حيث من الممكن أن يؤدي إرتفاع أسعار الفائدة لأدوات السياسة النقدية إلى تراجع القيمة السوقية للأصول المصنفة كأصول عالية الجودة ضمن متطلبات كفاية رأس المال والسيولة، خصوصاً في حال الإضطراب لتسييل تلك الأصول في فترات تتبنى فيها المصرف المركزي سياسة نقدية متشددة، حيث قد تتحول الخسائر غير المتحققة (Unrealized losses) إلى خسائر متحققة (Realized losses)، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وعلى ثقة الجمهور وعلى إستقرار النظام المصرفي، وقد يستدعي ذلك تدخل السلطات الرقابية وتطبيق إحدى تقنيات الحل (Resolution techniques) وإستخدام أموال ضمان الودائع (في حال وجود منظومة ضمان الودائع)، وحدثت مخاطر

عدوى، وقد أشار تقرير الإستقرار المالي الصادر عن صندوق الدولي في شهر إبريل 2022 إلى أن القطاع المصرفي في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو الأكثر عرضة للضغوط السيادية، إذ أن إقتطاع ما نسبته 30 في المائة من قيمة الديون السيادية قد يؤدي إلى انخفاض نسبة رأس المال الأساسي (Common Equity Tier 1 CET1) عن 4.5 في المائة (حسب متطلبات بازل III)، في حين منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا هي الأكثر تحملاً لصدمة انخفاض القيمة السوقية للديون السيادية، حيث إن إقتطاع ما نسبته 70 في المائة تقريباً من قيمة الديون السيادية، قد يؤدي إلى انخفاض نسبة رأس المال الأساسي (CET1) في القطاع المصرفي لديها عن النسب المقررة بموجب متطلبات بازل III، أما بقية المجموعات الإقليمية، فقد بلغت نسبة الإقتطاع 40 في المائة تقريباً.

ومما يفاقم المخاطر والتحديات التي تواجه المصارف المركزية والسلطات الرقابية، وجود مخاطر وأعباء أخرى تفرض نفسها بقوة أمام صانعي السياسات الإقتصادية، تتمثل بمخاطر تغيرات المناخ، والمخاطر السيبرانية، وإرتفاع مديونية الحكومات، ومخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر مديونية قطاعي الأسر والشركات، وتقلبات أسواق الأصول، ومخاطر ترتبط بخصوصية بعض الدول، وغيرها¹.

أخيراً، وفي الربع الأخير من عام 2023 طرأت إضطرابات جديدة في منطقة الشرق الأوسط تمثلت في الحرب على غزة والتطورات في البحر الأحمر، وكان لتلك الصدمة الجيوسياسية آثار اقتصادية سلبية كبيرة خاصة على فلسطين والدول المجاورة لا سيما عائدات السياحة والاستثمارات والتجارة الخارجية. حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني تراجعاً حاداً وفي قطاع غزة دماراً هائلاً في حين تراجع التعافي في القطاع السياحي في الدول المجاورة، وارتفعت كلف التمويل، وانخفضت الإيرادات الحكومية وإيرادات العملة الأجنبية مع تراجع حركة التجارة العالمية وإرتفاع تكاليف الشحن، مما أدى إلى ترسيخ حالة عدم اليقين في الإقتصاد، وإرتفاع أسعار النفط، وإرتفاع إضافي في الأسعار كنتيجة لإرتفاع تكاليف الشحن كما سبق ذكره. تجدر الإشارة إلى أنه كما سيتم توضيحه لاحقاً في الفصل الثاني تعتبر المخاطر الجيوسياسية من أهم المخاطر الراهنة التي قد تُشكل تحدياً من وجهة نظر المصارف المركزية العربية في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي، لكن ومع ذلك فلا زال تقييم المصارف المركزية العربية لأثر تلك المخاطر على الإستقرار المالي بأنها متوسطة. هذا وترتبط المخاطر الجيوسياسية بالإستقرار المالي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة القطاع الحقيقي وقناة القطاع المالي، فيما يخص القناة الأولى فتتمثل بقيود التجارة وسلاسل التوريد وإضطرابات أسواق السلع الأساسية، وإنعكاس ذلك على التضخم والنمو الإقتصادي على المدى القصير، أما القناة الثانية فتتمثل على المدى القصير بالقيود على الإئتمان في ظل عدم اليقين، وتقلبات أسعار الأصول (السلع، والأسهم، وأسعار الفائدة، وهامش الفائدة الإئتماني والسيادي)، كذلك من الممكن أن تنتقل الآثار من خلال إعادة تخصيص الإئتمان والإستثمارات عبر الحدود بسبب حدوث

¹ سيتم تغطية هذه المخاطر في فصول مختلفة ضمن هذا التقرير.

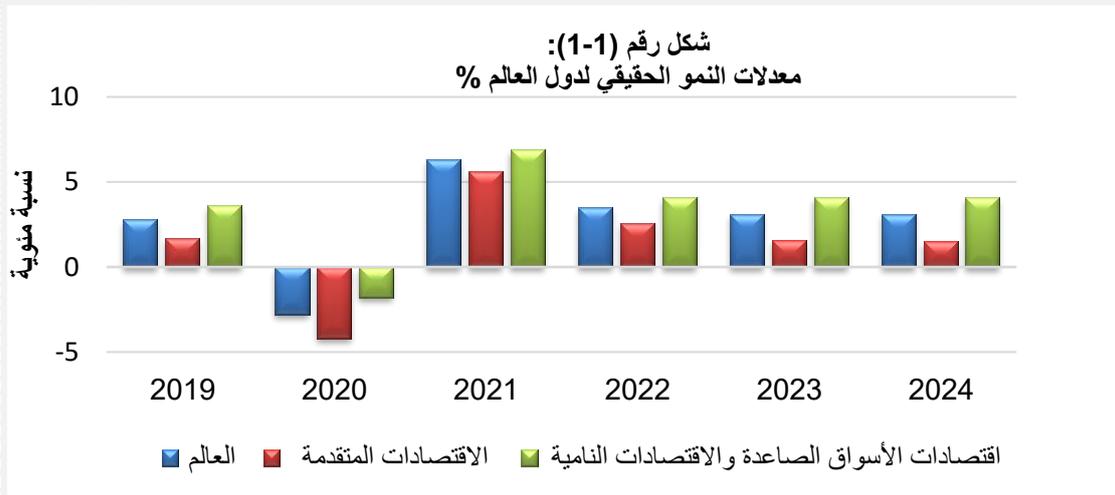
إنعكاس مفاجئ لتدفق رأس المال، إضافةً إلى إمكانية تعطل المدفوعات عبر الحدود. أما على المدى الطويل، فقد تتسبب المخاطر الجيوسياسية بضغط على السيولة والملاءة المالية في البنوك والشركات غير المالية، وحدثت تقلبات عالية في التمويل الخارجي وعائدات الأصول. من جانب آخر، يبين تقرير الاستقرار المالي العالمي (صندوق النقد الدولي، أبريل 2024)

أن هنالك جانب آخر يجب التنبيه له فيما يخص المخاطر الجيوسياسية، حيث إن الدول التي تتعرض بشكل كبير للتوترات الجيوسياسية معرضة بشكل متزايد للمخاطر السيبرانية، خصوصاً في حال كانت التشريعات السيبرانية ضعيفة. هذا وبحسب نفس التقرير، إزدادت الهجمات الإلكترونية بعد حدوث التوترات في القارة الأوروبية بين روسيا وأوكرانيا.

على مستوى تأثير أداء القطاعين المالي والمصرفي في الدول العربية بالتطورات العالمية الراهنة، وكما سيتم تحليله لاحقاً في هذا التقرير، وأخذاً في الاعتبار وجود تحديات أخرى ترتبط ببعض الدول نظراً لخصوصية الوضع فيها، فقد بينت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (الذي يشكل بالمتوسط حوالي 94 في المائة من حجم أصول القطاع المالي) أنه قادر بشكل عام على مواجهة الصدمات من خلال تمتعه بمستويات مرتفعة ومريحة من كفاية رأس المال والسيولة، كذلك بينت مؤشرات القطاع المالي غير المصرفي عدم وجود مخاطر نظامية جوهرية تستدعي القلق، كما كشفت نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة ومؤشرات الإستقرار المالي -التي تأخذ أثر المخاطر الإقتصادية في الإعتبار- أن القطاع المصرفي في الدول العربية متين ومرن وقادر على إستيعاب الصدمات المحتملة، لكن في الوقت نفسه، لا بد من الإشارة إلى أن الصدمات في العالم وفي المنطقة العربية بشكل خاص قد ارتفعت وتيرتها في السنوات الاخيرة وأنه لا يوجد مؤشرات تشير إلى تراجع هذه الوتيرة في الأجل المنظور. في المقابل، إن القدرة لدى العديد من الدول العربية للتعامل مع الصدمات قد تكون ضعفت مع تراجع الحيز المالي وارتفاع مستوى المديونية. وعليه، تبرز أهمية مواصلة قيام صانعو السياسات الاقتصادية بتحسين الإستجابة والقدرات لمواجهة الصدمات المتداخلة وتعزيز النمو الاقتصادي، وإجراء مراجعة لأدوار السياسات الاقتصادية والإحترازية وفعاليتها في إستيعاب التحديات والمخاطر المستجدة والمتنامية المحيطة بالنظام المالي والإقتصادي وكذلك إعادة بناء الحيز المالي للسياسة المالية. كما من الأهمية بمكان قيام المصارف المركزية العربية بمواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الإرتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي، وإستخدام ما يلزم من أدوات السياسة الإحترازية إذا إقتضى الأمر. كما تبرز أهمية دور إدارتي الاستقرار المالي والرقابة المصرفية لدى المصارف المركزية بالتحقق المستمر من فاعلية إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي، وتعزيز منظومتي إدارة الأزمات وضممان الودائع، ومواصلة تطبيق إختبارات أوضاع ضاغطة جزئية وكلية تقيس مخاطر السيولة والإئتمان والتركز وأسعار الفائدة، وكذلك المخاطر الإقتصادية والمخاطر الأخرى المستجدة وأثرها على مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة وجودة الأصول.

النمو الإقتصادي العالمي

كما أشرنا سابقاً، واجه الإقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة العديد من التحديات أثرت على أدائه، ومن هذه التحديات تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية التي أثرت بشكل مباشر على الإرتفاع في أسعار الطاقة والمواد ليسجل سعر برميل النفط الواحد 93 دولار أمريكي² في الربع الرابع من عام 2023، وتراجعت صادرات المواد الغذائية والأسمدة من أوكرانيا وروسيا، كما أدت تخفيضات التوريد وفرض حظر على الواردات من روسيا مع العقوبات المفروضة عليها إلى زيادة تقلبات سلاسل التوريد العالمية، وزادت من الضغوط التضخمية، خاصة في ظل صعوبات جانب العرض الذي يواجهه الطلب المرتفع، بالرغم من هذه التغيرات التي أدت إلى تباطؤ النمو الإقتصادي العالمي، نتيجة الإعتماد الكبير على واردات الطاقة الروسية، بالإضافة إلى تبني سياسات نقدية مشددة للحد من التضخم، وسحب الدعم المالي في ظل الديون المرتفعة، تشير بيانات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024) إلى وجود نمو في الإقتصاد العالمي بنسبة 3.2 في المائة في عام 2023 مقابل 3.5 في المائة في عام 2022، حيث إن هذا التراجع في النمو مرده تراجع النمو في إقتصادات الدول المتقدمة من 2.6 في المائة في عام 2022 إلى 1.6 في المائة في عام 2023، لكن مع ذلك تبقى درجة صلابته ملحوظة على الرغم من التقلبات التي تشهدها الأسواق. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن نسبة النمو في الإقتصاد العالمي سوف تبلغ 3.2 في المائة لعام 2024 (الشكل 1-1).

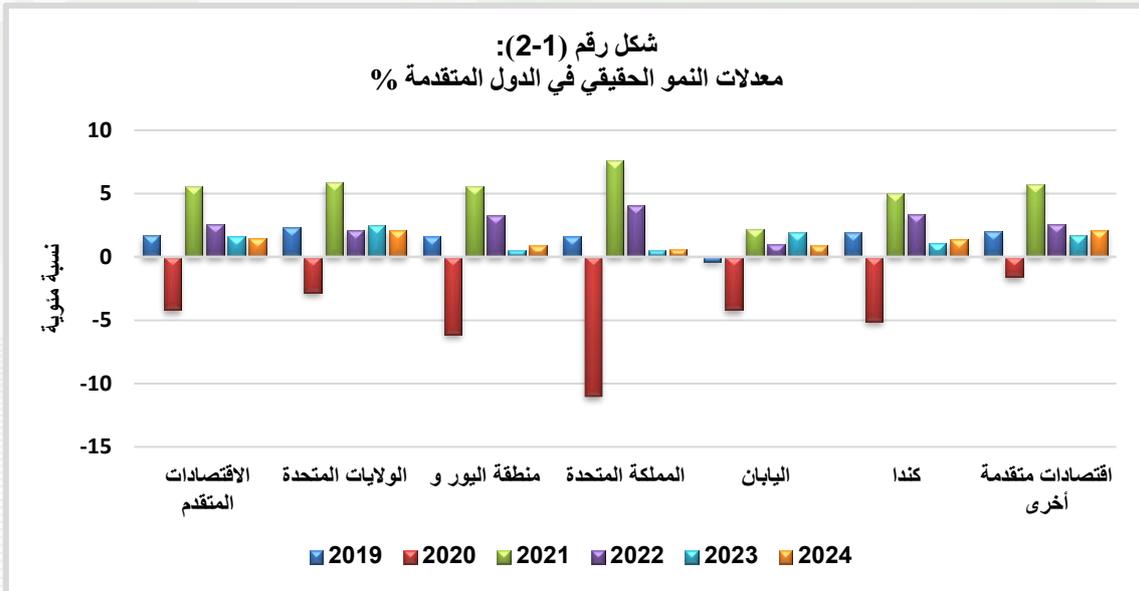


* فيما يخص عام 2024، فهي تقديرات.

** المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024.

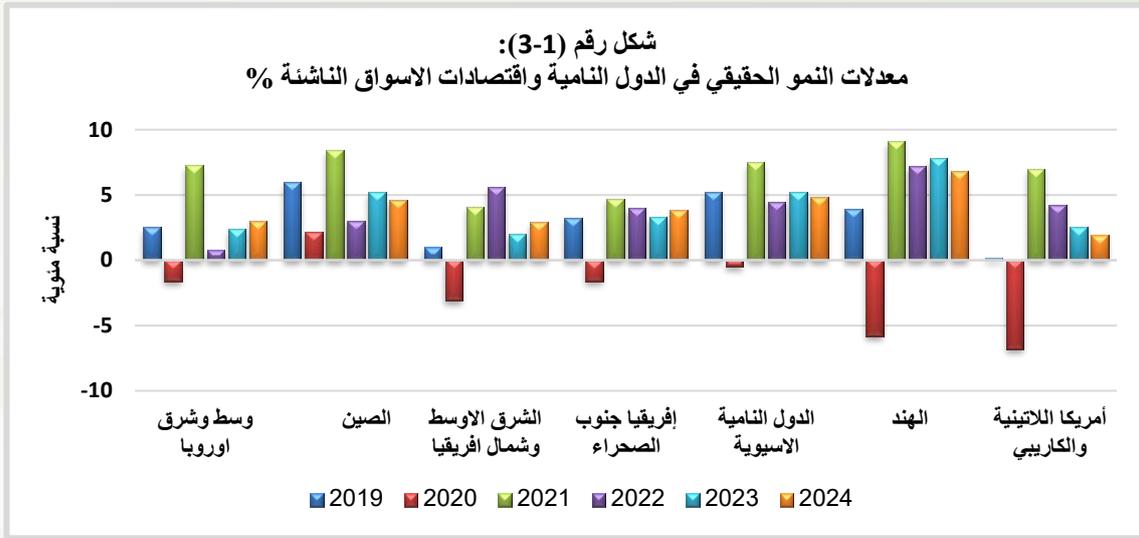
² صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، عدد 19 لشهر نوفمبر لعام 2023.

فيما يخص إقتصادات الدول المتقدمة، فكما سبق ذكره، فقد كان التباطؤ أكثر وضوحاً فيها، حيث إنخفض معدل النمو من 2.6 في المائة في عام 2022 إلى 1.6 في المائة في عام 2023، إذ سجلت منطقة اليورو انخفاضاً من 3.3 في المائة في عام 2022 إلى 0.4 في المائة في عام 2023، ومن العوامل التي أثرت على تباطؤ النمو إتباع سياسة نقدية مشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، والتي أثرت سلباً على الإلتئمان الممنوح لقطاعات للإسكان والإستثمار والنشاط الإقتصادي وخاصة في الدول التي ترتبط فيها نسبة القروض العقارية بسعر فائدة متغير أو التي ينخفض فيها مستوى إنفاق الأسر، كما أن تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وإنعكاساتها على التبادل التجاري أثر في أسعار الطاقة المستوردة. هذا وقد سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً أفضل مقارنة بمنطقة اليورو، إذ إرتفع النمو من 2.1 في المائة في عام 2022 إلى 2.5 في المائة في عام 2023، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تراجع طفيف في معدل النمو في الدول المتقدمة ليسجل 1.7 في المائة في عام 2024 (شكل 2-1).



* تشمل مجموعة " إقتصادات متقدمة أخرى": مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.
** فيما يخص العام 2024 فهي تقديرات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024.

أما بخصوص إقتصادات الأسواق الصاعدة والإقتصادات النامية، تشير التوقعات إلى تراجع طفيف في معدلات النمو في الدول الناشئة بنسبة 4.2 في المائة في عام 2024، علماً أنها بلغت 4.1 في المائة و4.3 في المائة خلال عامي 2022 و2023 على التوالي. وبالنظر إلى هذه الدول، نجد تفاوت بينها في مستويات النمو، إذ إرتفع معدل النمو في الصين من 3.0 في المائة في عام 2022 إلى 5.2 في المائة في عام 2023، في حين إرتفع في الهند ليبلغ 7.8 في المائة في عام 2023، بعد أن حقق نسبة 7.2 في المائة في عام 2022 (الشكل 3-1).



* تشمل "مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي": مجموعة دول نصف الكرة الغربي. وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.
** فيما يخص عام 2024 فهي تقديرات.
المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024.

جدول (1-1): معدلات النمو الحقيقي في العالم خلال الفترة (2024-2019) (%)

2024**	2023	2022	2021	2020	2019	
3.2	3.2	3.4	5.3	-2.8	2.8	العالم
1.7	1.6	2.7	5.4	-4.2	1.7	الدول المتقدمة
2.7	2.5	2.1	5.9	-2.8	2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
0.8	0.4	3.5	5.4	-6.1	1.6	منطقة اليورو
0.5	0.1	4.0	7.6	-11.0	1.6	المملكة المتحدة
0.9	1.9	1.1	2.1	-4.3	-0.4	اليابان
1.2	1.1	3.4	5.0	-5.1	1.9	كندا
2.0	1.8	2.6	5.8	-4.1	1.9	الدول المتقدمة الأخرى*
4.2	4.3	4.0	6.9	-1.8	3.6	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
3.8	3.4	3.9	4.8	-1.7	3.3	إفريقيا جنوب الصحراء
4.6	5.2	3.0	8.4	2.2	6.0	الصين
6.8	7.8	6.8	9.1	-5.8	3.9	الهند
2.8	2.0	5.3	4.3	-3.1	1.0	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
2.0	2.3	4.0	7.0	-6.8	0.2	أمريكا اللاتينية والكاريبي**
2.2	2.9	2.9	5.0	-3.3	1.2	البرازيل
2.4	3.2	3.1	4.7	-8.0	-0.2	المكسيك

* تضم الدول المتقدمة الأخرى مجموعة الدول المتقدمة باستثناء كل من الولايات المتحدة الأمريكية ومنطقة اليورو واليابان.

** تشمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي: مجموعة دول نصف الكرة الغربي. وتضم جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية (باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا) والجنوبية ودول الكاريبي.

*** تقديرات.

المصدر: فيما يخص بيانات عامي 2023 و2024: صندوق النقد الدولي/تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024). أما الأرقام السابقة فهي كما وردت في تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية/صندوق النقد العربي (2023) وذلك من واقع بيانات تقرير آفاق الإقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي (أبريل 2023).

أما بخصوص الدول العربية، وفقاً لتقديرات صندوق النقد العربي³، من المتوقع أن يتحسن معدل نمو الإقتصادات العربية ليسجل 2.8 في المائة في عام 2024، مقابل 0.3 في المئة عام 2023، وذلك نتيجة لعدة عوامل، فمن جهة تشهد أسعار النفط والغاز استقراراً بما يعزز الثقة ويدعم الطلب المحلي في الدول المنتجة للنفط والغاز، وتراجع أسعار السلع الأساسية بما فيها المنتجات الزراعية بما يقلل الطلب الخارجي في الدول المستوردة ويتيح دخلاً أعلى للإنفاق المحلي في الدول التي تمثل كلفة المنتجات الزراعية فيها حيزاً مهماً من سلة الاستهلاك، ويقابل ذلك استمرار تشديد السياسات النقدية، وما يستتبع ذلك من ضغط على النشاطات الاقتصادية.

في هذا الإطار، تبدو الدول العربية التي تبنت برامج إصلاح اقتصادي ورؤى واستراتيجيات لتنويع اقتصاداتها وزيادة متانتها النسبية، وإصلاح بيئات الأعمال، وتشجيع دور القطاع الخاص، ودعم رأس المال البشري، أقدر على مواجهة الصدمات. فيما يخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فإن تحسن معدلات النمو الاقتصادي في معظمها عائد إلى ارتفاع الإنتاج المتوقع من النفط، وتراجع تشديد السياسة النقدية، وتبني مشاريع استثمارية كبرى، وتعزيز الصادرات غير المرتبطة بالطاقة. أما فيما يخص الدول العربية الأخرى، هنالك بعض العوامل التي قد تبطئ من النمو الاقتصادي، ومثال ذلك الحرب على غزة، والظروف والتحديات غير المواتية في بعض الدول، والضغط التضخمي، وتشديد السياسات النقدية على المستوى العالمي، وارتفاع مديونية الحكومات، وتراجع الحيز المالي، والضغطات على القطاع الخارجي وأسعار الصرف. تجدر الإشارة إلى أنه في حال تم احتساب متوسط النمو الاقتصادي إستناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي⁴، سيكون النمو الإقتصادي المتوقع في عامي 2024 و2023 حوالي 2.9 في المائة و2.4 في المائة على التوالي، مقابل 3.9 في المائة في عام 2022.

جدول رقم (2-1): معدلات النمو الحقيقي في الدول العربية خلال الفترة (2017-2024)

*2024	*2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
2.8	0.3	5.8	4.6	5.2-	1.9	2.4	1.4	الدول العربية
2.6	0.8-	8.7	3.9	4.3-	0.8	2.8	0.1-	السعودية
3.9	3.6	7.5	4.4	5.0-	1.1	1.3	0.7	الإمارات العربية المتحدة
2.0	1.6	4.0	1.5	3.6-	0.8	1.2	1.5-	قطر
1.4-	1.9-	6.1	1.3	8.9-	0.6-	2.4	4.7-	الكويت
1.2	1.3	4.5	3.0	3.2-	1.1-	1.3	0.3	عمان
3.6	2.6	4.9	2.7	4.6-	2.2	2.1	4.3	البحرين
3.8	4.2	3.6	3.8	5.0-	0.9	1.4	1.5	الجزائر
1.4	2.4-	8.7	2.8	11.3-	5.8	4.7	3.4-	العراق

³ المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، الإصدار 20 يوليو 2024.
⁴ المصدر: تم احتساب متوسط معدل النمو الإقتصادي وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024)، وتشمل البيانات الدول التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

1.0-	2.0-	1.1	2.0-	8.5-	2.1	0.8	10.0	اليمن
3.9	19.4	1.3	77.6	47.3-	4.6	8.2	28.5	ليبيا
3.0	3.8	6.7	3.3	3.6	5.6	5.3	4.2	مصر
2.8	3.4	1.5	7.9	7.2-	2.9	3.1	6.1	المغرب
4.2-	18.3-	0.5-	0.5	3.6-	2.5-	2.3-	4.3	السودان
1.9	0.4	2.4	4.3	8.7-	1.3	2.6	2.2	تونس
...	2.1	6.1-	15.2-	24.6-	6.8-	1.9-	0.9	لبنان
...	5.3-	4.1	7.0	11.3-	1.4	1.2	1.4	فلسطين
2.6	2.6	2.5	2.2	1.6-	2.0	1.9	2.1	الأردن
5.1	4.8	4.4	3.0	1.8-	5.6	2.1	3.5	موريتانيا
6.5	7.0	3.6	4.0	1.0	6.5	8.5	5.1	جيبوتي
...	2.8	2.4	2.4	0.2	2.0	3.4	3.8	القمر

المصدر: فيما يخص بيانات عامي 2023 و2024: صندوق النقد الدولي/تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024) باستثناء بيانات عام 2023 لكل من العراق وليبيا وفلسطين والكويت والمغرب، فمصدرها استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، وكذلك المصادر التي سيتم ذكرها لاحقاً. أما بالنسبة لمعدل النمو الحقيقي في عامي 2023 و2024 **لمجموع** الدول العربية فهي حسب تقديرات صندوق النقد العربي (تقرير آفاق الإقتصاد العربي، الإصدار 20 يوليو 2024). بالنسبة للأعوام التي تسبق عام 2023، فهي كما وردت في تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية/صندوق النقد العربي (2023) إستناداً إلى المصادر التي تم ذكرها بالتفصيل في ذلك التقرير باستثناء ما يلي:

- الإمارات العربية المتحدة: مصدر البيانات هو المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام (2019-2023). أما عام 2024، فهي توقعات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.
- الجزائر: مصدر البيانات للأعوام التي تسبق عام 2024 هو بنك الجزائر.
- فلسطين: مصدر بيانات عام 2022 هو سلطة النقد الفلسطينية.
- الكويت: مصدر بيانات عام 2022 هو إستبيان تقرير الإستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي). تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لبنك الكويت المركزي، فإن معدل النمو لبيانات الأرباع الثالث الأولى لعام 2023 (يناير-سبتمبر 2023) هو 1.9- في المائة مقارنة بذات الفترة من العام السابق.
- لبنان: مصدر بيانات الأعوام (2017-2020) هو مصرف لبنان.
- ليبيا: مصدر بيانات الأعوام (2019-2023) هو مصرف ليبيا المركزي.
- مصر: مصدر بيانات عام 2022 هو البنك المركزي المصري وفقاً لأحدث بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- المغرب: مصدر بيانات عامي 2022 و2023 هو بنك المغرب.

* تقديرات.

معدلات التضخم العالمي

شهد الإقتصاد العالمي العديد من التقلبات في معدلات التضخم، بسبب تعدد الصدمات التي أصابت الإقتصاد العالمي لا سيما جائحة فيروس كورونا التي تسببت في تخصيص أغلب الموارد الإقتصادية لمواجهة الأزمة، مما أدى إلى تراجع النشاط الإقتصادي والتجارة الخارجية، وعندما بدأ الإقتصاد العالمي يتعافى، حدثت توترات في القارة الأوروبية في بداية عام 2022 كما سبق أن تم الإشارة إليه، الأمر الذي أدى لتعذر تصدير محاصيل الحبوب الأوكرانية إلى دول العالم وخاصة قارتي آسيا وإفريقيا كون محصول الحبوب الأوكراني يشكل الجزء الأكبر من سوق الحبوب العالمي، وأدى هذا الأمر إلى ارتفاع الأسعار بشكل أثر على الإقتصاد العالمي وخاصة الدول المتقدمة، كما أن

التوترات في القارة الأوروبية أدت إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق العالمي كون روسيا من أكبر الدول المنتجة للوقود، بالإضافة إلى زيادة الطلب العالمي بعد انحسار أزمة كورونا، كل ذلك تسبب بارتفاع أسعار الوقود والغذاء، بالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

وبعد هذه الضغوط التضخمية، بدأت الدول بإتباع سياسات نقدية متشددة من خلال رفع متتالي لأسعار الفائدة، مما أدى إلى كبح جماح التضخم في معظم الدول، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى إنخفاض معدلات التضخم العالمي ليلبلغ 5.9 في المائة في 2024 (صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي أبريل 2024)، حيث من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي بشكل مطرد، من 6.8 في المائة في عام 2023 إلى 5.9 في المائة و4.5 في عامي 2024 و2025 على التوالي، وذلك مع عودة الإقتصادات المتقدمة إلى التضخم المستهدف في وقت أقرب من إقتصادات الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية. ويُشير صندوق النقد الدولي إلى أن الإقتصاد العالمي كان مرناً بشكل عام، على الرغم من الزيادات الكبيرة في أسعار الفائدة التي قامت بها البنوك المركزية لإستعادة استقرار الأسعار. وكانت مرونة النشاط الإقتصادي العالمي متوافقة مع إنخفاض التضخم بفضل التوسع في جانب العرض بعد جائحة فيروس كورونا. وقد أدى النمو-الذي كان أكبر من المتوقع- في القوى العاملة وسط نمو قوي في التوظيف إلى دعم النشاط وتراجع التضخم في الإقتصادات المتقدمة والعديد من إقتصادات الأسواق الناشئة والإقتصادات المتوسطة الدخل. فيما يخص الدول منخفضة الدخل، كان التضخم في المتوسط أعلى من المتوقع، حيث تأثرت الأسعار المحلية في تلك الدول بالأسعار العالمية للغذاء والوقود والأسمدة، وكذلك تأثر التضخم بانخفاض قيمة العملة في عدد من الدول. وتسببت هذه العوامل أيضاً في نمو هذه الإقتصادات بشكل أبطأ من المتوقع، مما يشير إلى حدوث صدمة سلبية في العرض.

على صعيد الدول العربية⁵، ستحدد آفاق التضخم في الدول العربية بثلاثة عوامل رئيسية هي: تطورات أسعار السلع الرئيسية، ومستويات أسعار الفائدة، والضغوطات على أسعار الصرف في بعض الدول العربية. كذلك تأثر عوامل تضخمية أخرى تختلف من دولة عربية إلى أخرى كالظروف الداخلية غير المواتية في بعضها. هذا وتعمل بعض الإجراءات والتدابير الإستباقية التي قامت باتخاذها بعض الدول العربية على الحد من آثار التضخم وتعتمد معظم الدول العربية في جزء كبير من استهلاكها على المستوردات، وعليه فإن التضخم المستورد الناشئ عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتقلبات سلاسل الإمداد هو أحد أهم الأسباب التي ستؤثر على مستويات التضخم في الفترة المقبلة.

من ناحية أخرى، ورغم ضعف الطلب المحلي في الدول العربية وبالتالي الدور المحدود تأثير السياسة النقدية على التضخم فإن مستويات الفائدة العالمية المرتفعة من شأنها تثبيط الطلب العالمي وبالتالي الضغوط على أسعار السلع الرئيسية سوف يقلل

⁵ المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير آفاق الإقتصاد العربي، الإصدارين 19 نوفمبر 2023 و20 يوليو 2024

الضغوط التضخمية، كما أن السياسة النقدية المتشددة في الدول العربية من شأنها المحافظة على جاذبية الأصول المحلية وتعزيز استقرار سعر الصرف بما يقلل التضخم الناشئ عن انخفاض أسعار الصرف.

في ضوء ما سبق، يتوقع صندوق النقد العربي أن يبلغ معدل التضخم للدول العربية (إذا ما تم إستثناء سوريا ولبنان والسودان) حوالي 11.0 في المائة خلال عام 2024 مقابل 13.2 في المائة في عام 2023، ويأتي هذا التوقع مبنياً على تحسن واستقرار الأوضاع الاقتصادية بهذه الدول والذي سيكون له تأثير إيجابي واضح على معدلات التضخم بالمنطقة العربية مجتمعة. فيما يخص توقعات صندوق النقد الدولي، وفي حال تم إحتساب متوسط معدل التضخم في الدول العربية⁶، سيبلغ متوسط معدل التضخم حوالي 13.5 في المائة و14.1 في المائة في نهاية عامي 2024 و2023 على التوالي، مقابل 14.4 في المائة في نهاية عام 2022. لكن في حال تم إستثناء السودان واليمن، ينخفض المتوسط ليصبح 5.1 في المائة و5.2 في المائة في نهاية عامي 2024 و2023 على التوالي، مقابل 5.6 في المائة في نهاية عام 2022.

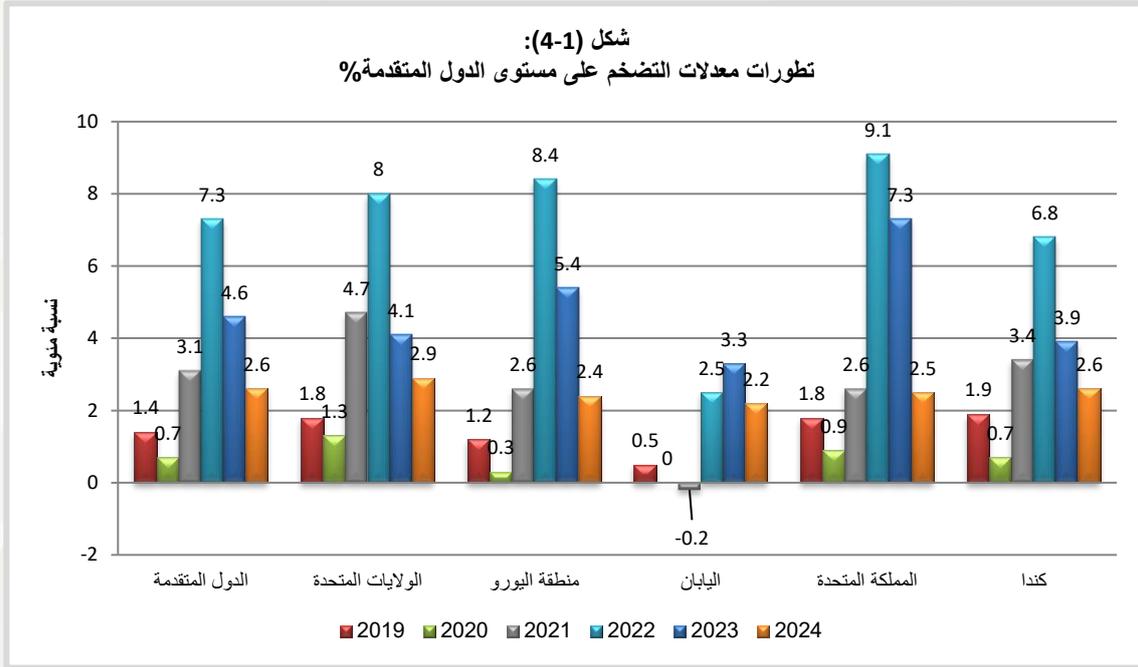
جدول رقم (3-1): تطورات معدلات التضخم على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية في العالم

*2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	
2.6	4.6	7.3	3.1	0.7	1.4	2.0	1.5	الدول المتقدمة
2.9	4.1	8.0	4.7	1.3	1.8	2.4	1.9	الولايات المتحدة الأمريكية
2.4	5.4	8.4	2.6	0.3	1.2	1.8	1.1	منطقة اليورو
2.2	3.3	2.5	-0.2	0.0	0.5	1.0	-0.1	اليابان
2.5	7.3	9.1	2.6	0.9	1.8	2.5	2.7	المملكة المتحدة
2.6	3.9	6.8	3.4	0.7	1.9	2.3	1.6	كندا
8.3	8.3	9.8	5.9	5.2	5.1	4.9	4.4	الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى
15.5	16.7	14.5	11.0	10.1	8.1	8.3	10.6	إفريقيا جنوب الصحراء
18.8	19.4	27.8	9.6	5.4	6.7	6.4	5.6	وسط وشرق أوروبا
2.4	2.4	3.9	2.2	3.2	3.3	2.6	2.4	الدول النامية الآسيوية
15.5	16.7	13.9	13.9	10.9	8.0	11.3	7.0	الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
16.7	14.4	14.0	9.8	6.4	7.7	6.6	6.3	أمريكا اللاتينية والكاريبي

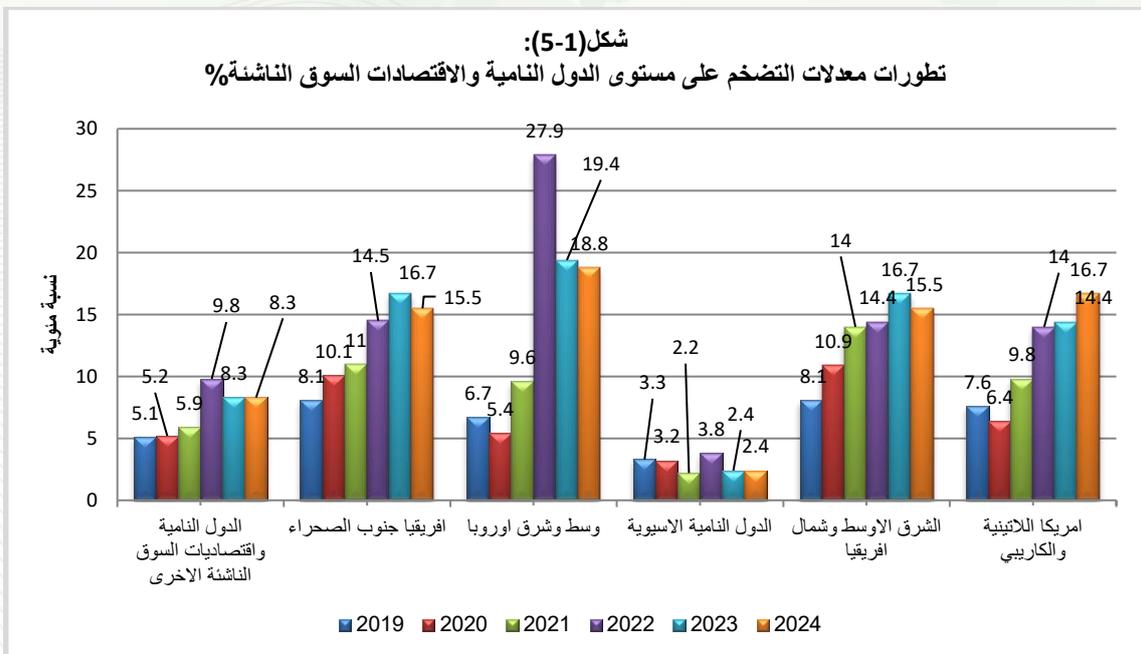
• التقديرات

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أعداد متفرقة.

⁶ المصدر: تم إحتساب متوسط معدل التضخم وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024)، وتشمل البيانات الدول التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والسودان، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.



المصدر: صندوق النقد الدولي/تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024).



المصدر: صندوق النقد الدولي/تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024).

جدول رقم (1-4): تطورات معدلات التضخم على مستوى الدول العربية
خلال الفترة (2022-2024)*

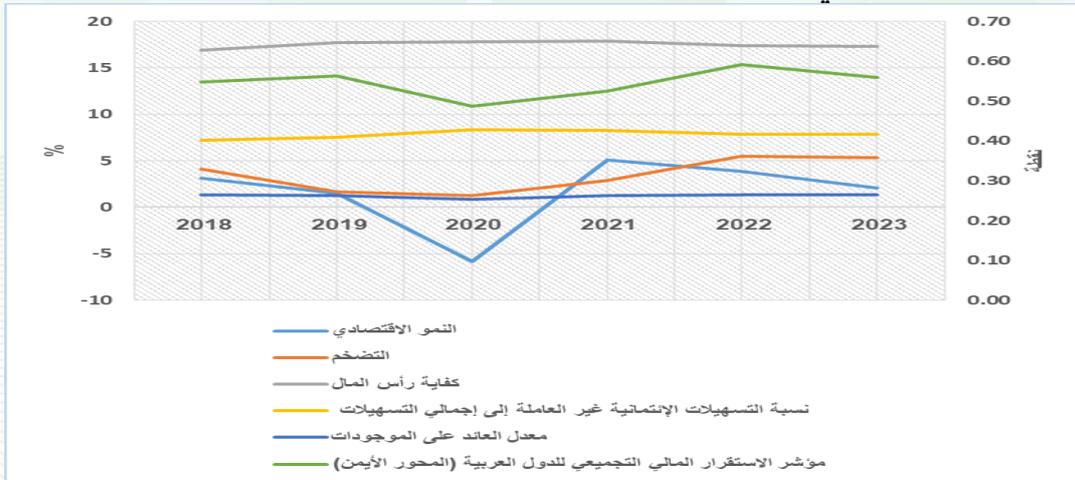
صندوق النقد الدولي*		صندوق النقد العربي*		المصارف المركزية العربية*	*2022	
2024	2023	2024	2023	2023		
2.3	2.3	2.2	2.3	2.5	2.5	السعودية
2.1	1.6	2.3	1.6	1.6	4.8	الإمارات العربية المتحدة
2.6	3.1	2.0	2.9	...	5.0	قطر
3.1	3.6	2.8	3.5	3.7	4.0	الكويت
1.3	0.9	1.6	0.9	1.0	2.5	عُمان
1.4	0.1	0.9	0.1	0.1	3.6	البحرين
7.6	9.3	8.1	9.3	9.3	9.3	الجزائر
4.0	4.4	3.6	4.5	4.4	5.0	العراق
16.9	-1.2	12.4	6.7	...	29.5	اليمن
2.9	3.4	3.0	2.6	2.4	4.6	ليبيا
32.5	24.4	27.1	33.9	33.9	13.9	مصر
1.5	6.1	1.5	6.1	6.1	6.6	المغرب
145.5	171.5	118.0	177.6	...	138.8	السودان
7.4	9.3	7.3	9.3	9.3	8.3	تونس
...	...	221.3	171.2	221.3	171.2	لبنان
...	5.9	5.9	3.7	5.9	3.7	فلسطين
2.7	2.1	2.1	4.2	2.1	4.2	الأردن
2.8	4.9	4.4	5.0	...	9.6	موريتانيا
1.8	1.8	1.9	2.5	...	5.2	جيبوتي

* البيانات المظلة باللون الرمادي هي تقديرات المصدر:

- بيانات التضخم لعام 2022: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024) باستثناء ليبيا، فالمصدر هو مصرف ليبيا المركزي، ومصر، فالمصدر هو البنك المركزي المصري وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- بيانات المصارف المركزية العربية لعام 2023: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي. أما مصدر بيانات دولة الإمارات العربية المتحدة فهو المصرف المركزي، ومصدر بيانات لبنان هو مصرف لبنان، في حين مصدر بيانات ليبيا هو مصرف ليبيا المركزي.
- بيانات صندوق النقد العربي لعامي 2023 و2024: تقرير آفاق الإقتصاد العربي، إصدار 20 يوليو 2024.
- بيانات صندوق النقد الدولي لعامي 2023 و2024: تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (أبريل 2024). فيما يخص المغرب، فوفقاً لبنك المغرب، فإن أحدث التوقعات الصادرة عنه (يونيو 2024)، فإن معدل التضخم من المتوقع أن يبلغ 1.5 في المائة.

أخيراً، بشكل عام⁷، وبتقييم موجز لأثر التطورات الاقتصادية (وتحديداً النمو الاقتصادي والتضخم) على كل من المؤشر التجميحي للإستقرار المالي في الدول العربية⁸ وبعض مؤشرات السلامة المالية المختارة للقطاع المصرفي، يُمكن القول بأنه وحسب ما سيتم تحليله لاحقاً بالتفصيل في فصول أخرى: أن التطورات الإقليمية والعالمية خلال الأعوام الأخيرة كان أثرها طفيفاً على الإستقرار المالي ولا يستدعي القلق (مع وجود أثر متفاوت طبقاً لخصوصية وظروف كل دولة)، وذلك في ضوء أن مؤشرات السلامة المالية (بالمتوسط) كانت مستقرة وضمن مستويات مريحة، وكذلك الحال بالنسبة للمؤشر التجميحي للإستقرار المالي في الدول العربية الذي يأخذ في الإعتبار البيئة الاقتصادية الكلية عند إحتسابه جنباً إلى جنب مع مجموعة من المتغيرات المصرفية والمالية (شكل 1-6)، كما أنه لم تقم أي من المصارف المركزية العربية خلال عام 2023 باستخدام أي أداة سياسة إحترازية بسبب وجود مخاطر نظامية إلا في حالات محدودة جداً سيتم توضيحها لاحقاً في الفصل الثاني من هذا التقرير.

شكل (1-6): مقارنة بين معدل النمو الاقتصادي (بالمتوسط) والتضخم (بالمتوسط) في الدول العربية مقابل بعض مؤشرات السلامة المالية في القطاع المصرفي في الدول العربية (بالمتوسط) (%) والمؤشر التجميحي للإستقرار المالي في الدول العربية (نقطة) خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: فيما يخص المؤشرات المصرفية والمالية: تم إحتسابها وفقاً لبيانات استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي) وسيتم توضيح طريقة الإحتساب في فصول لاحقة. أما معدلات النمو الاقتصادي والتضخم، فقد تم إحتساب متوسطات معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي (تقرير آفاق الإقتصاد العالمي، أبريل 2024)، وتشمل البيانات الدول التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجيبوتي، والسعودية، والصومال، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، ومصر، والمغرب، وموريتانيا.

⁷ سيتم في فصول لاحقة من هذا التقرير تقييم المخاطر النظامية لدى القطاع المالي في الدول العربية بالتفصيل، إضافةً إلى تقييم أداء القطاع المالي ومستوى الإستقرار المالي في الدول العربية، وذلك من خلال تحليل مؤشرات السلامة المالية والمؤشر التجميحي للإستقرار المالي ضمن فصول مستقلة في هذا التقرير.

⁸ تجدر الإشارة إلى أن المؤشر التجميحي للإستقرار المالي في الدول العربية (وكذلك الحال بالنسبة لمؤشرات الإستقرار المالي الإفرادية لعدد من الدول العربية) تأخذ أهم المتغيرات الاقتصادية في الإعتبار عند إحتساب المؤشر، ومن الأمثلة على تلك المتغيرات: معدل النمو الاقتصادي، والتضخم، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإحتياجات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية. كذلك يتم أخذ مؤشر فجوة الإئتمان الخاص في إحتساب المؤشر، والذي بدوره يأخذ في الإعتبار مدى تناغم نمو الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص مع النمو الاقتصادي.

الخلاصة

بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها الدول العربية على غرار مختلف دول العالم خلال الأعوام الأخيرة، بسبب تداعيات جائحة كورونا، وما تبعها من توترات جيوسياسية على مستوى المنطقة العربية والعالم وتداعيات سلبية أثرت على الأوضاع الإقتصادية والمالية في المنطقة العربية، إلى أن الدول العربية استمرت في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي، وذلك بفضل السياسات التي ساعدت في تقليل حدة آثار هذه التداعيات (مع الأخذ في الإعتبار وجود تحديات أخرى تتعلق بخصوصية الأوضاع في بعض الدول العربية)، حيث تتمتع الدول العربية بقطاع مصرفي سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة كما سيتم التطرق له لاحقاً، وتبرز الأهمية بضرورة مواصلة المصارف المركزية العربية بمواصلة تقييم المخاطر النظامية ودراسة الإرتباطات المحتملة المباشرة وغير المباشرة بين التطورات العالمية الراهنة والإستقرار المالي.

الفصل الثاني

تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي في الدول العربية

ازداد الإهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 بدور المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي من خلال إستحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي أُضيفت لمهام المصارف المركزية والسلطات الاشرافية. كذلك تنبعت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وتفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات. كما دأبت المصارف المركزية على مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومما لا شك فيه أن وجود إطار تشريعي مناسب للنظام المالي يعزز من الإستقرار المالي، حيث أثبتت التجارب أنه في حال كانت التشريعات الرقابية والتنظيمية للنظام المالي غير مناسبة فإنها قد تؤدي إلى تعميق الأزمات المالية عند حدوثها، هذا وتقوم المصارف المركزية بشكل مستمر بالتحقق من صحة أعمال وأداء المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته والتأكد من سلامة مراكزها المالية في حدود القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة والأعراف المصرفية وصولاً لمتطلبات الاستقرار المالي، وانطلاقاً من جهود المصارف المركزية العربية الرامية إلى إتباع رقابة مصرفية فعّالة تواكب أفضل المعايير والممارسات الدولية، واستكمالاً للجهود التي بذلتها في إرساء القواعد السليمة للعمل المصرفي والمالي، فقد واصلت المصارف المركزية العربية في عام 2023 مراجعة وتحديث المنظومة التشريعية التي تحكم عمل المؤسسات المصرفية والمالية الخاضعة لرقابتها كما واصلت العمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية في ضوء الأهمية الخاصة لوجود بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما يحقق الرقي والتطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

يلقي هذا الفصل الضوء على آخر التطورات الخاصة بجهود المصارف المركزية العربية في تعزيز الإستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لتعزيز سلامة القطاع المالي ودعم إستقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه، ويستعرض أيضاً التطورات الحاصلة على البنية التحتية للمؤسسات المالية والمصرفية⁹. وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة محاور رئيسية يشمل: (1) الإطار المؤسسي للإستقرار المالي، و(2) المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية، و(3) التطورات الخاصة بالبنية التحتية للنظام المالي، و(4) إطار السياسة الإحترازية الكلية.

⁹ مصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2023، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

أولاً: الإطار المؤسسي للاستقرار المالي في الدول العربية

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، دأبت المصارف المركزية في مختلف أنحاء العالم ومنها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء مراجعة شاملة للقوانين الناظمة لعملها بهدف توضيح مسؤولياتها خاصة تلك المتعلقة بالاستقرار المالي وتطوير أدواتها المتعلقة بالتعامل مع الأزمات المصرفية والمالية، وكذلك تعزيز استقلاليتها وقدرتها على التعامل مع القطاع المالي غير المصرفي، وإضافة هدف الإستقرار المالي كأحد أهم الأهداف التي يسعى المصرف المركزي لتحقيقها. وتجنباً للتكرار، سنكتفي بالتطرق إلى التطورات المتعلقة بالإطار المؤسسي للإستقرار المالي في الدول العربية التي طرأت خلال عام 2023 فقط، دون الخوض بتفاصيل الوضع القائم لدى المصارف المركزية الذي تم إستعراضه بالتفصيل خلال الأعوام السابقة (ملحق 1-2 يبين ملخص للوضع المطبق حالياً في المصارف المركزية العربية).

في **الإمارات العربية المتحدة**، تم تعديل قانون التأمين وقانون المصرف المركزي بموجب مرسوم بقانون اتحادي رقم (48) لسنة 2023 في شأن تنظيم أعمال التأمين، كما تم إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (54) لسنة 2023 بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية. أما في **تونس**، قام البنك المركزي خلال عام 2023 بمراجعة هيكله التنظيمي بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتوضيح المسؤوليات والأدوار، وذلك من خلال تكوين مجموعة من الأقطاب من ضمنها قطب الإستقرار المالي الذي يضم الإدارات العامة المسؤولة عن السياسة الإحترازية الجزئية والكلية ووحدة مركزية المعلومات. فيما يخص **الجزائر**، تم تعديل قانون النقد والقرض بإصدار القانون رقم 09-23 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023 الذي يتضمن القانون النقدي والمصرفي، حيث شملت التعديلات تعزيز حوكمة بنك الجزائر من خلال عدة أحكام تشمل أساساً اعتماد نظام العهدة لممارسة وظيفة محافظ بنك الجزائر ونواب المحافظ. كما يركز على تطوير وسائل الدفع من خلال إنشاء لجنة وطنية مسؤولة عن وضع مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير وسائل الدفع ومراقبة تنفيذها بعد اعتمادها من السلطات العمومية بهدف تعزيز التعاملات المصرفية والشمول المالي. كما تم إستحداث لجان جديدة، لاسيما لجنة الإستقرار المالي¹⁰ المكلفة بالمراقبة الإحترازية الكلية وإدارة الأزمات، والتي تقوم بإعداد تقرير سنوي حول أنشطتها. إضافةً لذلك، تضمن القانون عدداً من الجوانب الأخرى، تتضمن إنشاء إطار قانوني لممارسة النشاط المتعلق بالصيرفة الإسلامية، وإمكانية إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي تحت مسمى "الدينار الرقمي الجزائري".

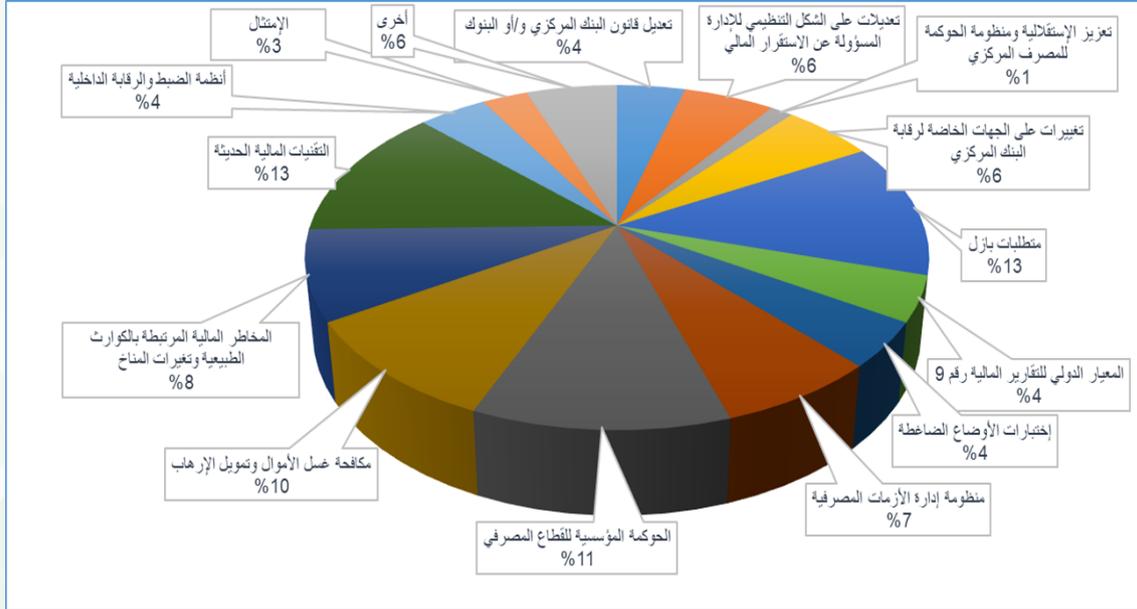
¹⁰ بمقتضى قانون رقم 09-23 المؤرخ في 21 يونيو 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، وفقاً للمادة 158: يرأس محافظ بنك الجزائر (أو ممثله من بين نوابه) لجنة الاستقرار المالي. تتشكل اللجنة من الأعضاء الآتي ذكرهم: ممثلان من درجة عليا عن بنك الجزائر، برتبة مدير عام، وممثلان من درجة عليا عن وزارة المالية، برتبة مدير عام، وممثل واحد من درجة عليا عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مختص في الصيرفة الإسلامية، ورئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ورئيس لجنة الإشراف على التأمينات، والأمين العام للجنة المصرفية، والأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي. هذا ويعين أعضاء لجنة الاستقرار المالي بموجب مرسوم رئاسي.

أما في **السعودية**، قام البنك المركزي السعودي بالإنهاء من المسودة الأولى من مشروع تحديث مراقبة البنوك ونشرها على منصة استطلاع لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص. وجاري العمل حالياً على عكس الملاحظات الواردة على النظام. تجدر الإشارة إلى أن المادة الثانية من النظام حددت أهداف البنك المركزي والتي يكمن أحدها بـ"استقرار ونمو القطاع البنكي، وتحفيز الاستثمار فيه، والمساهمة في الاستقرار المالي". كذلك تم إستحداث وكالة جديدة معنية بالاستقرار النقدي والمالي، ويندرج تحتها إدارة الاستقرار المالي. وفي **العراق**، جاري العمل على تعديل قانون المصارف رقم 94 لسنة 2010 (ملحق 1-2).

ثانياً: المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية للنظام المالي في الدول العربية

واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تطوير المنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية بما يواكب التطورات الحاصلة على نماذج أعمال البنوك والمؤسسات المالية الأخرى، وبما يحافظ على متانة القطاع المصرفي ويعزز من الإستقرار المالي. بشكل عام، يُبين الشكل (1-2) المحاور أو الجوانب التي ركزت عليها القوانين والتعليمات والتعاميم الصادرة للقطاع المالي من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2023، علماً أن التعليمات والتعاميم المتعلقة بتطوير البنية التحتية غير مُضمنة وسيتم التطرق لها في البند اللاحق بشكل منفصل. هذا وقد احتل محوري متطلبات بازل والتقنيات المالية الحديثة المرتبة الأولى، إذ شكّل كل منهما ما نسبته 13 في المائة من إجمالي المحاور التي تم تغطيتها في التعليمات والتعاميم الصادرة عن المصارف المركزية العربية في عام 2023، الأمر الذي يُشير إلى الجهود التي تبذلها المصارف المركزية العربية في تعزيز متانة القطاع المصرفي والحفاظ على سلامته، ووعي المصارف المركزية العربية بأهمية الموازنة بين فرص التحول الرقمي من جهة، وبين المخاطر الناجمة عن تلك التقنيات لدى إستخدامها من قبل القطاع المالي من جهة أخرى، سنستعرض فيما يلي بمزيد من التفصيل أهم المستجدات المتعلقة بتحديث المنظومة التشريعية والرقابية في الدول العربية خلال عام 2023.

شكل (1-2): المحاور التي ركزت عليها المصارف المركزية العربية لدى تحديث منظومتها التشريعية والرقابية خلال عام 2023



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في الأردن، واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته، كان أبرزها إصدار تعليمات محدثة بخصوص الحوكمة المؤسسية للبنوك والخدمات المصرفية الرقمية. كما قام البنك المركزي بإطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر.

فيما يخص الإمارات العربية المتحدة، كان هنالك جهود واضحة قام بها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزية بشأن تطوير المنظومة التشريعية والرقابية بما يواكب أفضل المعايير والممارسات، حيث أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في عام 2023 ما يلي:

- نظام معدل لشركات التمويل تتضمن نوعاً جديداً من التراخيص هو "شركات التمويل محدودة التراخيص" لتقديم الائتمان قصير الأجل.
- نظام شركات التمويل المعدّل (الائتمان قصير الأجل).
- نظام التعرضات الكبيرة للبنوك بموجب تعميم رقم 2023/1.
- نظام تخطيط التعافي للبنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى التي يحددها المصرف المركزي بموجب تعميم رقم 2023/4.
- معيار الحوكمة الشرعية لشركات التأمين التكافلي.
- إرشادات حول مخاطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالأصول الافتراضية ومقدمي الأصول الافتراضية.
- مبادئ الإدارة الفعّالة للمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ.
- نظام إنشاء وحدة تسوية المنازعات المصرفية والتأمينية في الإمارات العربية المتحدة.

كما قام **مصرف البحرين المركزي** بإصدار جملة من التعليمات والتعاميم والإرشادات خلال عام 2023 تهدف إلى تقوية النظام المالي، كان أبرزها ما يلي:

- ورقة استشارية حول تعديلات تم إجراؤها على فصل كفاية رأس المال، وذلك ضمن مبادرات المصرف لتعزيز الإطار الرقابي والالتزام بمعايير بازل III.
- ورقة استشارية تتضمن تعديلات مختلفة على مخاطر الائتمان في فصل كفاية رأس المال من مجلد توجيهات المصرف الأول للبنوك التقليدية وملاحقه.
- تعديلات على فصل إدارة مخاطر الائتمان لجميع بنوك التجزئة وشركات التمويل.
- تعديلات على فصلي كفاية رأس المال وفصل إدارة المخاطر الائتمانية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لجميع البنوك بخصوص ضمانات التخلف عن سداد الائتمان، وعوامل تخفيف مخاطر الائتمان المؤهلة، وبعض الجوانب الواجب أخذها في الاعتبار عند احتساب خسارة الائتمان المتوقعة.
- فصل الحوكمة المنقح للبنوك التقليدية والإسلامية من المجلد الأول والثاني من مجلد توجيهات المصرف والتعديلات ذات الصلة في فصل التقارير والإبلاغ وفصل إدارة المخاطر التشغيلية وفصل متطلبات الإفصاح العام. وقد تم تحديثه لاحقاً في شهر نوفمبر 2023 بهدف جعل الفصل أكثر انسيابية وسهولة في التطبيق.
- تعديلات على فصل الجريمة المالية لجميع المرخص لهم بطرق الإبلاغ اعن أي أصول مجمدة أو إجراءات تم اتخاذها وفقاً لمتطلبات الحظر الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتشمل التعديلات جوانب أخرى تشمل متطلبات أعرف عميلك وعملية الإلحاق الرقمي، وإجراءات التعامل مع أطراف خارجية للقيام بالعناية الواجبة للعميل (Third Party Reliance).
- ورقة استرشادية إلى جميع المرخص لهم لتوعية الشركات المالية بغسل الأموال القائم على التجارة ووسائل تحديد الأنشطة المشبوهة المرتبطة بها.
- تعديلات على فصل الجريمة المالية من مجلد التوجيهات الأول والثاني لبنوك التجزئة التقليدية والإسلامية بخصوص تسهيل فتح الحسابات للشركات تحت التأسيس.
- إصدار فصل المتطلبات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات المتعلقة بالإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) لجميع الشركات المدرجة والبنوك وشركات التأمين وشركات التمويل والشركات الإستثمارية فئة 1 و2.
- ورقة استشارية حول توسيع نطاق الخدمات المصرفية المفتوحة، وورقة أخرى حول متطلبات الخدمات المصرفية المفتوحة.
- تعديلات على فصل الأصول المشفرة، بحيث تضمنت إضافة فصل جديد عن عروض/طرح الرموز الرقمية (Digital Token Offerings)، ومراجعة لتعريف الأصول المشفرة ومتطلبات الأمن السيبراني. كما تم لاحقاً إجراء تعديلات أخرى على الفصل.
- تعميم بخصوص متطلبات تمويل الشركات/المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أما في **تونس**، وإستكمالاً لمواكبة التطورات الرقابية والتشريعية، قام البنك المركزي التونسي خلال عام 2023 بما يلي:

- متطلبات بازل: تم مراجعة متطلبات تكوين المخصصات الجماعية وذلك لتغطية المخاطر المتعلقة بالقروض العاملة، حيث تم إصدار منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 2 لسنة 2023 مؤرخ في 24 فبراير 2023 يتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات.
- منظومة تعزيز منظومة إدارة الأزمات: تم إجراء تمرين محاكاة أزمة خلال عام 2023 من قبل خبراء البنك الدولي بمشاركة ممثلين عن السلطات التعديلية للقطاع المالي وذلك بهدف تقييم فاعلية آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين في معالجة الأزمات المالية.
- المخاطر المالية المرتبطة بتغيرات المناخ والكوارث الطبيعية: تم البدء بإنجاز مشروع استراتيجي يهدف الى إدماج البعد المناخي في حوكمة القطاع المصرفي خلال الفترة (2023-2025).
- التقنيات المالية الحديثة: إحداث البنك المركزي لآلية المختبر التنظيمي (Sandbox Express) مخصصة لإجراء تجارب متعلقة بالمنتجات والخدمات للبنوك والمؤسسات المالية المرخصة.
- وضع إطار ترميمي لإحداث منصات التمويل التشاركي عبر القروض، وذلك بموجب منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية عدد 6 لسنة 2023 مؤرخ في 2 نوفمبر 2023.

فيما يخص **الجزائر**، فإن بنك الجزائر في صدد العمل على أنظمة جديدة تخص نسبة تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR)، حيث أنه من المقرر إصدارها و تطبيقها في نهاية عام 2024. كما تم تعديل النظام المتعلق بتقييم ومحاسبة العمليات على الأوراق المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية أخذاً في الاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9). كما بدأ بنك الجزائر بتعديل النظام المتعلق بالمعايير الإحترازية (متطلبات بازل) بإضافة المعايير المتعلقة بالتمويل الإسلامي وسيتم نشره وتطبيقه خلال 2024. كذلك شرع بنك الجزائر في عام 2023 بوضع نظام جديد متعلق بالحوكمة للنظامين التقليدي والإسلامي، من المتوقع نشره وتطبيقه في نهاية عام 2024. أما بالنسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فجارى تحديث النظام رقم 03-12 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012 المتعلق بمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أخيراً، فيما يخص التقنيات المالية الحديثة، فقد تم إصدار نظام متعلق بالترخيص للبنوك الرقمية، ونظام متعلق بمؤسسات خدمات الدفع، ونظام جديد بشأن تسوية وسائل الدفع.

في **السعودية**، تم التطبيق الرسمي لإصلاحات بازل III الأخيرة في البنوك المحلية السعودية ابتداءً من 1 يناير 2023. حيث تم تعزيز رأس المال المبنى على المخاطر بمراجعة إطار الرافعة المالية، والحد الأدنى لمخرجات احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر

(Output Floor). وفيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة، تم تحديث النماذج المستخدمة في تلك الإختبارات، وذلك بتوسيع نطاق الإختبار وإضافة إختبارات التحمل للسيولة في البنوك المحلية إضافة إلى إختبار الائتمان. أما بخصوص منظومة إدارة الأزمات المصرفية، جاري العمل على مشروع داخلي لمراجعة هذه المنظومة. من جانب آخر، تم طرح مشروع "تعديل المبادئ الرئيسية للحوكمة في المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي" لطلب مرئيات المهتمين والمختصين حياله، وذلك عبر منصة "استطلاع" التابعة للمركز الوطني للتنافسية. أما على صعيد الجهود الخاصة بالتحقق من التزام المؤسسات المالية بمتطلبات نظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، يقوم البنك المركزي حالياً بتطوير استراتيجية واسعة وشاملة لمكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب. فيما يخص محور التقنيات المالية الحديثة، قام البنك المركزي بإصدار مجموعة من الأنظمة والقواعد مثل قواعد تنظيم شركات الدفع الآجل (BNPL)، واللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها، كما تم إطلاق معمل المصرفية المفتوحة (Open Banking Lab) وفق الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة (Open Banking Framework)، الذي تم إصداره من قبل البنك المركزي في شهر نوفمبر 2022. أخيراً، قام البنك المركزي بالإنتهاء من المسودة الأولى من مشروع تحديث مراقبة البنوك ونشرها على منصة استطلاع لاستطلاع آراء العموم والجهات الحكومية والقطاع الخاص. وكذلك قام بتحديث آلية احتساب نسبة القروض إلى الودائع اعتباراً من شهر يونيو 2023 من خلال تطبيق أوزان على الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى الودائع، وذلك بهدف تعزيز مصادر التمويل لدى البنوك ودعم الإقراض.

أما في **عُمان**، فقد تم تحديث منهجية تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة ونشرها في تقارير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي العُماني لعام 2023، سيتم التطرق لها لاحقاً بالتفصيل ضمن الفصل الخاص بإختبارات الأوضاع الضاغطة في هذا التقرير.

فيما يخص **فلسطين**، تم إصدار تعليمات رقم (02) لسنة 2023 بشأن تعديلات التعليمات رقم (04) لسنة 2014 بشأن مخاطر التركيز الائتماني. ونظراً لما تشهده فلسطين من ظروف وتحديات في قطاع غزة، تم تكثيف إختبارات الأوضاع الضاغطة، إضافةً إلى توجيه المصارف بشأن خطط استمرارية العمل وإدارة الازمات، وذلك من خلال إصدار تعميم تضمن تفعيل خطط إدارة وإستمرارية العمل وفق التعليمات الصادرة مسبقاً بالخصوص، وتفعيل إجراءات عمل الموظفين عن بعد، والتأكد من توفر السيولة النقدية في فروع والمكاتب وتغذية الصرافات الآلية باستمرار وغيرها من الإجراءات. أما بالنسبة للجهود الخاصة بالحد من تحديات مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية، تم إصدار تعميم للمصارف وشركات الإقراض المتخصصة بخصوص التمويل المستدام والمخاطر المتعلقة بالمناخ، حيث يهدف إلى الشروع بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتمويل المستدام. أخيراً، تم إصدار تعميم للمصارف لإتخاذ الإجراءات ووضع الضوابط لحظر التعامل بالاصول والعملات الافتراضية، كما ينص التعميم على توعية

الموظفين والعملاء بمخاطر استخدام الحسابات والمنتجات المصرفية في تنفيذ عمليات مرتبطة بالأصول الافتراضية او العمل كمقدم لخدمات هذه الأصول. في **الكويت**، أصدر البنك المركزي تعليمات محدثة بشأن تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال في مايو 2023. أما في **ليبيا**، فقد تم إصدار تعليمات خاصة بالرافعة المالية والبنوك ذات الأهمية النظامية. كما تم تشكيل لجنة حول تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 وجاري العمل على التطبيق (نسبة الإنجاز 30 في المائة). كما أصدر مصرف ليبيا المركزي دليل حوكمة المصارف الإسلامية، ودليل حوكمة تكنولوجيا المعلومات. إضافةً إلى الإطار العام لحوكمة الإستدامة الثلاثية. في **مصر**، قام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من التعليمات خلال عام 2023، كان أبرزها ما يلي:

- القواعد المنظمة لخدمات ترميز بطاقات الدفع على تطبيقات الأجهزة الإلكترونية، حيث تهدف هذه القواعد إلى تحديد إطار عمل البنوك وكافة الاطراف المشاركة في البنية التحتية لتقديم تلك الخدمة.
- السماح بقيام الأم بفتح حسابات بأسماء أولادها القصر أو ربط أوعية ادخارية بأسمائهم بما يعزز التمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي.
- قواعد الترخيص والرقابة والإشراف على شركات الصرافة.
- مد العمل حتى نهاية يونيو 2024 بالتعديل المؤقت الخاص بمعاملة القروض غير المنتظمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بتعليمات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، (ليصبح 180 يوم بدلاً من 90 يوم)، كما تم في يوليو 2024 البدء في الإلغاء التدريجي لهذا للاستثناء خلال فترة 18 شهر حتى نهاية ديسمبر 2025.
- قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها وذلك في نطاق الجهود المبذولة نحو التحول الرقمي ونشر الخدمات المصرفية الرقمية.
- تيسير حصول العملاء من الأميين وكبار السن (65 عاماً فأكثر) على الخدمات المالية البنكية والمنتجات المصرفية، من خلال تطبيق ذات القواعد الواردة بتعليمات ذوي الإعاقة.
- فيما يخص متطلبات بازل، سمح البنك المركزي المصري للبنوك بإدراج صافي الأرباح / الخسائر المرحلية ضمن رأس المال الأساسي المستمر بالشريحة الأولى بدلا من رأس المال الإضافي.
- تحديث القواعد المنظمة لشركات الاستعلام والتصنيف الائتماني، حيث تم تحديث إطار التراخيص لتلك الشركات بما يتماشى مع أحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.
- تحديث قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمواكبة المستجدات في المعايير الدولية في هذا الشأن، إلى جانب تعديل إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك الصادرة عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في فبراير 2020.

أما فيما يخص **المغرب**، في إطار الدليل المنهجي لبازل، تم تحديد ثلاثة بنوك نظامية. ولقد ألزمت هذه البنوك باستيفاء هامش رأس مال بحلول سنة 2025. حيث تم رفع النسبة الدنيا لرأس المال من الفئة الأولى من 9 في المائة إلى 11 في المائة. من جانب آخر، استمر بنك المغرب في تعزيز أدوات الإشراف والرقابة المالية الحكيمة من خلال تطبيق نظام تقييمي جديد للبنوك (SREP (Supervisory Review and Evaluation Process). هذا النظام الجديد، الذي يتمتع برؤية استشرافية، يركز بشكل أكبر على تقييم مدى مناسبة نماذج الأعمال التي تتبعها البنوك، وجودة تخطيطها لرأس المال الخاص بها، وقدرتها على الصمود أمام الأزمات، وإمكانية تعاملها مع الصدمات المستقبلية المحتملة.

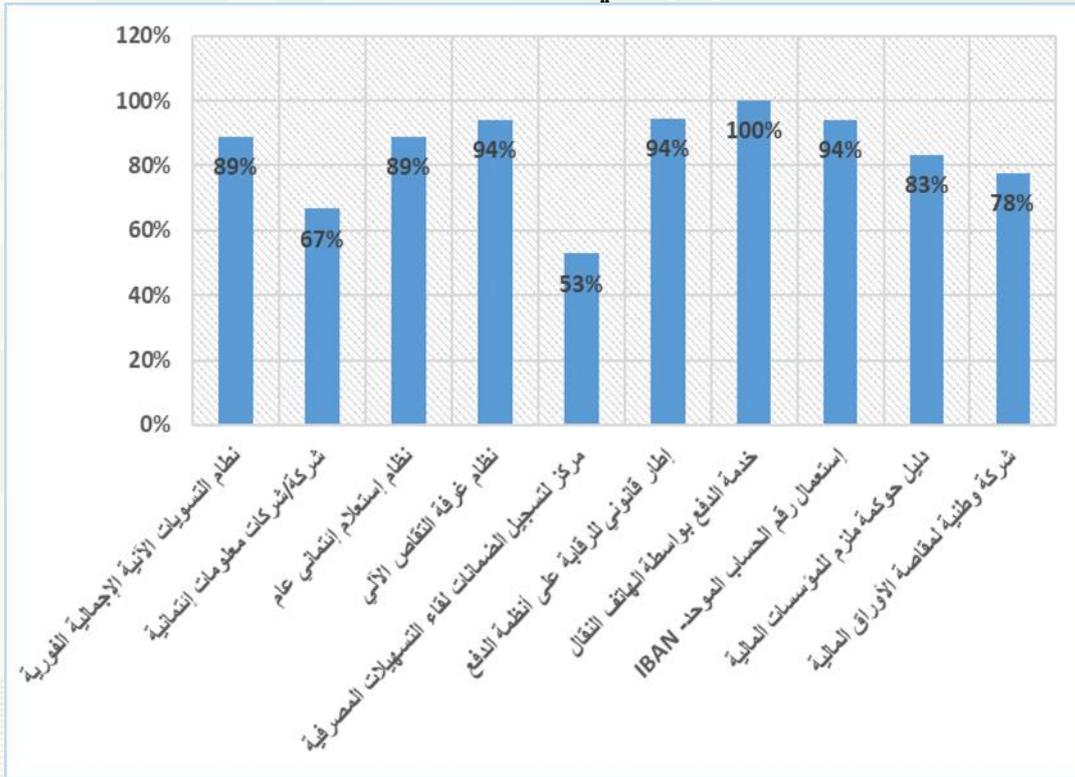
في **اليمن**، تم إصدار التعليمات الخاصة بالمناصب القيادية في البنوك بهدف تعزيز منظومة الحوكمة المؤسسية لدى القطاع المصرفي. كما تم تأسيس وحدة مختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الرقابة على البنوك. كذلك أصدر البنك المركزي اليمني تعليمات خاصة بالنقود الالكترونية وبطاقة اعرف عميك الالكترونية.

ثالثاً: التطورات المتعلقة بالبنية التحتية للنظام المالي في الدول العربية

على صعيد تطوير البنية التحتية للنظام المالي، فقد خطت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خطوات واسعة في هذا المجال، وقبل الخوض فيها، يُبين كل من الشكل (2-2) والجدول (1-2) نظرة عامة على مدى توفر أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي، حيث يُلاحظ من الشكل والجدول المذكورين مدى التطور الحاصل في العديد من الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية في القطاع المالي في الدول العربية، ومع ذلك، وبشكل عام فإن هناك حاجة لمزيد من الجهود فيما يخص تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني، ووجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية، حيث توفر أنظمة الاستعلام الائتماني فرصة لمؤسسات الإقراض بترشيد قرارات منح الائتمان بناءً على تقييم إئتماني دقيق للعملاء، وكذلك ستمكنه من تسعير الائتمان بناءً على مخاطر العميل، مما سيؤدي إلى تعزيز التمويل المسؤول وخفض معدلات التعثر للمقترضين وتحسين جودة محفظة الائتمان وتحسين فعالية إدارة المخاطر، بما ينعكس إيجاباً على الاستقرار المالي. أما بخصوص أهمية وجود مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات الائتمانية، فإنها بلا شك ستساهم بالوصول إلى التمويل لا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجدر الإشارة إلى أن أنظمة الاستعلام الائتماني الخاص والعام ونظم تسجيل الضمانات المنقولة تُعد محاور هامة ضمن مؤشر الأعمال (Doing Business) الذي يصدر عن مجموعة البنك الدولي. فيما يخص الجوانب الأخرى، فقد كان هناك تقدم واضح على صعيد وجود خدمة الدفع باستخدام الهاتف النقال وكذلك وجود إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع، إذ بلغت نسبة الدول العربية التي تتوفر لديها هذه الأنظمة والأطر 100 في المائة و94 في المائة من إجمالي عدد الدول العربية على التوالي، كذلك الحال بالنسبة لتوفير وتحسين أنظمة التقاص الآلي

والتسويات الآتية الإجمالية الفورية، إذ أن هناك جهود واضحة لدى المصارف المركزية العربية في تطويرها (الشكل 2-2).

شكل (2-2): نسبة الدول العربية التي يتوفر فيها أبرز الجوانب المرتبطة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

جدول (1-2): نظرة عامة على أبرز الجوانب المتعلقة بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (الوضع القائم حالياً)

المصرف المركزي	نظام التسويات الآتية الإجمالية الفورية	شركة/مكتب معلومات إئتمانية	نظام إئتماني عام	نظام غرفة التفاضل الآلي	مركز لتسجيل الضمانات لقاء التسهيلات المصرفية	إطار قانوني للرقابة على أنظمة الدفع	خدمة دفع بواسطة الهاتف النقال	إستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)	دليل حوكمة ملزم للمؤسسات المالية	شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
الإمارات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
تونس	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	✓
الجزائر	✓	X	✓	✓	X	جاري	✓	✓	X	✓
السعودية	✓	✓	✓	-	-	✓	✓	✓	✓	✓
السودان ⁽¹⁾	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
العراق	✓	X	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	X
عمان	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	X	✓

✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	فلسطين
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	قطر
✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	الكويت
✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	X	✓	لبنان ⁽¹⁾
X	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	✓	✓	ليبيا
✓	جاري ⁽²⁾	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	مصر
✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	جاري	✓	✓	المغرب
X	✓	✓	✓	✓	✓	X	✓	✓	جاري	موريتانيا ⁽¹⁾
X	✓	جاري	✓	✓	X	✓	جاري	X	جاري	اليمن

المصدر: استيعابي تقرير الإستقرار المالي لعامي 2023 و2024. صندوق النقد العربي.

(1) بيانات السودان ولبنان وموريتانيا تعود للأعوام 2021، و2019، و2023 على التوالي.

(2) هناك تعليمات لحوكمة البنوك صادرة بتاريخ أغسطس 2011 وجاري العمل على تحديثها. وجاري العمل على إعداد تعليمات حوكمة مشغلي نظم الدفع ومقدمي خدمات الدفع.

في هذا الإطار، سنستعرض فيما يلي أبرز جهود المصارف المركزية العربية في تطوير البنية التحتية للنظام المالي خلال عام 2023. في **الإمارات العربية المتحدة**، واصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي جهوده المتمثلة في تحسين البنية التحتية للنظام المالي، فيما يخص نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية. تم إضافة نموذج "موافقة لإصدار كشف الحساب" للشخص الاعتباري من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية بالإضافة للنموذج الحالي الخاص بالعملاء الأفراد. وبالنسبة لغرفة التقاص الآلي، تم استيعاب ومراجعة مستند (ICCS CS Corporate Cheque scanning) لمعالجة الإستفسارات والمسائل الفنية المتعلقة بالنظام الحالي. أما مقاصة الأوراق المالية؛ فقد تم إضافة برنامج إصدارات صكوك الخزينة الإسلامية مقومة بالدرهم الإماراتي التي تصدرها الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات العربية المتحدة في شهر مايو 2023.

فيما يخص **البحرين**، قام مصرف البحرين المركزي بجهود مميزة خلال عام 2023 لتطوير البنية التحتية للنظام المالي، حيث تم وضع معايير تختص بالضمانات لقاء التسهيلات الإئتمانية، وإصدار ورقة استشارية حول مشروع قرار في شأن تنظيم حق الضمان على الحسابات لدى المؤسسات المالية والأوراق المالية الذي يتضمن شروط إنشاء حق الضمان وقواعد حقوق الضمان والحسابات المؤهلة للضمان وغيرها من المتطلبات. كما تم إصدار لائحة بتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعملية إصدار كل نوع منها في مملكة البحرين، حيث تمت إضافة الأصول المشفرة التي تُحدد وفقاً للقواعد والضوابط التي يصدرها المصرف في هذا الشأن ضمن الأوراق المالية التي يجوز طرحها للتداول. كما أصدر المصرف تعديلات على فصل الأصول المشفرة من مجلد التوجيهات السادس تختص بتعزيز البنية التحتية الرقمية للنظام المالي تشمل الرموز الرقمية والأصول المشفرة والممارسات السيبرانية الآمنة.

في **السعودية**، إستمر البنك المركزي السعودي بتطوير البنية التحتية للنظام المالي في عام 2023، فعلى صعيد صناعة المعلومات الإئتمانية، وعلى الرغم من أن البنك المركزي

السعودي لا يقوم بتشغيل مركز للمعلومات الائتمانية أسوةً ببعض الدول العربية، حيث يتمثل دور البنك المركزي السعودي في صناعة المعلومات الائتمانية على الترخيص والإشراف على شركات المعلومات الائتمانية. قام البنك المركزي من خلال متابعته للصيقة مع شركتي المعلومات الائتمانية المرخصتان في المملكة بالإنتهاء من تدشين التقرير الائتماني الشامل وإتاحة بيعه اختياريًا لأعضاء الشركتين عند رغبتهم الإستفادة منه ودون إلزامية أن يكون العضو موقع مع كلا الشركتين. وذلك بهدف حصول أعضاء الشركتين على كافة البيانات الائتمانية لعملائهم والمتوافرة لدى قاعدة بيانات الشركتين. كما تم تقديم منتجات موجهة تحديداً لقطاع شركات التقنية المالية وبما يخدم أغراض تلك الشركات، وذلك من خلال تخصيص تقارير ائتمانية مبسطة والتي بطبيعة الحال تعد مخاطرها أقل مقارنةً بمختلف المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي كالبنوك وشركات التمويل. على صعيد الرقابة على أنظمة الدفع، فقد تم إصدار اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها بتاريخ 13 يونيو 2023، وتضمنت أحكامها متطلبات نظامية على مشغلي نظم المدفوعات. كما تضمنت اللائحة التنفيذية لنظام المدفوعات وخدماتها؛ إمتثال المرخص لهم بمزاولة أنشطة المدفوعات لأفضل معايير الحوكمة.

أما فيما يخص **عُمان**، فقد كان هناك جهود واضحة في تطوير البنية التحتية للنظام المالي خلال عام 2023، شملت: نظام التسويات الآتية الإجمالية الفورية، ونظام التقاص الآلي، والدفع بواسطة الهاتف النقال، ورقم الحساب الموحد (IBAN)، وجوانب أخرى (ملحق 2-2 في نهاية هذا الفصل يتضمن بشكل مفصل أبرز جهود البنك المركزي العُماني في هذا الخصوص).

في **فلسطين**، تم إصدار تعليمات رقم (01) لسنة 2023 بشأن ضمان النقود الإلكترونية، حيث تهدف أحكام هذه التعليمات إلى تحديد الشروط والأحكام الخاصة بحساب ضمان النقود الإلكترونية. وقد تم من خلالها تعريف كل من النقود الإلكترونية (قيمة نقدية مخزنة إلكترونياً وتشكل إلزاماً على المصدر، ويتم إصدارها مقابل أموال لغايات تنفيذ أمر دفع بين مستخدمي خدمات المدفوعات، وحساب ضمان النقود (حساب الشركة المفتوح لدى أي من المصارف المرخصة من سلطة النقد لمقابلة الرصيد القائم للنقود الإلكترونية المصدرة من الشركة وفقاً للشروط التي تحددها سلطة النقد). كذلك تم إصدار تعليمات رقم (03) لسنة 2023 بشأن نظام عرض وسداد الفواتير الوطني (E-SADAD)، وهي منصة رقمية تديرها سلطة النقد الفلسطينية، تهدف لعرض وسداد الفواتير إلكترونياً، عبر ربط كل مزودي الخدمات (المفوترين) بكافة البنوك وشركات الدفع الإلكتروني. كما تم إصدار تعليمات رقم (2) لسنة 2023 بشأن رمز الإستجابة السريعة وتهدف أحكام هذه التعليمات الى تنظيم عملية إصدار رمز الإستجابة السريعة ضمن مواصفات ومعايير موحدة لغايات قبول عمليات الدفع الإلكتروني وإصدار الشيكات الورقية.

في **الكويت**، أصدر بنك الكويت المركزي في مايو 2023 تعليمات لتنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال كنسخة محدثة عن تعليمات تنظيم أعمال الدفع الإلكتروني للأموال الصادرة في عام 2018. كما أصدر بنك الكويت المركزي باعتباره مُشغل ومنظم للبنية التحتية لنظم المدفوعات الوطنية تعميماً إلى جميع البنوك المحلية بتاريخ 6 ديسمبر 2023 بشأن تمديد لأوقات العمل في نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب)، لساعة إضافية لتكون ساعات عمل النظام بدءاً من الساعة 7 صباحاً وحتى الساعة 5:15 مساءً بدلاً من الساعة 4:15 مساءً، وذلك ابتداءً من يوم الثلاثاء الموافق 12 ديسمبر 2023. وقد جاء هذا القرار بهدف تعزيز جودة الخدمات المالية المقدمة للجمهور بما يلي احتياجات الشرائح المتعددة في المجتمع، كذلك خدمة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني. ومن الجدير ذكره، إلى أن هذا التمديد لساعات عمل النظام بنهاية يوم العمل هو التمديد الثالث خلال العام الحالي، حيث كان التمديد الأول في 8 مايو 2023، حيث تم تمديد ساعات عمل النظام في نهاية يوم العمل من الساعة 2:15 مساءً حتى الساعة 3:15 مساءً، وجاء التمديد الثاني في 4 سبتمبر 2023 لتكون ساعات عمل النظام حتى الساعة 4:15 مساءً، وقد جاء قرار التمديد بساعة إضافية ثالثة حتى الساعة 5:15 مساءً بناء على دراسة لحاجة السوق ودراسة لعدد العمليات المالية التي تم تنفيذها خلال فترات التمديد السابقة.

أما في **مصر**، تم الإنتهاء من إجراءات تضمين وتفعيل استخدام السندات الحكومية كضمانات للتسهيلات الائتمانية المقدمة الى البنوك المصرية من خلال نظام إدارة الضمانات (CMS) داخل البنك المركزي المصري. وفيما يخص الدفع بواسطة الهاتف النقال والتحويلات بين العملاء: تم إطلاق شبكة المدفوعات اللحظية (IPN) في مارس 2022، وهي شبكة وطنية تعتمد على أحدث نظم التشغيل البيئي للربط بين جميع البنوك العاملة في مصر، وتتم التحويلات على تلك الشبكة بصورة لحظية ومتاحة 24 x 7 x 365، باستخدام تكنولوجيا الخدمات المصرفية المفتوحة، كما تم إصدار القواعد المنظمة لخدمات ترميز البطاقات على تطبيقات الأجهزة الالكترونية داخل جمهورية مصر العربية. بالنسبة لاستقبال الحوالات المالية من الخارج قام البنك المركزي بتفعيل خدمة استقبال التحويلات بصورة لحظية من خلال شبكة المدفوعات اللحظية "IPN" وذلك لإتاحة تقديم حلول ومقترحات مبتكرة لاستقبال الحوالات الواردة بصورة لحظية على مختلف قنوات القبول المتاحة من خلال المنظومة كالبطاقات مسبقة الدفع والحسابات البنكية ومحافظ الهاتف المحمول.

وفي إطار استكمال تفعيل "القواعد المنظمة للتشغيل البيئي لخدمات الايداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات"، تم العمل على توفيق أوضاع البنوك مع متطلبات البنك المركزي المصري فيما يخص التشغيل البيئي لخدمات الايداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات حيث تتخذ هذه الإجراءات لضمان إتاحة الخدمات المالية الرقمية لمختلف فئات العملاء. أما بخصوص تطوير مقاصة الأوراق المالية، فقد قام البنك المركزي المصري بما يلي:

1. نقل أذون الخزانة من البنك المركزي المصري إلى "الشركة المصرية للإيداع والقيود المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية (ECSD) " بنجاح، ليتم التداول عليها إلكترونياً عبر الربط بين البورصة المصرية والشركة.
2. تنفيذ عملية تحويل تسوية وقيود سندات الخزانة المصرية من "شركة مصر للمقاصة والإيداع والقيود المركزي" إلى "الشركة المصرية للإيداع والقيود المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية".
3. ربط البورصة المصرية مع نظام القيد والإيداع الخاص بالشركة المصرية للإيداع والقيود المركزي للأدوات والأوراق المالية الحكومية وذلك لتفعيل نظام التداول الإلكتروني لأذون وسندات الخزانة عبر البورصة المصرية وشركة (ECSD).

كما تجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي تم وضع إطار إشرافي يتولى البنك المركزي المصري من خلاله الإشراف على أنظمة وخدمات الدفع بهدف تعزيز أهداف سلامة وكفاءة نظام الدفع القومي، وقد تم الإفصاح عن هذا الإطار على الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري متضمناً دور الإشراف وأهدافه وأدواته ونطاقه وأنشطته ومبادئ الإشراف الفعال المتبعة.

في **المغرب**، تم تحديث نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية من خلال إطلاق خدمة التحويل الفوري بين البنوك في 1 يونيو 2023. وفي إطار الأهداف الرامية إلى تحديث أنظمة الدفع، قام بنك المغرب ومجموعة النظام المصرفي البيئي المغربي للتسوية الإلكترونية بإطلاق التحويل البنكي الفوري بتاريخ 1 يونيو 2023. تسمح هذه الخدمة الجديدة للدفع الإلكتروني لأي شخص بتحويل الأموال في أقل من 20 ثانية، من حسابه لدى بنك إلى حساب آخر مفتوح في بنك آخر. كذلك تم إنشاء منصة التحويل الفوري من قبل مجموعة نظام المقاصة الإلكترونية بين البنوك المغربية بصفتها مدير نظام الأداء المكلف بالمعالجة الآلية ومقاصة المبادلات ووسائل الأداء الكتابية باستثناء البطاقات البنكية.

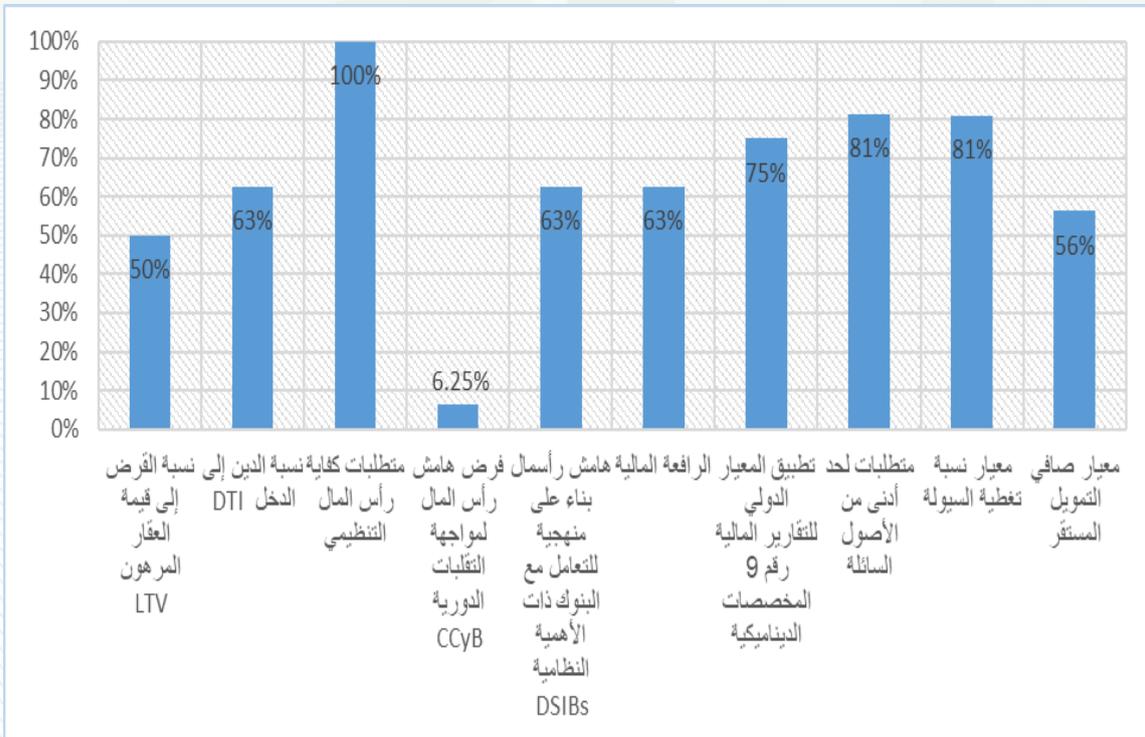
في **اليمن**، قام البنك المركزي اليمني بتطوير البنية التحتية للنظام المالي لديه شملت إصدار تعليمات لأنظمة الدفع، وتطوير أنظمة الإستعلام الإئتماني العام (الأخطار المصرفية). كما هنالك مشروع مستقبلي لديه بالتعاون مع وزارة المالية لتطبيق رقم الحساب الموحد (IBAN).

رابعاً: إطار السياسة الإحترازية الكلية في الدول العربية

كما سيتم تناوله لاحقاً في الفصل الثالث، يتمتع النظام المصرفي في الدول العربية بمستويات مرتفعة من هوامش رأس المال والسيولة، وبهامش مريح عن تلك المُطبقة بموجب بازل III، كذلك بينت مؤشرات السلامة المالية وإختبارات الأوضاع الضاغطة

ومؤشرات الإستقرار المالي التي سيتم التطرق لها في فصول لاحقة قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، وبالرغم من الظروف والتحديات المحلية والإقليمية والدولية التي واجهها النظام المصرفي في الدول العربية، إلا أن تقييم المخاطر النظامية في النظام المالي لم يستدع قيام السلطات الرقابية خلال عام 2023 إستخدام أدوات إحترازية كلية ناجمة عن وجود مخاطر نظامية باستثناء بعض الحالات المحدودة التي سيتم الإشارة إليها لاحقاً، وذلك في ضوء قيام معظم المصارف المركزية العربية بتطبيق متطلبات بازل III (جزئياً أو كلياً) والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إضافةً إلى التطوير المستمر للمنظومة التشريعية والرقابية وفق أفضل المعايير الدولية، تجدر الإشارة إلى أن حوالي 88 في المائة من المصارف المركزية العربية تطبق متطلبات بازل III (جزئياً أو كلياً)، و40 في المائة وضعت خطة أو تقوم بدراسة أثر كمي حول تطبيق التعديلات المرتبطة بمتطلبات بازل III، و75 في المائة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ويُبين الشكلين (2-3 أ) و(2-3 ب)، والجدولين (2-2 أ) و(2-2 ب) ملخصاً لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المُطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، والتي هدفت إلى الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي بما يعزز من الإستقرار المالي.

شكل (2-3 أ): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

جدول (2-2-أ): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

أدوات لتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات							أدوات لتقليل المخاطر النظامية		الدولة	
أدوات مستندة إلى السيولة			أدوات مستندة إلى رأس المال				أدوات مستندة إلى الأصول			
معياري صافي التمويل المستقر	معياري نسبة تغطية السيولة	متطلبات حد أدنى من الأصول السائلة ⁽²⁾	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (الديناميكية)	الرافعة المالية	هامش رأسمال بناء على منهجية للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)	هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) ⁽¹⁾	متطلبات كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)		نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)
X	√	70-100%	√	4%	√	0%	12%	X	X	الأردن
مطبق على خمسة بنوك	مطبق على خمسة بنوك	10%	√	3% ⁽⁵⁾	√	0%	13% ⁽⁴⁾	50% للمتقاعدين 30%	50-85% ⁽³⁾	الإمارات
√	√	X	√	3%	√	0%	12.5%	50%	X	البحرين
X	√	√	جاري	X	X	0%	10%	X ⁽⁶⁾	80%	تونس
جاري	جاري	√	X	جاري	X	0%	9.5%	30%	X	الجزائر
√	√	20%	√	3%	√	0%	8%	33% ⁽⁷⁾	70-90%	السعودية
X	X	30%	√	X	X	0%	12%	X	X	السودان
√	√	X	√	X	√	0%	12.5%	50%	80%	العراق
√	√	X	√	4.5% ⁽⁵⁾	√	0%	12.25%	60%	90%	عمان
√	√	25%	√	4%	√	0.5%	13.5%	50%	30-85%	فلسطين
√	√	18%	√	3%	√	0%	13%	30-40% ⁽⁸⁾	60-80%	الكويت
√	√	25%	جاري	3%	X	0%	12.5%	√	120%	ليبيا
√	√	20-25% ⁽⁹⁾	√	3%	√	X	12.5%	50%	X	مصر
X	√	100%	√	3%	√	0%	12%	X	X	المغرب
X	√	√	X	X	جاري	0%	√	X	X	موريتانيا
X	X	25%	جاري	X	X	0%	8%	X	X	اليمن

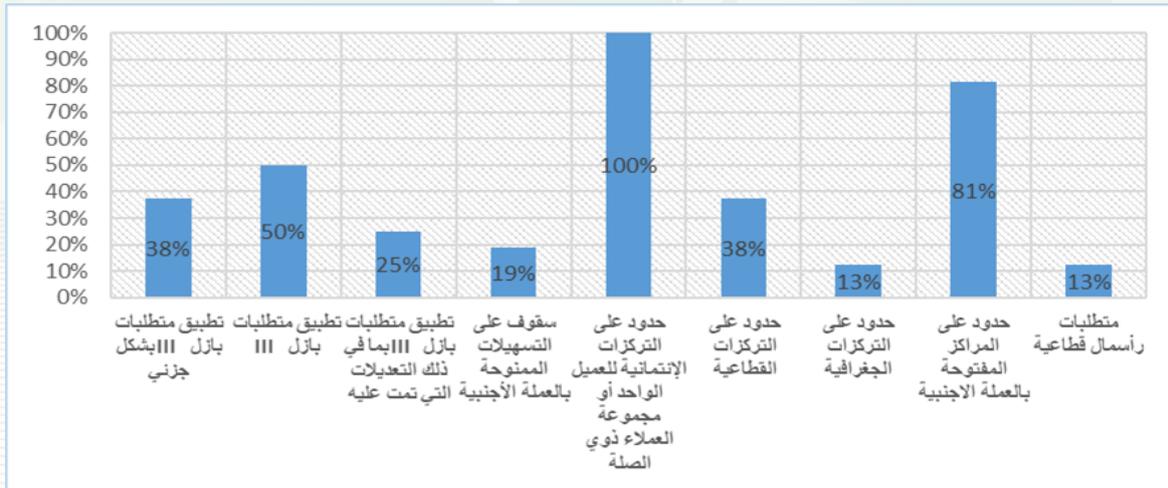
المصدر: استبائي تقرير الإستقرار المالي لعامي 2023 و2024، صندوق النقد العربي.

(1) فيما يخص هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، فإن القيمة صفر لا تعني بالضرورة وجود منهجية لدى المصرف المركزي لإحتساب الهامش.

(2) النسبة لا تتعلق بمعيار نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، بل بالتعريف الخاص بكل مصرف مركزي وفقاً للنسب السيولة الرقابية المعتمدة لديه.

- (3) فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنسبة لمواطني الإمارات (مشترى المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 85 في المائة كحد أقصى. أما إذا بلغت أكثر من خمس ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 75 في المائة كحد أقصى. أما العقار التالي فتصبح النسبة 65 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما الوافدون (مشترى المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 80 في المائة كحد أقصى. أما إذا كان أكثر من خمس ملايين درهم 70 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما العقار التالي للوافدين فتكون 60 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى.
- (4) الحد الأدنى 10.5 في المائة بالإضافة إلى 2.5 في المائة نسبة رأس المال الوقائي الإضافي.
- (5) بالإضافة إلى 0.5 في المائة للبنوك ذات الأهمية النظامية.
- (6) يتم احتساب هذه النسبة من قبل البنوك عند دراسة ملف القرض ولا تتجاوز عادة 40 في المائة من الدخل، لكن هذه الممارسة المصرفية لا تستند إلى إطار ترتيب صريح.
- (7) تم تحديد النسبة عند 33 في المائة من إجمالي الدخل حتى أغسطس 2018، وتم تعديل النسبة ليكون ديناميكياً وفقاً لمستوى الدخل وإجمالي التزامات المقرض (بناءً على مبادئ التمويل المسؤول).
- (8) النسبة تمثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل.
- (9) إن متطلبات الحد الأدنى من الأصول السائلة للقطاع المصرفي المصري هي: 25% للعملة الأجنبية و20% للعملة المحلية.

شكل (2-3-ب): نسبة الدول العربية التي تُطبق مصارفها المركزية بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية إلى إجمالي عدد الدول العربية



المصدر: استبائي تقرير الإستقرار المالي لعامي 2023 و2024، صندوق النقد العربي.

جدول (2-2-ب): ملخص لأهم المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف
المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

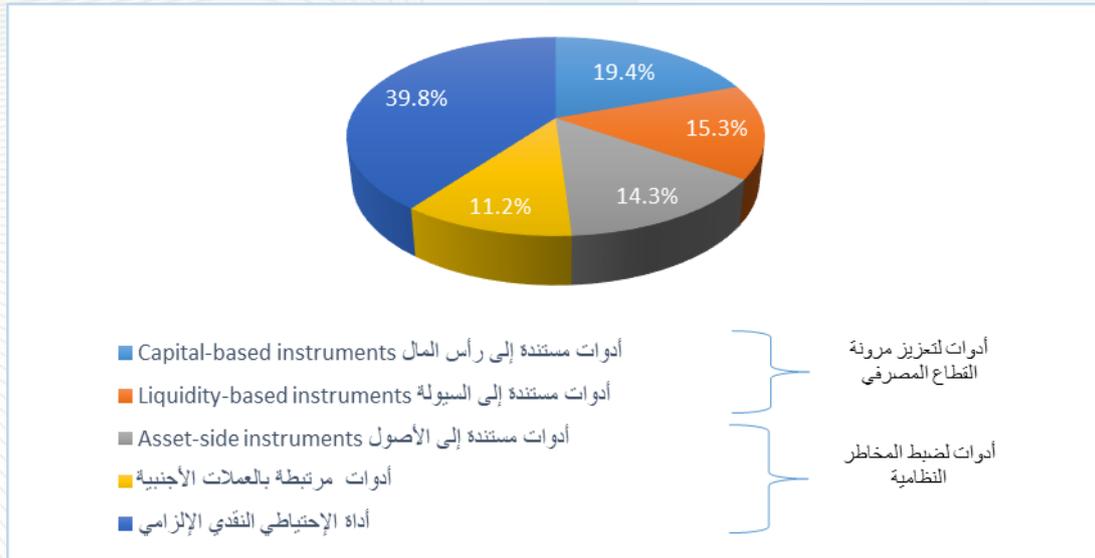
الدولة	تطبيق متطلبات بازل III	تطبيق متطلبات بازل III بما في ذلك التعديلات التي تمت عليه	سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية	حدود على التركزات الإئتمانية للعمليات الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة	حدود على التركزات القطاعية	حدود على التركزات الجغرافية	حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية	متطلبات رأسمال قطاعية
الأردن	جزئي	X	√	√	X	X	√	X
الإمارات	√	√	X	√	√	X	X	X
البحرين	√	X	X	√	X	X	X	X
تونس	جزئي	X	X	√	X	X	√	X
الجزائر	جزئي	X	X	√	X	X	√	X
السعودية	√	√	X	√	X	X	X	X
السودان	X	X	X	√	X	X	√	X
العراق	√	X	√	√	X	√	√	X
عمان	√	√	√	√	X	X	√	X
فلسطين	√	X	X	√	√	√	√	X
الكويت	√	√	X	√	√	X	√	√
ليبيا	جزئي	X	X	√	√	X	√	X
مصر	جزئي	X	X	√	√	√	√	√
المغرب	جزئي	X	X	√	X	X	√	X
موريتانيا	√	X	X	√	√	X	√	X
اليمن	X	X	X	√	X	X	√	X

• المصدر: استبياني تقرير الإستقرار المالي لعامي 2023 و2024، صندوق النقد العربي.

في هذا السياق، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2023 تقييم المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المصرفي كونه المكون الرئيسي في النظام المالي، ولما له من دور حيوي في الإقتصاد الوطني، ينعكس بشكل مباشر على الإستقرار المالي. لا بد من التنويه إلى أن إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية لا يعني

بالضرورة وجود مخاطر نظامية في القطاع المالي، حيث إن استخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية يركز بالأساس إلى بعدين، البُعد الأول هو ضبط المخاطر النظامية، والبُعد الثاني هو تعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات، لكن أخذاً في الإعتبار ما قامت به العديد من الدول في مختلف أنحاء العالم، فقد يُضاف بُعد آخر يتمثل في دعم قرارات السياسات الإقتصادية الأخرى بما لا يؤثر سلباً على سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي (لكن من الممكن تضمين هذا البُعد في إطار ضبط المخاطر النظامية). في هذا الإطار، يُبين الشكل (2-4) أدوات السياسة الإحترازية الكلية وأدوات دعم السيولة التي تم استخدامها من قبل المصارف المركزية والمؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2023) (بغض النظر عن إتجاه السياسة الإحترازية بالتشديد أو التخفيف)، حيث إحتلت أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي¹¹ المرتبة الأولى من حيث الإستخدام، إذ شكلت حوالي 39.8 في المائة من إجمالي عدد أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة، تليها أدوات رأس المال بنسبة 19.4 في المائة. فيما يخص الأدوات التي يتم إستخدامها لمواجهة المخاطر النظامية أو التقلبات (أدوات الأصول والعملات الأجنبية والإحتياطي النقدي) فقد شكلت ما نسبته 65.3 في المائة من القرارات المرتبطة بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، في حين شكلت الأدوات الهادفة لتعزيز مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات (أدوات رأس المال والسيولة) ما نسبته 34.7 في المائة.

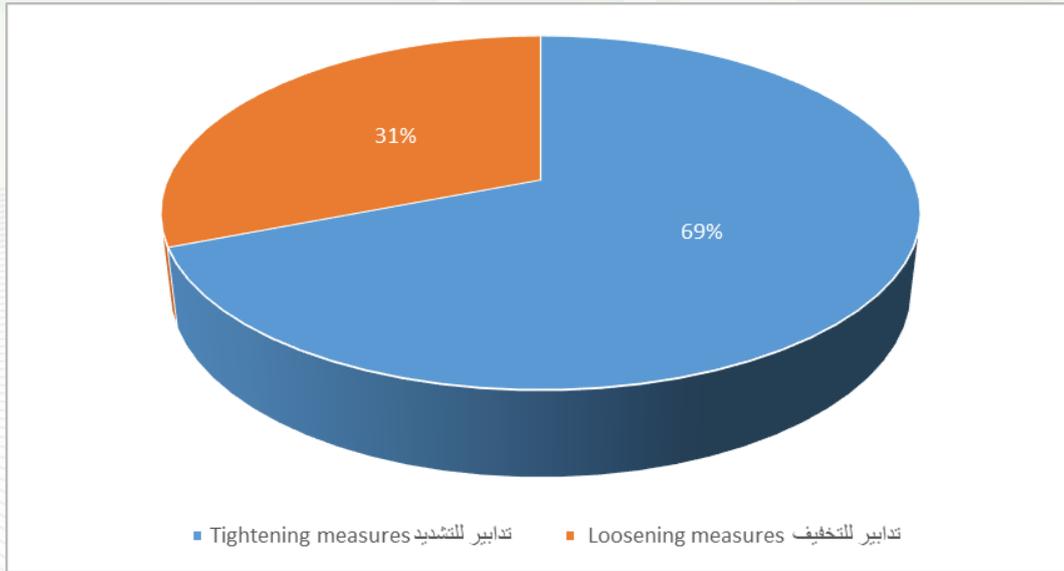
شكل (2-4): عدد مرات استخدام الأداة الإحترازية كنسبة من مجموع مرات استخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية المستخدمة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2023)



¹¹ بالرغم من أن أداة الإحتياطي النقدي الإلزامي تدخل ضمن نطاق السياسة النقدية، إلا أن هنالك عدداً من الدراسات الصادرة عن بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي تقوم بإدراجها ضمن أدوات السياسة الإحترازية الكلية كأداة لدعم السيولة، مثال ذلك دراسة: Boar, C., Gambacorta, L., Lombardo, G., and da Silva L.P. (2017). "What are the effects of macroprudential policies on macroeconomic performance?" BIS Quarterly Review, September, pp. 71-88.

فيما يخص إتجاه السياسة الإحترازية الكلية عند إتخاذ القرارات المتعلقة بأدواتها، فقد شكلت تدابير التشديد (Tightening Measures) ما نسبته 69 في المائة من إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2023)، في حين شكلت تدابير التخفيف (Loosening Measures) حوالي 31 في المائة من تلك القرارات، مما يعكس أن المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية كانت بشكل عام متحفظة، أخذاً في الإعتبار أن تدابير التخفيف تركزت بشكل أكبر في فترة جائحة فيروس كورونا المستجد (شكل 2-5). سنلقي الضوء فيما يلي بشكل مختصر على آخر التطورات الخاصة بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2023 مع تقديم نبذة عن تقييم المخاطر النظامية المتعلقة بمكونات الدورة المالية (Financial Cycle) التي تتضمن الإئتمان الخاص (قطاعي الأفراد والشركات)، وقطاع الأصول (العقارات والأسهم)¹²، والمخاطر الأخرى، وذلك من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

شكل (2-5): إتجاه السياسة الإحترازية عند إتخاذ القرارات الإحترازية إلى إجمالي القرارات الإحترازية المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال الفترة (2010-2023)



المصدر: استبياني تقرير الإستقرار المالي العربي لعامي 2023 و2024، صندوق النقد العربي.

في الإمارات العربية المتحدة، قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، كجزء من استراتيجية الخروج التدريجي من خطة الدعم الموجهة الشاملة في أعقاب أزمة فيروس كورونا المستجد، بزيادة النسب المطبقة على متطلبات الاحتياطي للمؤسسات المالية المرخصة التي تقبل الودائع. تم رفع نسب متطلبات الاحتياطي المطبقة على الودائع تحت الطلب والودائع لأجل إلى 11 في المائة و1 في المائة على التوالي اعتباراً من 12 أبريل 2023.

¹² تجدر الإشارة إلى أنه درجت العادة بأن يتم في تقارير الإستقرار المالي الصادرة عن صندوق النقد العربي بتخصيص فصل يتضمن تحليل مخاطر تعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات، حيث تم تحليل المخاطر النظامية المتعلقة بمديونية قطاع الأفراد، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع العقاري، ومخاطر القطاع الحكومي والعام في إصدارات عام 2019، و عام 2020، و عام 2022، و عام 2023 على التوالي، في حين سيتم في التقرير الحالي معاودة تحليل المخاطر المتعلقة بقطاع الأفراد.

واعتباراً من 5 يونيو 2024، سيتم رفع النسب المطبقة على الودائع تحت الطلب إلى 14 في المائة، وذلك تماشياً مع مستويات ما قبل الجائحة. أما في **الجزائر**، هناك أنظمة جديدة بشأن معيار تغطية السيولة (LCR) ومعيار صافي التمويل المستقر (NSFR) تم الشروع بها من قبل بنك الجزائر في عام 2023، وسيتم تطبيقها في نهاية عام 2024.

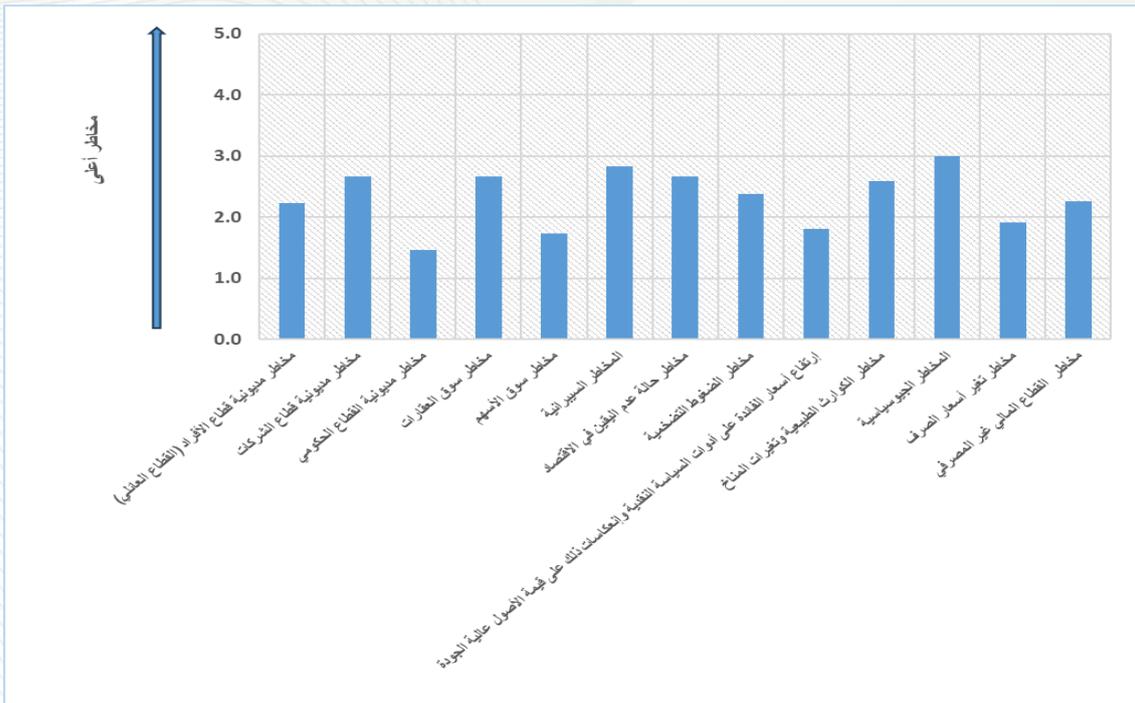
فيما يخص **السعودية**، قام البنك المركزي السعودي بتحديث آلية احتساب نسبة القروض إلى الودائع اعتباراً من شهر يونيو 2023 من خلال تطبيق أوزان على الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى الودائع، وذلك بهدف تعزيز مصادر التمويل لدى البنوك ودعم الإقراض. أما في **فلسطين**، فقد تم تفعيل الهامش المضاد للتقلبات الدورية بنسبة 0.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر اعتباراً من نهاية الربع الأول 2023. في **الكويت**، تم تحديث مصفوفة البنوك ذات التأثير النظامي من قبل بنك الكويت المركزي، ويتم في ضوء نتائج التحديث إبلاغ البنوك بمصداق رأس المال المطلوب تكوينها من جانبهم.

فيما يخص أهم المخاطر الراهنة التي قد تُشكل تحدياً أمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي، تم إجراء مسح للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لمعرفة تقييمها لتلك المخاطر¹³، وإعطاء مقياس من 1-5 لتلك المخاطر (بحيث يشكل المقياس 1 مخاطر منخفضة، والمقياس 3 مخاطر متوسطة، والمقياس 5 مخاطر مرتفعة)، وأخذاً في الاعتبار وجود بعض التفاوت في الإجابات بين المصارف المركزية (شكل 2-6)، فقد شكلت المخاطر الجيوسياسية التحدي أو الهاجس الأكبر من وجهة نظر المصارف المركزية العربية بمعدل 3.0 نقطة، وبالرغم من أن تلك المخاطر احتلت المرتبة الأولى إلا أن المعدل المذكور يشير إلى أن آثار تلك المخاطر لا زال متوسطاً (علماً أن 6 مصارف مركزية من أصل 14 مصرف مركزي قامت بإعطاء تقييم أعلى من 3 نقاط)، وكما سبق أن أشرنا، فإن المخاطر الجيوسياسية ترتبط بالاستقرار المالي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة القطاع الحقيقي وقناة القطاع المالي، فيما يخص القناة الأولى فتتمثل بقيود التجارة وسلاسل التوريد وإضطرابات أسواق السلع الأساسية، وإنعكاس ذلك على التضخم والنمو الاقتصادي على المدى القصير، أما القناة الثانية فتتمثل على المدى القصير بالقيود على الائتمان في ظل عدم اليقين، وتقلبات أسعار الأصول (السلع، والأسهم، وأسعار الفائدة، وهامش الفائدة الائتماني والسيادي)، كذلك من الممكن أن تنتقل الآثار من خلال إعادة تخصيص الائتمان والاستثمارات عبر الحدود بسبب حدوث إنعكاس مفاجئ لتدفق رأس المال، إضافةً إلى إمكانية تعطل المدفوعات عبر الحدود. أما على المدى الطويل، فقد تتسبب المخاطر الجيوسياسية بضغط على السيولة والملاءة المالية في البنوك والشركات غير المالية، وحدثت تقلبات في التمويل الخارجي وعائدات الأصول. أما المرتبة الثانية بالمخاطر، فقد جاءت المخاطر السيبرانية بمعدل 2.8 نقطة، وحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر إبريل 2024، فإن الخسائر الناجمة عن الحوادث

¹³ المصارف المركزية التي أجابت على المسح: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعمان، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

السيبرانية آخذة في التزايد، ومن المحتمل أن تتسبب مثل هذه الخسائر في حدوث مشكلات تمويلية للشركات، بل وتعرض ملاءتها للخطر. وقد تضاعف حجم هذه الخسائر أكثر من أربع مرات منذ عام 2017 ليصل إلى 2.5 مليار دولار في عام 2022. علماً أن هنالك خسائر غير مباشرة مثل: تعطل أنظمة الدفع، والإضرار بالسمعة، وزعزعة الثقة، وسحب الودائع. هذا وقد أشار التقرير إلى أن الهجمات على الشركات المالية (خصوصاً البنوك) تُشكل ما يقرب من خمس إجمالي الهجمات السيبرانية. وحسب تقرير الاستقرار المالي الصادر عن صندوق النقد الدولي والمُشار إليه، ووفقاً لمسح أجراه صندوق النقد الدولي للبنوك المركزية والسلطات الإشرافية، فإن أطر سياسات الأمن السيبراني، وخاصة في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية غير كافية. على سبيل المثال، كان لدى حوالي نصف الدول فقط من الدول التي شملتها الدراسة لديها استراتيجية وطنية للأمن السيبراني تركز على القطاع المالي. تجدر الإشارة إلى أنه وحسب تقرير الاستقرار المالي العالمي (صندوق النقد الدولي، أبريل 2024) أشار إلى أن المخاطر الجيوسياسية تعتبر من العوامل التي أسهمت في ارتفاع المخاطر السيبرانية، حيث زادت الهجمات الإلكترونية بعد حدوث التوترات في القارة الأوروبية بين روسيا وأوكرانيا. هذا وسيتم لاحقاً مناقشة المخاطر السيبرانية وأثرها على الاستقرار المالي بشكل مفصل ضمن فصل مستقل في هذا التقرير.

شكل (2-6): أهم المخاطر الراهنة التي قد تُشكل تحدياً أمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي (المخاطر في الشكل مبينة بالنقاط: المقياس 1 يمثل مخاطر منخفضة، المقياس 3 يمثل مخاطر متوسطة، والمقياس 5 يمثل مخاطر مرتفعة)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي العربي لعام 2024، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

بيّن الفصل الجهود الكبيرة التي بذلتها المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال توفير منظومة تشريعات تواكب أفضل الممارسات الدولية ووفق أفضل المعايير الدولية، حيث إن مواصلة تحديث منظومة التشريعات وتوفير البنية التحتية المناسبة للنظام المالي وفق قواعد العمل المصرفي السليم ستؤدي إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي العربي على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، وقد دأبت معظم المصارف المركزية في الدول العربية إلى تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي وسيعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة ويحسن نوعية موجودات هذا القطاع. حيث سيبين الفصل الثالث تحليلاً شاملاً لأداء القطاع المصرفي في الدول العربية، وسيبرز دور المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع وسلامة مراكزه المالية. كما إستعرض الفصل آخر التطورات المرتبطة بإستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وذلك في إطار جهودها المتمثلة بتعزيز قدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات المحتملة وكذلك ضبط المخاطر النظامية في حال تراكمها بما يعزز من الاستقرار المالي.

ملحق (1-2): الوضع القائم لدى المصارف المركزية العربية فيما يخص الإطار المؤسسي
للإستقرار المالي

المصرف المركزي	وجود نص صريح في قانون البنك المركزي بأن هدف الإستقرار المالي هو أحد أهداف البنك المركزي	الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي في الدولة	وجود لجنة داخل المصرف المركزي أو لجنة وطنية للإستقرار المالي	الشكل التنظيمي للوحدة/الإدارة المسؤولة عن الإستقرار المالي داخل المصرف المركزي
الأردن	المادة 4 من قانون البنك المركزي.	البنك المركزي مع وجود جهات رسمية أخرى تساهم في ذلك.	لجنة داخلية.	دائرة الإستقرار المالي، وتحتوي على قسم المخاطر النظامية والتحليل الإحترازي على المستوى الكلي، وقسم تحليل الإستقرار المالي، وقسم إدارة الأزمات المصرفية.
الإمارات	قانون البنك المركزي رقم 14 لعام 2018.	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووزارات وجهات أخرى كل حسب اختصاصه، كما تم إنشاء مجلس لإستقرار المالي والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات في الدولة المسؤولة عن الإستقرار المالي.	لجنة سياسة الإستقرار المالي داخل البنك المركزي.	إدارة الإستقرار المالي.
البحرين	✓	البنك المركزي.	لجنة الإستقرار المالي (لجنة داخلية).	إدارة الإستقرار المالي.
تونس	القانون 35 لسنة 2016 المؤرخ في 25 أبريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي.	البنك المركزي.	هيئة الرقابة الإحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية المحدثة لدى البنك المركزي بنص قانون البنك المركزي والمكونة من محافظ البنك المركزي (رئيس الهيئة) وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير.	إدارة عامة بالبنك المركزي.
الجزائر	✓	البنك المركزي.	لجنة الإستقرار المالي يرأسها محافظ بنك الجزائر أو ممثله من بين	لا يوجد وحدة أو دائرة أو قسم خاص بالإستقرار المالي، ولكن هذه المهام

<p>يتم التكفل بها من قبل مديرية الدراسات بالتعاون مع المديرية المكلفة بالرقابة المصرفية، وذلك في إنتظار إصدار قانون النقد والقرض الجديد، وصدور الهيكل التنظيمي الجديد المقرر في عام 2023.</p>	<p>نوابه. تضم اللجنة ممثلين عن بنك الجزائر، وممثلين عن وزارة المالية، وممثل واحد عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف مختص في الصيرفة الإسلامية، ورئيس لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها، ورئيس لجنة الإشراف على التأمينات، والأمين العام للجنة المصرفية، والأمين العام للمجلس النقدي والمصرفي.</p>			
<p>إدارة الاستقرار المالي.</p>	<p>يوجد لجنتين، اللجنة الأولى داخلية، وهي لجنة الإستقرار المالي برئاسة محافظ البنك المركزي، واللجنة الأخرى، هي لجنة خارجية تشاورية بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، وهي اللجنة الوطنية للإستقرار المالي (برئاسة وزير المالية)، ويقوم البنك المركزي بمهام أمانة اللجنة، تضم اللجنة كذلك هيئة السوق المالية، وهيئة التأمين، إضافة إلى المركز الوطني لإدارة الدين.</p>	<p>البنك المركزي.</p>	<p>نظام البنك المركزي السعودي.</p>	<p>السعودية</p>
<p>قسم الإستقرار المالي بالادارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي.</p>	<p>بصدد تشكيل لجنة من كافة شركاء القطاع المالي.</p>	<p>البنك المركزي.</p>	<p>جاري تعديل القوانين وتحديد الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي.</p>	<p>السودان</p>
<p>قسم الاستقرار المالي ضمن دائرة الإحصاء والأبحاث، ويتكون من ثلاثة شعب: شعبة الاستقرار المالي، وشعبة الإنذار المبكر، وشعبة النمذجة الاقتصادية والتنبؤ.</p>	<p>لا يوجد.</p>	<p>البنك المركزي.</p>	<p>قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004.</p>	<p>العراق</p>
<p>دائرة الإستقرار المالي.</p>	<p>اللجنة المشتركة للإستقرار المالي تحت مظلة البنك المركزي وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة.</p>	<p>البنك المركزي.</p>	<p>القانون المصرفي.</p>	<p>عمان</p>

دائرة الاستقرار المالي وهي جزء من مجموعة الاستقرار المالي التي تضم دوائر أخرى.	يوجد لجنة داخلية للاستقرار المالي.	سلطة النقد الفلسطينية ويتم التنسيق مع هيئة سوق رأس المال ووزارة المالية ووزارة الاقتصاد الوطني لتشكيل لجنة وطنية.	تم تحديد ذلك في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الإعتقاد).	فلسطين
مكتب الإستقرار المالي.	جاري العمل على تأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي على مستوى الدولة، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.	البنك المركزي.	✓	الكويت
قسم في إدارة البحوث والإحصاء.	تم تشكيل اللجنة العليا للاستقرار المالي والتقدي بمصرف ليبيا المركزي برئاسة المحافظ بتاريخ 2022/09/14.	البنك المركزي	✓	ليبيا
قطاع مراقبة المخاطر الكلية.	لجنة وطنية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية محافظ البنك المركزي (نائباً للرئيس) ووزير المالية ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.	البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.	قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020.	مصر
قسم الرقابة الإحترازية الكلية.	لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية وتتألف من ممثلين لبنك المغرب وللسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والإحتياط الاجتماعي والسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل وممثلين عن وزارة المالية.	لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية	القانون الأساسي لبنك المغرب الصادر في عام 2019 والقانون رقم 103-12 المتعلق بمؤسسات الإئتمان والهيئات المعتمدة.	المغرب
الإدارة العامة للرقابة والاستقرار المالي - إدارة السياسة الإحترازية الكلية	لا يوجد.	البنك المركزي.	المادة 48 من قانون رقم 34 لسنة 2018.	موريتانيا
لا يوجد حالياً.	لا يوجد.	البنك المركزي.	المادة 5 من قانون البنك المركزي رقم 14 لسنة 2000	اليمن

• المصدر: استبباني تقرير الإستقرار المالي لعامي 2023 و2024، صندوق النقد العربي.

ملحق (2-2): ملخص جهود البنك المركزي العُماني المتمثلة في تطوير البنية التحتية للنظام
المالي خلال عام 2023

1. **نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية:** تم إطلاق نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) المحلي الجديد والذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، حيث بدأ التشغيل الفعلي للنظام في تمام الساعة 12:00 من صباح يوم الأحد 18 يونيو 2023. تجاوزت عدد التحويلات اليومية للنظام 5000 معاملة بمبلغ يزيد عن 1.9 مليار ريال عُماني ليوم عمل واحد. ويعمل النظام الجديد على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع حيث ساهم في تمكين زبائن المصارف من إجراء التحويلات المالية في أي وقت وخلال أيام العطلات، وكذلك خارج ساعات العمل المصرفية مما عزز من تجربتهم المصرفية. كما يعمل نظام التسوية الإجمالية الآنية مطابقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية ووفقاً لمبادئ البنية الأساسية للأسواق المالية (PFMI) والذي يتم من خلاله إنجاز عمليات مهمة وكبيرة الحجم. إن تسريع المعاملات وتسويتها بشكل لحظي يؤثر بشكل إيجابي على كفاءة التداول النقدي للاقتصاد ويعزز النمو الاقتصادي. كما يعمل النظام الجديد بالتوازي مع نظام المدفوعات الخليجي "آفاق" وذلك لمعالجة المدفوعات عبر الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي عبر الربط مع شركة المدفوعات الخليجية، ومتوافقاً مع التطورات الحاصلة على مستوى قطاع أنظمة المدفوعات الإلكترونية.
2. **نظام التقاص الآلي:** تتعلق هذه التحسينات بإضافة وظائف وخصائص جديدة في النظام وذلك لتلبية متطلبات مختلف الجهات الحكومية وكذلك الخاصة لخدمات الدفع الإلكتروني، مثل تمكين معاملة الخصم المباشر بدون تفويض و خدمة مقدم الدفع (Payment Initiation Service) وكذلك توسيع البنية الأساسية للنظام لإستيعاب معاملات منافع منظومة الحماية الإجتماعية، وعليه طرحت مديرية نظم المدفوعات مناقصة لعمل تحسينات فنية في نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) عبر دائرة إدارة المشاريع والعقود وتم مراجعة العرض المقدم من الشركة المزودة للنظام. ويتم الآن التفاوض مع الشركة المنفذة حول التكلفة المالية للمشروع ومن المتوقع أن يبدأ المشروع في الربع الأول من عام 2024. وتجدر الإشارة أنه تم إصدار توجيهات للمصارف خلال شهر ديسمبر 2023 لتوسيع تفعيل خدمة الخصم المباشر، تتضمن كيفية معالجة المعاملات المرتجعة والرسوم، وتعامل الجهات القانونية مع الخصم المباشر المرتجع. ولدعم التحول الرقمي بما يتوافق مع رؤية عمان 2040، أصدر البنك المركزي العُماني المبادئ التوجيهية والتعليمات لتقديم التفويض الإلكتروني لنظام الخصم المباشر. حيث يقدم التفويض الإلكتروني فوائد ومزايا عديدة مقارنة بالنظام الورقي، ويحمل كامل الأثر القانوني للخصم المباشر غير القابل للإلغاء. كما عُقدت ورشة عمل لجهات إنفاذ القانون (شرطة عمان السلطانية، الإِدعاء العام والأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء) وكذلك ورشة عمل للمصارف وشركات التمويل لتعريف بالخصم المباشر والتفويض الإلكتروني، الجوانب القانونية، والتحسينات المدخلة للخدمة، ومناقشة التحديات والاستفسارات حول الخصم المباشر والتفويض الإلكتروني، مع التطلع لتطبيق الناجح في الربع الثالث من عام 2024 بحسب جاهزية المصارف.
3. **رقم الحساب الموحد (IBAN):** تم إطلاق مبادرة في هذا الخصوص بداية عام 2023، وتم تعميم خطة العمل واللوائح والاجراءات على جميع المصارف، ولقد تم اعتماد موعد التشغيل الفعلي في نهاية الربع الأول من عام 2024، وذلك بالاتفاق مع جميع المصارف العاملة في السلطنة، وتعمل المصارف على إجراء التحسينات اللازمة للوصول إلى أعلى جاهزية قبل الإطلاق الفعلي وتنفيذ المعاملات باستخدام رقم الحساب المصرفي الدولي IBAN. كما سيتم في المرحلة الأولى استهداف التحويلات المالية الدولية (International Remittance). الجدير بالذكر أنه تم تسجيل رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) الخاص بسلطنة عُمان لدى مؤسسة سويفت العالمية (SWIFT) ليتم اعتمادها بشكل رسمي على المستوى الدولي وجاري متابعة الاعتماد من قبل الفريق المختص.
4. **الربط مع نظام آفاق الخليجي (شركة المدفوعات الخليجية):** يهدف مشروع آفاق لخدمات الدفع الفورية إلى دراسة جدوى ربط أنظمة الدفع الفورية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الناحية الفنية والتشغيلية وكذلك الفوائد المحتملة للأفراد والشركات في المنطقة. وتم الإنتهاء من جميع الاختبارات الفنية والمتعلقة بنظام "آفاق"، وكذلك تم الانتهاء من اختبارات الاختراقات الأمنية (Penetration Testing). وتوقيع اتفاقية الحساب الموحد مع وكيل التسوية لنظام آفاق (Settlement Agent and Settlement Control Account Agreement) من قبل البنك المركزي العُماني وتم إرسالها إلى شركة المدفوعات الخليجية. ومراجعة بنود اتفاقيتي الحسابات البينية لكل دولة على حدة، حيث تم الاتفاق وإغلاق جميع النقاط العالقة، وتم تحديث جميع الاتفاقيات البينية وإرسالها تمهيداً للتوقيع عليها.

- الجدير بالذكر يعمل الفريق حالياً على استكمال مراجعة الرسوم المتعلقة بخدمات "آفاق" تزامناً مع مراجعة الرسوم الحالية لنظام (RTGS) المحلي، ودراسة الوضع الحالي للرسوم على مستوى دول مجلس التعاون.
5. **اتفاقية ربط نظم المدفوعات بين دول مجلس التعاون الخليجي:** تم إصدار المرسوم السلطاني رقم (2023/6) بتاريخ 24 يناير 2023 بالتصديق على اتفاقية نظام ربط أنظمة المدفوعات بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وتعتبر هذه الاتفاقية هي الإطار القانوني والتنظيمي الذي ينظم ويحكم نظم المدفوعات بين دول المجلس، ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ إعتباراً من 9 يوليو 2023 وفق قرار المجلس الأعلى. وقام الفريق المؤقت المشكل من كافة البنوك والمصارف المركزية بدول المجلس بوضع تصور لتنفيذ ما ورد في إتفاقية ربط أنظمة المدفوعات وتحليل كافة بنود الإتفاقية وتحديد متطلبات التنفيذ، تم الإنتهاء من مراجعة جميع بنود الإتفاقية ورفع التصور النهائي لتنفيذ هذه البنود إلى اللجنة الفنية لنظم المدفوعات.
6. **الربط مع منصة "بني" للمدفوعات العربية:** تم مراجعة الإتفاقية وتمت مشاركة ملاحظات البنك المركزي العماني حول بعض النقاط القانونية مع فريق منصة "بني". وفيما يتعلق بانضمام الريال العماني ضمن عملات التسوية في منصة بَني، يتم العمل لمراجعة خطة المشروع المقترحة، وأكملت ستة مصارف من سلطنة عمان الربط الكامل مع منصة "بني" وهي بنك مسقط، بنك ظفار، بنك نزوى، البنك الوطني، بنك عمان العربي والبنك الأهلي حيث يتم استخدام خدمات المنصة للتحويل بين الدول العربية باستخدام العملات العربية أهمها الجنيه المصري والدينار الأردني. ووفقاً للإحصائيات الواردة من البنك الأهلي فإن قيمة التحويلات لشهري ديسمبر 2023 ويناير 2024 بلغت 20,080 دينار أردني بعدد 11 معاملة.
7. **دعم توسع انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في سلطنة عمان:** ضمن مساعي البنك المركزي لدعم توسّع انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في السلطنة، قامت المديرية العامة لنظم المدفوعات بالتعاون مع الدوائر المعنية بالبنك بالعمل على المبادرات التالية:
- تحفيز وتشجيع المؤسسات التعليمية على توفير وسائل الدفع الإلكتروني في جميع المرافق.
 - بناءً على الخطابات المرسلة لكل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار و كلية الدراسات المصرفية والمالية، وجامعة السلطان قابوس، وجامعة التقنية والعلوم التطبيقية حول الحث بتبني وتطبيق الدفع الإلكتروني، يقوم البنك المركزي بالمتابعة الدورية في هذا الخصوص.
 - قام البنك المركزي بعقد اجتماع مع وزارة التربية والتعليم، حيث تم فيه مناقشة مختلف الأفكار حول تفعيل الدفع الإلكتروني في المدارس، ويتم متابعة هذا الموضوع مع الوزارة بين حين وآخر.
 - قام ممثلين عن المديرية بالمشاركة في البرنامج الصيفي لطلبة المدارس، وقد تم تقديم ورشة إبداعية للطلبة حول خدمات الدفع الإلكتروني المتاحة في السلطنة.
 - تم إرسال خطابات رسمية إلى أصحاب السمو والمعالي والسعادة المحافظين لتشجيع استخدام خدمات الدفع الإلكتروني في كافة الأنشطة، والمهرجانات والفعاليات التي تقام في جميع محافظات السلطنة.
8. **توسّع خدمات المدفوعات الإلكترونية في الأنشطة التي تشرف عليها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات:** تم بالتعاون مع كل من وزارة التجارة ووزارة النقل والاتصالات بالاتفاق على إلزام حزمة من الأنشطة بضرورة توفير خدمات الدفع الإلكتروني. ويتم متابعة سير العمل من قبل المختصين في المديرية.
9. **توسّع خدمات المدفوعات الإلكترونية في المنشآت التراثية والسياحية:** تم بالتعاون مع المختصين في وزارة التراث والسياحة- تحفيز وتشجيع الدفع الإلكتروني من خلال إصدار تعاميم تلزم المنشآت السياحية بتوفير خيارات الدفع الإلكتروني، حيث يلزم المنشآت السياحية والفندقية العاملة في سلطنة عمان بتوفير خيارات دفع إلكترونية لزبائن هذه المنشآت. كما استمر الفريق المعني في البنك المركزي بالمتابعة مع وزارة التراث والسياحة بتعميم ذلك في مجال التراث بما يلزم جميع المنشآت التراثية (القلع، الحصون، المتاحف وكذلك الأنشطة الموجودة داخلها) بتوفير خيارات دفع إلكترونية.
10. **التعاون مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والجهات الحكومية الأخرى لتوفير الدفع الإلكتروني في مؤسسات القطاع الخاص:** من خلال هذا التعاون تم إصدار قراراً يفرض على بعض مؤسسات القطاع الخاص توفير خيار الدفع الإلكتروني للعملاء. ومن نتائج هذه المبادرة يمكن إيجاز ما تم تحقيقه على النحو التالي:
- زيادة في عدد نقاط البيع (POS) في السلطنة، ووفقاً للإحصائيات هناك زيادة في عدد الأجهزة حيث ارتفع العدد من 64 ألف جهاز في عام 2021 إلى أكثر من 85 ألف جهاز في عام 2022.

- زيادة عدد المدفوعات الرقمية عبر البطاقات بالسلطنة وانخفاض عدد السحوبات عبر أجهزة الصراف الآلي من 19 في المائة عام 2021 إلى نسبة 15 في المائة عام 2022.
- عمل الفريق من تصميم ملصق (باللغتين العربية والإنجليزية) يوضع على واجهة المحلات التجارية يبين أن هذا المحل يوفر خيارات دفع إلكترونية، ليسهل عملية الرقابة من قبل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ولتفعيل الخط الساخن للتبليغ عن المؤسسات الغير ملتزمة.
- تم التوافق بين فريقي البنك والوزارة على إسم "أسرعك (Tap away)" والذي يعني السرعة والسهولة في الدفع.
- تم اعتماد الملصق من الإدارة التنفيذية للبنك المركزي العماني ويتم الآن العمل مع فريق وزارة التجارة وذلك لإطلاق الملصق وكذلك عمل الحملة الترويجية لهذه المبادرة.

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

الفصل الثالث

تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 أهمية سلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر لمخاطره الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإستقرار المالي والإقتصادي، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة بما يعزز من النمو الإقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان براذرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي كبد إقتصادات الدول خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والإقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترازية. كذلك أكدت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم الأنشطة الإقتصادية بقطاعاته المختلفة أثناء الظروف الإقتصادية الصعبة، كما أن إستقرار النظام المصرفي كان سبباً رئيساً في دعم قرارات السياستين النقدية والمالية أثناء الأزمة.

تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في ردف الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي، إذ بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المصرفي إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في الدول العربية في نهاية عام 2023 حوالي 93.5 في المائة¹⁴. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجوداته مقوماً بالدولار في نهاية عام 2023 حوالي 4.6 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 143 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز مئانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه ولا يزال العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية، فبعد أن أُلقت أزمة فيروس كورونا المستجد بظلالها على القطاع المصرفي، وولدت ضغوطات على السيولة لديه، وإرتفاع في مخاطر الإئتمان والتشغيل والسوق، إضطرت العديد من المصارف المركزية حينها بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية شملت ضخ السيولة في القطاع

¹⁴ لا يشمل مقام النسبة موجودات صناديق التقاعد ومؤسسات الضمان الإجتماعي.

المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي، كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في تمكين القطاع المصرفي من تأجيل سداد قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، قام عدد من المصارف المركزية العربية بتخفيض عدد من أدوات السياسة الإحترازية الكلية بهدف دعم قرارات السياسات الإقتصادية. من جانب آخر، أضافت التطورات العالمية الراهنة المتمثلة في الأزمة الروسية الأوكرانية وارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار السلع والطاقة مزيداً من الضغوط على الإستقرار المالي، وعلى إثر ذلك تبنت المصارف المركزية سياسات نقدية متشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، شكل ذلك عبئاً وتحدياً إضافياً عليها لا سيما في ضوء تراجع الحيز المالي المتاح لدعم التعافي الاقتصادي بعد جائحة فيروس كورونا. إضافةً لذلك، برزت تحديات ومخاطر أخرى تحيط بالنظام المصرفي تتمثل بمخاطر تغيرات المناخ، ومخاطر عدم اليقين، والمخاطر السيبرانية، وغيرها، ناهيك عن وجود تحديات وأوضاع خاصة تشهدها بعض الدول العربية أثرت على إقتصاداتها وأنظمتها المصرفية والمالية، وشكلت ضغوطات على أسعار صرف عملتها المحلية. كما نشأت توترات جديدة في منطقة الشرق الأوسط في شهر أكتوبر 2023 رسخت حالة عدم اليقين في الإقتصاد، وأدت إلى ارتفاع الأسعار وتأثر حركة التجارة العالمية بسبب التوترات في مضيق باب المندب كما سبق أن أشرنا. بالرغم من ذلك، ونتيجة لجهود المصارف المركزية العربية، وتبني معظم الدول العربية متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حققت مؤشرات المتانة المالية لدى القطاع المصرفي العربي نتائج جيدة، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المراجعة للبنوك التجارية العربية مستويات جيدة في المؤشرات الرئيسية لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة بين الدول، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية على أداء القطاع المصرفي فيها¹⁵، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية وتقييم مخاطره^{16,17}.

أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

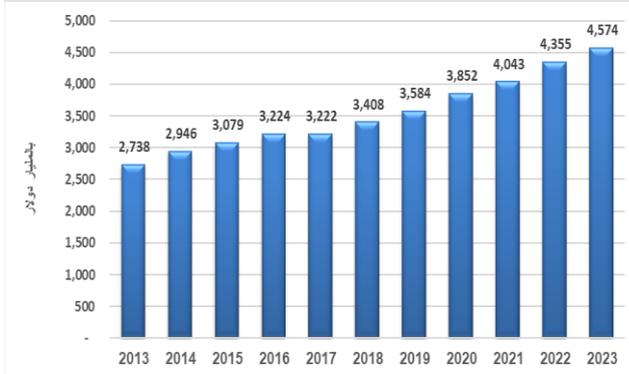
أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2012-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017. لكن بعد تلك الفترة، بالرغم من الظروف والتحديات التي أفرزتها أزمة فيروس كورونا المستجد، والتطورات والتحديات العالمية خلال الفترة (2019-2023)، إلا أن موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية أخذت

¹⁵ فيما يخص لبنان، إن البيانات الواردة ضمن هذا الفصل تعكس مؤشرات عام 2019، بسبب الظروف والتحديات التي يُعاني منها لبنان.

¹⁶ قد يطرأ تعديلات طفيفة على بعض النسب في الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنة بما تم نشره في تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، هناك عدة أسباب في ذلك، منها: قيام بعض المصارف المركزية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية حينها، أو حدوث تعديل على عدد الدول العربية الأخرى بحيث تم إدخال/حذف بياناتها في العام الحالي عند احتساب بعض النسب الإجمالية الخاصة بالقطاع المصرفي.

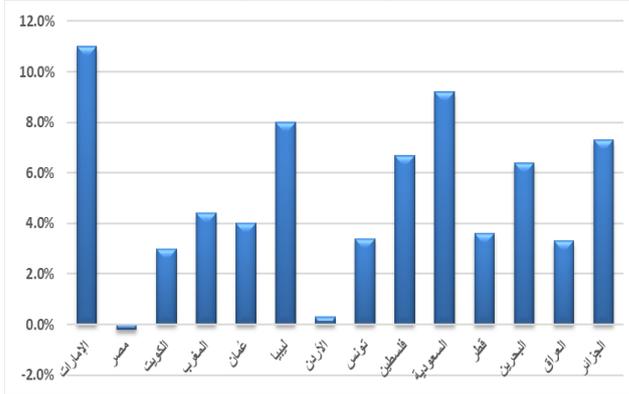
¹⁷ مصدر بيانات هذا الفصل: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

شكل 1-3: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل 2-3: معدل نمو الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022



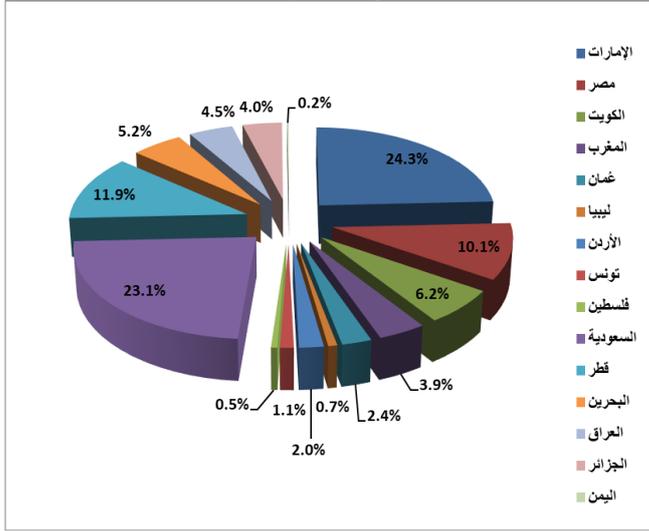
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

إتجاهاً تصاعدياً بشكل واضح، حيث بلغ حجم الموجودات مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 4,574 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 4,355 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 5.0 في المائة (شكل 1-3)، الأمر الذي يعكس ثقة العملاء والسوق بالقطاع المصرفي تحقيق هذا النمو بالرغم من التطورات الإقليمية والعالمية الراهنة، ويعود السبب الرئيس في ارتفاع حجم موجودات القطاع المصرفي العربي إلى نمو الموجودات في كل من القطاع المصرفي في كل من الإمارات والسعودية وقطر التي تستحوذ على 58.9 في المائة من إجمالي الموجودات في القطاع المصرفي العربي. أما على المستوى الإفرادى للدول العربية، فالشكل (2-3) يبين

معدل نمو موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2023 لدى معظم الدول العربية¹⁸. في هذا السياق، جاءت البنوك في الإمارات العربية المتحدة والسعودية بالمرتبتين الأولى والثانية على التوالي من حيث تحقيق أكبر معدل نمو موجودات في القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2023 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2022، إذ بلغ معدل النمو حوالي 11.0 في المائة و9.3 في المائة على التوالي، تليها ليبيا بمعدل 8.0 في المائة، ويرجع السبب الرئيس في نمو الموجودات لدى البنوك في الإمارات العربية المتحدة إلى نمو إجمالي الإئتمان والاستثمارات لديها. أما البنوك السعودية فقد جاء الارتفاع بشكل أساسي مدفوعاً بالارتفاع الذي سجلته القروض العقارية التي نمت بنسبة 11.5 في المائة في نهاية عام 2023 مقارنةً بنهاية عام 2022، علماً أنها نمت بنسبة 20.9 في المائة في نهاية عام 2022 مقارنةً بما كانت عليه في نهاية عام 2021، علماً أن الإئتمان نما كذلك في قطاعات إقتصادية أخرى.

¹⁸ يشمل ذلك جميع الدول المذكورة بالشكل (2-3)، علماً أن بقية الدول الأخرى إما لم تقم بتزويدنا ببياناتها أو تراجع حجم الموجودات لديها بسبب بعض الظروف والتحديات من جهة و/أو انخفاض سعر صرف العملة المحلية فيها مقابل الدولار الأمريكي من جهة أخرى.

شكل 3-3: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات
كما في نهاية عام 2023

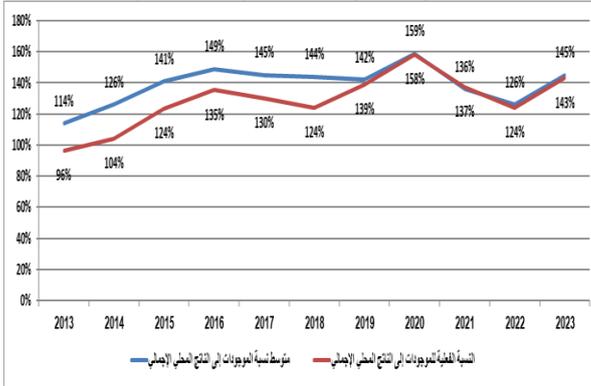


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك في الإمارات العربية المتحدة تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك في الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام 2023 على نسبة 24.3 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية بلغت 23.1 في المائة، بمعنى أن البنوك في الإمارات العربية المتحدة والسعودية إستحوذت على حوالي 47.4 في المائة من

موجودات القطاع المصرفي العربي. أما فيما يخص حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد إستحوذت على ما نسبته 73.1 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2023، أي أن حصة دول المجلس إرتفعت حصتها السوقية مقارنةً في نهاية عام 2022، إذ بلغت آنذاك حوالي 72.2 في المائة، في حين بلغت الحصة السوقية في نهاية عام 2021 حوالي 67.8 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، ويعود السبب الرئيس في ارتفاع الحصة السوقية لدول المجلس إلى نمو موجودات القطاع المصرفي من جهة، وإلى تراجع أسعار الصرف للعملة المحلية في بعض الدول العربية. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 10.1 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي، تلتها كل من البنوك العراقية والجزائرية والمغربية بما نسبته 4.5 في المائة و4.0 في المائة و3.9 في المائة على التوالي (شكل 3-3). علماً أن الحصة السوقية للبنوك المصرية تأتي بالمرتبة الرابعة عربياً على التوالي بعد البنوك في الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر، في حين أن الحصة السوقية للبنوك العراقية والجزائرية والمغربية تأتي بالمراتب السادسة والسابعة والثامنة عربياً على التوالي.

شكل (3-4): تطور نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2023)



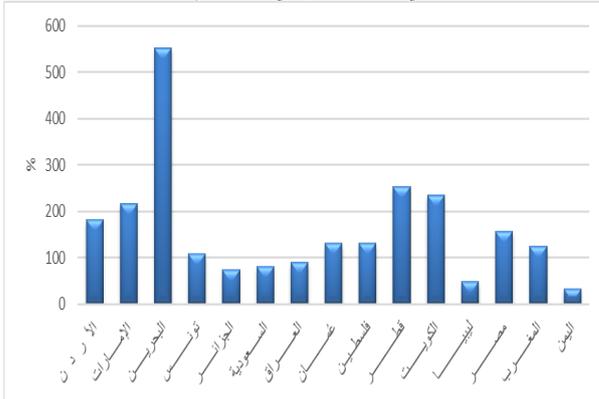
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد بلغ أعلى مستوياته في نهاية عام 2020 بفعل جائحة فيروس كورونا المستجد وأثرها السلبي على الإقتصاد، فقد بلغ متوسط النسبة في نهاية عام 2020 حوالي 159 في المائة، وذلك في ضوء الإنكماش الإقتصادي بسبب الجائحة، لكن عاودت

النسبة الرجوع إلى مستوياتها الطبيعية بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية في نهاية عامي 2021 و2022 لتبلغ 136 في المائة و126 في المائة على التوالي، لكن عاودت النسبة بالارتفاع في نهاية عام 2023 لتبلغ 145 في المائة بفعل النمو القوي لموجودات القطاع المصرفي كما سبق أن أشرنا (شكل 3-4).

وتعكس النسب الموضحة في الشكل (3-4) أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لارتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الجزئية

شكل (3-5): نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إفرادي في نهاية عام 2023



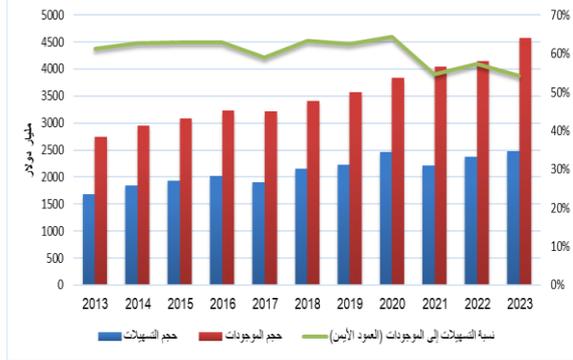
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

والكلية والمتابعة المستمرة للتفاعلات مع السياسات الاقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادى فكانت النسبة الأعلى في عام 2023 تعود لكل من البنوك البحرينية والقطرية، إذ بلغت 552.1 في المائة و253 في المائة على التوالي. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك اليمنية، حيث بلغت النسبة لديها 33 في المائة. هذا وقد تم

إستبعاد البنوك السودانية واللبنانية من المقارنة بسبب الظروف والتحديات التي تشهدها تلك الدول بما في ذلك تراجع أسعار صرف العملة المحلية (شكل 3-5).

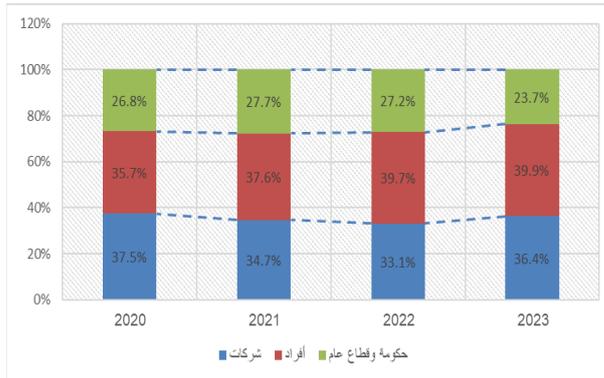
ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

شكل (3-6): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي، 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (3-7): توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاعات في الدول العربية خلال الفترة (2020-2023)



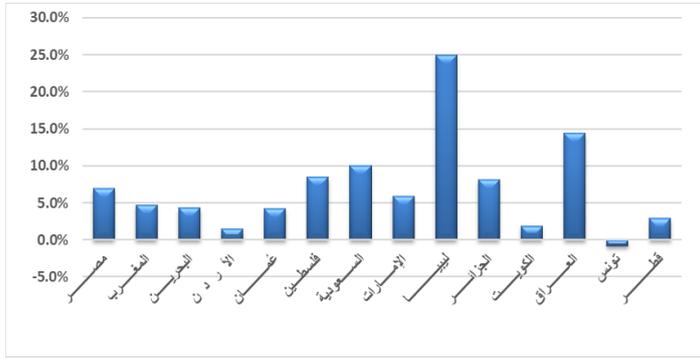
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

لا زالت محفظة التسهيلات الإئتمانية تُشكل المكون الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي، وذلك على المستوى الإجمالي للدول العربية، حيث بلغت قيمة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار الأمريكي في نهاية عام 2023 حوالي 2,485 مليار دولار أمريكي، مقابل 2,375 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 أي بنسبة إرتفاع بلغت 4.6 في المائة، حيث إرتفعت التسهيلات الإئتمانية في معظم الدول العربية بإستثناء بعض الدول لعدة أسباب قد تكون أهمها: الظروف والتحديات التي تشهدها بعض الدول العربية، وتراجع أسعار صرف العملة المحلية في عدد من الدول العربية، وتحفظ القطاع المصرفي في عدد من الدول العربية في منح الإئتمان في ضوء وحالة عدم اليقين التي

تشهدها إقتصاداتها. تجدر الإشارة إلى أن لنمو التسهيلات الإئتمانية عدة دلائل إيجابية يتمثل أبرزها إستمرار إعتداد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات الإئتمانية، وقد شكلت التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2023 حوالي 54 في المائة من إجمالي الموجودات، أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2022، إذ بلغت آنذاك حوالي 57 في المائة، لكنها بقيت مقاربة لما كانت عليه في نهاية عام 2021، حيث بلغت في تلك الفترة حوالي 55 في المائة (شكل 3-6). أما فيما يخص توزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاعات (الأفراد والشركات والحكومة والقطاع العام)¹⁹، فقد إستحوذ قطاع الأفراد (قروض إستهلاكية وسكنية) على 39.9 في المائة من إجمالي التسهيلات المقدمة من القطاع المصرفي في نهاية عام 2023 مقابل 39.7

¹⁹ يشمل التحليل الخاص بتوزيع التسهيلات الإئتمانية حسب القطاعات الدول التالية: الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، علماً أن حجم التسهيلات الإئتمانية يُشكل في هذه الدول حوالي 95 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي، وذلك للدول التي يشملها الفصل الموضحة في بدايته.

شكل (3-9): معدل نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إجمالي كما في نهاية عام 2023



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

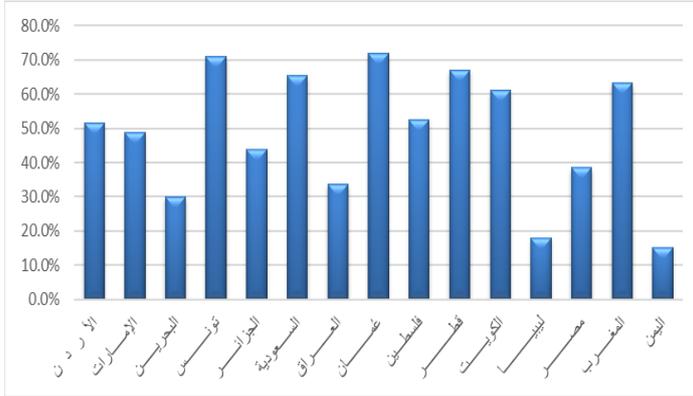
في هذا الإطار، إحتلت البنوك الليبية المرتبة الأولى من حيث نمو حجم التسهيلات خلال عام 2023، مقارنةً مع نهاية عام 2022 بمعدل نمو بلغ 25.0 في المائة، ويعود هذا الإرتفاع بشكل رئيس إلى نمو حجم التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد من 2.0 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 إلى 3.1 مليار دولار

أمريكي في نهاية عام 2023. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد جاءت البنوك العراقية بالمرتبة الثانية ومن ثم البنوك السعودية بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ معدل تسهيلاتهما 14.3 في المائة و10.0 في المائة على التوالي، ويعود السبب الرئيس في نمو الإئتمان في القطاع المصرفي العراقي إلى نمو حجم التسهيلات الممنوحة للأفراد وبدرجة أقل التسهيلات الممنوحة للحكومة والقطاع العام. أما في السعودية، يُعزى السبب الرئيس في نمو التسهيلات الإئتمانية في السعودية إلى نمو التسهيلات العقارية في نهاية عام 2023 بنسبة 11.5 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2022، علماً أن التسهيلات العقارية تشكل حوالي 29.7 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية في السعودية²⁰، ويُعتبر تركيز الإقراض للقطاع العقاري من أبرز المخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي السعودي، حيث كان الإرتفاع في التسهيلات الإئتمانية في الأعوام الماضية مدفوعاً بشكل رئيس بزيادة التسهيلات العقارية للأفراد نتيجة المبادرات الحكومية التي تهدف لدعم تملك المواطنين للمساكن، وبالرغم من ذلك، شهدت التسهيلات العقارية الممنوحة للأفراد تباطؤاً خلال عامي 2022 و2023 نظراً للزيادة في أسعار الفائدة التي أدت إلى زيادة تكلفة الإقتراض²¹ (شكل 3-9).

²⁰ المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي السعودي، تقرير أبرز التطورات الاقتصادية (الربع الرابع، 2023).

²¹ على الرغم من المخاطر النظامية المذكورة، يملك البنك المركزي السعودي العديد من الأدوات الإحترازية للمحافظة على سلامة القطاع المالي ضد أي تقلبات في القطاع العقاري مثل نسبة الحد الأقصى لنسبة قيمة التمويل إلى قيمة العقار (LTV)، كما تُعد مخاطر التخلف عن السداد محدودة في هذا القطاع، حيث يتم إحتواء المخاطر بسبب استقطاع الراتب والدعم الحكومي، كما يعمل البنك المركزي بشكل مستمر على تقييم المخاطر النظامية المتوقعة وتغيرات مؤشر أسعار الأصول العقارية، وإعداد الخطط اللازمة لتخفيف الآثار المترتبة منها، إضافة إلى مراقبة التطورات وتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل مستمر، وتقييم مستوى المخاطر وأثر الصدمات الاقتصادية والمالية على النظام المالي، ووضع الخطط المناسبة تبعاً لذلك، وكجزء من ذلك، يقوم البنك المركزي بمتابعة نمو القروض العقارية بشكل دوري ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة، إضافة إلى متابعة إجراءات إدارة المخاطر لدى الممولين العقاريين (مثل آلية تقييم الضمانات العقارية وغيرها).

شكل (3-10): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2023

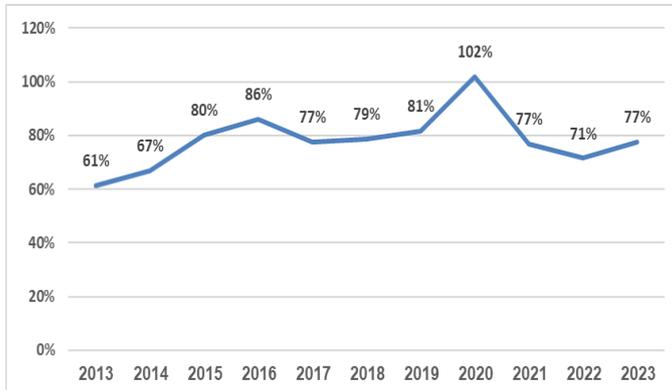


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد احتلت البنوك العُمانية والتونسية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2023 حوالي 72.0 في المائة و70.9 في المائة على التوالي، وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك في ضوء إستقرار البيئة الإقتصادية الكلية، في حين كانت النسبة الأقل

للبنوك اليمنية والليبية، حيث بلغت النسب لديها في نهاية عام 2023 نحو 15.0 في المائة و18.0 في المائة على التوالي. فيما يخص البنوك اليمنية، يعود السبب في إنخفاض النسبة إلى حالة عدم اليقين الناجمة عن الظروف والتحديات المحيطة في القطاع المصرفي اليمني، والتي تحول دون التوسع في منح الإئتمان أو توظيف الأموال في الإقتصاد. أما البنوك الليبية، يُعزى انخفاض حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الليبي إلى الأثر المباشر للقانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية مع ضعف في تنوع المنتجات التي تتوافق مع نظام الصيرفة الاسلامية، ناهيك عن تأثير المناخ الاستثماري في الدولة بالظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي (شكل 3-10).

شكل (3-11): تطور نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة التسهيلات الإئتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن قفزت هذه النسبة في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 102 في المائة، عاودت النسبة إلى مستوياتها الطبيعية في نهاية عام 2021 لتصل إلى 77 في المائة ومن

ثم إلى 71 في المائة في نهاية عام 2022، أما في نهاية عام 2023، فقد بلغت النسبة

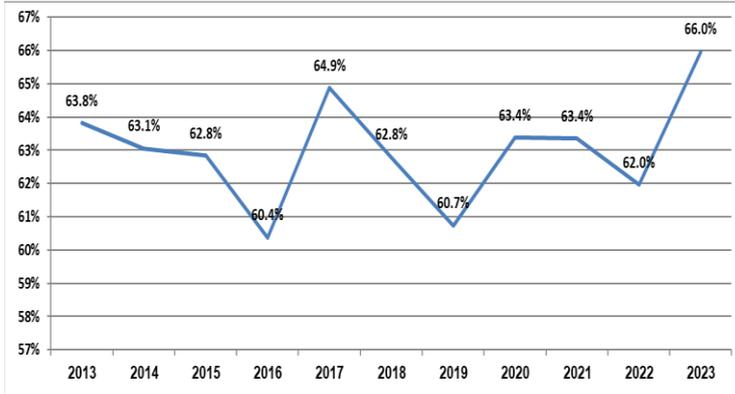
حوالي 77 في المائة. وكما تمت الإشارة إليه في تقارير الإستقرار المالي السابقة، يعود تراجع النسبة بعد عام 2020 لسببين رئيسيين، السبب الأول، تراجع حجم الإئتمان في عدد من الدول العربية لأسباب سبق أن ذكرناها بالتفصيل تتعلق إما بخصوصية الوضع الاقتصادي كنتيجة للظروف والتحديات التي تواجهها تلك الدول أو حدوث تراجع طبيعي في الطلب على الإئتمان، والسبب الثاني هو تحسن الظروف الاقتصادية في عدد من إقتصادات الدول العربية بعد عام 2020 الذي شهد جائحة فيروس كورونا المُستجد (شكل 3-11)، حيث كنتيجة طبيعية للإغلاقات التي حدثت في الدول خلال جائحة فيروس كورونا المُستجد، حدثت إنكماشات في معظم إقتصادات الدول العربية في عام 2020 وازداد الطلب على الإئتمان نتيجة للظروف الصعبة التي واجهها قطاعي الأفراد والشركات. في السياق نفسه، بلغت نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية²² نحو 76.3 في المائة في نهاية عام 2023، مقابل 72.8 في المائة و72.3 في المائة في نهاية عامي 2022 و2021 على التوالي، في حين بلغت نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 54.3 في المائة في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 51.7 في المائة في نهاية عامي 2022.

هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية، فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظورين مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والإتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة احترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) التي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الإئتمان تتجاوز 2 في المائة.

²² يشمل هذا التحليل الدول التالية: الأردن، والإمارات، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، وفلسطين، وقطر، والكويت، وليبيا، ومصر، المغرب، علماً أن حجم التسهيلات الإئتمانية يُشكل في هذه الدول حوالي 95 في المائة من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي، وذلك للدول التي يشملها الفصل الموضحة في بدايته.

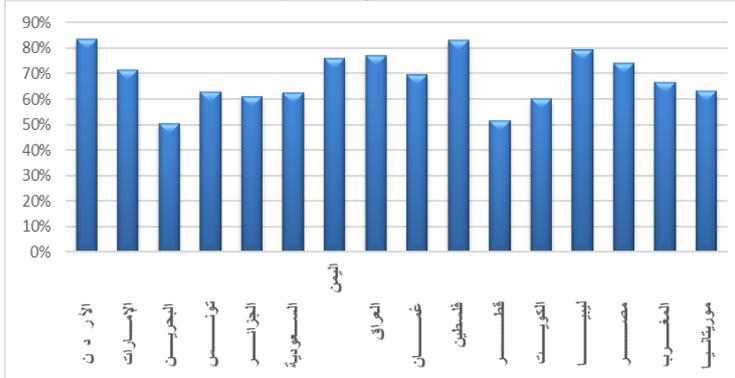
ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

شكل (12-3): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2023)



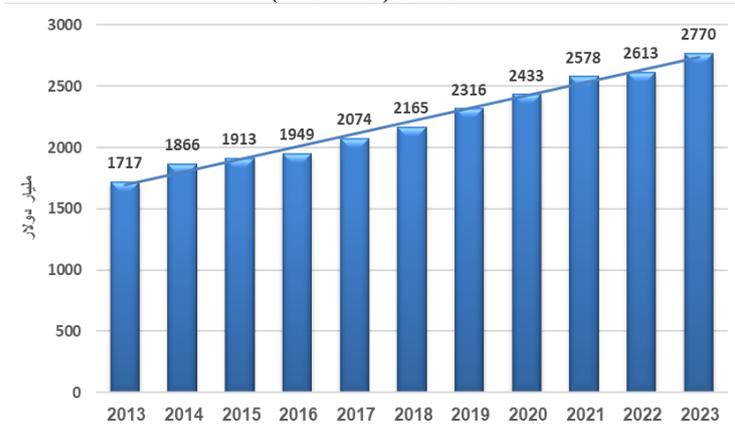
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (13-3): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي على المستوى الإفرادى في نهاية عام 2023



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (14-3): تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2023)



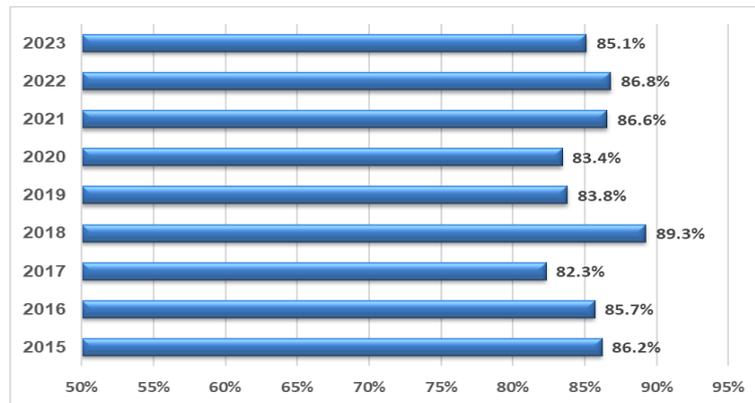
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

بتحليل أهم مكون للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية وهو الودائع، فقد تراوحت طيلة الفترة (2013-2022) بين 60.6 في المائة إلى 65.6 في المائة بالمتوسط. علماً أن أقل وأعلى نسبة تحققت كانت في نهاية عامي 2019 و2017 على التوالي، وقد بلغت النسبة في نهاية عام 2023 حوالي 66.0 في المائة مقابل 62.0 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 12-3). على المستوى الإفرادى، جاءت البنوك الأردنية بالمرتبة الأولى بنسبة بلغت 83.4 في المائة، في حين كانت أقل نسبة للبنوك البحرينية، إذ بلغت النسبة حوالي 50.2 في المائة (شكل 13-3).

هذا وقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2023)، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,770 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، مقابل 2,613

مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 وبمعدل نمو 6.0 في المائة (شكل 3-14). وقد يشير النمو المتواصل للودائع خلال الفترة (2013-2023) إلى عدة دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي، ونجاح سياسات البنوك بإجتذاب المزيد من المدخرات، ونجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، والأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية، ودور منظومة ضمان الودائع في طمأنة صغار المودعين في الدول التي لديها هذه المنظومة.

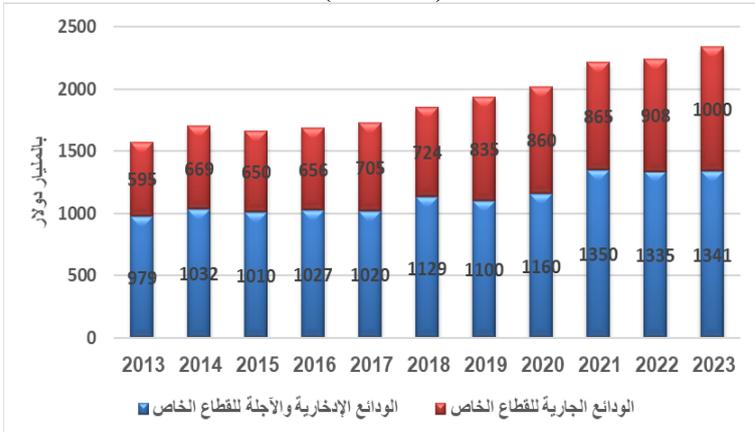
شكل (3-15): تطور نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2015-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

عامي 2022 و2021 على التوالي، وقد يُشير ارتفاع النسبة إلى عدة دلالات إيجابية، منها ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي العربي، وتوفير المزيد من السيولة لدعم الاقتصاد، وتوفير بيئة جاذبة للإستثمارات (شكل 3-15).

شكل (3-16): مكونات ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2023)



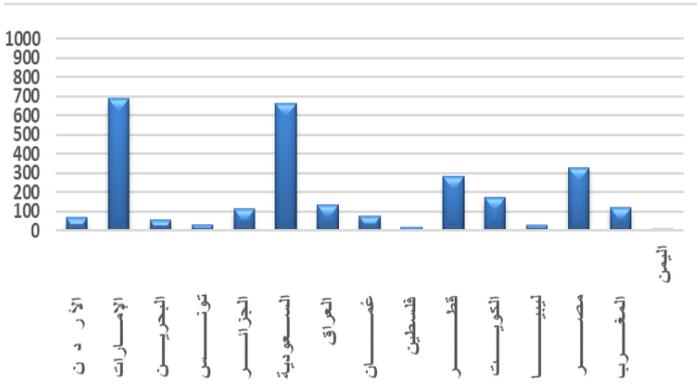
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

أما عن هيكل الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع الجارية والودائع الإمدارية والأجل) ما نسبته 85.1 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عام 2023، مقابل ما نسبته 86.8 في المائة و83.6 في المائة في نهاية

وفيما يخص مكونات ودائع القطاع الخاص، فقد بلغت الودائع الإمدارية والأجل مقومة بالدولار 1,340 مليار دولار في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 1,335 مليار دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 0.4 في المائة. في المقابل واصلت الودائع الجارية نموها، إذ بلغ حجم

الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 1000 مليار دولار في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 908 مليار دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 10.1 في المائة (شكل 3-16).

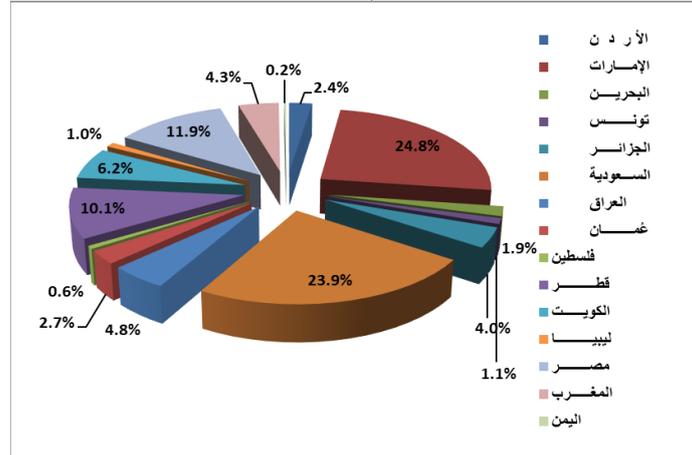
شكل (3-17): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على المستوى الإفرادى، كما في نهاية عام 2023



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما على المستوى الإفرادى، جاءت البنوك في الإمارات العربية المتحدة والسعودية بالمرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار) بلغ حوالي 686.7 مليار دولار و659.6 مليار دولار في نهاية عام 2023 على التوالي، في حين جاءت البنوك اليمنية بالمرتبة الأخيرة بحجم ودائع بلغ 5.3 مليار دولار (شكل 3-17).

شكل (3-18): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2023

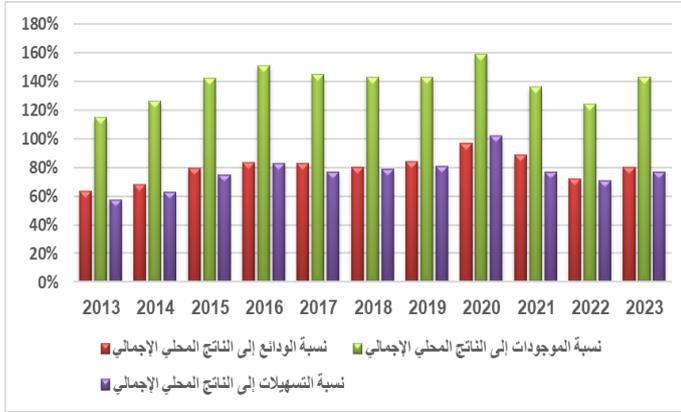


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد إستحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 69.7 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2023، علماً أن البنوك في السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر إستحوذت لوحدها

على ما نسبته 58.8 في المائة من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2023. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والثالثة عربياً)، إذ بلغت 11.9 في المائة في نهاية عام 2023 (شكل 3-18).

شكل (3-19): تطور نسبة كل من الودائع، التسهيلات، والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2023)

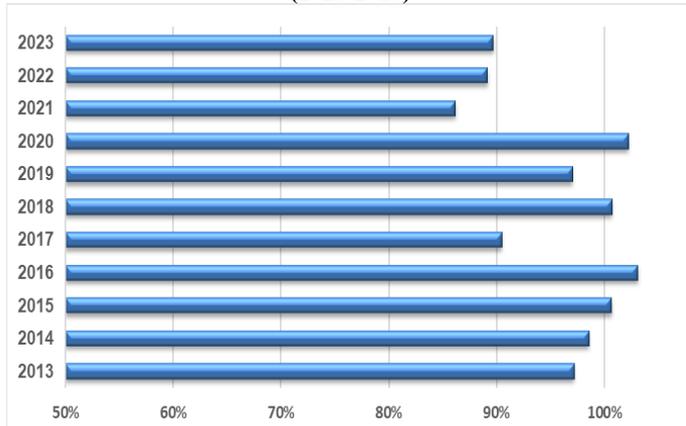


• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

وعند مقارنة نسبة كل من الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2023)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2013-2016)، قبل أن تنخفض قليلاً في نهاية عام 2018 لتصل إلى 80 في المائة، إلا أنها عاودت الإرتفاع لتصل في نهاية

عام 2020 إلى 97 في المائة بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد وحدث إنكماش إقتصادي لدى معظم الدول العربية (مقام النسبة)، أما بعد عام 2020، وبسبب تحسن الظروف الإقتصادية، فقد عاودت النسبة لتتسجم مع قيمها لفترة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد لتستقر عند 80 في المائة تقريباً في نهاية عام 2023 على التوالي (شكل 3-19).

شكل (3-20): نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2023)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

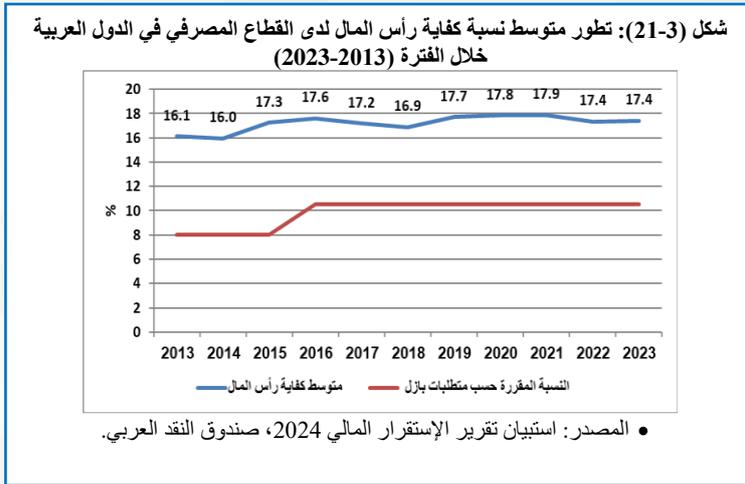
فيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فبعد أن بلغت النسبة حوالي 102.3 في المائة في نهاية عام 2020 بسبب ارتفاع الطلب على الإئتمان جراء أزمة فيروس كورونا المستجد، عاودت النسبة الإخفاض بعد تلك الفترة في نهاية عام 2021 لتبلغ 86.2 في المائة، ومن ثم إرتفعت

بشكل طفيف خلال عامي 2022 و2023 لتبلغ 89.2 في المائة و89.7 في المائة على التوالي، علماً أن هذه النسبة سجلت إرتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-20).

يُذكر أن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة لقياس قدرة البنك على توظيف السيولة المتوفرة لديه اعتماداً على أعماله الرئيسية المتمثلة بالوساطة المالية. كما أنه يُمكن إستخدام هذه النسبة (جنباً إلى جنب مع المتطلبات الرقابية الأخرى للسيولة) للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، إضافة لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من وداائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة. وكذلك الأمر في حال إنخفاض النسبة بشكل كبير، حيث إن ارتفاع حجم الودائع بشكل لا ينسجم مع الإرتفاع الحاصل في القروض قد يشير إلى تراجع الكفاءة التشغيلية لدى البنك في توظيف أمواله. وقد يُحدث تحديات ومخاطر حقيقية لدى البنك، خصوصاً في حال كانت نسبة الودائع غير المضمونة مرتفعة، ولعل إنهييار بنك سيليكون فالي في عام 2023 أكبر دليل على ذلك، فقد تضاعفت وداائع بنك سيليكون فالي في عام 2022 أكثر من 4 مرات عما كانت عليه في عام 2017، بسبب الأرباح التي حققتها الشركات التقنية-التي تشكل الحجم الأكبر لقاعدة عملاء البنك-خلال أزمة فيروس كورونا المستجد، في حين نمت القروض الممنوحة بشكل لا يتناسب مع حجم الودائع، بالتالي فإن البنك واجه تحدياً حقيقياً في توظيف السيولة الفائضة وتحقيق الدخل من أعماله الرئيسية (هامش الفائدة)، وذلك لكون قاعدة الودائع لديه أكبر بشكل كبير من قاعدة القروض (حيث بلغت نسبة القروض إلى الودائع حوالي 35 في المائة و43 في المائة في نهاية عامي 2021 و2022 على التوالي). وقد إضطر البنك لتوظيف معظم الفوائض بالسندات بفترات كانت فيها السياسة النقدية تيسيرية، وإضطر لاحقاً لتسييل تلك السندات بخسائر كبيرة لمحاولة تلبية السحوبات الكبيرة للودائع. لكن في المقابل يؤخذ على نسبة القروض إلى الودائع أنها لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية إستخدام مقاييس سيولة أخرى مثل نسب السيولة القانونية، والسيولة حسب سلم الإستحقاق، وغيرها، إضافةً إلى نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

د. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة التشغيلية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تعزز من قدرته على إستيعاب الصدمات المالية. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:



1. مؤشر معدل

كفاية رأس المال: يعد

رأس المال أداة مهمة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة التي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما

لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر. وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الإئتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital)، وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية²³، فقد واصل القطاع المصرفي في الدول العربية أداءه الإيجابي، حيث حافظ متوسط نسبة كفاية رأس المال على مستوياته الجيدة خصوصاً خلال الفترة (2015-2023) وبهامش مريح عن تلك المطبقة دولياً حسب متطلبات بازل III، الأمر الذي

²³ للعام السابع على التوالي، تم إستثناء البنوك العراقية من إحتساب متوسط كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لتحقيقها قيم كبيرة جداً (Outliers)، إذ بلغت 52.1 في المائة و 34.1 في المائة و 41.9 في المائة في نهاية الأعوام 2021 و 2022 و 2023 على التوالي، علماً أنها تجاوزت 110 في المائة خلال الفترة (2013-2019) وذلك لسببين رئيسيين، السبب الأول يعود لترخيص العديد من البنوك التجارية الجديدة في عام 2017، والسبب الثاني هو متطلبات البنك المركزي العراقي بخصوص زيادة رأس مال البنوك الخاصة.

شكل (3-22): متوسط كفاية رأس المال بشكل مقارن مع متوسط نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، ونسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2020-2023)

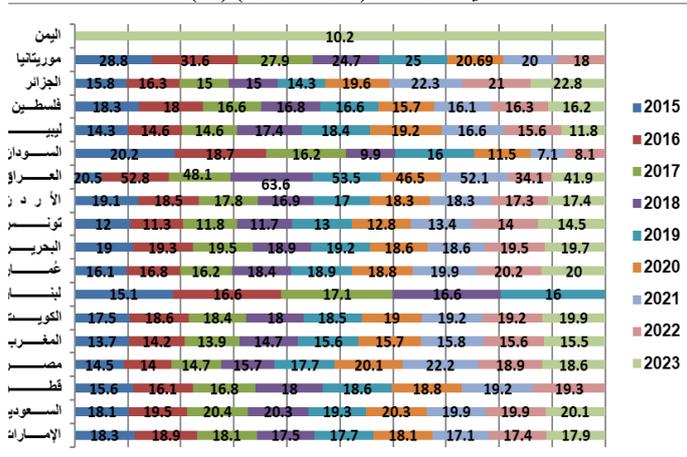


المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة مرتفعة ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بقي متوسط النسبة خلال الفترة (2023-2015) يفوق 17.0 في المائة تقريباً، علماً أن متوسط نسبة كفاية رأس المال بلغ 17.4 في المائة في نهاية عام 2023 وهي نفسها المحققة في

نهاية عام 2022، مما يُشير إلى سلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي في الدول العربية ويعكس مدى متانته ومرونته في تحمل الصدمات (شكل 3-21)، فيما يخص متوسط نسبة الأسهم العادية إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Common Equity Teir 1 Ratio) وهو رأس المال الأعلى جودة، فقد ارتفع المتوسط بشكل طفيف في نهاية عام 2023 ليلبغ 14.3 في المائة، مقابل 14.2 في المائة في نهاية عام 2022، في المقابل حافظ متوسط نسبة كفاية رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر على مستوياته المحققة في نهاية عام 2022، إذ بلغ 15.9 في المائة وهو نفس المتوسط المتحقق في نهاية عام 2022 (شكل 3-22).

شكل (3-23): تطور نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إجمالي خلال الفترة (2015 - 2023) (%)



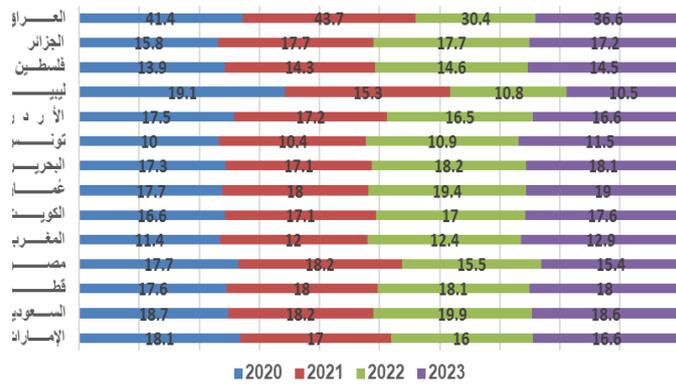
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات قطر: مؤشرات أداء القطاع المصرفي- الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي.

ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك العراقية والجزائرية احتلت المراتب الأولى والثانية بنسبة كفاية رأسمال بلغت 41.9 في المائة و22.8 في المائة في المائة على التوالي في عام 2023، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك اليمنية، إذ بلغت 10.2 في المائة، بما يقل قليلاً عن

النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة، وذلك بسبب الظروف والتحديات المحيطة بالقطاع المصرفي اليمني، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هنالك جهود وإصلاحات يقوم بها البنك المركزي اليمني لتحسين المراكز المالية

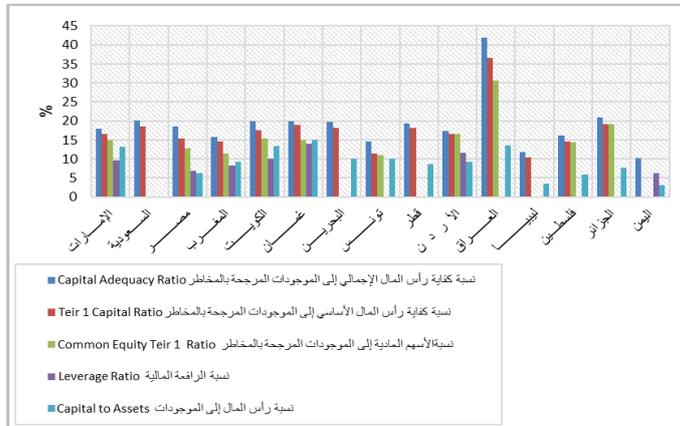
للبنوك وتطبيق معيار بازل III، حيث من المتوقع أن تنعكس هذه الجهود إيجاباً على مؤشرات السلامة المالية لدى البنوك (شكل 3-23).

شكل (3-24): تطور نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2020-2023) (%)



المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات قطر: مؤشرات أداء القطاع المصرفي- الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي.

شكل (3-25): بعض النسب الهامة المرتبطة برأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية كما في نهاية عام 2023

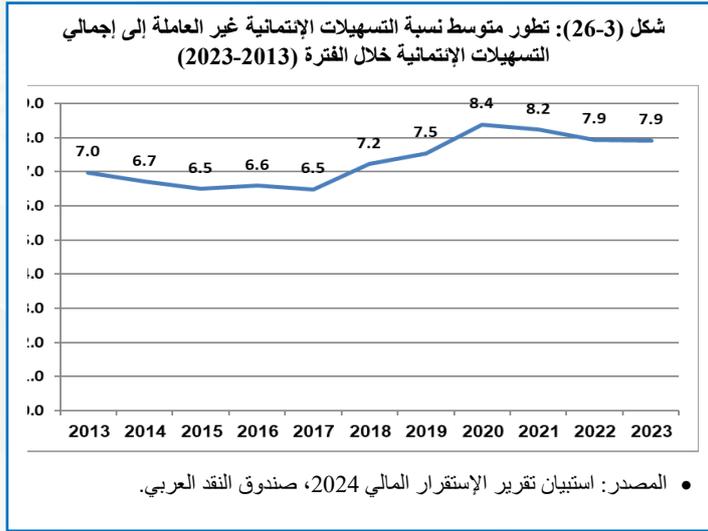


المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات قطر: مؤشرات أداء القطاع المصرفي- الموقع الإلكتروني لمصرف قطر المركزي، علماً أن بيانات قطر تعود لعام 2022.

الموجودات المرجحة بالمخاطر (CET1) فقد بلغ المتوسط حوالي 14.3 في المائة في نهاية عام 2023 مما يعكس متانة القطاع المصرفي في الدول العربية وتعكس قدرته على تحمل الصدمات المحتملة. وقد حققت البنوك العراقية والجزائرية أعلى النسب، إذ بلغت 30.7 في المائة و19.2 في المائة في نهاية عام 2023 على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك المغربية والتونسية إذ بلغت حوالي 11.2 في المائة و11.5 في المائة على التوالي لنفس الفترة علماً أن هذه النسب المتحققة أعلى من تلك المطبقة بموجب متطلبات بازل. كذلك بلغ متوسط نسبة الرافعة المالية في الدول العربية

أما على صعيد مقارنة نسبة كفاية رأس المال بالنسب الأخرى ذات العلاقة (مع مراعاة عدد الدول العربية التي تمت المقارنة بينها كما هو موضح بالأشكال 3-23 و3-24 و3-25)، فكما ذكرنا سابقاً حقق متوسط كفاية رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر 17.3 في المائة في نهاية عام 2023، في حين حقق متوسط كفاية رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر 15.9 في المائة في نهاية عام 2023، وقد حققت البنوك العراقية أعلى نسبة إذ بلغت 36.6 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك الليبية إذ بلغت 10.5 في المائة علماً أن هذه النسبة أعلى من تلك المطبقة بموجب متطلبات بازل (شكل 3-24). أما رأس المال الأعلى جودة أي نسبة الأسهم العادية إلى

حوالي 9.5 في المائة في نهاية عام 2023، وهي أعلى من تلك المقررة بموجب مقررات بازل III البالغة 3 في المائة، وقد كانت أعلى نسبة لدى البنوك الأردنية إذ بلغت لديها 11.6 في المائة في نهاية عام 2023، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك اليمينية إذ بلغت 6.2 في المائة. أخيراً بلغ متوسط نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات (بدون ترجيح) حوالي 9.2 في المائة في نهاية عام 2023 (شكل 3-25).



1. مؤشر جودة الأصول:

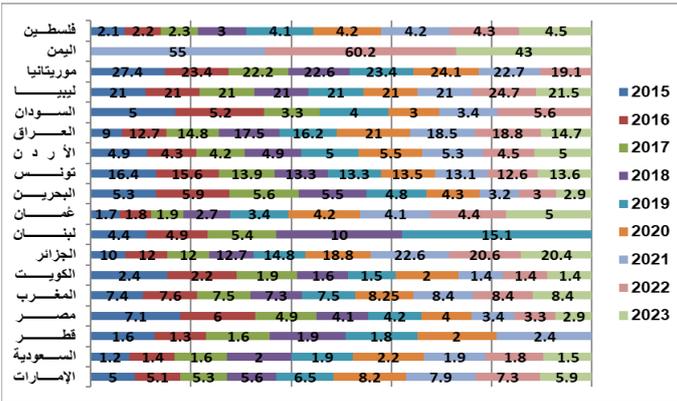
تُعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول وكفاءة منظومة إدارة المخاطر لديه، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول، لذلك تُعد مخاطر الإئتمان من

أهم التحديات التي تواجه البنوك، حيث قد يؤدي ضعف إدارة مخاطر الإئتمان وال فشل في تحديد تدهور جودة الائتمان في الوقت المناسب إلى إرتفاع خسائر البنوك في المستقبل وتقويض الثقة في القطاع المصرفي. وكما جميع الدول في مختلف أنحاء العالم، تأثر القطاع المصرفي في الدول العربية بآثار أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث إنعكست آثار الجائحة على التدفقات النقدية للأفراد والشركات، وقد ساهمت إجراءات المصارف المركزية المتمثلة بتأجيل أقساط المتضررين من جراء أزمة فيروس كورونا المستجد في ضبط نسبة التسهيلات غير العاملة لتبقى ضمن مستويات مقبولة في نهاية عام 2020، إذ بلغ متوسط النسبة حوالي 8.4 في المائة²⁴، وقد نجح القطاع المصرفي في الدول العربية بتخفيض متوسط النسبة بشكل تدريجي ليصبح 8.2 في المائة في نهاية عام 2021، ومن ثم 7.9 في المائة في نهاية عامي 2022 و2023 (شكل 3-26)، وذلك بالرغم من التحديات والمخاطر المتمثلة بارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، والتي قد تنعكس على أسعار الفائدة السوقية وكلف الإقراض، وبالتالي زيادة الكلف والأعباء على عملاء البنوك، كما أن هنالك تحدٍ آخر يتمثل بارتفاع معدلات التضخم، حيث قد يؤثر ذلك على قيمة الدخل المتاح للأفراد بسبب ارتفاع الأسعار.

²⁴ بالرغم من توفر البيانات الخاصة بالبنوك اليمينية لعامي 2021 و2022، إلا أنه تم استثناءها من احتساب متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لتحققها قيم كبيرة جداً (Outliers)، إذ بلغت 55.0 في المائة و60.2 و43.0 في المائة في نهاية الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي، وذلك بسبب خصوصية الوضع في اليمن نظراً للظروف والتحديات التي يشهدها اليمن.

مما قد يحد من قدرة الأفراد على سداد مديونياتهم، لكن يُمكن القول بأن تحفظ القطاع المصرفي وفعالية إدارة المخاطر لديه ساهم بشكل عام في الحد من مخاطر الائتمان، مع عدم إغفال الدور الهام الذي تلعبه مكاتب وشركات الإستعلام الائتماني في ترشيد قرارات الائتمان وتوسيعه بناء على مخاطر العملاء. تجدر الإشارة إلى أن متوسط نسبة التسهيلات الائتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية بلغ أفضل مستوياته في خلال الفترة (2015-2017)، لكنه ارتفع بعد عام 2017، وقد يُعزى الارتفاع النسبي في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية منذ نهاية عام 2018 (إضافةً لارتفاعه بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020) إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة، من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الاقتصادي) من اليوم الأول لمنح الائتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

شكل (3-27): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2015-2023)، %



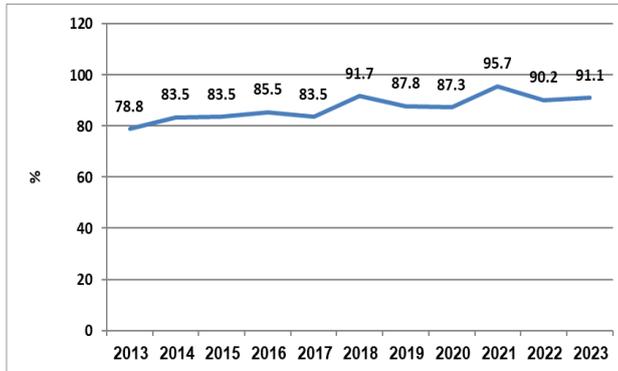
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في هذا السياق، جاءت البنوك اليمنية بالمرتبة الأولى من حيث النسبة الأعلى، إذ بلغت حوالي 43.0 في المائة في نهاية عام 2023، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف والمخاطر المتعددة المحيطة في القطاع المصرفي اليمني، وقد جاءت البنوك الليبية والجزائرية بالمرتبتين الثانية والثالثة على التوالي من حيث النسبة الأعلى، حيث بلغت

هذه النسبة لديها حوالي 21.0 في المائة و20.4 في المائة في نهاية عام 2023 التوالي، حيث يعود السبب الرئيسي في ارتفاع النسبة لدى البنوك الجزائرية حيث يعود السبب الرئيسي في ارتفاع النسبة لدى البنوك الجزائرية إلى ارتفاع التسهيلات غير العاملة المتعلقة بأنظمة دعم التشغيل، بالإضافة إلى عدم محو القروض القديمة جداً، والتي استنفدت كل سبل استرجاعها، كذلك هنالك سبب آخر يتمثل بارتفاع معدلات التعثر في القطاعين الزراعي والعقاري. أما البنوك الليبية، فسبب الارتفاع

يُعزى إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها. أما أبرز أسباب ارتفاع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية في القطاع المصرفي لدى بعض الدول العربية الأخرى، جاء ارتفاع النسبة لدى البنوك العراقية-التي بلغت 14.7 في المائة- بسبب ارتفاع التسهيلات الإئتمانية غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروض أكبر من البنوك الخاصة. إضافة إلى الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2014 التي أثرت سلباً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. فيما يخص البنوك التونسية، فقد نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسسية ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010، وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع المصرفي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة. حيث أصدر البنك المركزي التونسي في إطار تعزيز المتطلبات الاحترازية للبنوك والمؤسسات المالية، منشور في عام 2022 يتعلق بالتوقي من القروض المتعثرة وتسويتها. أما ترتيب الدول العربية الأخرى من حيث تحقيق النسبة الأقل (جودة أصول أعلى)، فقد حققت البنوك الكويتية والسعودية النسب الأقل من بين الدول العربية، إذ كانت النسبة لديها 1.4 و1.5 في المائة في نهاية عام 2023 على التوالي (شكل 3-27).

شكل (3-28): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2023)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد حافظ متوسط هذه النسبة على مستوياته الجيدة في نهاية عام 2023، حيث بلغ متوسط النسبة حوالي 91.1 في المائة في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 90.2

في المائة في نهاية عام 2022، علماً أن نسبة تغطية المخصصات ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2018، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، بموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الإستقرار المالي (شكل 3-28).

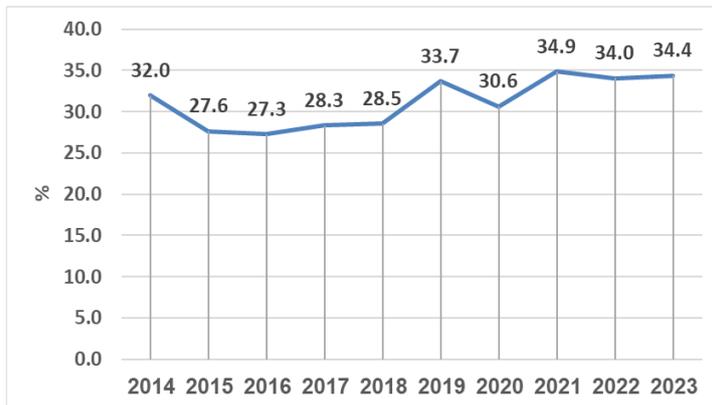
شكل (3-29): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2015-2023)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

50.5 في المائة (شكل 3-29). وبشكل عام فإن انخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الإنتظام في سداد القروض. من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الإستقرار وعدم الثقة في محفظة الإئتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الإقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الإستهلاك والإستثمار، ومن ثم النمو الإقتصادي.

شكل (3-30): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2014-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في الدول العربية تحسنها وتحقيقها لمستويات جيدة خلال الأعوام الثلاث الأخيرة، وذلك بعد أن ولدت أزمة فيروس كورونا المستجد ضغوطاً على السيولة لدى البنوك في نهاية عام 2020. لكن بعد عام 2020، إرتفع متوسط النسبة في نهاية الفترة (2023-2021) محققاً بذلك أعلى مستوياته، وقد بلغ متوسط النسبة في نهاية عام 2023 حوالي 34.4 مقابل 34.0 في نهاية عام 2022 (شكل 3-30). أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة للبنوك اليمنية والليبية

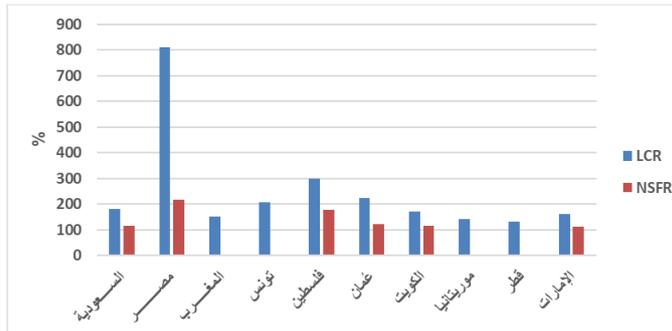
أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد إحتلت البنوك الكويتية المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 312.0 في المائة في نهاية عام 2023، تلتها في الإمارات العربية المتحدة ومصر بنسب بلغت 93.8 في المائة و88.7 في المائة على التوالي، فيما كانت أقل نسبة لدى البنوك الجزائرية إذ بلغت

3. مؤشر السيولة: تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالإعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، وقد واصلت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي

بنسب بلغت 70.3 في المائة و66.9 في المائة في نهاية عام 2023 على التوالي، وبالرغم من أن ارتفاع هذا المؤشر قد يُعطي دلالات إيجابية، إلا أنه في الوقت نفسه ينبغي تحليل مكوناته للوقوف على الأسباب الكامنة وراء إرتفاعه، على سبيل المثال، قد يعود السبب في ارتفاع نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول في البنوك اليمنية والليبية نتيجة لوفرة السيولة النقدية لدى تلك البنوك والتحفّظ في منح الإئتمان في ضوء التحديات وظروف عدم اليقين فيها. هذا وقد حققت البنوك التونسية النسبة الأقل بين الدول العربية، إذ بلغت النسبة لديها 10.3 في المائة، ويُعزى انخفاض هذه النسبة لدى البنوك التونسية إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تُحسب قيمة بسط النسبة على أساس مختلف ومقيّد أكثر من القيمة المستخدمة لحساب النسبة المئوية للفترات السابقة. وبالفعل، منذ دخول التعليمات الجديدة لنسبة تغطية السيولة حيز التنفيذ في يناير 2015 كما سبق وأن أشرنا، تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذون الخزانة والأرصدة النقدية).

تجدر الإشارة إلى أن عدد من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر والذان يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوم المقبلة. أما معيار نسبة صافي التمويل المستقر فيهدف إلى التأكد والتحقق من

شكل (3-31): نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2023



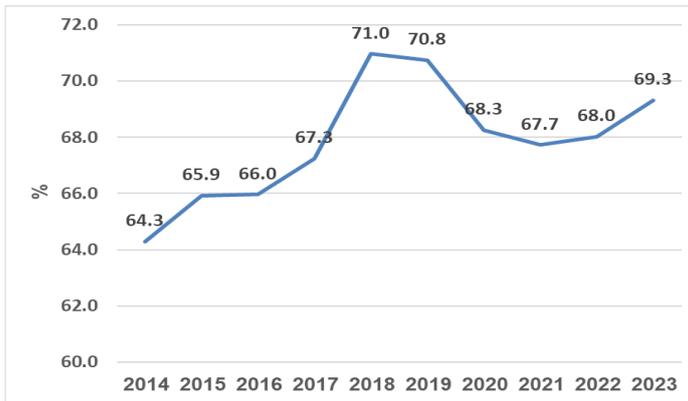
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي. فيما يخص بيانات السعودية وقطر وموريتانيا فتعود لعام 2022. فيما يخص الإمارات العربية المتحدة، فإن قيم النسبتين تشمل خمس بنوك.

أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة التمويل المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك

بالإستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها، التي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً)، أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول

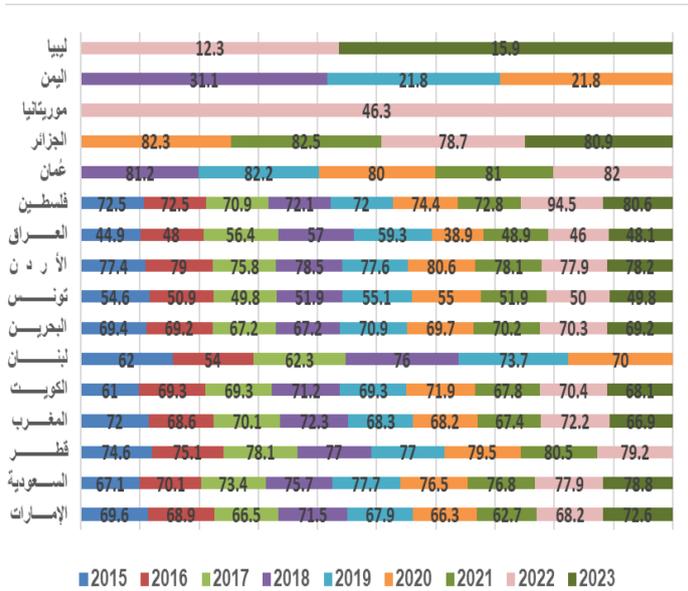
داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 0 إلى 100 في المائة، والشكل (3-31) يبين نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذين المعيارين.

شكل (3-32): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (3-33): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2015-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

4. مؤشرات الكفاءة

التشغيلية: يُعتبر صافي

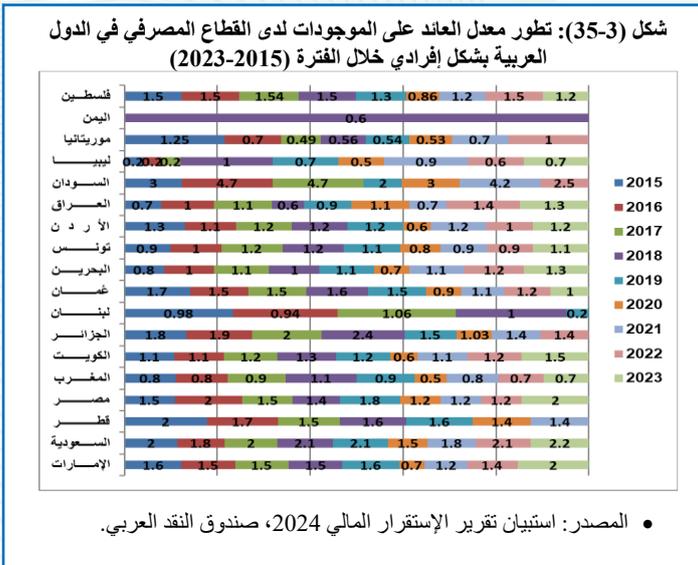
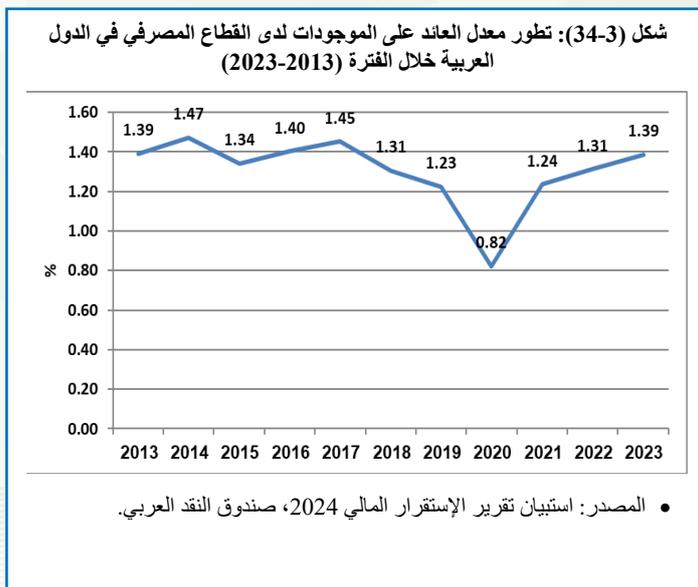
هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. وبعد أن انخفضت نسبة صافي

هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي بشكل طفيف في نهاية عام 2020، إذ بلغت النسبة 68.3 في المائة، إنخفضت النسبة في نهاية عام 2021 لتصل على 67.7 في المائة، ومن ثم أخذت في الإرتفاع لتصل إلى 69.3 في المائة في نهاية عام 2023 (شكل 3-32)، ويعود إنخفاض النسبة في عام 2020 إلى تأثير أزمة فيروس كورونا على قدرة الأفراد والشركات على الإلتزام

بسداد مديونياتهم، إلا أن الإجراءات الحكومية بشكل عام وإجراءات المصارف المركزية بشكل خاص ساهمت في الحد من الإنعكاسات السلبية على القطاع المصرفي. ويُشير ارتفاع هذه النسبة عادةً إلى إزدياد اعتماد البنوك على أعمالها

الرئيسة المُتمثلة في التوسيط المالي. أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك الجزائرية والفلسطينية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2023 لديها 80.9 في المائة و80.6 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من التونسية والعراقية والليبية، إذ بلغت النسبة لديهم حوالي 48.9 في المائة و48.1 و15.9 في المائة على التوالي (شكل 3-33).

5. **مؤشرات الربحية:** تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:



• معدل العائد على

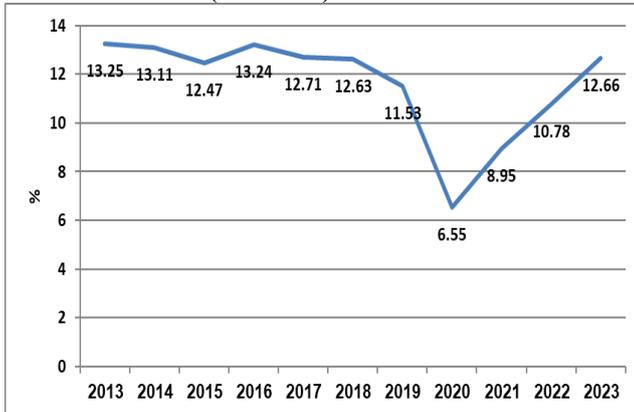
الموجودات: يُشير معدل

العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الإستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وقد تحسن معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بعد عام 2020 ليعود لنفس المستويات لما قبل جائحة فيروس كورونا، علماً أنه وفي عام 2020، وكما هو في سائر دول العالم، تأثرت أرباح القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل

ملحوظ بسبب الجائحة، حيث إن الإنعكاسات السلبية للجائحة أثرت على ربحية البنوك، منها على سبيل المثال: الأثر السلبي على قدرة عملاء البنوك على السداد، وتراجع النشاط الاقتصادي، وإرتفاع المخصصات المرصودة إزاء القروض

المتعثرة، وتأجيل أقساط المقترضين، ووضع قيود على توزيع أرباح البنوك. ولمواجهة ذلك قامت المصارف المركزية باتخاذ إجراءات تحفيزية تمثلت بتخفيض أدوات السياسة النقدية وتخفيض أو تحرير بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية في بعض الدول. بالرغم من ذلك، حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على تحقيق معدلات عائد موجبة خلال عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 0.82 في المائة، وقد تحسن بعد ذلك ليصل إلى 1.24 في المائة و1.31 في المائة و1.39 في نهاية الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي، أما على صعيد الدول العربية بشكل إجمالي فقد حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على معدلات موجبة (شكل 3-34)، وقد حققت البنوك السعودية المرتبة الأولى بمعدل بلغ 2.2 في المائة، فيما جاءت البنوك المصرية والكويتية في المرتبة الثانية بمعدل بلغ 2.0 في المائة و1.5 في المائة على التوالي، أما أقل نسبة فكانت لدى البنوك الليبية والمغربية بمعدل بلغ 0.7 في المائة، ويُلاحظ من الشكل (3-35) أن القطاع المصرفي في الدول العربية (باستثناء القطاع المصرفي اليمني في بعض الفترات غير المدرجة بالشكل) حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة خلال الفترة (2015-2023) رغم الظروف والتحديات والصدمات التي واجهها الإقتصاد في الدول العربية بشكل عام، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.

شكل (3-36): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

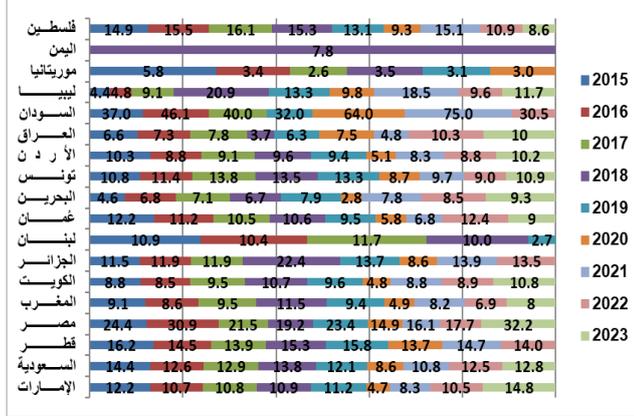
• معدل العائد على حقوق الملكية²⁵:

كما هو الحال في معدل العائد على الموجودات، حقق معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية مستويات جيدة كما كان عليه الحال قبل جائحة فيروس

كورونا المستجد، إذ قفز متوسط هذا المعدل في نهاية عام 2023 ليلبغ حوالي 12.66 في المائة مقابل 10.78 في المائة في نهاية عام 2022، وجاء هذا التحسن بشكل أساسي مدفوعاً بارتفاع المعدل لدى البنوك المصرية بشكل ملحوظ إذ بلغ 32.2 في المائة في نهاية عام 2023، ولكن حتى لو تم إستبعاد البنوك المصرية

²⁵ في ضوء عدم توفر بيانات حول معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي السوداني لعام 2023، تم إستبعاده من إحتساب المتوسط لدى الدول العربية، وذلك حتى لا تؤثر على تطور النسبة كون معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي السوداني كان مرتفعاً في نهاية عامي 2022 و2021، إذ بلغت 30.5 في المائة و75.0 في المائة على التوالي.

شكل (37-3): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إجمالي للفترة (2015-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

من الإحتساب، فسيبلغ المعدل حوالي 11.16 في المائة مما يعني أن القطاع المصرفي واصل أدائه الجيد بعد أزمة فيروس كورونا المستجد، وذلك بالرغم من الظروف والتحديات المحيطة به، حيث كان ذو ربحية جيدة في نهاية عام 2023.

هذا وقد تأثر معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي في الدول العربية بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 6.55 في المائة آنذاك، في حين تراوح المتوسط لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2015-2019) بين 11.98 في المائة-13.24 في المائة)، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في إدارة رأسماليها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 36-3). وعلى صعيد الدول العربية بشكل إجمالي، فقد جاءت البنوك المصرية والسعودية بالمرتبة الأولى والثانية بمعدل بلغ 32.2 في المائة و12.8 في المائة في نهاية عام 2023 على التوالي، تلتها البنوك الليبية بمعدل بلغ 11.7 في المائة، ثم البنوك الكويتية بمعدل بلغ 10.8 في المائة، في حين كان أقل معدل للبنوك المغربية بمعدل بلغ 8.0 في المائة (شكل 37-3).

الخلاصة

من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، يُمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من أزمة فيروس كورونا المستجد والتطورات والتحديات والصدمات الإقتصادية التي شهدتها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وما رافق ذلك من صدمات مالية وجيوسياسية خلال الفترة (2013-2023) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث إستطاع القطاع المصرفي في الدول العربية تجاوز العديد من الصدمات والتحديات دون حدوث آثار سلبية جوهرية على مراكزه المالية، حيث واصل دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي في الدول العربية حقق مستويات جيدة من رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له، وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

لا بد من الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الدول العربية مرن وقادر على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، فبالرغم من التحديات والمخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي في الدول العربية جراء أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن مؤشرات المتانة المالية أظهرت أن القطاع بمراكز مالية قوية ومستقرة مكنته من تحمل صدمة جائحة كورونا والتحديات والصدمات الأخرى، فقد تميّز القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة مالية مرتفعة أعلى من تلك المستهدفة دولياً حسب معيار بازل III البالغة 10.5 في المائة، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب أية خسائر محتملة. كما حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات جيدة من مخصصات القروض بسبب قيام العديد من الدول العربية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، الذي أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة وتحسين نوعية موجودات هذا القطاع. كما تجدر الإشارة إلى أن إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (التي سيتم التطرق لها لاحقاً بالتفصيل) بيّنت نتائجها أن القطاع المصرفي العربي متين وقادر على تحمل الصدمات، إلا أنه يجب مواصلة مراجعة هذه الإختبارات باستمرار وتطويرها وصياغة فرضياتها بشكل يأخذ في الإعتبار كافة المخاطر والتحديات المستجدة المحيطة بالنظام المصرفي.

الفصل الرابع

تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

بالرغم من أن حصة القطاع المالي غير المصرفي في النظام المالي في الدول العربية تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي، حيث بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المالي غير المصرفي (بدون صناديق التقاعد) إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في نهاية حوالي 6.5 في المائة في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 6.3 في المائة في نهاية عام 2022، في حين بلغ متوسط حجم موجوداته (بدون صناديق التقاعد) إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2023 حوالي 12.7 في المائة، مقابل حوالي 12.9 في المائة و13.0 في المائة في نهاية عامي 2022 و2021 على التوالي، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا القطاع، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي والإجتماعي في الدول العربية. كما يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الإقتصادي والتنمية بصفة عامة، بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظ على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد إيداع ضخمة تسمح بتمويل الإستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحية أخرى، هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثل ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الإستثمار المتنوعة، وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الإقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور إقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

أما على مستوى العالم، فقد قدّر مجلس الإستقرار المالي مجموع الأصول غير المصرفية (بما في ذلك صناديق التقاعد وقطاع التأمين) بحوالي 218.5 ترليون دولار في نهاية عام 2022، مقابل 239.5 ترليون دولار و226.5 ترليون دولار أمريكي في نهاية عامي 2021 و2020، ليشكل ما نسبته 48.0 في المائة تقريباً من مجموع أصول المؤسسات المالية في عام 2022، ومشكلةً ما نسبته 270.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2022، وقد أصبح الإهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية أحد أبرز الأولويات التي يعمل عليها مجلس الإستقرار المالي وكذلك السلطات الرقابية في مختلف أنحاء العالم، إضافةً لذلك، هناك جهود تقوم بها السلطات الرقابية تهدف إلى تعزيز الرقابة على أنشطة هذه المؤسسات وتقييم مدى ترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس إلى

إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر إتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره في الدول العربية، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية مهمة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة²⁶.

أ. قطاع شركات التأمين²⁷

يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، إضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الدول العربية، يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الإقتصادية والمحافظة على إستقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها إقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة في نهاية عام 2023 ما يقارب 50.8 مليار دولار أمريكي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية مقابل 46.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 9.2 في المائة²⁸، وعلى الرغم من النمو المسجل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا يتجاوز متوسط هذه الأقساط نحو 1.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، وهو مستوى لا يزال ضعيفاً مقارنة بمساهمة قطاع التأمين في القارات والمجموعات الإقليمية الأخرى في الناتج الإجمالي العالمي، علماً أن نسبة الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم تبلغ 6.8 في المائة في نهاية عام 2022.

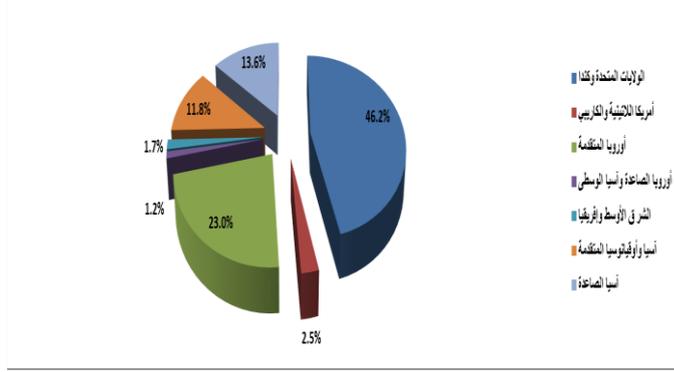
وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الاشرافية في الدول العربية بخصوص تطوير القطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي بأهميته وفهم مخاطره، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

²⁶ قد يطرأ تعديلات طفيفة على بعض النسب في الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنة بما تم نشره في تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، هناك عدة أسباب في ذلك، منها: قيام بعض المؤسسات الدولية أو المصارف المركزية أو السلطات الرقابية المعنية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية حينها، أو إضافة/حذف بيانات بعض الدول العربية الأخرى بحيث تم إدخالها/حذفها في العام الحالي عند إحتساب بعض النسب الإجمالية الخاصة بالقطاع المالي، وذلك في حال عدم توفر البيانات الخاصة بتلك الدولة(الدول) بسبب ظروف معينة، علماً أنه سيتم ذكر أسماء الدول التي دخلت بياناتها ضمن أي مؤشر في هذا الفصل.

²⁷ مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، المصارف المركزية العربية، والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الإستقرار المالي 2024/صندوق النقد العربي، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

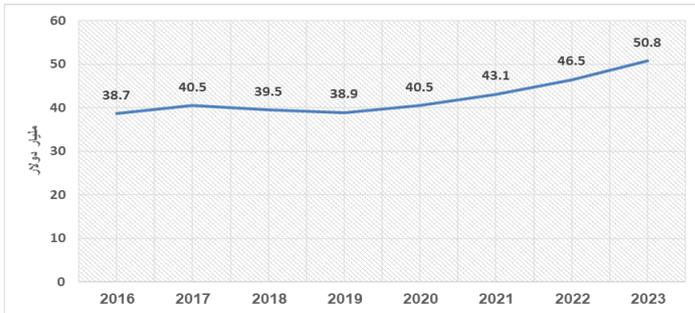
²⁸ بيانات عام 2023 فيما يخص قطاع التأمين لا زالت بيانات أولية.

شكل (1-4): الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2022



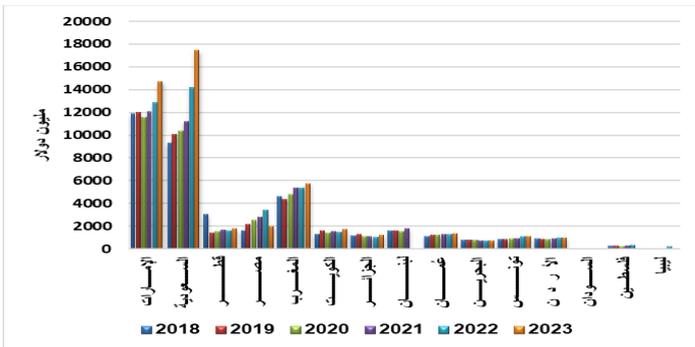
المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

شكل (2-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2023)



المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (3-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية على المستوى الإفرادى خلال الفترة (2018-2023)

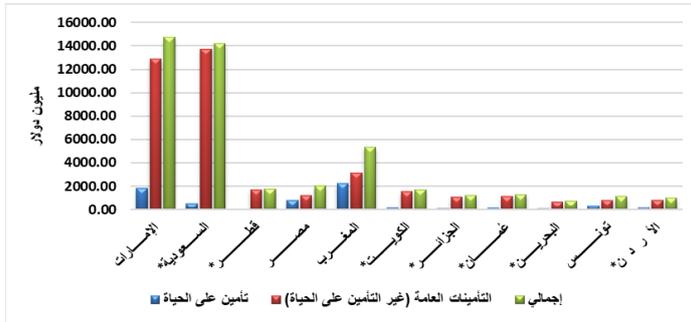


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين العربية، واستبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

1. إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين

تعتبر الحصة السوقية لقطاع التأمين العربي متواضعة إذا ما قورنت بالحصص السوقية للقارات بشكل عام، حيث شكلت أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية، وهذه الأمر يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بمواصلة جهودها الساعية إلى تطوير هذا القطاع. في هذا الإطار، وكما ذكرنا سابقاً، بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 50.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 46.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 9.2 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 6,782.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022.

شكل (4-4): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية حسب نوع التأمين كما في نهاية عام 2023



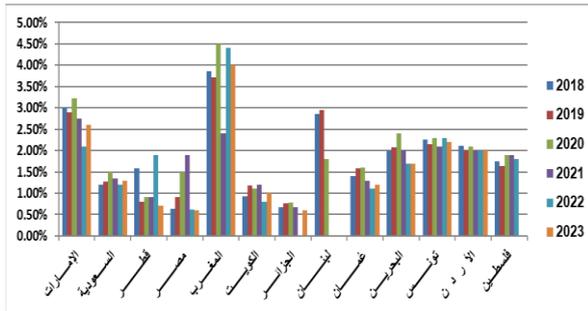
(* بيانات تعود لعام 2022).

المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية (Sigma No 3/2023) - معهد Swiss Re، واستبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في هذا الإطار، على المستوى الإفرادي لشركات التأمين العربية، جاءت شركات التأمين في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الأولى والثانية من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 17,456 مليون دولار أمريكي و 14,713

مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023 على التوالي، ثم شركات التأمين المغربية، حيث بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 5,750 مليون دولار أمريكي (شكل 4-3). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكّل في عام 2023 حوالي 18.8 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكّل إجمالي أقساط التأمينات العامة (من غير التأمين على الحياة) ما نسبته 81.2 في المائة (شكل 4-4).

شكل (5-4): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2023)

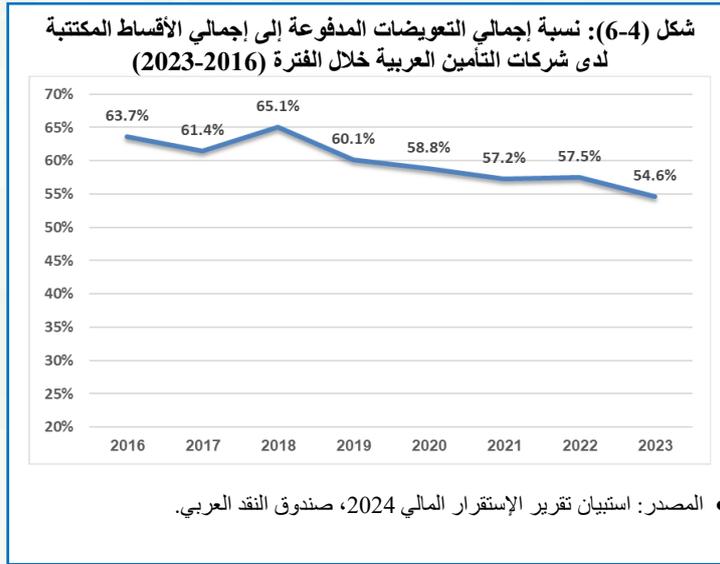


المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية - معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين. واستبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

عمق التأمين في الدول العربية: يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال احتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.6 في المائة في نهاية عام 2023، أي بتراجع طفيف مقارنة بالنسبة

المسجلة عام 2022 البالغة 1.8 في المائة، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم حوالي 6.8 في المائة في نهاية عام 2022 كما سبق أن أشرنا.

وقد حققت شركات التأمين المغربية أعلى نسبة عمق تأمين، إذ بلغت حوالي 4.0 في المائة في نهاية عام 2023، تليها شركات التأمين في الإمارات العربية المتحدة التي بلغت النسبة لديها 2.6 في المائة، في حين أقل نسبة لدى شركات التأمين المصرية والجزائرية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 0.6 في المائة في المائة لكل منهما (شكل 4-5).



2. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة: فيما يخص إجمالي المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 54.6 في المائة في نهاية عام 2023، لتصل إلى أقل متوسط خلال الفترة

(2016-2023)، علماً أن المتوسط بلغ 57.5 في المائة كما في نهاية عام 2022 (شكل 4-6). تجدر الإشارة إلى أن البيانات الأولية المتوفرة تُشير إلى إستمرار الأداء الجيد لقطاع التأمين في الدول العربية، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات 2.2 في المائة في نهاية عام 2023 مقابل 1.8 في المائة في نهاية عام 2022. وقد يُعزى السبب في ذلك بشكل أساسي إلى تحسن الكفاءة التشغيلية لدى شركات التأمين، وتراجع نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة، وتحقيق ربحية جيدة لدى معظم الدول العربية²⁹.

ب. الأسواق المالية العربية³⁰

تكمُن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في دعم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائض أموالهم في قنوات ادخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً، وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع

²⁹ تم إستثناء قطاع التأمين العراقي عند إحتساب متوسط معدل العائد على الموجودات كونه حقق معدل مرتفع بلغ 36.7 في المائة في نهاية عام 2023. فيما يخص ربحية قطاع التأمين، فقد حقق قطاع التأمين في العراق، والإمارات العربية المتحدة، والمغرب، والجزائر أداءً جيداً في نهاية عام 2023، بمعدلات نمو بلغت حوالي 24.6 في المائة، و12.8 في المائة و7.5 في المائة و6.9 في المائة على التوالي عما كانت عليه في نهاية عام 2022.

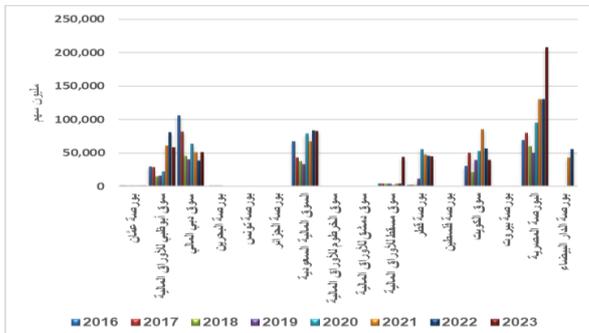
³⁰ مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي)، ونشرات أسواق المال العربية.

الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين التي تدعم المشاريع الإقتصادية المختلفة في مختلف الإقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً يتم التنبؤ من خلاله بالبيئة الإقتصادية فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند انخفاض قيمة الأسهم، حيث إن انخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الكساد، وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الإنتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بتراكم المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة لاحقاً، حيث إن ارتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعاً إيجابياً، حيث إن ارتفاعه بشكل كبير قد يُنبئ بحدوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة³¹، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية:

1. مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية: إرتفع عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2023 بنسبة 6.7 في المائة عما كان عليه في نهاية عام 2022، وبذلك واصلت الأسهم المتداولة إرتفاعها بعد عام 2020 كنتيجة طبيعية للإرتفاع الملحوظ في نهاية عام 2021، إذ قارب الإرتفاع آنذاك حوالي 32 في المائة بسبب إنحسار تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد التي أثرت بشكل واضح على البيئة الاقتصادية والإستثمارية، وقد بلغ عدد الأسهم المتداولة في عام 2023 حوالي 531 مليار سهم مقابل حوالي 497 مليار سهم في عام 2022، في المقابل، إنخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 13.7 في المائة في نهاية عام 2023 مقارنةً مع عام 2022، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة لتبلغ نحو 659.0 مليار دولار في نهاية

عام 2023، مقابل 763.4 مليار دولار و830.8 مليار دولار في نهاية عامي 2022 و2021 على التوالي، وقد ساهم في هذا التراجع مجموعة من العوامل منها: تقلبات أسعار النفط، وتداعيات رفع أسعار الفوائد، على أدوات السياسة النقدية، والتوترات الجيوسياسية في أوروبا، والحرب على غزة في شهر أكتوبر 2023، والتقلبات

شكل (4-7): عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2023)

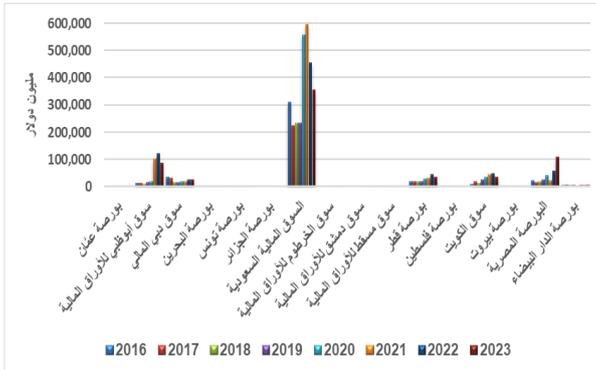


المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

³¹ تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإئتمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G, What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

والركود الإقتصادي العالمي والمخاوف المصاحبة، والإضطرابات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا في بداية عام 2023 (بنك سيليكون فالي وبنك كريدي سويس)، وحالة عدم اليقين. جاء هذا التراجع بشكل أساسي من التراجع في قيمة الأسواق المتداولة في بورصتي أبو ظبي والسعودية وعدد من البورصات العربية الأخرى، علماً أن هذين السوقين كانا السبب في إرتفاع قيمة الأسهم في نهاية عام 2021 بنسبة تجاوزت 17.2 في المائة مقارنةً مع نهاية عام 2020، حيث إرتفعت آنذاك مستويات السيولة في بورصتي أبوظبي، والسعودية. إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 80.8 و39.5 مليار دولار على التوالي. وقد ساهم في إرتفاع قيم التداول في السوقين، إدراج وبدء التداول على أسهم عدد من الشركات الضخمة. أما في عام 2023، فقد سجلت جميع البورصات العربية تراجعاً بإستثناء سوق دبي للأوراق المالية، وبورصة البحرين، وسوق دمشق للأوراق المالية، وسوق مسقط للأوراق المالية، وبورصة بيروت، والبورصة المصرية، وبورصة الدار البيضاء (شكل 4-8).

شكل (4-8): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2023)



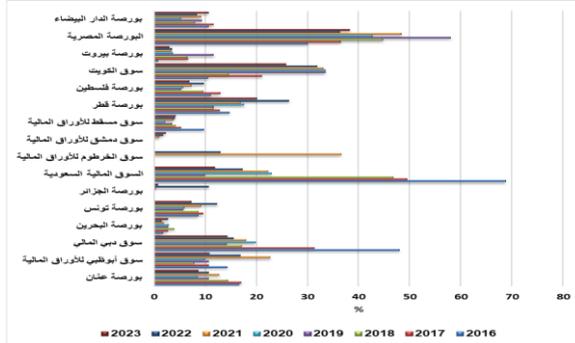
المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

وكعدد أسهم متداولة، إحتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة تجاوز 208 مليار سهم تقريباً يليها السوق المالية السعودية بعدد أسهم متداولة تجاوز 83 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم، فقد حققت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 355.5 مليار دولار تقريباً، تليها البورصة المصرية بقيمة بلغت حوالي 110.7 مليار دولار³²، من الجدير ذكره أن قيمة

الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت ما نسبته 53.9 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في نهاية عام 2023، مقابل 59.7 في المائة في نهاية عام 2022 (شكل 4-7) و(شكل 4-8).

³² المصدر: البنك المركزي المصري إستناداً للتقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2023، علماً أن سعر صرف الدولار الأمريكي المستخدم هو 30.9 جنيه مصري وفقاً للبنك المركزي المصري، حيث أن قيمة الأسهم المتداولة وفقاً للتقرير السنوي للبورصة بلغت 3420 مليار جنيه مصري.

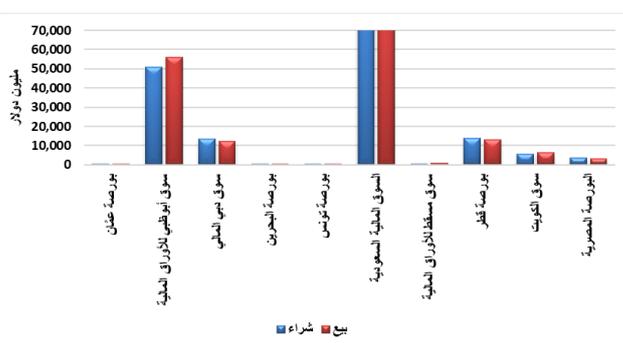
شكل (4-9): معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2023)



المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

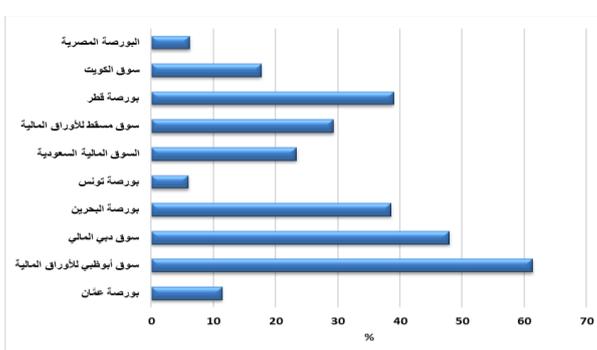
أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران في عام 2023 حوالي 14.5 في المائة مقابل 18.7 في المائة في عام 2022، وقد كان أكبر معدل دوران للبورصة المصرية، حيث بلغ 38.4 في المائة، يليها سوق الكويت بمعدل دوران بلغ 25.8 في المائة، أما أقل معدل دوران فقد كان لبورصة الجزائر إذ بلغ معدل الدوران فيها 0.7 في المائة (شكل 4-9).

شكل (4-10): حجم معاملات المستثمرين الأجانب (بيع وشراء) في الأسواق المالية العربية في عام 2023



المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

شكل (4-11): نسبة تعاملات المستثمرين الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية في عام 2023



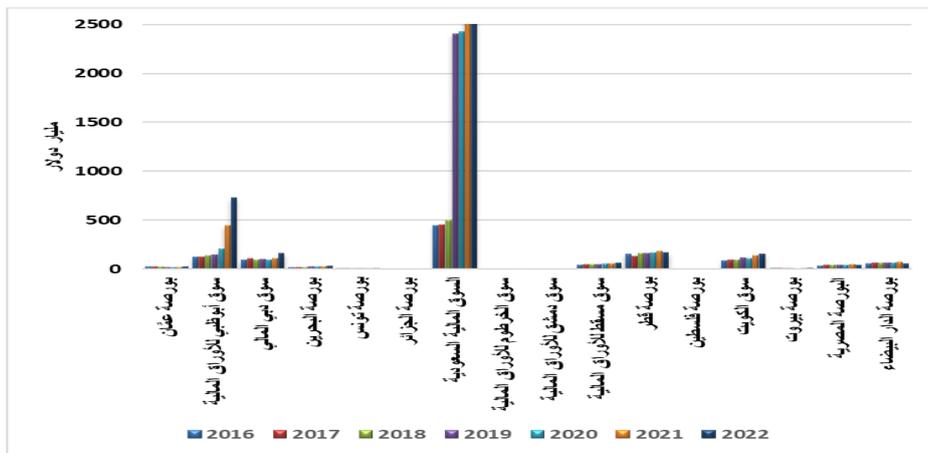
المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

فيما يخص معاملات المستثمرين الأجانب، فبعد عام 2020، لعب إنحسار المخاوف المرتبطة بالتداعيات الإقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد، وطرح العديد من الشركات في البورصات العربية، وارتفاع متوسط أسعار النفط العالمية، دوراً بارزاً في تعزيز ثقة المستثمرين في الأسواق المالية العربية خاصة في الأسواق المالية الخليجية، الأمر الذي أثر إيجاباً على تعاملات المستثمرين الأجانب في الأسواق المالية العربية خلال عام 2023 وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين في المنطقة والتوترات الجيوسياسية في المنطقة العربية والعالم. فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2023 حوالي 173.8 مليار دولار، في حين بلغت معاملات البيع حوالي 142.1 مليار دولار، وقد بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في

الأسواق المالية العربية حوالي 26.3 في المائة في عام 2023، مقابل ما نسبته 20.3 و13.7 في المائة عن عامي 2022 و2021 على الترتيب، وقد احتل السوق المالية السعودية المرتبة الأولى من حيث معاملات الشراء والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 85.2 مليار دولار و80.9 مليار دولار على التوالي (شكل 4-10). أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول، فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق أبو ظبي للأوراق المالية، حيث بلغت النسبة لديه 61.4 في المائة في نهاية عام 2023 (شكل 4-11).

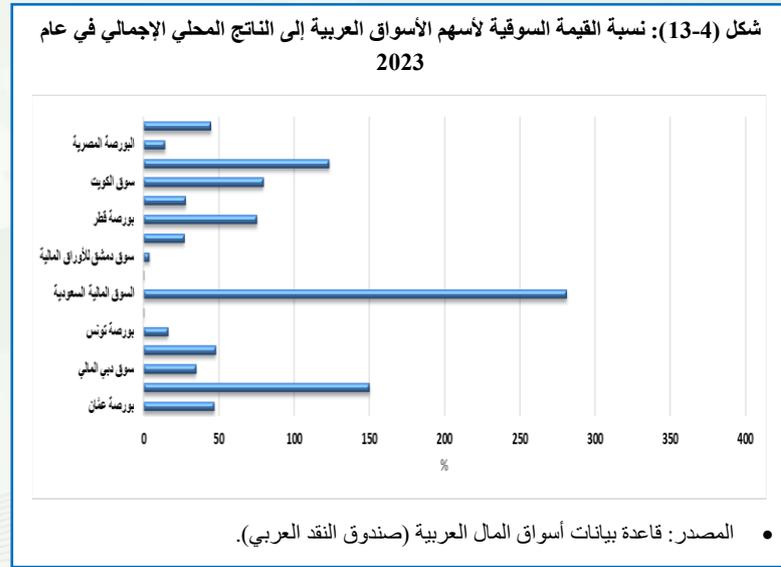
2. مؤشرات أداء الأسواق العربية: بالرغم من التحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد منذ عام 2020، والصدمات المتلاحقة على مستوى المنطقة والعالم، إلا أن الأسواق العربية إنتعشت وحقت أداء إيجابي خلال الفترة (2021-2023)، وذلك بالرغم من حالة عدم اليقين التي تشهدها البيئة الإقتصادية الإقليمية والدولية بشكل عام، حيث إرتفعت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية من حوالي 3,217.5 مليار دولار في نهاية عام 2020 إلى حوالي 3,806.6 مليار دولار و4,077.2 مليار دولار و4,555.3 مليار دولار في نهاية الأعوام 2021 و2022 و2023 على التوالي، أي بمعدلات نمو بلغت 18.1 في المائة و7.1 في المائة و11.7 في المائة على التوالي. ويُعزى الإرتفاع في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية في عام 2023 بشكل أساسي إلى إدراج أسهم العديد من الشركات، إلى جانب انتعاش القطاعات الاقتصادية في الدول العربية وارتفاع متوسط أسعار النفط، في ضوء انحسار المخاوف من التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا، على صعيد الأسواق العربية بشكل فردي، وقد حققت معظم البورصات العربية إرتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2023، باستثناء حدوث تراجع في القيمة السوقية لبورصات عمان والبحرين، والكويت. (شكل 4-12).

شكل (4-12): القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2023)



المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية (صندوق النقد العربي).

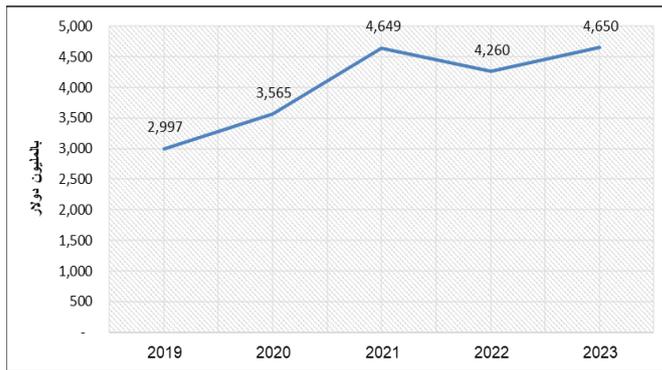
أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البورصات العربية بشكل إجمالي، فقد إنخفضت إلى 152.2 في المائة في نهاية عام 2023 مقابل 191.7 في المائة في نهاية عام 2022، وبالرغم من الإرتفاع المسجل في القيمة السوقية (بسط النسبة) لدى عدد من البورصات العربية إلا أن النمو الاقتصادي (مقام النسبة) كان أكبر نسبياً. أما من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإفرادي للدول العربية، فقد احتل السوق المالية السعودية المرتبة الأولى محققةً 281.2 في المائة، واحتل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية محققاً نسبة بلغت 150.2 في المائة (شكل 4-13).



3. مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية: تحسن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة في نهاية عام 2023 بمعدل نمو بلغ حوالي 0.3 في المائة، حيث بلغت قيمة المؤشر المركب 487.8 نقطة في نهاية عام 2023 مقابل 486.3 نقطة في نهاية عام 2022، ويعكس هذا الإرتفاع تحسن البيئة الإستثمارية وجاذبيتها بالرغم من حالة عدم اليقين والتقلبات في الأسواق المالية والتوترات الجيوسياسية في المنطقة والعالم. في هذا السياق، جاء أداء مؤشرات الأسعار الرسمية للبورصات العربية إيجابياً بشكل عام بنهاية عام 2023، حيث ارتفعت مؤشرات أسعار البورصات في أغلب الدول العربية باستثناء تراجع مؤشرات الأسعار في بورصات عمان، وأبو ظبي، ومسقط، وفلسطين، والكويت. عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية بشكل عام أقل نسبياً مقارنةً بأداء الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والإقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية إرتفاعاً بنحو 25.2 في المائة و25.1 في المائة على التوالي، كذلك إرتفع مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في شرق وجنوب آسيا، بنحو 5.6 في المائة على التوالي خلال العام. على صعيد المؤشرات العالمية، إرتفع مؤشر "نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني ومؤشر "داو جونز" (DJ) بنحو 32.8 في المائة و11.9 في المائة على التوالي، فيما تراجع مؤشر "ستاندرد أند

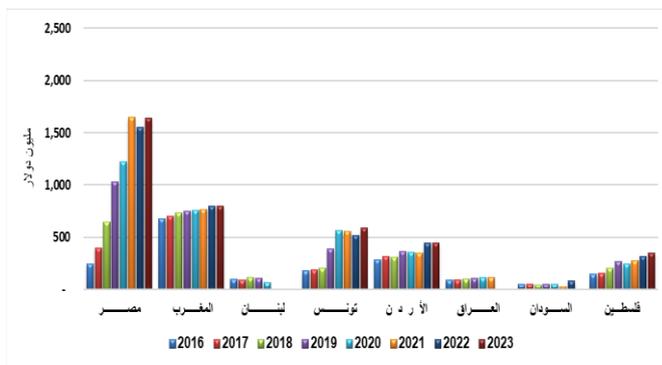
في الدول العربية. خطت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع خصوصاً صيرفة الظل (Shadow Banking)، وإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل)، تبرز أهمية قيام و/أو مواصلة قيام البنوك المركزية بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم إبتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل قطاع شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأخرى ومخاطرها. علماً أنه وبشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح وموحد لهذه الشركات، وتختلف أنشطتها ومسمياتها من دولة عربية إلى أخرى.

شكل (4-15): تطور حجم موجودات مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2019-2023)



• المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، وللأعوام السابقة: استبيانات تقرير الاستقرار المالي لأعوام مختلفة (صندوق النقد العربي)، وتقارير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكنس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

شكل (4-16): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2023)



• المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، وللأعوام السابقة: استبيانات تقرير الاستقرار المالي لأعوام مختلفة (صندوق النقد العربي)، وتقارير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكنس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

1. قطاع مؤسسات التمويل

الأصغر: تعتبر عملية توفير

خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي، والتي عادةً ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستفادة له؛ برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت العديد من البنوك المركزية بإخضاع

مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية³³.

حجم موجودات قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية³⁴: واصل قطاع مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية تطوره خلال الأعوام الأخيرة، حيث بلغ حجم موجوداته حوالي 4,650 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023، مقابل 4,260 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 9.2 في المائة (شكل 4-15). على المستوى الإفرادي للدول العربية، حققت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث حجم الموجودات، إذ بلغ حجم موجوداته حوالي 2,081 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2023، في حين جاءت كل من مؤسسات التمويل الأصغر المغربية والتونسية في المرتبتين الثانية والثالثة بحجم موجودات بلغ 930 مليون دولار أمريكي و682 مليون دولار أمريكي على التوالي.

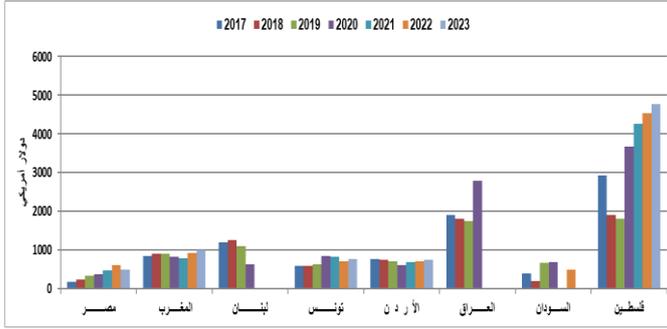
القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر³⁵: بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر العربية في نهاية عام 2023 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 3,829 مليون دولار أمريكي، مقابل 3,724 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 2.8 في المائة، الأمر الذي يعكس تطور في هذا القطاع بما يعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي بنمو القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، حيث قامت الهيئة العامة للرقابة المالية (المسؤولة عن رقابة هذا القطاع في مصر) بدعم نشاط التمويل متناهي الصغر من خلال رفع كفاءة العاملين به، وكذلك توعية المجتمع عن دور التمويل متناهي الصغر، إضافة إلى إصدار العديد من القرارات التنظيمية والرقابية التي كان لها آثار إيجابية على نتائج هذا النشاط، كما قامت الهيئة بالسماح لمؤسسات التمويل متناهي الصغر بممارسة نشاط التأجير التمويلي متناهي الصغر، وإصدار نظام السداد الإلكتروني في منح التمويل والتحصيل، واستخدام نظم المدفوعات من خلال الهاتف المحمول، كما قامت الهيئة بتعديل أحكام قانون التمويل متناهي الصغر ليشمل نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. هذا وقد احتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 1638 مليون

³³ بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، ومصادر البيانات هي: إستبيان تقرير الإستقرار المالي 2023 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

³⁴ تشمل البيانات الخاصة بالموجودات كل من الدول التالية: الأردن، وتونس، وفلسطين، ومصر، والمغرب. وقد تم إستثناء السعودية كونه لا تتوفر لدينا بيانات لعام 2023، وفي ضوء أن حجم موجودات القطاع كبير، إذ بلغ في نهاية عام 2022 حوالي 20.8 مليار دولار أمريكي، فإن ذلك سيؤدي إلى تأثير التحليل الخاص بموجودات القطاع.

³⁵ تشمل البيانات الخاصة بالموجودات كل من الدول التالية: الأردن، وتونس، وفلسطين، ومصر، والمغرب. وقد تم إستثناء السعودية كونه لا تتوفر لدينا بيانات لعام 2023، وفي ضوء أن حجم محفظة القروض لدى القطاع كبير، إذ بلغ في نهاية عام 2022 حوالي 20.1 مليار دولار أمريكي، فإن ذلك سيؤدي إلى تأثير التحليل الخاص بموجودات القطاع. كما تم إستبعاد كل من السودان، ولبنان، والعراق عند احتساب البيانات الإجمالية، وذلك لعدم توفر بيانات حولها لعام 2023 وبعض الأعوام التي تسبقها.

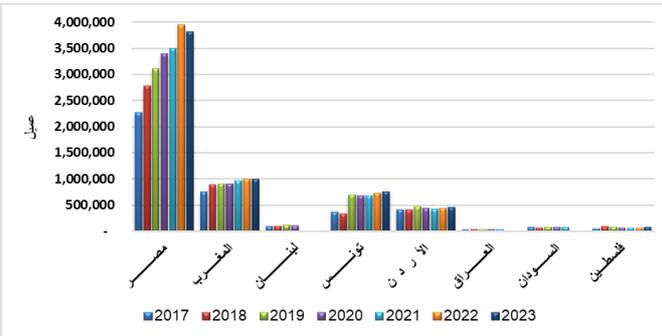
شكل (4-17): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2017-2023)



المصدر: إستيبيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، ولأعوام السابقة: استبيانات تقرير الاستقرار المالي لأعوام مختلفة (صندوق النقد العربي)، وتقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

عميل كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية إذ بلغ 4,766 دولار أمريكي في نهاية عام 2023 (شكل 4-17).

شكل (4-18): عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2017-2023)



المصدر: إستيبيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، ولأعوام السابقة: استبيانات تقرير الاستقرار المالي لأعوام مختلفة (صندوق النقد العربي)، وتقرير مدى الانتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

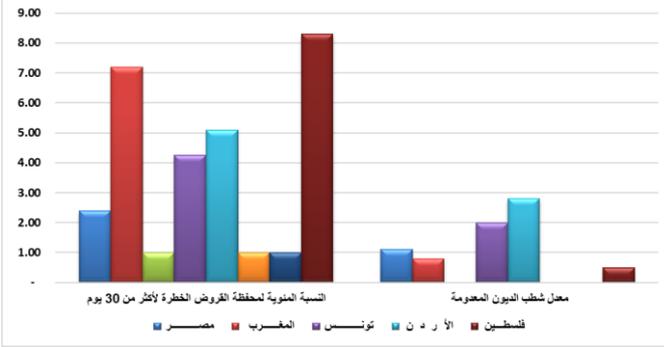
مليون عميل في نهاية عام 2021 إلى 4.0 مليون عميل في نهاية عام 2022، وقد تراجع في نهاية عام 2023 كما سبق ان أشرنا ليصبح حوالي 3.8 مليون عميل. أما في المرتبة الثانية، فقد جاءت مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ حوالي مليون عميل (شكل 4-18).

بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فتشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة جيدة، إذ بلغ متوسط النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 5.8 في المائة في نهاية عام 2023، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت

دولار أمريكي، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 800 مليون دولار أمريكي (شكل 4-16). وقد بلغ متوسط حجم القرض/عميل لدى قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية حوالي 672 دولار/عميل في نهاية عام 2023، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح لكل

أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2023 حوالي 6,102 ألف عميل مقابل 6,188 ألف عميل خلال عام 2022، وذلك بسبب حدوث تراجع في عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، وذلك بعد أن حقق إرتفاعاً واضحاً في نهاية عام 2022 مقارنة بنهاية عام 2021، وذلك من 3.5

شكل (4-19): النسبة المئوية لمحفظه القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم ومعدل شطب الديون المعدومة في نهاية عام 2023، %



• المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي).
** بيانات جميع الدول المذكورة تعود لعام 2023، باستثناء تونس والأردن تعود لعام 2022.

النسبة لديها حوالي 8.3 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر المصرية، إذ بلغت حوالي 2.4 في المائة (تجدر الإشارة إلى أنه تم فصل نسبة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم للشركات والجمعيات في مصر، بالنسبة للشركات بلغت 2.39 في المائة، أما بالنسبة للجمعيات فقد بلغت 4.92 في المائة). أما معدل شطب

الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 1.4 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر العربية كان لها معدل أقل من 3 في المائة، مع العلم أن مؤسسات التمويل الأصغر الأردنية كان لديها أعلى معدل، يقدر بحوالي 2.8 في المائة، الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-19).

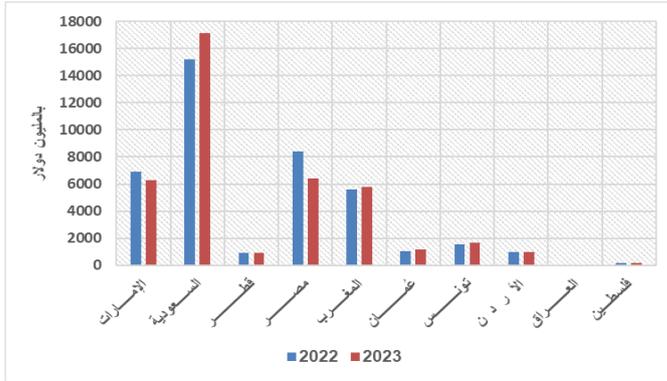
أخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية لعام 2023، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول حوالي 3.6 في المائة، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على توظيف الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في إستخدام رأسمالها.

2. شركات التأجير التمويلي وشركات التمويل الأخرى³⁶: يُعتبر قطاع شركات التأجير

التمويل وشركات التمويل المختلفة - جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي- قطاع حيوي وهام في توفير التمويل في الإقتصاد وتعزيز الوصول إلى الإئتمان وبالتالي رفع نسب الشمول المالي، ويعد التمويل الممنوح من تلك الشركات بديلاً للتمويل المصرفي، حيث يلجأ الأفراد والشركات للحصول على التمويل من هذا القطاع لعدة أسباب أبرزها وجود منتجات تناسبهم وتلبي إحتياجاتهم، وعدم تلبية متطلبات معينة

³⁶ مصدر البيانات: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية. ويشمل هذا التحليل الدول التالية: الأردن (شركات تأجير تمويلي)، والإمارات العربية المتحدة (شركات تمويل)، والسعودية (شركات تمويل)، وتونس (شركات تأجير تمويلي)، والعراق (شركات تمويل)، وعمان (شركات تأجير تمويلي)، وفلسطين (شركات تأجير تمويلي وتمويل الرهن العقاري)، وقطر (شركات التمويل الإسلامي)، ومصر (شركات تأجير تمويلي وتمويل إستهلاكي وتمويل عقاري وتخصيم)، والمغرب (شركات تأجير تمويلي).

شكل (4-20): حجم موجودات قطاع شركات التأجير التمويلي والتمويل الأخرى في بعض الدول العربية خلال عامي 2022 و2023

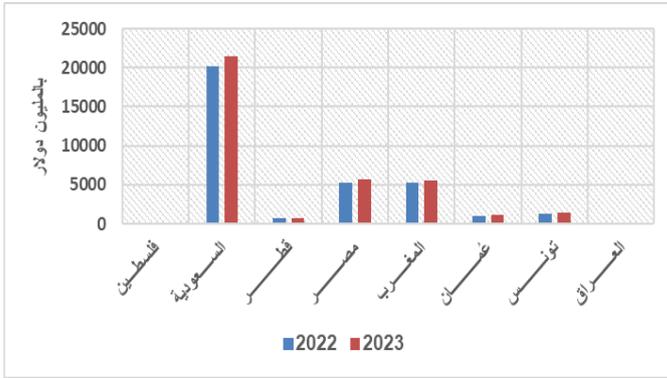


المصدر: إستانيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية.

تحول دون منحهم الإئتمان من قبل البنوك إستناداً لسياساتها الإئتمانية. وعادةً تكون مخاطر الإئتمان في هذا القطاع أكبر نسبياً إذا ما قورنت بالبنوك، خصوصاً أن البنوك تمتلك عادةً كفاءة تشغيلية أفضل وخبرة أكبر في إدارة المخاطر والإئتمان، لكن ومع ذلك، فقد خضت البنوك المركزية في مختلف دول العالم (ومنها الدول العربية) خطوات هامة

لتطوير هذا القطاع وتقليل مخاطر هذا القطاع وإن كان صغير الحجم نسبياً إذا ما قورن بحجم القطاع المصرفي، ومن أهم تلك الجهود شمولها بالإطار الرقابي للبنوك المركزية، وترخيص مكاتب/شركات معلومات إئتمانية توفر تقييماً دقيقاً لملاءة

شكل (4-21): حجم القروض الممنوحة من قبل قطاع شركات التأجير التمويلي والتمويل الأخرى في بعض الدول العربية خلال عامي 2022 و2023



المصدر: إستانيان تقرير الاستقرار المالي 2024 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية العربية.

طالبى الإئتمان وقدرتهم على السداد بما يتيح لهم تسعير المنتجات بناء على مخاطر العملاء ويؤدي في النهاية إلى ترشيده قرارات منح الإئتمان. في هذا السياق، إنخفض حجم موجودات هذا القطاع بشكل طفيف في نهاية عام 2023 مقارنةً مع عام 2022، وذلك من حوالي 40.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022 إلى حوالي 40.5 مليار

دولار أمريكي في نهاية عام 2023، أي بمعدل إنخفاض بلغ حوالي 0.5 في المائة. على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، تستحوذ السعودية على حوالي 42.2 في المائة من حجم هذا القطاع في المنطقة العربية، إذ بلغ حجم موجودات شركات التمويل لديها 17.1 مليار دولار في نهاية عام 2023، علماً أنها حققت أكبر معدل نمو في الموجودات مقارنةً بالدول العربية الأخرى، إذ بلغ حوالي 12.6 في المائة (الشكل 4-20). فيما يخص محفظة القروض لدى هذا القطاع، فقد نمواً جيداً في نهاية عام 2023، إذ بلغ حجم القروض الممنوحة حوالي 36.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023 مقابل 33.9 مليار دولار في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ 6.7 في المائة، وقد جاء هذا النمو مدفوعاً بشكل أساسي من نمو محفظة القروض لدى شركات التمويل

السعودية، وتحديداً نمو القروض الممنوحة لقطاعات: التمويل الإستهلاكي، والعقاري السكني، والمركبات (شكل 4-21). أما بخصوص جودة الإئتمان، وتحديداً نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات، فقد إرتفع متوسط النسبة بشكل طفيف من 8.2 في المائة في نهاية عام 2022 ليصل إلى 8.4 في المائة في نهاية عام 2023، مما يُشير إلى أن مخاطر هذا القطاع لا تزال مقبولة، ومع ذلك تبرز أهمية مواصلة قيام المصارف المركزية بمتابعة تطورات جودة الأصول وتقييمها حتى لا تشكل أي مخاطر نظامية تؤثر على الاستقرار المالي. تجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة للتسهيلات الإئتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات كانت لدى شركات التأجير التمويلي العُمانية والمغربية، إذ بلغت لديها حوالي 16.3 في المائة و12.0 في المائة على التوالي. أخيراً على صعيد أداء هذا القطاع وربحيته، فقد حافظ القطاع على مستويات جيدة من الربحية، إذ بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات حوالي 1.7 في المائة في نهاية عام 2023 مقابل 1.9 في المائة في نهاية عام 2022، علماً أن شركات التأجير التمويلي العُمانية حققت أعلى معدل، إذ بلغ لديها حوالي 1.7 في المائة.

قطاع شركات الصرافة³⁷

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دوراً فاعلاً في الإقتصاد من خلال تلبية الإحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الإقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن دور توديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية. هذا وقد بلغ حجم رأس المال لقطاع شركات الصرافة في الدول العربية حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، مقابل حوالي 2.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022. أي بمعدل نمو بلغ 3.6 في المائة. أما حجم موجودات القطاع، فقد بلغ حوالي 4.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023 وهو تقريباً نفس حجم الموجودات المحقق في نهاية عام 2022، علماً أنه نما بشكل طفيف في نهاية عام 2023 عما بلغ عليه في نهاية عام 2022، إذ بلغ حوالي 0.02 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن قطاع شركات الصرافة في الإمارات العربية المتحدة يستحوذ على حوالي 47.3 في المائة من قطاع شركات الصرافة العربية. أما معدل العائد على الموجودات لدى شركات الصرافة العربية، فقد بلغ المتوسط حوالي 3.1 في المائة في نهاية عام 2023، علماً أن شركات الصرافة الكويتية حققت أعلى معدل في نهاية عام 2023، إذ بلغ حوالي 8.5 في المائة، في حين كان المعدل الأقل لدى شركات الصرافة الفلسطينية إذ بلغ حوالي 2.0 في المائة.

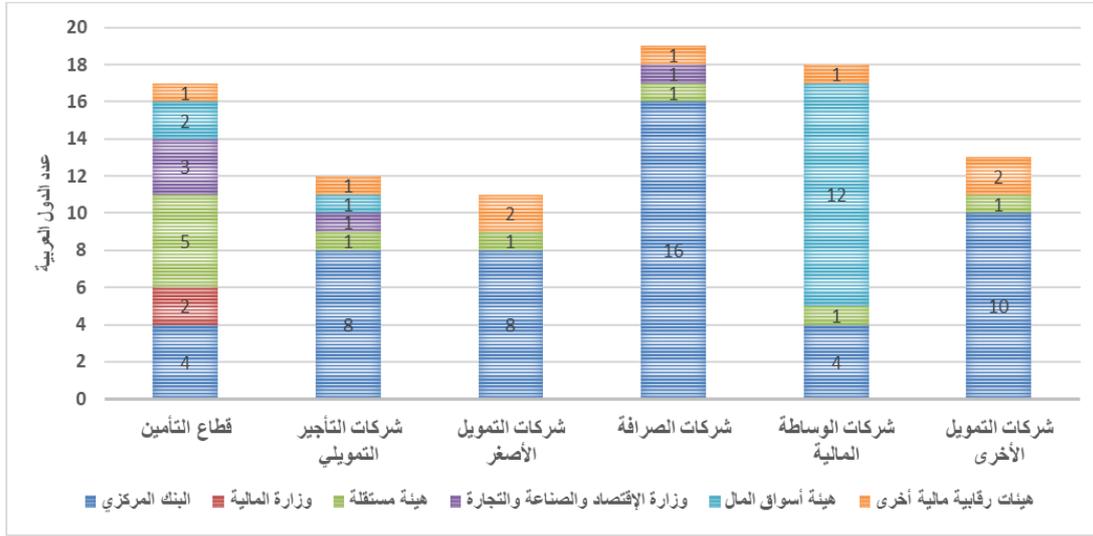
³⁷ مصدر البيانات: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2023 (صندوق النقد العربي)، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية. ويشمل هذا التحليل الدول التالية: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والعراق، وعُمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ومصر.

الرقابة على قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية

كدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، برزت الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها (بما في ذلك صيرفة الظل Shadow Banking). فغياب البيانات اللازمة حول القطاع وعدم توفر المتابعة والرقابة الكافية عليه، قد يترتب عنه نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، من الأهمية بمكان، قيام السلطات الرقابية بدراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعة القطاع، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره، كما يتطلب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي. في هذا السياق، إن أساليب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي قد تختلف من دولة عربية إلى أخرى (مثل باقي دول العالم)، فبعض الدول أوكلت مهام الرقابة على معظم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي إلى البنك المركزي، في حين أن بعض الدول لديها هيئات رقابية متعددة على القطاع، مع وجود تنسيق فيما بينها، حيث إن التنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعّال، على أن تتوفر لدى الجهة الرقابية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الإستقرار المالي.

في هذا السياق، في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والإستقرار المالي. كذلك تبرز أهمية تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، وذلك بهدف التنبيه للتفاعلات المحتملة بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية وقياس مخاطر قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بالقدر الكافي، إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها، يبين الشكل (4-22) والجدول (4-1) تفاصيل شكل الرقابة على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية.

شكل (4-22): السلطات الرقابية على أهم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

جدول (4-1): السلطات الرقابية على أهم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

الدولة	قطاع التأمين	شركات التمويل الأصغر	شركات التاجير التمويلي	شركات الصرافة	شركات الوساطة المالية	شركات التمويل الأخرى
الأردن	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية	البنك المركزي
الإمارات	البنك المركزي	-	-	البنك المركزي	هيئة الأوراق والسلع	البنك المركزي
البحرين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
تونس	الهيئة العامة للتأمين-وزارة المالية	سلطة الرقابة على التمويل الصغير	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	-
الجزائر	لجنة الإشراف والرقابة على التأمين والوزير المكلف بالمالية والمجلس الوطني للتأمينات.	-	-	البنك المركزي	-	-
السعودية	هيئة التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	البنك المركزي
السودان	هيئة الرقابة على التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة أسواق المال وسوق الخرطوم للأوراق المالية	-
العراق	ديوان التأمين-وزارة المالية	منظمات مجتمع مدني	-	البنك المركزي	البنك المركزي	-

البنك المركزي	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة سوق رأس المال	عمان
البنك المركزي	هيئة سوق رأس المال	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي (مؤسسات إقراض متخصصة)	هيئة سوق رأس المال	فلسطين
البنك المركزي	هيئة قطر للأسواق المالية	البنك المركزي	-	البنك المركزي	البنك المركزي	قطر
البنك المركزي	هيئة أسواق المال	البنك المركزي (المؤسسات الفردية والشركات التي لا تقوم بتحويل أموال. تخضع لوزارة التجارة والصناعة)	وزارة الصناعة والتجارة	-	وحدة تنظيم التأمين- وزارة التجارة والصناعة	الكويت
لجنة الرقابة على المصارف	هيئة الأسواق المالية	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	وزارة الإقتصاد والتجارة	لبنان
البنك المركزي	سوق الأوراق المالية والبنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	-	هيئة الإشراف والرقابة على التأمين	ليبيا
الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	البنك المركزي	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	مصر
البنك المركزي	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	مكتب الصرف	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الإجتماعي	المغرب
-	-	-	-	البنك المركزي	البنك المركزي	موريتانيا

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي، والمواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية.

الخلاصة

إنطلاقاً مما تقدم، يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه موجوداته قليل نسبياً مقارنةً مع حجم القطاع المصرفي في الدول العربية، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، حيث بدأ بالتعافي بعد الأثر العميق الذي خلفته أزمة فيروس كورونا المُستجد وإنعكاساتها على القطاعات المالية وإقتصادات الدول العربية، وقد بينت مؤشرات أداء هذا القطاع بمختلف مكوناته عدم وجود مخاطر نظامية تستوجب إتخاذ إجراءات إستثنائية على صعيد السياسة الإحترازية الكلية مع الأخذ في الإعتبار خصوصية الأوضاع في بعض الدول العربية. لكن في المقابل، من الأهمية بمكان مواصلة قيام المصارف المركزية بمواصلة تطوير هذا القطاع وتقييم مخاطره، وذلك بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، إضافةً إلى وضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشراف ورقابة المصرف المركزي، كما تبرز أهمية القيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه وكذلك توفير بيانات دقيقة وموثوقة حوله.

في هذا السياق، بيّن الفصل وجود إختلافات بين الدول العربية من حيث الجهة الرقابية لقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، مما يتطلب ضرورة مراجعة وتحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية، وإعداد وإعتماد خطط معتمدة من الإدارة العليا للمصرف المركزي حول كيفية تنفيذ المهام الخاصة بالتفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها.

كذلك لا بد من قيام إدارات الإستقرار المالي في المصارف المركزية بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل مستمر، وقيام المصارف المركزية بالتنسيق مع السلطات الرقابية الأخرى بوضع ومراجعة العديد من الجوانب التي تهم قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية على صعيد قضايا الإستقرار المالي بما يشمل بحد أدنى: المتطلبات الرقابية والإحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط التعافي، والتقنيات المالية الحديثة، وحماية المستهلك المالي، وإدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، ووضع الأطر الملائمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات وشركات القطاع المالي غير المصرفي، وغيرها من الجوانب التي تعزز من الإستقرار المالي.

الفصل الخامس

تقييم مخاطر مديونية قطاع الأفراد في الدول العربية

أصبح هدف الاستقرار المالي والمصرفي من أهم الأهداف التي تسعى البنوك المركزية لتحقيقها خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية. ويتمثل استقرار النظام المالي في استمراره في تيسير التوزيع الكفؤ للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية وتقييم المخاطر المالية وتسعيرها وإدارتها حتى مع التعرض للصدمات الداخلية أو الخارجية، ويمكن أن يتأثر الاستقرار المالي بحدوث تراكم للمخاطر النظامية، والتي تمثل خطر التعرض لحدث - من داخل النظام المالي أو الاقتصاد أو من خارجهما - يؤثر سلباً على عدد من الوحدات المالية ذات الأهمية النظامية وينتشر تأثيره من خلال ما يُسمى بمخاطر العدوى، مما قد يتسبب في الإخلال بدور النظام المالي، أو فقدان الثقة فيه وبسلامته، ويؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد، ويمكن أن تتكون المخاطر النظامية من خلال بعدين: أولاً، البعد الزمني، وذلك بتراكم الاختلالات المالية الكلية على مدار فترة زمنية مما يزيد من تأثير النظام المالي بالدورة المالية، وثانياً، البعد المقطعي وذلك نتيجة الترابط المباشر و/أو غير المباشر بين الوحدات المالية داخل النظام المالي في لحظة زمنية محددة.

ونظراً للدور الأساسي الذي يلعبه النظام المالي في تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الوساطة المالية، فإن التطور المالي - متمثلاً في ارتفاع نسب الائتمان الخاص (الممنوح لقطاع الأعمال والقطاع العائلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي- يدعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما تساهم قدرة القطاع العائلي على الاقتراض في زيادة المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، من خلال القدرة على استهلاك السلع والخدمات والقيام باستثمارات في السكن والتعليم في الوقت الحاضر، وتمويلها في المستقبل .

في المقابل، إن الآثار الإيجابية لمديونية القطاع الخاص على النمو تبدأ في التراجع عند مستويات عالية من الرافعة المالية، كذلك فإن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص قد يزيد من احتمالية حدوث أزمة مالية، حيث أن فترات النمو في الائتمان والتي غالباً ما يصاحبها انخفاض نسبي في أسعار الفائدة وتخفيف معايير الاقتراض، يعقبها فترات تباطؤ في منح الائتمان عند تحول الدورة المالية إلى اتجاه تراجع، مما قد يؤدي إلى ركود اقتصادي والذي قد ينعكس سلباً على القطاع المصرفي والاستقرار المالي، وتشير هذه التفاعلات بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي إلى أهمية بناء القطاع المصرفي لهوامش رأسمالية خلال فترات التوسع المالي مما يخفف النمو المفرط في الائتمان ويُمكّن القطاع المصرفي من الاستمرار في تمويل الاقتصاد الحقيقي خلال فترات الانكماش المالي دون التأثير على ملاءته.

في هذا السياق، تصبح مديونية القطاع العائلي مصدراً لعدم الاستقرار المالي الكلي عندما يتعرّض دخل الأفراد لصدمة سلبية - عند وصولهم لمستوى مرتفع من المديونية وعدم قدرتهم على زيادة الاقتراض - مما يدفعهم إلى خفض الاستهلاك، وتراجع قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض، ويؤثر على استثمارات قطاع الأعمال والتوظيف لديها ويعود بآثار سلبية على دخل القطاع العائلي، ومن ناحية أخرى، عندما تتعرض أسعار أصول القطاع العائلي لصدمة سلبية تقل قيمة الضمانات وهو ما يُضعف القدرة على زيادة الاقتراض ويزيد من نسب التعثر والذي ينعكس سلباً على معدلات ربحية البنوك، والذي قد يؤثر بدوره على رأسمال البنوك وقدرتها على الإقراض، ومن ثم على النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي، وترتفع احتمالية الآثار السلبية لمديونية القطاع العائلي على الاستقرار المالي الكلي عندما يكون اقتراض القطاع العائلي لأغراض غير منتجة أو عوائد استثماراته غير كافية.

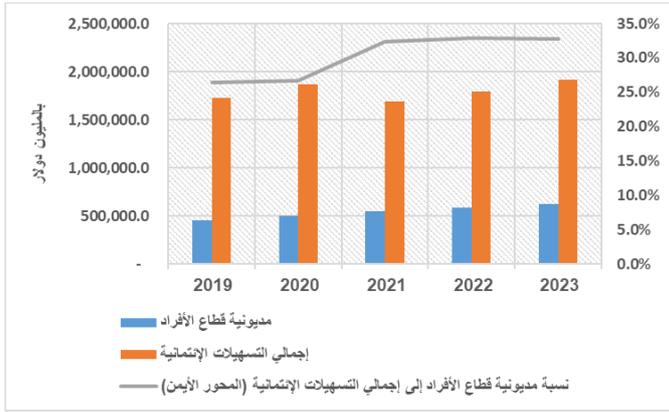
وقد ساهم الإفراط في منح الائتمان - وبالأخص للقطاع العائلي - في حدوث الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والتي نتج عنها العديد من التطورات الرقابية والأدوات الاحترازية التي تهدف إلى التخفيف من حدة المخاطر النظامية والحد من احتمالية حدوث الأزمات المالية، ومن أهم تلك التطورات متطلبات بازل III والتي أوصت بمتابعة نمو الائتمان الخاص ومدى إنسجامه مع النمو الإقتصادي باستخدام مؤشر فجوة نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطبيق شريحة إضافية لرأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer) كأداة احترازية لحماية القطاع المصرفي من مخاطر النمو المفرط في الائتمان الخاص، حيث يتم تكوين شريحة إضافية لرأس المال خلال فترات النمو المفرط في الائتمان، في حين يتم إطلاق هذه الشريحة في فترات التباطؤ مما يضمن استمرار النظام المالي في تمويل النشاط الاقتصادي دون التأثير على ملاءته. إضافةً لذلك، هنالك العديد من الأدوات الاحترازية الأخرى يمكن استخدامها من أجل تخفيف المخاطر الناتجة عن النمو المفرط في الائتمان الممنوح للقطاع العائلي، نذكر منها: نسبة الدين إلى الدخل (DTI)، ونسبة عبء الدين (DBR)، ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)، ووضع قيود على مدة الائتمان، ومتطلبات قطاعية رأسمالية، وقيود على التركيز.

تجدر الإشارة إلى أنه وكما سبق ذكره، درجت العادة بأن يتم في تقارير الإستقرار المالي الصادرة عن صندوق النقد العربي بتخصيص فصل يتضمن تحليل مخاطر تعرض القطاع المصرفي لأهم القطاعات، حيث تم تحليل المخاطر النظامية المتعلقة بمديونية قطاع الأفراد، وقطاع الشركات غير المالية، والقطاع العقاري، ومخاطر القطاع الحكومي والعام في إصدارات عام 2019، و عام 2020، و عام 2022، و عام 2023 على التوالي، في حين سيتم في التقرير الحالي معاودة تحليل المخاطر المتعلقة بقطاع الأفراد (العائلي). لذلك، سيتم في هذا الفصل إستعراض أهم التطورات الخاصة بمديونية هذا القطاع، وتحليل مخاطر مديونيته، وذلك بالرغم من وجود تحديات في توفير البيانات الخاصة بمؤشراته³⁸.

³⁸ مصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية ويشمل: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وفلسطين، وعمان، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

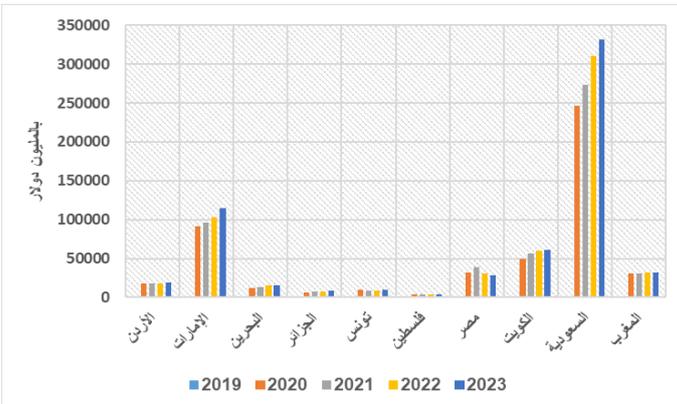
نظرة عامة على تطور الإئتمان العائلي في الدول العربية³⁹

شكل (1-5): حجم مديونية قطاع الأفراد تجاه القطاع المصرفي بشكل مقارن مع حجم التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة (2019-2023)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي

شكل (2-5): حجم مديونية قطاع الأفراد تجاه القطاع المصرفي بشكل إفرادي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2019-2023)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي

تشمل مديونية القطاع العائلي عدة أنواع من القروض، منها القروض الشخصية، والقروض السكنية، وقروض السيارات وبطاقات الإئتمان وغيرها مع مراعاة وجود تفاوت في مسميات أنواع القروض بين الدول العربية. هذا وقد بلغ حجم مديونية القطاع العائلي في الدول العربية⁴⁰ حوالي 626.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023 مقابل حوالي 591.0 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2022، أي بمعدل نمو بلغ حوالي 6.0 في المائة. وبالرغم من هذا الإرتفاع، إلا أن حصة قطاع الأفراد من إجمالي التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي تراجعت بشكل طفيف من 32.9 في المائة في نهاية عام 2022 إلى 32.8 في المائة في نهاية عام 2023، وكما سبق تحليله في

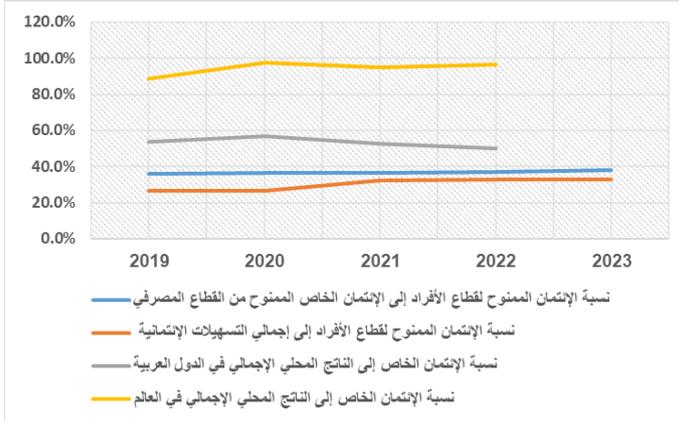
الفصل الثالث فإن حصة قطاع الشركات نمت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2023 في معظم الدول العربية، مما يعطي مؤشراً إيجابياً من حيث توجه الإئتمان نحو القطاع الاقتصادية المنتجة. أما على الصعيد الإفرادى، فقد إستحوذت السعودية على حوالي 53.0 في المائة من حجم الإئتمان الممنوح للأفراد، إذ بلغ حجم الإئتمان العائلي لدى القطاع المصرفي السعودي حوالي 331.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، في حين بلغ حجم الإئتمان العائلي لدى القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة حوالي 115.0 مليار دولار أمريكي. على صعيد نمو الإئتمان العائلي، فقد حقق القطاع

³⁹ قد يحدث بعض الاختلافات في بعض المتغيرات المستخدمة في هذا الفصل مع الفصل الثالث، وذلك بسبب اختلاف عدد الدول العربية المضمنة في هذا الفصل مقارنة في عدد الدول العربية المضمنة في الفصل الثالث. والسبب في ذلك هو عدم توفر بيانات لجميع الدول المضمنة في الفصل الثالث.

⁴⁰ يشمل ذلك: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وفلسطين، والكويت، ومصر، والمغرب.

المصرفي الجزائري المرتبة الأولى، إذ نما لديه الإئتمان العائلي بمعدل 12.8 في المائة في عام 2023 مقارنةً مع عام 2022. في حين جاء القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة بالمرتبة الثانية بمعدل نمو بلغ 11.3 في المائة لنفس الفترة.

شكل (3-5): بعض المؤشرات المرتبطة بالإئتمان الممنوح لقطاع الأفراد لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل مقارن مع مؤشرات أخرى (2019-2023)، %



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهي قاعدة بيانات البنك الدولي.

في هذا السياق، بلغت نسبة الإئتمان العائلي إلى إجمالي الإئتمان الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حوالي 38.0 في المائة في نهاية عام 2023 مقابل حوالي 37.1 في المائة في نهاية عام 2022. وعلى الصعيد الفردي للدول العربية، احتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة بلغت 53.8 في المائة، في حين جاءت السعودية في المرتبة الثانية بنسبة بلغت

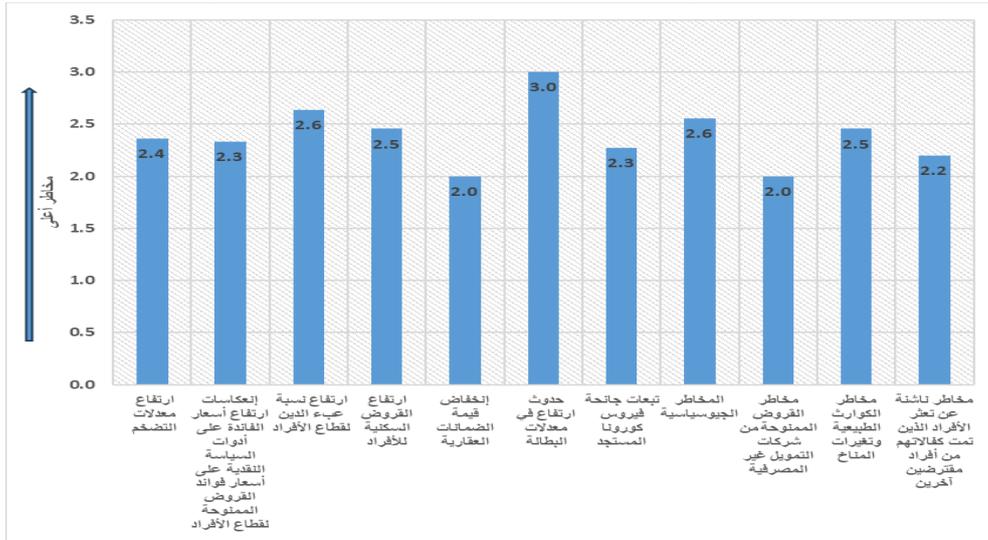
51.0 في المائة. في حين جاءت الجزائر بالمرتبة الأخيرة بنسبة بلغت 19.3 في المائة. ها وقد بلغت نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حوالي 50.2 في المائة في نهاية عام 2022. هذا وكما ذكرنا سابقاً فإن هذه النسبة تُعتبر غاية في الأهمية كونها تقيس مدى تناغم نمو الإئتمان الخاص مع النمو الاقتصادي، ومدى توجيه الإئتمان الخاص نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وبالتالي تقييم مدى الحاجة لتطبيق هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Countercyclical Capital Buffer) كأداة احترازية لحماية القطاع المصرفي من النمو المفرط للإئتمان.

مخاطر مديونية القطاع العائلي لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

هنالك العديد من الأدوات الإحترازية التي يتم إستخدامها من قبل المصارف المركزية لضبط المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن قطاع الأفراد أو في حال وجود نمو مفرط في الإئتمان العائلي، لكن قبل الخوض في آخر التطورات المرتبطة بتطبيق المصارف المركزية العربية لأدوات السياسة الإحترازية لمواجهة النمو المفرط في الائتمان العائلي، لا بد من الإشارة إلى وجود العديد من التحديات والمخاطر التي قد ترتبط بمخاطر الإئتمان العائلي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولعل أزمة فيروس كورونا المستجد تعد مثالاً جيداً على ذلك، فقد أدت تلك الجائحة غير المسبوقة إلى تأثير ميزانيات الأفراد بشكل سلبي من خلال فقدان الوظائف وتراجع التدفقات النقدية، وبالتالي عدم القدرة على الوفاء بالإلتزامات تجاه البنوك الأمر الذي دفع المصارف

المركزية والحكومات إلى إتخاذ إجراءات لدعم كافة القطاعات ومنها قطاع الأفراد. كذلك، شهدنا بعد جائحة فيروس كورونا إتباع سياسات نقدية مشددة لإحتواء الضغوط التضخمية، ومن المعروف أن ارتفاع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة كلف الإقراض لدى القطاع المصرفي، ومما يفاقم من تلك المخاطر أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع الدخل المتاح للأفراد. هذا وهناك العديد من المخاطر التي تزيد من مخاطر مديونية القطاع العائلي لا يتسع المجال لذكرها، مثل المخاطر الجيوسياسية، والظروف الاقتصادية غير المواتية، وحدوث الكوارث الطبيعية، وغيرها. ومن وجهة نظر المصارف المركزية العربية، تُمثل البطالة الهاجس الأكبر لدى المصارف المركزية العربية، في حين تأتي المخاطر الجيوسياسية وإرتفاع معدلات عبء الدين بالمرتبة الثانية. لكن ومع ذلك فلا زالت جميع هذه المخاطر (بالمتوسط) تقع ضمن مستويات مقبولة ويمكن التعامل معها (شكل 4-5).

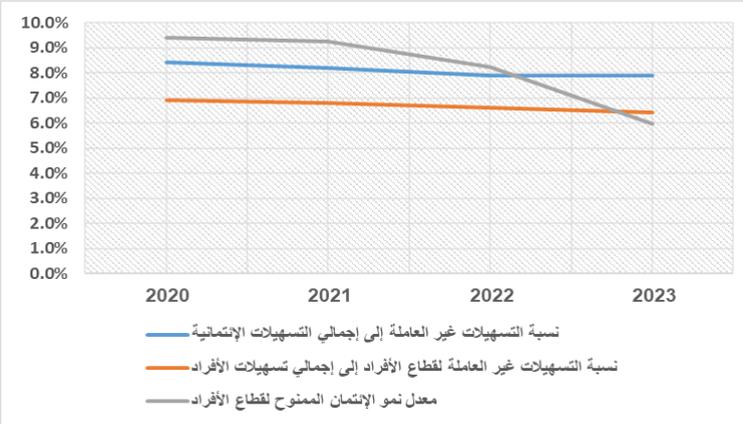
شكل (4-5): تقييم أهم المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على مديونية قطاع الأفراد من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (يمثل المقياس 1 مخاطر منخفضة، والمقياس 5 مخاطر مرتفعة)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي، أما مصدر بيانات نسبة الإلتزام الخاص إلى الناتج المحلي

في هذا الإطار، وفي الفترة التي تأثرت فيها كافة القطاعات الاقتصادية بجائحة فيروس كورونا المستجد بشكل غير مسبوق كما سبق أن أشرنا، واصلت نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية إنخفاضها منذ جائحة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغت النسبة آنذاك حوالي 8.4 في المائة، ومن ثم إنخفضت وإستقرت عند نحو 7.9 في المائة في نهاية عامي 2022 و2023، وقد سبق أن تم تقديم تحليل مفصل عن مخاطر الإئتمان في الفصل الثالث من التقرير. لكن في المقابل، فقد بلغ متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة لدى قطاع الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الممنوحة لقطاع الأفراد حوالي 6.4 في المائة في نهاية عام 2023، علماً أنه بلغ في نهاية الأعوام 2020 و2021 و2022 نحو 6.9 في المائة، و6.8 في المائة، و6.6 في المائة

شكل (5-5): نسبة التسهيلات غير العاملة لدى قطاع الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع الأفراد بشكل مقارن مع معدل نمو الائتمان الممنوح للأفراد ونسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات غير العاملة مديونية قطاع الأفراد تجاه القطاع المصرفي بشكل إجمالي في عدد من الدول العربية خلال الفترة (2020-2023)، %



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

على التوالي، والملاحظ أن متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة لدى قطاع الأفراد على إجمالي التسهيلات الائتمانية كانت أقل من نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية طيلة الفترة (2020-2023). وبآتي تراجع نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد إلى إجمالي

التسهيلات الائتمانية منسجماً مع تراجع وتيرة نمو الائتمان الممنوح للأفراد منذ عام 2023، إذ بلغ معدل نمو الائتمان الممنوح للأفراد حوالي 9.4 في المائة في نهاية عام 2020، وأخذ إتجهاً هبوطياً بعد ذلك ليصل إلى 6.0 في المائة في نهاية عام 2023. ولا بد من الإشارة إلى أن هنالك عدة جوانب قد تكون أدت إلى تحسين جودة الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص، نذكر منها: تعزيز الثقافة المالية، وتبني التمويل المسؤول، وتعزيز صناعة المعلومات الائتمانية التي أدت إلى ترشيد قرارات منح الائتمان، وتطوير إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية، والرقابة الحصيفة للمصارف المركزية، وتطبيق بعض القيود أو الأدوات التي تحول دون حدوث نمو مفرط للائتمان، وغيرها من الأسباب المتعددة.

من جانب آخر، يُمكن الإستنتاج بأن مخاطر الائتمان العائلي لا تزال مخاطر مقبولة لدى القطاع المصرفي العربي أخذاً في الإعتبار تفاوت تلك المخاطر بين الدول العربية وفقاً لخصوصيات كل دولة والظروف الجيوسياسية لديها، وذلك في ضوء ما يلي:

- كما سبق تحليله، أظهر تقييم المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على مديونية قطاع الأفراد من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن جميع المخاطر لا تزال مقبولة.
- قام عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتقييم مخاطر الائتمان العائلي من خلال إختبارات الأوضاع الضاغطة، وقد بينت النتائج عدم وجود مخاطر تستدعي القلق في الوقت الحالي.
- كما سبق تحليله، أخذ متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة لقطاع الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية إتجهاً تنازلياً منذ جائحة فيروس كورونا المستجد وضمن مستويات مقبولة، كما أن المتوسط كان منخفضاً إذا ما قورن مع جودة

محفظة الإئتمان ككل. لكن ومع ذلك لا بد من التنبه لمواصلة تقييم جودة محفظة الإئتمان العائلي لدى القطاع المصرفي العربي خصوصاً في القطاع المصرفي في عدد من دول المغرب العربي.

- قيام المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات ساهمت في الحد من مخاطر القطاع العائلي بشكل خاص ومخاطر الإئتمان بشكل عام، لا سيما إتباع رقابة مصرفية حصيفة، وتعزيز صناعة المعلومات الإئتمانية، وتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وتطبيق متطلبات بازل III، ووضع قيود تحد من التوسع المفرط للإئتمان، وتبني أنظمة إنذار مبكر، وتعزيز إدارة المخاطر، والتمويل المسؤول، وتعزيز الثقافة المالية، وغيرها.

- لم تقم أي من المصارف المركزية بتطبيق أي أداة سياسة احترازية خلال عام 2023 تتعلق بمخاطر الإئتمان الممنوح لقطاع الأفراد، باستثناء سلطة النقد الفلسطينية التي فرضت هامش رأسمال لمواجهة التقلبات الدورية في ضوء ارتفاع فجوة الإئتمان الخاص. فيما يخص الأدوات المستندة إلى الأصول، أي نسبة الدخل إلى الدين (DTI) ونسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)، فلم يرقم أي مصرف مركزي عربي بوضع حد أقصى لتلك النسب أو تغييرها، لكن لا بد من التنويه إلى أن بعض المصارف المركزية العربية تضع حدوداً لها ليس من باب وجود نمو مفرط للإئتمان وإنما لأسباب احترازية تهدف إلى وضع ضوابط لمنح الإئتمان للأفراد (جدول 1-5).

جدول (1-5): الحدود القصوى المطبقة على نسبة القرض إلى القيمة (LTV) ونسبة الدين إلى الدخل (DTI) لدى المصارف المركزية في الدول العربية

المصرف المركزي	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)
الأردن	X	X
الإمارات	50-85%*	30-50%
البحرين	X	50%
تونس	80%	40%**
الجزائر	X	30%
السعودية	70-90%	33%
السودان	X	X
العراق	X	√
عُمان	90%	60%
فلسطين	30-85%	50%
الكويت	60-80%	30-40%***
ليبيا	120%	√
مصر	X	50%
المغرب	X	X
موريتانيا	X	X
اليمن	X	X

- المصدر: إستبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2024، صندوق النقد العربي.
** فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالنسبة لمواطني الإمارات (مشترى المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 85 في المائة كحد أقصى. أما إذا بلغت أكثر من خمس ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 75 في المائة كحد أقصى. أما العقار التالي فتصبح النسبة 65 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما الوافدون (مشترى المنازل لأول مرة): إذا كانت قيمة العقار أقل من أو يساوي 5 ملايين درهم تكون نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 80 في المائة كحد أقصى. أما إذا كان أكثر من خمس ملايين درهم 70 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار. أما العقار التالي للوافدين فتكون 60 في المائة كحد أقصى من قيمة العقار وللعقارات قيد الإنشاء 50 في المائة كحد أقصى.
*** ممارسة بنكية لا تستند إلى إطار ترتيبي صريح.
**** النسبة تمثل نسبة خدمة الدين إلى الدخل.

على الصعيد الإفرادي للدول العربية، هنالك جهود واضحة لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لمتابعة وتقييم مخاطر مديونية الأفراد. سنذكر فيما يلي بعض الممارسات المختارة التي تقوم بها المصارف المركزية العربية لتقييم مخاطر الائتمان العائلي بشكل مختصر، حيث يقوم **البنك المركزي الأردني** بإجراء اختبارات أوضاع ضاغطة تقيس مخاطر قطاع الأفراد من ضمن اختبارات مخاطر الائتمان، حيث يتم عمل اختبار لتعثر جزء من التسهيلات المباشرة الممنوحة لقطاع الأفراد. كما تم إصدار تعميم جديد بتوسيع قاعدة بيانات الأفراد لإمكانية متابعتها بشكل تفصيلي أكثر. أما **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**، فتقوم إدارة الاستقرار المالي بعمليات تقييم منتظمة للمخاطر النظامية والتي تشمل مخاطر قطاع الأفراد ونقاط الضعف والتحليل الموضوعي للمخاطر الناشئة في هذا القطاع. كما يقوم بمراقبة قطاع الأفراد عن كثب من خلال مؤشرات عديدة منها: نمو القروض، والقروض المتعثرة، والتأخر في السداد لجودة الأصول. كما يُطبق المصرف المركزي إطار مخاطر الائتمان، والذي يُبين منهجية وضع حدود للمخاطر، والمبادئ التوجيهية للحفاظ على التعرُّض ومراقبته، وكذلك الإجراءات التشغيلية لضمان الامتثال وإدارة حدوث انتهاكات. وبالتوافق مع المناهج المعتمدة على نطاق واسع، يُطبق المصرف المركزي الحد الأدنى من المعايير للجدارة الائتمانية المقبولة بين الأطراف المقابلة والجهات المُصدرة، ويضع المصرف المركزي حدوداً من خلال وضع أرقام لإدارة التعرضات لمخاطر الائتمان. فيما يخص **مصرف البحرين المركزي**، يقوم المصرف بمتابعة مؤشرات السلامة المالية وإجراء اختبارات الضغط على القطاع المصرفي، ومتابعة المتعلقة بالنظام المالي على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي. وكذلك متابعة الائتمان الخاص الذي يشمل قطاع الأفراد وقطاع الأعمال. إضافةً إلى إجراء اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان والمتعلقة بارتفاع نسبة التعثر لقروض الأفراد وقطاع الأعمال. كما قام بتحديث ومتابعة أنظمة ولوائح المراقبة على المصارف وشركات التمويل، وتطوير إطار وأدوات السياسة الاحترازية الكلية، ومراقبة نسبة عبء الدين ونسبة القرض إلى القيمة من قبل المصارف.

في هذا السياق، يقوم **البنك المركزي التونسي** بمتابعة المؤشرات المتعلقة بتطور القروض الممنوحة للأفراد حسب أغراض التمويل (قروض الاستهلاك والقروض السكنية) التي يتم التصريح بها بصفة شهرية من قبل البنوك لدى مركزية المعلومات بالبنك المركزي، كما يتم متابعة مخاطر التخلف عن السداد من خلال مراقبة تطور المستحقات غير مستخلصة أو محل نزاع والمتعلقة بالقروض للأفراد وحصّة القروض المصنفة من إجمالي التعهدات الممنوحة للأفراد. بالإضافة إلى ذلك وللدّ من مخاطر التداين المفرط، تضبط تراتيب البنك المركزي حصّة (LTV) لقرض السكن بنسبة لا تتجاوز 80 في المائة من قيمة المسكن، وكذلك لقرض السيارات تتراوح بين 30 في المائة و80 في المائة من ثمن اقتناء السيارة، وذلك وفقاً لقوة المحرك. كما يتم احتساب نسبة خدمة الدين إلى الدخل (DSTI) من قبل البنوك عند دراسة ملفات القروض ولا تتجاوز 40 في المائة من الدخل غير أن هذه الممارسة البنكية لا تستند إلى إطار تزييني صريح.

أما **البنك المركزي السعودي**، فيقوم بالمتابعة والرصد المستمر لنظام المالي، وتحديث ومتابعة أنظمة ولوائح المراقبة على البنوك وشركات التمويل والمدفوعات، وتعليمات وقواعد حماية العملاء. على سبيل المثال، صدرت مبادئ التمويل المسؤول في عام 2018 والتي تهدف إلى تشجيع التمويل المسؤول الذي يلبي الاحتياجات الفعلية للعملاء، خصوصاً المتعلقة بالمساكن وتوفير التمويل المناسب لجميع فئات المجتمع، ومراعاة نسب التحمل ضمن النطاق تحمل العميل لضمان العدالة والتنافسية وحفاظاً على فاعلية وكفاءة الإجراءات. كما يمتلك البنك المركزي إطار تنظيمي متكامل للسياسات الاحترازية الكلية والذي تم تطويره بما يتماشى مع أبرز الممارسات العالمية بهدف ضمان التنفيذ الفعّال للأدوات الاحترازية الكلية من خلال وجود إطار سياسة احترازية كلية واضح ومتسق وشفاف وشامل يأخذ في الاعتبار التحليل المتعمق للمخاطر النظامية المحتملة وتقييم أثرها على الاقتصاد والقطاع المالي ككل.

أما بالنسبة **للبنك المركزي العُماني**، فيعمل على إستحداث أدوات لقطاع الأفراد، كما قام بوضع سقف لأسعار الفائدة عند 6 في المائة لقطاع الأفراد (القروض الشخصية)، وذلك في ضوء الأوضاع التضخمية والمتمثلة في ارتفاع اسعار الفائدة. أما **بنك الكويت المركزي**، يتم ضمن اختبارات الضغط التي يجريها البنك تطبيق صدمات شديدة على قطاع الأفراد تفترض تعثر نسبة كبيرة منهم، بالإضافة إلى افتراض تأثر وتعثر القطاعات الأخرى المرتبطة بالأفراد بشكل كبير. كما يتبع بنك الكويت المركزي إطار رقابي محكم لهذه الفئة من القروض، والذي يلعب دوراً محورياً في التخفيف من تأثير مخاطر تلك القروض. على سبيل المثال، تسمح تعليمات بنك الكويت المركزي للبنوك بتعديل أسعار الفائدة على الديون الشخصية (الاستهلاكية والإسكانية) مرة واحدة فقط كل خمس سنوات، وبشرط ألا يتجاوز مقدار التغيير في معدل الفائدة 2 في المائة (سواء بالزيادة أو النقص) عن سعر الفائدة في الإتفاقية

المطبقة قبل التغيير. بالإضافة إلى ذلك، تحدد التعليمات قيمة عبء الدين بنسبة لا تتجاوز 40 في المائة من دخل العاملين و30 في المائة من دخل المتقاعدين في وقت المنح، مما يضمن قدرة سداد المقترض ويوفر مصدرة كافية لمعالجة الزيادات المحتملة في أسعار الفائدة. ولعبت التعليمات الحصرية التي أصدرها بنك الكويت المركزي والتي تحكم التسهيلات الائتمانية الشخصية دوراً هاماً في الحفاظ على هذا المسار المستقر للقروض المتعثرة والمساهمة في رفع درجة الإنتظام في محفظة التسهيلات الائتمانية لدى البنوك المحلية.

فيما يخص **البنك المركزي المصري**، يتم تقييم مخاطر قطاع الأفراد من خلال دراسة تطور نسبة الإئتمان الخاص (يشمل القطاع العائلي) إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى جانب حساب فجوة نسبة الإئتمان الخاص. هذا إلى جانب إجراء اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر إئتمان الأفراد وذلك من خلال إفتراض إرتفاع نسبة الإخفاق للأفراد من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي إلى فئة "دون المستوى". هذا ونتيجة لإنخفاض المخاطر النظامية المحتملة من قطاع الأفراد، قام البنك المركزي (بتاريخ 19 ديسمبر 2019) بتعديل نسبة القروض الممنوحة للأفراد لأغراض استهلاكية إلى دخلهم الشهري (القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي) ليصبح حدها الأقصى 50 في المائة بدلاً من 35 في المائة من مجموع الدخل الشهري، متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي عند نسبة 40 في المائة من مجموع الدخل الشهري. فيما يتعلق بالمخاطر الجيوسياسية، قام البنك المركزي المصري برفع أسعار العائد (الفائدة) لعدة عوامل ومن أهمها مواجهة التضخم. وفي إطار إجراء اختبارات الضغوط، يتم الأخذ في الاعتبار المخاطر الجيوسياسية وتأثيرها على إخفاق الشركات متناهية الصغر وإخفاق قطاع الأفراد. كما قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار قرار لإلزام الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية وأمناء الحفظ لعمليات شراء الأوراق المالية بالهامش بإجراء دراسة وافية عن حالة العملاء قبل منحهم التمويل الهامشي، وذلك من خلال دراسة وتحليل المخاطر المرتبطة بالتعامل على كل ورقة مالية مدرجة بقائمة الأوراق المالية المقبولة لديها والمسموح بمزاولة عمليات الشراء بالهامش عليها. كما أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية قرار يقضي بزيادة قيمة قسط التمويل العقاري ليصبح 50 في المائة من إجمالي دخل طالب التمويل العقاري بدلاً من 35 في المائة و40 في المائة للفئات ذات الدخل المختلفة، وذلك سعياً لزيادة قاعدة المستفيدين من التمويل العقاري بموجب زيادة الحد الائتماني المسموح به.

وفيما يخص منح التمويل لشركات تداول الأوراق المالية، فقد ألزم البنك المركزي منذ 2001 البنوك بأن يقتصر منح التسهيلات لشركات تداول الأوراق المالية لغرض تغطية الفجوة الزمنية القصيرة فيما بين قيام الشركة بتنفيذ العمليات وتسويتها مع عملائها، وعلى أن يراعى لدى منح هذه التسهيلات أن يتناسب حجمها مع العمليات التي تقوم الشركة بتنفيذها، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي أية مخاطر تنجم عن

منح هذه التسهيلات بما في ذلك فترة التسهيل وتغطية حسابات الشركات بالضمانات الواجبة.

أما **بنك المغرب**، فيقوم بتنفيذ أعمال الرصد والتحليل بشأن مؤشرات إجمالي نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون، ونسبة الدين إلى الدخل بشكل منتظم، بهدف الإعداد لإنشاء الإطار التنظيمي لهاتين الأداتين الإحترازية الكلية قريباً. وفي إطار اختبارات الضغط الكلية، يستخدم بنك المغرب نماذج إحصائية لتقييم نسبة الديون المتعثرة عند البنوك الخاص بقطاع الأفراد.

الخلاصة

قدّم الفصل تقييماً موجزاً لمخاطر الائتمان العائلي أو مخاطر مديونية الأفراد لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، حيث أظهر الفصل بأن مخاطر الائتمان العائلي لا تزال مخاطر مقبولة ولا تستدعي القلق لدى القطاع المصرفي العربي، أخذاً في الاعتبار تفاوت تلك المخاطر بين الدول العربية وفقاً لخصوصيات كل دولة والظروف الجيوسياسية والإقتصادية لديها. وقد بينت المؤشرات المرتبطة بمديونية قطاع الأفراد بأن هنالك تحسن مستمر في جودة محفظة الائتمان العائلي منذ جائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020، كما لم تقم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطبيق أي أداة إحترازية خلال عام 2023 إلا في حالات محدودة جداً. كما بين الفصل جانب من الجهود التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لتقييم مخاطر هذا القطاع وخفض مخاطره، كما تم التأكيد على أهمية الدور الذي تقوم به مكاتب/شركات المعلومات الائتمانية في ترشيد قرارات منح الائتمان بناء على تقييم دقيق لمخاطر العملاء وتسعير القروض وفقاً لذلك. لكن في المقابل تبرز أهمية ما يلي:

- مواصلة تقييم المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على مديونية قطاع الأفراد وقدرة القطاع على السداد.
- مواصلة تطوير وتحديث وتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تأخذ في الإعتبار المخاطر المباشرة وغير المباشرة التي من الممكن أن تؤثر على قطاع الأفراد.
- أهمية توفير البيانات اللازمة لتقييم مخاطر قطاع الأفراد، لا سيما نسبة التسهيلات غير العاملة لقطاع الأفراد إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية، مع توفير تقارير دورية تبين هذه النسبة حسب أنواع القروض (شخصية، سكنية، سيارات، بطاقات إئتمان... الخ). كذلك توفير البيانات الخاصة بثروة الأفراد ودخلهم ومديونياتهم.
- التنبيه لمخاطر مديونية قطاع الأفراد ليس على مستوى القطاع المصرفي فحسب، إنما على مستوى القطاع المالي ككل. ومن الأهمية بمكان الإستمرار بتوسيع قواعد بيانات مكاتب/شركات المعلومات الائتمانية لتشمل القطاع المالي غير المصرفي.

الفصل السادس

مؤشرات الإستقرار المالي في الدول العربية: المنهجيات والأغراض

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد إستقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الإستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها. لذلك برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي في الدول العربية من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها تحديد التحديات التي تواجه هذا النظام.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستويين الجزئي والكلي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الإستقرار المالي، وذلك لتقييم المخاطر المحتملة التي من الممكن ان يتعرض لها النظام المالي، حيث تُعتبر مؤشرات الإستقرار المالي بمثابة أدوات أو نظام إنذار مبكر يساهم في فهم المخاطر المحيطة بالنظام المالي، بما يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها في حال وقوعها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً بموضوع مؤشرات الإستقرار المالي، وقد أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث إن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاعين المالي والمصرفي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الجزئي والكلي وتوفير أدوات للتقييم المستمر لصحة ومتانة المراكز المالية للمؤسسات المالية، بما ينعكس إيجاباً على الإستقرار المالي. بالتالي، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوفير أدوات بهدف توقع الأزمة قبل حدوثها، بما يعزز من فعالية الرقابة الإحترازية الكلية وتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

أولاً: المؤشر التجميعي للإستقرار المالي في الدول العربية

هنالك إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته، كمؤشر للإستقرار المالي الكلي، بما يسهل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الإستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الإقتصادية لتلك الدول. في ضوء أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قامت بتطوير مؤشر إستقرار مالي يُراعي خصوصية أنظمتها المالية والإقتصادية، فمن الصعوبة بمكان استخدام منهجية بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة عربية. لذلك، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للإستقرار المالي في الدول العربية، يهدف إلى إيجاد مرجعية مقبولة لتقييم

تطور مستوى الإستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل، ويوفر كذلك فرصة للمصارف المركزية العربية التي لديها مؤشرات من إجراء عمليات المقارنة مع هذا المؤشر التجمعي بما في ذلك المنهجية المستخدمة، وكذلك يوفر للمصارف المركزية العربية الأخرى التي ليس لديها مؤشر للإستقرار المالي فرصة للإستفادة من المنهجية خصوصاً أنه تم إعداد منهجية المؤشر وإختيار متغيراته إستناداً لرأي الخبراء في صندوق النقد العربي والمصارف المركزية العربية. هذا يسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الإقتصادية والإستثمارية. لكن قبل الخوض في تطور المؤشر التجمعي للإستقرار المالي، لا بد من التنويه إلا أن هذا المؤشر يعطي صورة عامة عن مستوى الاستقرار المالي في الدول العربية، ولا يقيس مستوى الاستقرار المالي على مستوى الدول العربية بشكل إفرادي، لذا ينبغي الرجوع إلى مؤشرات الاستقرار المالي الخاصة بكل دولة وذلك لقياس مستوى الاستقرار المالي في نظامها المالي وفقاً لمخاطره، وبشكل يأخذ في الإعتبار خصوصية النظامين المالي والإقتصادي فيها.

في هذا الإطار، يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسة على النحو التالي، مفصلة في الجدول رقم (6-1):

1. مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.
2. مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

4. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick-Prescott filter).

جدول رقم (1-6): المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المؤشر الرئيسي
نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي
الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	الربحية	
نسبة العائد على الأصول (ROA)		
نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الإقتصاد الكلي	
نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
معدل نمو الإيرادات الحكومية		
معدل التضخم		
نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر سوق رأس المال	
المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		
القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الدورة المالية	
فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)		

* المصدر: رامي عبود (2020)، ورقة مرجعية حول منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية (صندوق النقد العربي).

فيما يخص طريقة احتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر ودلالاتها: نستعرض فيما يلي طريقة احتساب مؤشرات ودلالاتها:

1. **نسبة كفاية رأس المال:** وفقاً لمعيار بازل، فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع عناصر رأس المال (Tier1+Teir2) بعد استبعاد التعديلات الرقابية

(الطروحات) إلى الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات. ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يركز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسماة "حقوق حملة الأسهم العادية"، علماً أنه بموجب مقررات بازل III، فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومثانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الاستقرار المالي.

2. **نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون:** تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت، كلما زاد مستوى الاستقرار المالي. تُعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول.

3. **نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال:** إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى.

4. **نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة):** تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذاً بالاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق معيار (IFRS9) وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الائتمان، وبحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الائتمان، سيعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الائتمان.

5. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة:** تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالإلتزامات قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب التعريف المستخدم في الدولة). ويُمكن قياسها باستخدام معيار تغطية السيولة (LCR).

6. **نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء:** تُعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافية

لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالباً يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت احتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل، فإن هذه النسبة لا تراعي هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع.

7. **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الإئتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

8. **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفعاليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

9. **نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل:** تعتبر نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية (CIR) للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه.

10. **نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل:** يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

11. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** من المعروف أن ارتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الإقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة، نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

12. **نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هنالك خللاً في الإقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإستقرار المالي.

13. **نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الإستقرار المالي.

14. **معدل نمو الإيرادات الحكومية:** إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الإستقرار المالي.

15. **معدل التضخم:** إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول إستقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

16. **نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز إستقرار العملة المحلية، مما ينعكس إيجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي.

17. **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي:** يقوم الصندوق بإحتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لإستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر. يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة.

18. **القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير التنافسية للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية، بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

تبرز أهمية البحث مستقبلاً في تضمين المؤشر القياسي لأسعار الأسهم والمؤشر القياسي لأسعار العقارات ضمن مؤشر الإستقرار المالي، فهي المعايير الأنسب لقياس فقاعات الأسهم والعقارات. تقوم بعض الدول بمقارنة المؤشرين من منظورين، الأول، يتمثل في مقارنة ارتفاع المؤشرين مع سنة الأساس، والثاني، يتم فيه مقارنة النمو السنوي للمؤشرين مع معدل نمو التضخم لمعرفة مدى الانسجام. ومن المعلوم أن هذين المؤشرين أساسيين لاحتساب الدورة المالية (Financial Cycle). علماً أنه لم يتم الأخذ بهما - بالرغم من أهميتهما- ضمن المنهجية، نظراً لعدم احتسابهما في العديد من الدول العربية.

19. فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل): فيما يخص منهجية احتساب فجوة الائتمان فسيتم استخدام المنهجية التالية:

- إيجاد ناتج جمع الائتمان الخاص لجميع الدول في بسط النسبة. وكذلك إيجاد ناتج جمع الناتج المحلي الاجمالي في مقام النسبة.
- تم احتساب الاتجاه باستخدام (Hodrick-Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة.

سيتم في الأعوام القادمة، الأخذ بالإعتبار ما ورد في تقرير فريق عمل مركز التنمية العالمية (Making Basel III Work for Emerging Markets and Developing Countries) الذي انتقد احتساب (CCyB) بناءً على الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أوصى التقرير أن يكون الاتجاه قصير الأجل وليس طويل الأجل (وعليه تم اعتماد اتجاه النسبة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لاختبار وجود نمو مفرط للائتمان الخاص من عدمه). تُعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، إن زيادة الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تدل على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض إستهلاكية غير منتجة، قد تؤدي الى تباطؤ النمو الإقتصادي في حال كانت التسهيلات موجهة نحو شراء السلع المستوردة، بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري والإستقرار المالي.

فيما يخص أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية، فقد تم احتساب الأوزان من خلال إيجاد معدل الأوزان الترجيحية التي قامت المصارف المركزية بتزويد صندوق النقد العربي به من خلال أعضاء فريق الإستقرار المالي في الدول العربية، بعد إستبعاد أعلى وأدنى قيمة، وذلك لتجنب إدخال القيم المتطرفة (Outliers)، والجدول رقم (2-6) يبين تفاصيل هذه الأوزان، علماً أنه تم إختيار الأوزان بناءً على آراء الخبراء (Expert Judgment). أما عن علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية بمؤشر الإستقرار المالي، يُبين الجدول (3-6) أثر المتغيرات المستخدمة في المنهجية على مؤشر (AFSI)، علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية يتم إعطاؤها إشارة سالبة قبل تطبيع البيانات.

جدول رقم (6-2): المتغيرات المستخدمة في منهجية احتساب مؤشر الإستقرار
المالي في الدول العربية (AFSI)

الصيغة المستخدمة	وزن المؤشر الرئيس (w)	الوزن الترجيحي w بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المتغير الرئيس
$BI = \sum_{n=1}^{10} (d_n w_n)$	53.0%	13.0%	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي (BI)
		5.0%	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
		5.0%	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
		5.0%	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
		6.0%	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
		6.0%	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء	الربحية	
		3.0%	نسبة العائد على الأصول (ROA)		
		3.0%	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
		4.0%	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل		
		3.0%	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
$EI = \sum_{n=1}^6 (d_n w_n)$	24.0%	4.0%	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)	
		4.0%	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
		4.0%	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
		4.0%	معدل التضخم		
		4.0%	نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$CI = \sum_{n=1}^2 (d_n w_n)$	15.0%	7.5%	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	مؤشر سوق رأس المال (CI)	
		7.5%	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		
$FI = d_n w_n$	8%	8.0%	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	مؤشر الدورة المالية (FI)	
* d تمثل قيمة المتغير بعد التطبيق حسب ما يتم توضيحه لاحقاً	100.0%	100.0%	المجموع		

* المصدر: رامي عبيد (2020)، ورقة مرجعية حول منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية (صندوق النقد العربي).

جدول رقم (3-6): علاقة المتغيرات المستخدمة بمؤشر الإستقرار المالي
في الدول العربية

العلاقة بين المتغير ومؤشر AFSI	المتغيرات الفرعية	المتغيرات	المتغير الرئيسي
طردية	نسبة كفاية رأس المال	كفاية رأس المال	مؤشر القطاع المصرفي BI
عكسية	الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون	جودة الأصول	
عكسية	صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال		
طردية	نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)		
طردية	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	السيولة	
عكسية	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء		
طردية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	الربحية	
طردية	نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)		
عكسية	إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل		
طردية	هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل		
طردية	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	مؤشر الاقتصاد الكلي EI	
عكسية	نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي		
عكسية	نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي		
طردية	معدل نمو الإيرادات الحكومية		
عكسية	معدل التضخم		
طردية	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي		
طردية	المؤشر المركب لصندوق النقد العربي		مؤشر سوق رأس المال CI
طردية	القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي		
عكسية	فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	مؤشر الدورة المالية FI	

* المصدر: رامي عبيد (2020)، ورقة مرجعية حول منهجية احتساب مؤشر الاستقرار المالي للدول العربية (صندوق النقد العربي).

في هذا الإطار، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، يتم احتساب المؤشر سنوياً حسب المنهجية التالية:

1- تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التجريبية (Empirical Normalization) التالية:

$$d_{jt} = \frac{X_{jt} - X_{jmin}}{X_{jMax} - X_{jmin}}$$

حيث:

d_{jt} = القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t).

X_{jt} : يمثل قيمة المتغير (j) في الفترة (t).

Min = أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max = أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية sub-index وفق الصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{j=1}^n \omega_j d_{jt}$$

حيث أن:

I_t : يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

: يمثل الوزن الممنوح للمتغير ω_j

3- حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$AFSI_t = \sum_{j=1}^n \omega_{jBI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jEI} d_{jt} + \sum_{j=1}^n \omega_{jCI} d_{jt} + \omega_{jFI} d_{jt}$$

$$= BI + EI + CI + FI$$

AFSI مؤشر الإستقرار المالي العربي.

ω : الأوزان الترجيحية.

BI : مؤشر القطاع المصرفي.

EI : مؤشر الإقتصاد الكلي.

CI : مؤشر سوق رأس المال.

FI : مؤشر الدورة المالية.

t : العام الذي يتم فيه الإحتساب.

كلما إقتربت قيمة المؤشر (AFSI) من (1) كلما زاد مستوى الإستقرار المالي (إنخفاض المخاطر).

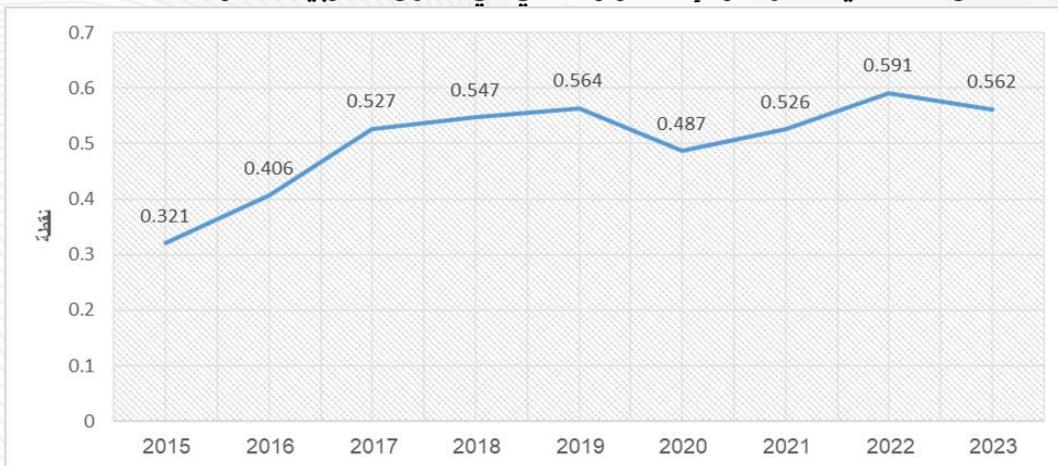
تحليل نتائج إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

أطلق صندوق النقد العربي في عام 2020، بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (The Arab Financial

(Stability Index AFSI). كما أشرنا سابقاً، يأتي إطلاق هذا المؤشر السنوي، في ضوء أهمية وجود مؤشر كمي يقيم مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية، ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الإنتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، إضافةً إلى مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر). حيث يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تكملية لأنظمة الإنذار المبكر وإختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

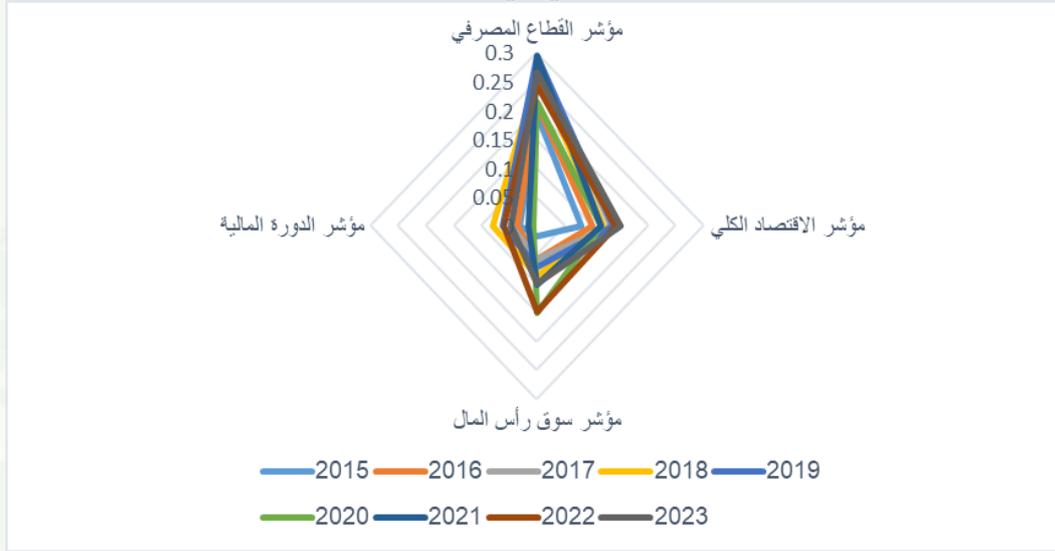
في هذا الإطار، واصل مؤشر الإستقرار المالي أداؤه الجيد بعد عام 2020، بالرغم من التراجع الطفيف الحاصل في نهاية عام 2023 مقارنةً مع نهاية عام 2022، إذ بلغ المؤشر 0.562 نقطة في نهاية عام 2023 مقابل 0.591 نقطة في نهاية عام 2022، وقد جاء التراجع بشكل عام بسبب تراجع مؤشرين فرعيين هما مؤشر سوق رأس المال ومؤشر فجوة الإئتمان، في حين تحسن المؤشرين الفرعيين الآخرين وهما مؤشر القطاع المصرفي ومؤشر الاقتصاد الكلي. وبالرغم من التراجع الطفيف في المؤشر إلا أنه بقي مرتفعاً إذا ما قورن بالفترة (2015-2021). وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الإستقرار المالي ذو حساسية حتى وإن كان التغير طفيف في أي من مؤشرات الفرعية.

شكل (1-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2023)



المصدر: صندوق النقد العربي

شكل (2-6): خارطة الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2023)



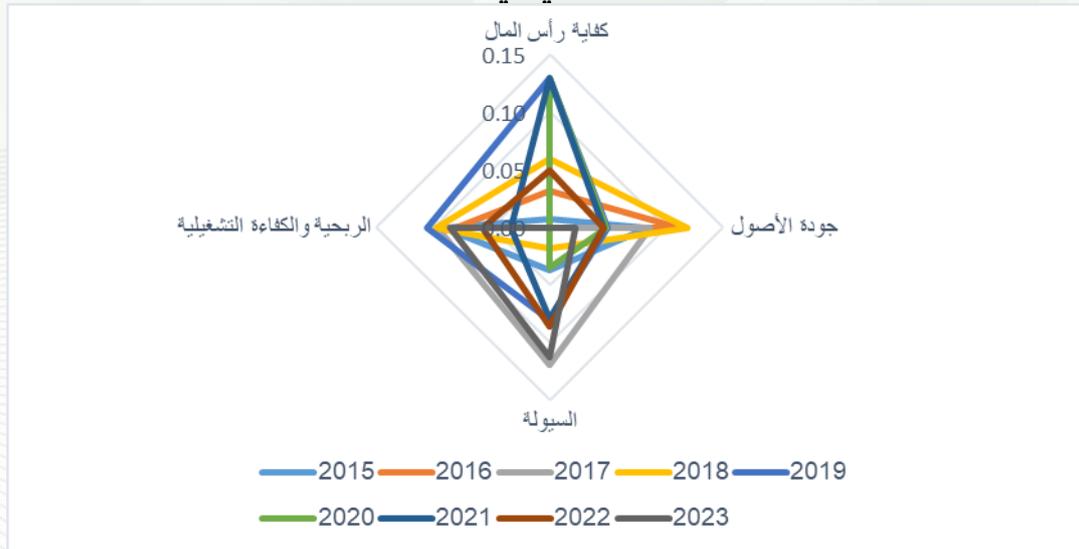
المصدر: صندوق النقد العربي

أما على صعيد تحليل المؤشرات الفرعية، فقد إرتفع مؤشر القطاع المصرفي (المكون الأكبر لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية) في نهاية عام 2023 ليلبغ 0.265 نقطة مقابل 0.243 نقطة في نهاية عام 2022، وقد جاء التحسن في مؤشر القطاع المصرفي مدفوعاً بتحسين مؤشرات السلامة المالية لا سيما مؤشرات جودة الأصول والسيولة والكفاءة التشغيلية والربحية، علماً أن كفاية رأس المال تراجع بشكل طفيف، ولا بد من التنويه إلى أنه بالرغم من تراجع متوسط نسبة كفاية رأس المال بشكل طفيف إلى 17.3 في المائة في نهاية عام 2023 مقارنةً مع الأعوام السابقة، إلا أنه حافظ على مستواه المرتفع أصلاً وبهامش مريح عن الحدود الدنيا المقررة بموجب متطلبات بازل III البالغة 10.5 في المائة. فيما يخص جودة الإئتمان، فقد واصل مؤشرات جودة الأصول بتحقيق نتائج جيدة، بالتالي تجاوز ما حدث من إرتفاع في معدل التسهيلات المتعثرة في عام 2020، ذلك نتيجةً لتأثر التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد. كما ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من تخفيف تأثير القطاع المصرفي بمخاطر الإئتمان، حيث بناءً على تطبيق هذا المعيار، فإن البنوك تقوم ببناء المخصصات بشكل يأخذ في الإعتبار الجانب التنبؤي لتعثر عملاء البنوك. بالتالي، إن تطبيق المعيار المذكور أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الإقتصادي) من اليوم الأول لمنح الإئتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

من جانب آخر، تحسنت مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في عام 2023 مقارنةً بعام 2022، الأمر الذي يُشير إلى فعالية إدارة المخاطر وكفاءة توظيف موجودات البنوك وتمتعها بقدرة تشغيلية على توليد الأرباح اعتماداً على أعمالها الرئيسية المتمثلة بالتوسيط المالي.

بشكل عام، يأتي إستقرار وتحسن مؤشرات السلامة المالية بشكل عام ليعكس مرونة ومثانة وقدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات، كذلك فقد إتبعَت المصارف المركزية نهجاً تحفظياً بخصوص متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال، وذلك من خلال إصدار تعليمات ومتطلبات رقابية تتضمن إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسب أعلى من تلك المقررة في متطلبات بازل III، مما عزز من قاعدة رأسمال البنوك ودعم متانتها وقدرتها على مواجهة المخاطر. يذكر في هذا الصدد، أن من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال إحتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر وإستيعاب الخسائر، إضافةً إلى وضع متطلبات كمية للسيولة تعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها على الأجلين القصير والطويل باستخدام أصول سائلة عالية الجودة.

شكل (3-6): خارطة الإستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة (2015-2023)



المصدر: صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل المؤشر تحسناً في مؤشر الإقتصاد الكلي في الدول العربية، حيث إرتفعت قيمة هذا المؤشر الفرعي لتبلغ 0.151 نقطة في نهاية عام 2023، مقابل 0.141 نقطة في نهاية عام 2022، و0.116 نقطة في نهاية عام 2021. ويُعزى هذا التحسن بشكل أساسي إلى تراجع مستويات التضخم ونمو الإحتياطيات الأجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ارتفاع نسبة الدين الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي ونسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حدّ من ارتفاع مؤشر الإقتصاد الكلي. تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض مؤشر الإقتصاد الكلي في عام 2020 كان بسبب الإنعكاسات السلبية الكبيرة لجائحة فيروس كورونا المستجد على

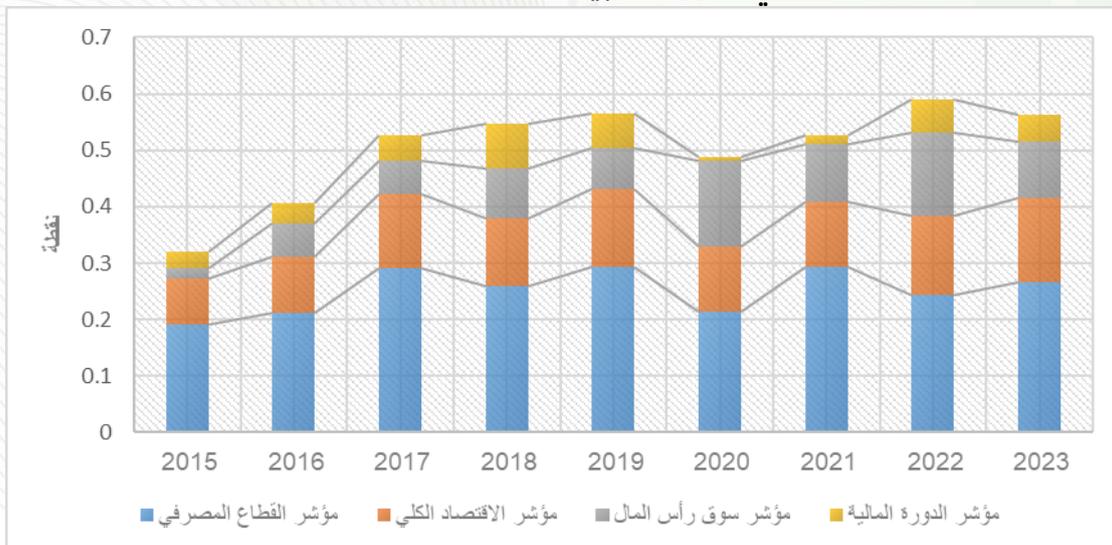
الأنشطة الإقتصادية، وكذلك بسبب إرتفاع الكلف والأعباء على مالية الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة والحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، ودعم القطاعات الإقتصادية المتضررة جراء الأزمة.

أما فيما يخص مؤشر سوق رأس المال عام 2023، فقد إنخفضت قيمته لتصل إلى 0.099 نقطة في نهاية عام 2023 مقارنةً بعام 2022 إذ بلغت آنذاك 0.148 نقطة. وجاء هذا الإنخفاض بشكل أساسي نتيجةً لتراجع نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي، لكن في المقابل، تحسن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 2023 مقارنةً في نهاية عام 2022.

في هذا السياق، إن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية عام 2023 قد يكون له عدة دلالات إيجابية، منها زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة في أسواق رأس المال، وتدفق إستثمارات أجنبية جديدة، وتعزيز ثقة المستثمرين. حيث عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، الأداء الإيجابي للأسواق المالية العربية، وقد جاء أداء هذه الأسواق متماشياً بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تراجع طفيف بقيمة المؤشر، الأمر الذي يُشير إلى تراجع طفيف في مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية. تجدر الإشارة إلى أن فجوة الإئتمان تقيس مدى الإنسجام بين نمو الإئتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُنظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية كأداة احترازية كلية، بسبب توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية الإستهلاكية بشكل أكبر من الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

شكل (4-6): مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2023)



المصدر: صندوق النقد العربي

جدول (4-6): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة
(2015-2022)

السنوات									المؤشرات
2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	
0.562	0.591	0.526	0.487	0.564	0.548	0.527	0.406	0.321	المؤشر التجميحي للإستقرار المالي العربي
0.265	0.243	0.293	0.214	0.294	0.260	0.290	0.211	0.192	مؤشر القطاع المصرفي
0.151	0.141	0.116	0.116	0.138	0.120	0.133	0.101	0.081	مؤشر الإقتصاد الكلي
0.099	0.148	0.102	0.150	0.071	0.087	0.059	0.059	0.018	مؤشر سوق رأس المال
0.047	0.059	0.015	0.007	0.061	0.080	0.045	0.035	0.030	مؤشر الدورة المالية

• المصدر: صندوق النقد العربي.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية سيواصلان تقييم ومراجعة منهجية مؤشر الإستقرار المالي العربي أخذاً بالإعتبار المستجدات والتطورات التي قد تطرأ في هذا الخصوص.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار المالي في الدول العربية

في الدول العربية، هنالك إهتمام متزايد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، حيث قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، وهي البنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين المركزي، والبنك المركزي التونسي، والبنك المركزي السعودي، والبنك المركزي العراقي، والبنك المركزي العُماني، وسلطة النقد الفلسطينية، ومصرف ليبيا المركزي، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب، علماً أن البنك المركزي العُماني أطلق مؤشر للإستقرار المالي في عام 2023.

سنستعرض فيما يلي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحتساب مؤشر الإستقرار المالي⁴¹.

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الإستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه

⁴¹ مصدر بيانات هذا الفصل: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024.

التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والإقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الإستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاث مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الإقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 19 متغير فرعي تم إحتسابها وتحليلها بصورة تاريخية من سنة 2007، وهنا لا بد من التنويه عن هذا المؤشر أن عملية إختيار متغيرات مؤشر الإقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالإستقرار المالي.

1. مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشر مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:

كفاية رأس المال

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي. تم إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الإستقرار المصرفي وتحديدًا ضمن كفاية رأس المال بجانب نسبة كفاية رأس المال.

جودة الأصول

تم إستخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الإستقرار المالي فكلما قلنا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

السيولة

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم إستخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

الربحية

يمكن الدلالة عليها من خلال معدل العائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

2. مؤشر الإقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الإقتصاد الكلي من سبع مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الإقتصاد الوطني والذي ينعكس على الإستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الإقتصادي) كأحد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

فجوة نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصة العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الإقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

نسبة عبء الدين الشهري (DBR)

ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والإدخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات

كلما إرتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على إحتماية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري، الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الإستقرار المالي.

معدل التضخم

إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

الإحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي

حيث أنه كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دل ذلك على إستقرار أكثر للدينار الأردني والذي ينعكس ايجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي في المملكة.

3. مؤشر سوق رأس المال

القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عمان (Price -to- Earnings Ratio P/E)

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من إمتلاك هذا السهم، حيث كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه، دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار إرتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للإقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الإستقرار المالي والاقتصادي.

أما فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الأردن فهي كما يلي:

1. تطبيع البيانات (Normalization):

تم إستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-) Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$d_i = \frac{A_i - \min}{\text{Max} - \min} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل كل من Max و min القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

2. حساب المؤشرات الفرعية:

تم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الإستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (5-6).

جدول (5-6): الأوزان الترجيحية للمتغيرات المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في الأردن

الوزن الترجيحي	المتغير
28.3%	كفاية رأس المال
28.3%	جودة الأصول
28.3%	السيولة
15%	الربحية
100%	المجموع

المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_{1}^{10} W_b d_b}{10} \dots \dots \dots (2)$$

مؤشر الإقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_{1}^{7} d_E}{7} \dots \dots \dots (3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_{1}^{2} d_M}{2} \dots \dots \dots (4)$$

حساب مؤشر الإستقرار المالي التجميعي:

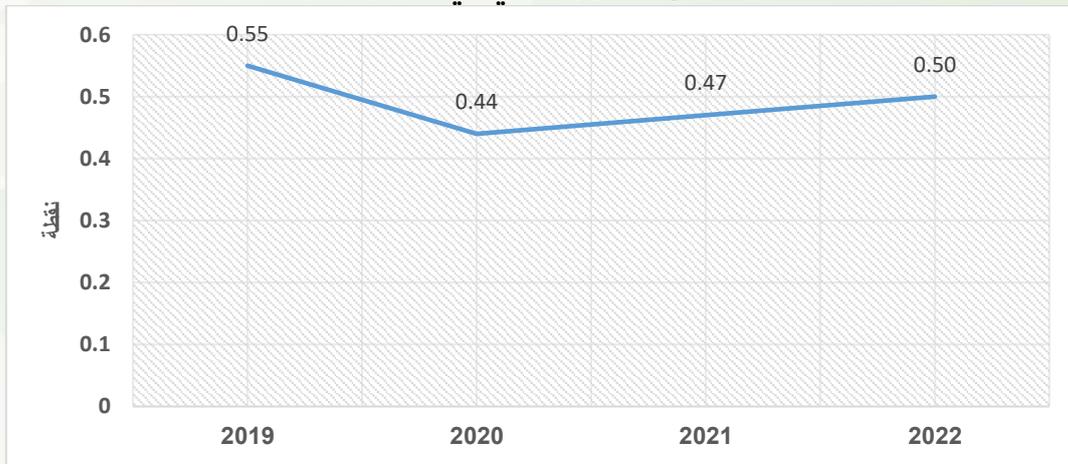
تم حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI = ((10/19) * Bsi) + ((7/19) * Esi) + ((2/19) * Msi) \dots \dots \dots (5)$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن، فبعد أن تراجعت قيمة المؤشر في عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد والقطاع المالي، إذ بلغ آنذاك 0.44 نقطة، بدأ بالتحسن التدريجي في عام 2021 ليصل إلى 0.50 نقطة وحافظ على نفس مستواه في عام 2022. تُشير قيمة المؤشر إلى أن درجة إستقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة، أخذاً بالاعتبار التطورات الإقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الإستقرار المالي، مما يؤكد مجدداً على أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة (شكل 5-6).

الشكل (5-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2015-2022)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي بشكل سنوي اعتماداً على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الإقتصاد الكلي، و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال (جدول 6-6).

جدول (6-6): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

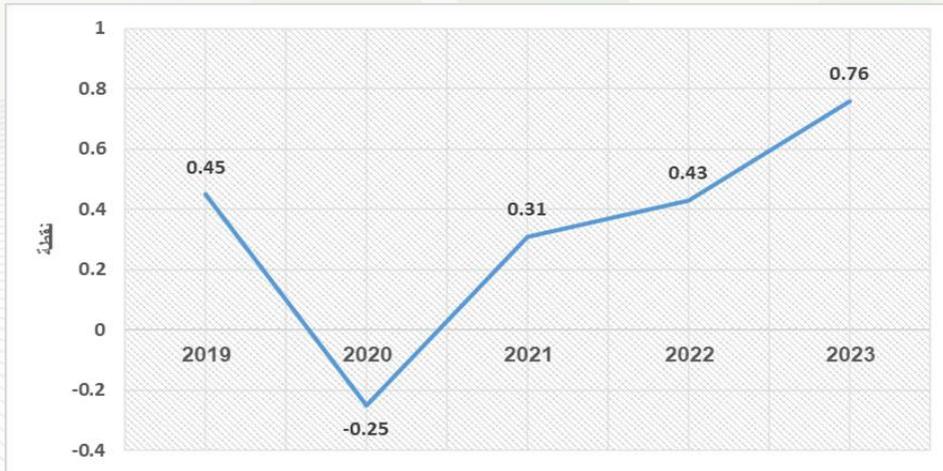
الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي
16.6%	- نسبة السعر الى الإيرادات لمؤشر MXAE. - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر MXAE. - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من سندات حكومة أبو ظبي ودبي.	27.8%	- فجوه أسعار الأصول العقارية لدبي. - فجوه أسعار الأصول العقارية لأبو ظبي. - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة نمو أسعار النفط.	55.6%	- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة المخصصات الى الأصول. - نسبة القروض المتعثرة. - نسبة الإقراض البنكي للخارج الى إجمالي القروض. - نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول. - نسبة إجمالي الديون/ إجمالي ودائع العملاء. - نسبة العائد على الأصول.

			- أسعار الأسعار الآجلة لصرف الدرهم الإماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة).	- نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد/ إجمالي الدخل. - نسبة احتمالية تعثر القطاع المصرفي. - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة.
--	--	--	---	---

المصدر: إستانبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فيتم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على إنحرافها المعياري ومن ثم جمعها كل حسب تأثيره (سليبي أم إيجابي). تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ بعد عام 2020، إذ قفز ليصل إلى -0.25 نقطة في نهاية عام 2020، ثم إنخفض قليلاً ليصل إلى 0.76 نقطة في نهاية عام 2023 (شكل 6-6). ويُشير التحسن المستمر للمؤشر بعد عام 2020 إلى تحسن وإستقرار البيئة المالية والإقتصادية الكلية بعد تجاوز تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، وإلى متانة النظام المصرفي في الإمارات العربية المتحدة.

شكل (6-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة
خلال الفترة (2019-2023)



المصدر: إستانبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **مملكة البحرين**، يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي ونشره سنوياً، ويعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، والجدول (6-7) يبين المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في البحرين، حيث يتكون المؤشر من مجموعة من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الإستقرار المصرفي (تم تمثيله بعشرة متغيرات)، ومؤشر الإستقرار الاقتصادي (تم تمثيله بستة متغيرات)، ومؤشر سوق رأس المال (تم تمثيله بمتغيرين)، أي أن المؤشر الرئيسي يتكون من 18 متغير فرعي.

يهدف مؤشر الإستقرار المصرفي إلى تقييم المخاطر على إستقرار القطاع المصرفي، من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين. يتكون المؤشر الإقتصادي أيضاً من مجموعة من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على الإستقرار المالي، ويستخدم مؤشر سوق رأس المال متغيرات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الإستقرار المالي في البحرين.

أما فيما يخص منهجية إحتساب المؤشر، فقد تم استخدام التطبيع التجريبي (Empirical normalization)، من خلال تحويل المتغيرات ووزن كل مؤشر فرعي، حيث تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث: وزن مؤشر الإستقرار المصرفي 50 في المائة، وزن مؤشر الإستقرار الإقتصادي 37.5 في المائة، ووزن مؤشر سوق رأس المال 12.5 في المائة.

جدول (6-7): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي

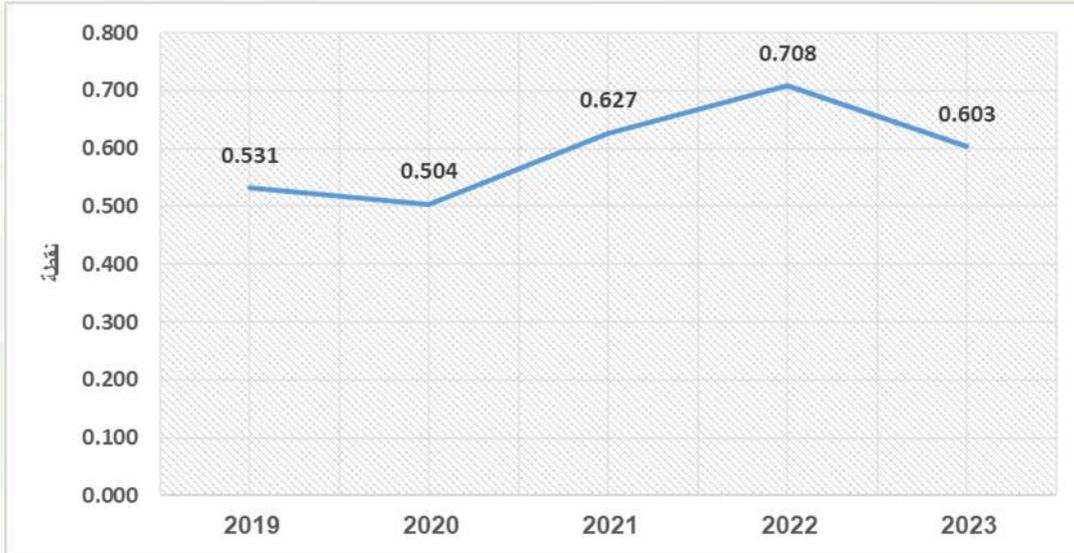
الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات القطاع المصرفي
11.1%	-نسبة سعر الأسهل إلى العائد عليها (Price to Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهل إلى الناتج المحلي الإجمالي.	33.2%	-نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -الحساب الجادي (فائض/عجز) - كنسبة من الناتج القومي. - الائتمان/القروض للقطاع الخاص - كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -عرض النقد بمفهومه المتوسط ن - كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم. - القروض للقطاع العقاري كنسبة من إجمالي القروض.	55.6%	- نسبة رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Total capital ratio). - نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Tier 1 capital ratio). - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول (Liquid assets to total Gross assets). - نسبة القروض على الودائع (Loan to Deposit Ratio). - نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE). - نسبة العائد على حقوق الأصول (ROA). - هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل (Net Interest Margin). - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض (Non-performing loans to total loans). - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة (Provisions to non-performing loans). - صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال (NPL net provisions to capital).

المصدر: إستبيان الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في البحرين، فبعد أن إنخفضت قيمة المؤشر في عام 2020، وذلك بفعل أزمة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغت قيمة

المؤشر حوالي 0.504 نقطة، إلا أنها إرتفعت في عام 2021 لتبلغ 0.627 نقطة في عام 2021، ثم تحسنت لتبلغ أعلى مستوى لها 0.708 نقطة في عام 2022، لكن تراجع المؤشر ليصل إلى قيمة 0.603 نقطة في نهاية عام 2023 (شكل 7-6).

شكل (7-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في البحرين خلال الفترة (2017-2023)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **الجمهورية التونسية**، يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي، حيث يبلغ عدد المؤشرات الفرعية المستخدمة 6 مؤشرات فرعية: مؤشر متانة القطاع المالي، مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر التركز، مؤشر الخطر المعنوي، مؤشر مخاطر الإقتصاد الكلي، اعتماداً على المتغيرات المبينة تفصيلها بالجدول (8-6).

جدول (8-6): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي التونسي

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
- مؤشر متانة القطاع المصرفي.	77%	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية.	10%	- مؤشر متانة السوق المالي.	6%	- مؤشر قطاع المالية.	7%
- مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان.		- عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.		- مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.		- مؤشر قطاع التأمين.	
- مؤشر مخاطر السيولة.		- عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج				- مؤشر قطاع التمويل الصغير.	

			<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية. - مؤشر مخاطر تركّز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. 		<ul style="list-style-type: none"> المحلي الإجمالي. - سعر الصرف الفعلي الاسمي. - تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الادخار الوطني كنسبة من الدخل المتاح. - الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الدين العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - توظيفات الشركات العمومية كنسبة من الإئتمان. 	<ul style="list-style-type: none"> - مؤشر المخاطر المعنوية.
--	--	--	--	--	---	--

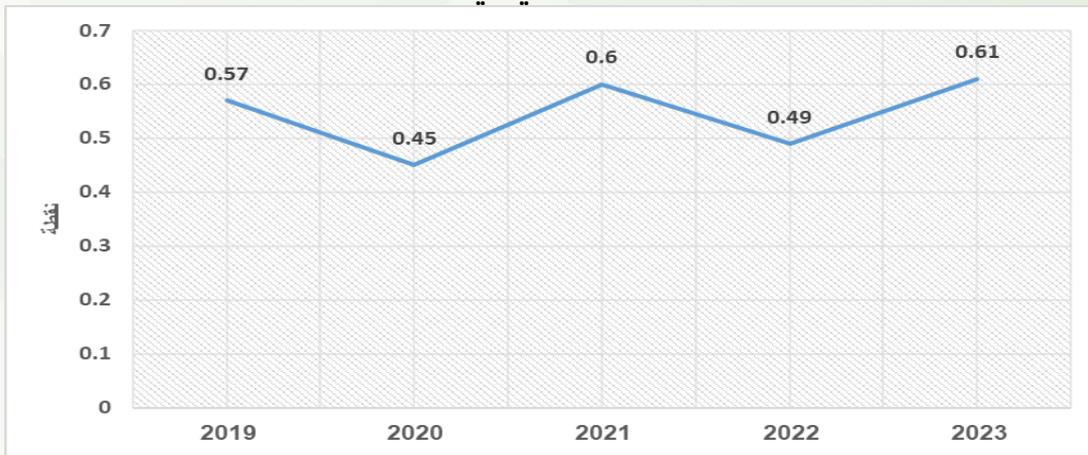
المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فيقوم البنك المركزي التونسي بإستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية، وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية: $I^n = (I - \text{Min}(I)) / (\text{Max}(I) - \text{Min}(I))$

حيث تمثل كل من Min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي I ويمثل I^n قيمة المؤشر المطبوع.

أما فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فقد حقق المؤشر في عام 2023 مستوى هو الأعلى خلال الفترة (2019-2023) مع نفس المستوى المسجل في عام 2021، ليلبغ 0.61 نقطة مقابل 0.49 نقطة في عام 2022، وقد سجل المؤشر تراجعاً في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019، نتيجة لإتساع الفجوة ما بين نمو القروض ونمو الإقتصاد الذي سجل تقلصاً في عام 2020، تبعاً لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، علماً أن قيمة المؤشر بلغت حوالي 0.57 نقطة في عام 2019 (شكل 6-8). ويشير تحسن مؤشر الإستقرار المالي في عام 2023 إلى إستقرار عوامل المخاطر المالية الكلية لا سيما الملاءة المالية والسيولة.

شكل (6-8): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس خلال الفترة (2016-2023)



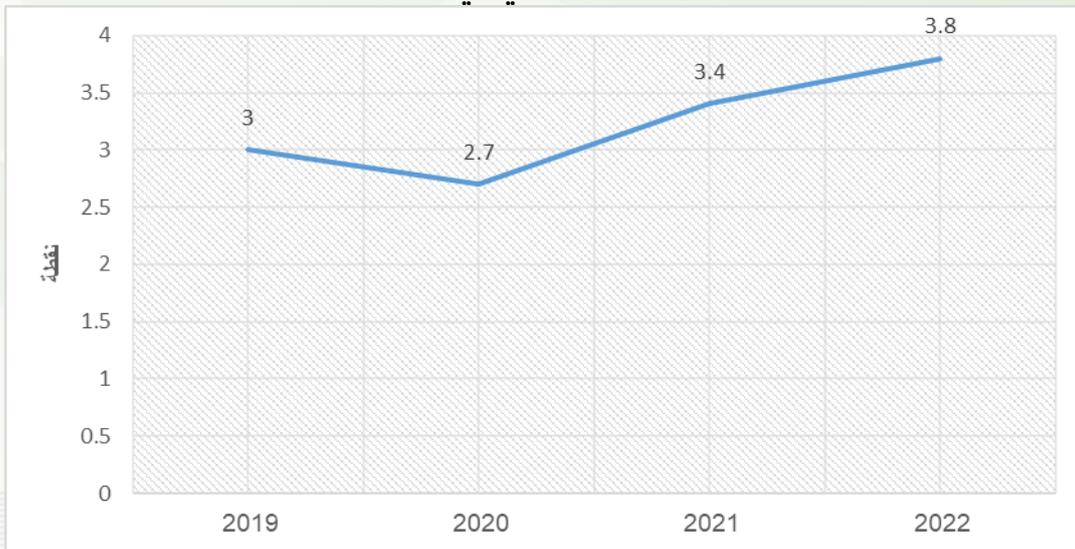
المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **سلطنة عُمان**، قام البنك المركزي العُماني في عام 2023 بإطلاق مؤشر الإستقرار المالي المركب (Composite Financial Stability Indicator (CFSI)) الخاص بقياس درجة الإستقرار المالي في سلطنة عُمان، حيث إن الهدف الرئيسي من تطوير مؤشر الاستقرار المالي المركب في الحصول على مقياس واحد يُعين صانعي السياسات في عملية تقييم تطور ودرجة الاستقرار المالي الحالية، فضلاً عن تسهيل تشخيص مصادر وأسباب التغيرات في الإستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا المؤشر المركب في تعزيز الشفافية من خلال توفير المعلومات والتقييم الكمي لأصحاب العلاقة إلى جانب تسهيل عملية التواصل مع الجمهور حول موضوع تقييم الإستقرار المالي.

ويتكون مؤشر الإستقرار المالي المركب من خمسة مؤشرات فرعية تعكس صورة حقيقية لمشهد الإستقرار المالي في سلطنة عُمان ألا وهي مؤشر الإستقرار المصرفي (بوزن ترجيحي 40 في المائة)، ومؤشر المخاطر النظامية (بوزن ترجيحي 10 في المائة)، ومؤشر استدامة الدين (بوزن ترجيحي 20 في المائة)، ومؤشر استقرار العملة (بوزن ترجيحي 20 في المائة)، ومؤشر أسواق رأس المال (بوزن ترجيحي 10 في المائة). كل واحد من هذه المؤشرات مقسمة على متغيرات لقياس درجة المؤشر، وبعد احتسابها يتم تجميع هذه المؤشرات الفرعية بحسبة إحصائية معينة لتشكل

مؤشر مركب للاستقرار المالي. يستخدم هذا المؤشر مقياس من 1 إلى 5 بحيث يشير 1 إلى مستوى "استقرار منخفض" و5 إلى مستوى "استقرار مرتفع"، ثم يتم تحويل القيم أو النتائج إلى تصنيفات بالاستناد لمعايير مرجعية منها حدود تنظيمية تحوطية صادرة عن البنك المركزي العُماني، أو الممارسات الدولية، ويدخل فيها حكم الخبراء. هذا وتُشير نتائج المؤشر في سلطنة عُمان إلى أن درجة الإستقرار المالي في تحسن مستمر منذ عام 2020 (شكل 6-9)، مما يدل على إنخفاض مستوى المخاطر النظامية في النظام المالي العُماني بشكل عام خصوصاً أن النظام المصرفي العُماني يتمتع بمستويات جيدة من كفاية رأس المال والسيولة والربحية والكفاءة التشغيلية.

شكل (6-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في عُمان خلال الفترة (2016-2022)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **جمهورية العراق**، يتكون مؤشر الإستقرار المالي من أربع مؤشرات رئيسية وعلى النحو التالي:

أ. مؤشر القطاع المصرفي ويتكون من: (1) كفاية رأس المال وتشمل: نسبة كفاية رأس المال)، و(2) جودة الأصول وتشمل: نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية، ونسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال، ونسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية، ونسبة تغطية المخصصات إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية غير العاملة، و(3) السيولة وتشمل: نسبة الاصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة، ونسبة الموجودات السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل، ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع، ونسبة التسهيلات الإئتمانية إلى إجمالي الودائع، و(4) الربحية وتشمل: نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

ب. مؤشر الإقتصاد الكلي ويتكون من: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونمو سعر التعادل للنفط في العراق، ومعدل التضخم، ومعدل الصرف الموازي (السوق)، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة مديونية الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإحتياطات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. مؤشر الدورة المالية ويتكون من: مؤشر الدورة المالية ويشمل: فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)، ومؤشر الإقتصاد العالمي ويشمل: النمو الإقتصادي العالمي والتضخم العالمي.

د. مؤشر سوق راس المال والذي يتكون من مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، والقيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي.

فيما يخص المنهجية المعتمدة لإحتساب مؤشر الاستقرار المالي في العراق، فهي كما يلي:

- في عام 2018 وما قبلها، قام البنك المركزي العراقي بإحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المصرفي العراقي من خلال تم تجميع البيانات وتحويلها إلى قيم معيارية وفق الطريقة المعيارية (Standardization)، وبعد ذلك يتم تحديد الأوزان وفق تقديرات الخبراء، وبعد ذلك يتم جمع القيم المعيارية المرجحة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية، ومن ثم إحتساب المتوسط للمؤشرات الفرعية للحصول على المؤشر التجميعي للإستقرار المصرفي.

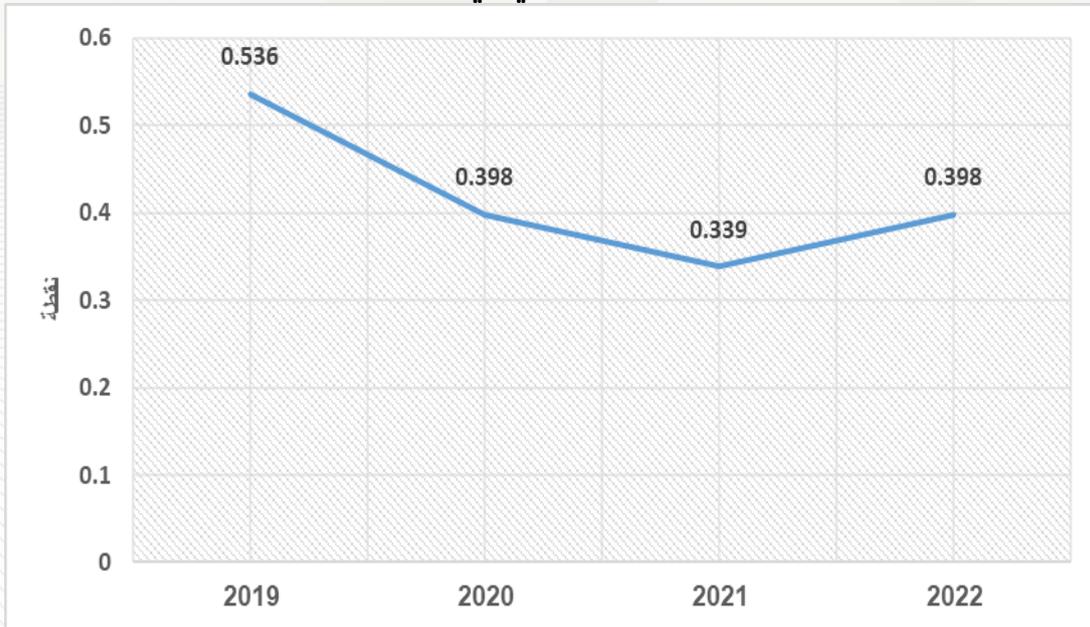
- في الفترة (2019-2022)، تم إحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي بحيث ضم عدة مؤشرات فرعية رئيسية منها (مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الإقتصاد الكلي، ومؤشر سوق رأس المال، ومؤشر الدورة المالية)، بحيث تضم عدة مؤشرات فرعية داخلها وصل عددها إلى 17 مؤشراً، ومن ثم يتم إحتساب المؤشر المركب وفقاً للخطوات الآتية:

- تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية وفق الطريقة التجريبية (Empirical Normalization) وبواسطة المعادلة ادناه $di = \frac{x-min}{Max-min}$ ، بحيث تتراوح قيمة المؤشر ما بين (0-1)، وكلما كانت قيمة المؤشر قريبة من الواحد الصحيح دل ذلك على مستوى إستقرار مالي أعلى.
- تحديد الأوزان: تم تحديد الأوزان وفق طريقة تقدير الخبراء (Expert Judgment).
- جمع القيم المعيارية المرجحة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.
- إحتساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي الإجمالي.

- في عام 2022 تم إضافة مؤشر فرعي رئيسي إضافي إلى مؤشرات الإستقرار المالي، بحيث أصبحت المؤشر يضم (5) مؤشرات رئيسية، إضافة إلى أنه تم توسيع قاعدة المؤشرات الفرعية الداخلة في تكوين المؤشرات الفرعية الرئيسية ليكون عددها (26) مؤشر فرعي.

في هذا السياق، إن تقييم مستوى الإستقرار المالي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي وإتجاهاته، إن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للإستقرار المالي في العراق قد شهدت المؤشر إنخفاصاً خلال الفترة (2021-2019) قبل أن يتعافى في عام 2022 ليصل إلى 0.398 نقطة، وقد جاء هذا الإرتفاع ليعكس توجه البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الإستقرار المالي من خلال تطبيق القطاع المصرفي العامل في العراق لمتطلبات بازل III، التي يجب على البنوك العاملة وفقها في العراق -عدا فروع المصارف الأجنبية- أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12 في المائة)، وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والأصول المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة).

شكل (6-10): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2022-2019)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **دولة فلسطين**، طورت سلطة النقد الفلسطينية مؤشر إستقرار مالي كلي باستخدام البيانات التاريخية (2020-2012) لكل من القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق الأوراق المالية، وقطاع التأمين، حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشرات فرعية تغطي جميع جوانب الإستقرار المالي، وهي: مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر

الإقتصاد الحقيقي، ومؤشر سوق رأس المال، إضافة لمؤشر قطاع التأمين. ويتم بناء مؤشر الإستقرار المالي الكلي حسب الخطوات التالية:

- تعتبر المنهجية التي تم إستخدامها لبناء وتطوير مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين من أكثر المنهجيات المتبعة لحساب هكذا مؤشر في العديد من الدول. فقد استفادت هذه المنهجية من تجارب العديد من الدول في هذا المجال مع مراعاة إختيار المتغيرات والمؤشرات الفرعية التي تميز خصوصية القطاع المالي في فلسطين، وذلك من حيث سيطرة القطاع المصرفي مقارنة ببقية مكونات القطاع المالي. لذلك شكّلت مؤشرات القطاع المصرفي أكثر من نصف المؤشرات المستخدمة في بناء وتطوير مؤشر الإستقرار المالي الكلي.

- تم تعديل هذه البيانات ومعالجتها وتطبيعها، وإعطائها أوزان ترجيحية. ولعكس أثر هذه المؤشرات على الاستقرار المالي، تم تعديل المتغيرات بما يضمن أن الزيادة (أعلى قيمة) لجميع المتغيرات تعكس تحسناً في الإستقرار المالي، في حين أن النقص يعني تراجعاً في الإستقرار المالي. ففي حال كانت المؤشرات ذات أثر سلبي على الإستقرار المالي، مثل نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض تُؤخذ القيمة العكسية بضربها في (-1).

- من أجل تجميع البيانات في مؤشر واحد، تم تطبيع البيانات وفق منهجيتين مختلفتين وهما المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي، ومن أجل احتساب قيمة مؤشر الإستقرار المالي التجميعي (AFSi) في فلسطين، تم احتساب المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات عند تحديد الأوزان الترجيحية. ونظراً لتعدد طرق إختيار الأوزان الترجيحية، فإن أفضل الطرق المستخدمة تعتمد على آراء الخبراء والمختصين. وعليه فقد تم الاسترشاد بالمختصين بموضوع مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي في سلطة النقد الفلسطينية، حيث أعطي كل بعد فرعي من مؤشرات السلامة المالية نسبة معينة، وتم توزيع هذه النسبة على المتغيرات الفرعية لكل بُعد، وذلك بحسب تأثيره على استقرار القطاع المصرفي

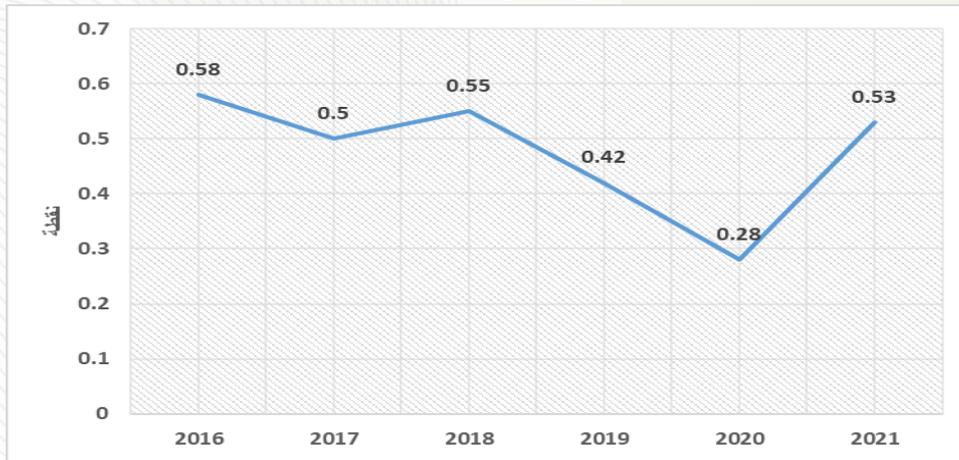
فيما يخص قيمة المؤشر، أظهرت البيانات تحسن قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين في عام 2021، إذ بلغت 0.53 نقطة مقابل 0.28 نقطة في عام 2020 نتيجة لتراجع مؤشر الإقتصاد الكلي بشكل أساسي بفعل الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا، إضافة لتراجع مؤشر قطاع التأمين. في المقابل ارتفع مؤشر القطاع المصرفي بشكل طفيف، في حين بقي مؤشر قطاع سوق رأس المال مستقراً خلال الفترة ذاتها. في هذا السياق، يعكس ارتفاع المؤشر في عام 2021 إستقرار النظام المالي في فلسطين، وسلامة ومثانة مراكزه المالية.

جدول (9-6): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى سلطة النقد الفلسطينية

الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات أداء القطاع المصرفي
10.5%	- مؤشر قطاع التأمين (نسبة رأس المال على إجمالي الموجودات). - نسبة أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	10.5%	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة التقلبات في البورصة.	26.3%	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. - نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة الدين الحكومي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	52.6%	- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل العائد على الموجودات. - العائد على حقوق الملكية. - الرافعة المالية. - المصاريف بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.

المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (6-11): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين خلال الفترة (2015-2021)

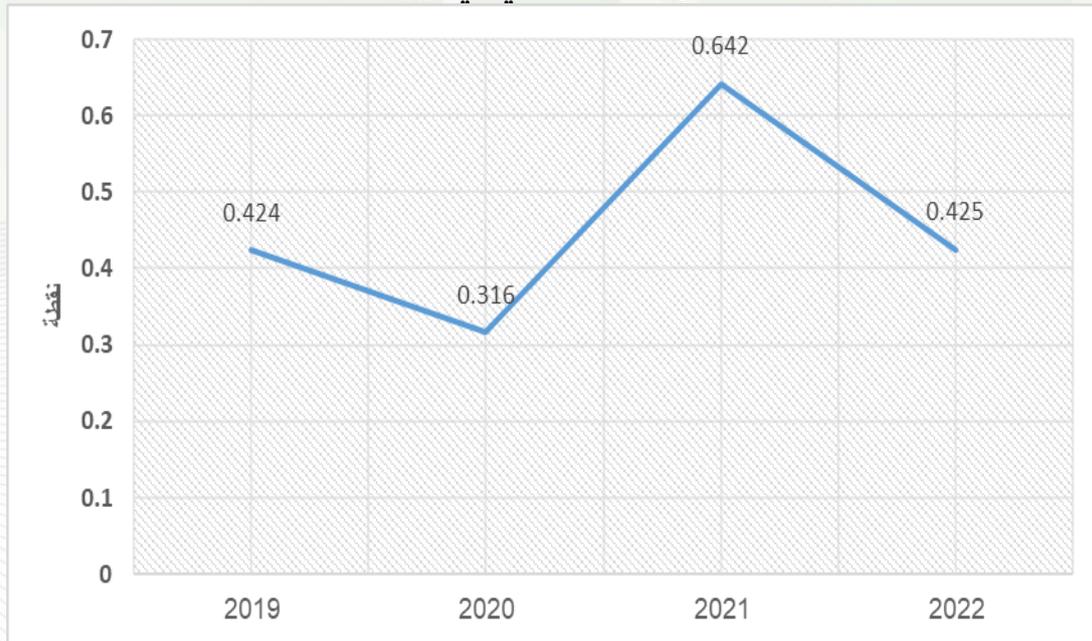


المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في **دولة ليبيا**، يتكون المؤشر التجميعي من مؤشرين فرعيين يمثل كل مؤشر منهما عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الليبي، وهما مؤشر القطاع المصرفي (بوزن ترجيحي 52 في المائة) وقد تم تمثيله بتسعة متغيرات، ومؤشر الإقتصاد الكلي (بوزن ترجيحي 48 في المائة) والذي تم تمثيله بستة متغيرات، ولم يتم ادراج مؤشر يمثل سوق المال نظراً لتوقف نشاط سوق الأوراق المالية، حيث تم ايقاف التداول في سوق المال الليبي منذ 24 يوليو 2014، على أن يتم إدراجه مستقبلاً عند إستئناف نشاطه.

في هذا السياق، أظهرت قيمة مؤشر الإستقرار المالي في نهاية عام 2022 تراجعاً لتصل إلى 0.425 نقطة، ويُعزى ذلك إلى حدوث تراجع طفيف في بعض مؤشرات السلامة المالية، وذلك بعد أن سجلت قيمة المؤشر تحسناً ملحوظاً في عام 2021 بعد تراجعه في نهاية عام 2020 بفعل جائحة كورونا المستجد إضافةً لبعض الظروف والتحديات المالية والإقتصادية التي تواجهها ليبيا، وكانت قيمة المؤشر قد شهدت طفرة بعد ان بلغت 0.642 نقطة في نهاية عام 2021 مقابل 0.316 نقطة في نهاية عام 2020 (شكل 6-12).

شكل (6-12): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في ليبيا خلال الفترة (2015-2022)

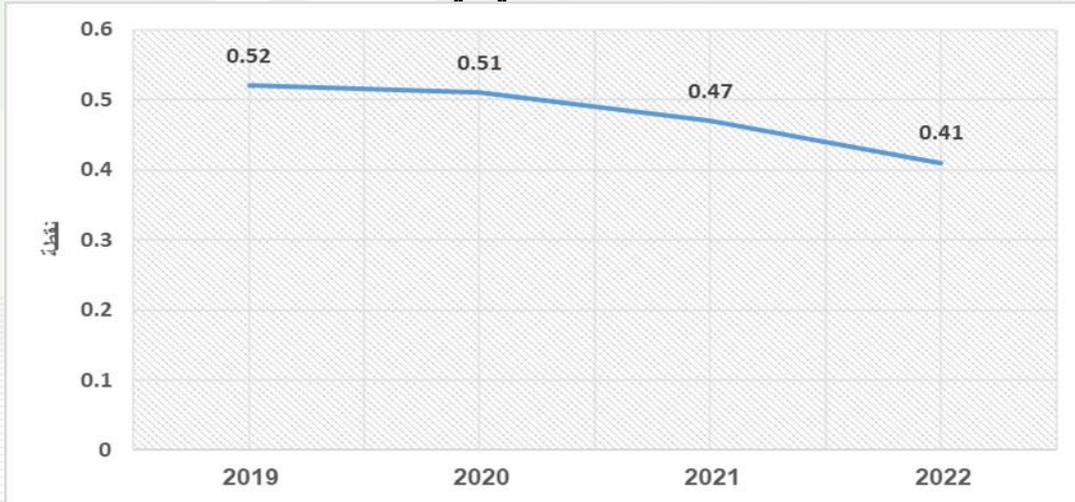


المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

في **جمهورية مصر العربية**، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيق التجريبي، ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لإحتساب المؤشر حسب ما هو موضح بالجدول (6-10)، وقد بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في مصر 0.47 نقطة و0.41 نقطة في عامي 2021 و2022 على التوالي، مقابل 0.51 نقطة في عام 2020 (شكل 6-13). وبشكل عام يُشير إستقرار قيم مؤشر الإستقرار المالي في مصر في الفترة (2019-2022) ضمن قيم

متقاربة إلى إستقرار النظامين المالي والإقتصادي بالرغم من التحديات التي تواجهها، وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الإستقرار المالي في عام 2020 شهد إنخفاضاً مقارنةً مع عام 2019، وذلك نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الإقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر مناخ الإقتصاد العالمي، حيث سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضاً بشكل ملحوظ نتيجة للإضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة ومن بينها مصر وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى إرتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة الي الإنخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. علماً أن القطاع المصرفي في مصر أثبت متانته خلال جائحة كورونا وقدرته على مواجهة وإمتصاص العديد من الصدمات وإحتواء تداعياتها بفعل المستويات الجيدة من كفاية رأس المال والسيولة.

شكل (6-13): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

جدول (6-10): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري

الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات أداء القطاع المصرفي
10%	- يتضمن المؤشر الفرعي لمناخ الإقتصاد العالمي معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	20%	- نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة التقلبات في	30%	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. - نسبة الإئتمان الخاص إلى	40%	- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية.

معدل نمو الائتمان العقاري	فجوة نسبة ديون الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي	صافي الدخل / رأس المال الخاص صافي مبلغ المطالبات / الأقساط تغطية الالتزامات الفنية حسب الأصول التمثيلية المكاسب غير المحققة / الأصول التمثيلية معدل تغطية هامش الملاءة المالية	عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاحتياطيات الاجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	فرق سعر الفائدة (الدائن / المدين) تذبذب سعر الصرف تذبذب سعر الفائدة على سندات الخزينة (عشر سنوات)
---------------------------	---	--	---	---

المصدر: إستانيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، بعد تحديد المتغيرات التي سيتم إدراجها في مؤشر الإستقرار المالي العام، تم عكس علامات سلسلة البيانات التي تشير قيمتها السلبية إلى إرتفاع لخطر نظامي ما (مثال: رصيد الميزانية، الرصيد الجاري). بعد ذلك تم توحيد المؤشرات من أجل إعادة القيم إلى فاصل [0,1] وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر في كل سنة وتقسيماها على مدى المؤشر.

في هذا الإطار، يُعطى نفس الوزن للمؤشرات مع مراعاة عدد المؤشرات المدمجة في كل مؤشر فرعي. على سبيل المثال، يحتوي مؤشر تطور الأسواق المالية على 4 مؤشرات، وبالتالي فإن الوزن المخصص لها يساوي 30/4. بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب مؤشر نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية "القطاع المصرفي" و "قطاع التأمين" عن طريق تعيين الأوزان وفقاً لحصتها في إجمالي أصول النظام المالي، أي 86 في المائة و14 في المائة على التوالي.

يتم تجميع المؤشرات، بعد المعالجة الإحصائية، كما يلي:

$ISFemf = \sum_1^4 Yk/4$	تطور الأسواق المالية
$ISFdme = \sum_1^6 Yk/6$	تطورات الإقتصاد الكلي
$ISFvif = 0,86 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5} + 0,14 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5}$	نقاط الضعف في المؤسسات المالية
$ISFvanf = \sum_1^3 Yk/3$	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين
$ISFmi = \sum_1^3 Yk/3$	سوق العقارات
$ISFimf = \sum_1^4 Yk/4$	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية

$$ISF = \frac{(4 * ISFemf + 6 * ISFdme + 10 * ISFvif + 3 * ISFvanf + 3 * ISFmi + 4 * ISFimf)}{30}$$

تختلف الأوزان النهائية المنسوبة إلى المؤشرات الفرعية عن بعضها البعض، إذ أن أهم الأوزان نسبت إلى مؤشر "نقاط ضعف المؤسسات المالية" ومؤشر "تطورات

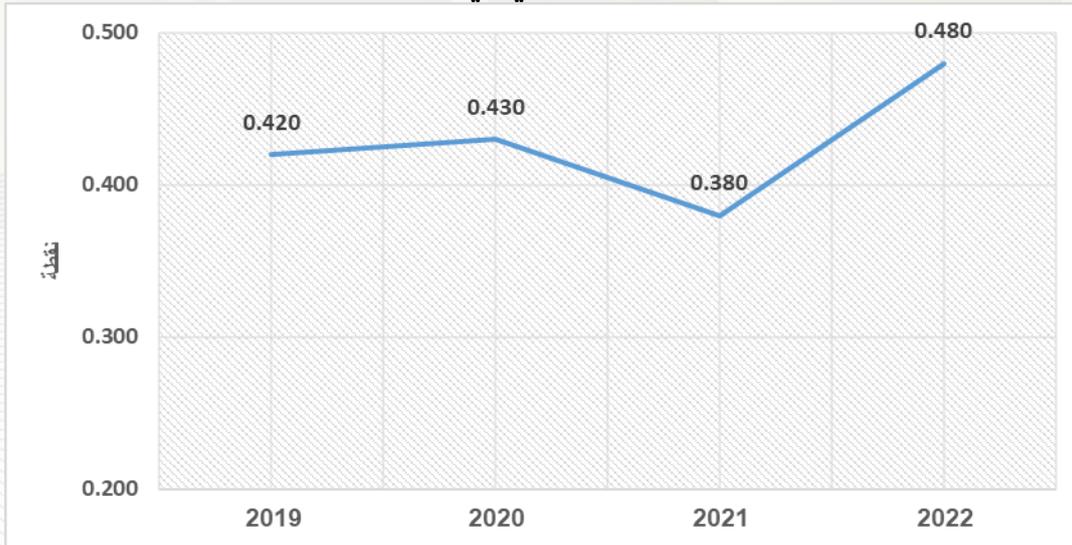
الإقتصاد الكلي" حيث أن كل منها يغطي عدداً كبيراً من مؤشرات المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

$$ISF=0,13*ISF_{emf} +0,20* ISF_{dme}+ 0,33*ISF_{vlf}+0,10*ISF_{vanf} +0,10*ISF_{mi} +0,13*ISF_{imf}$$

يعتمد تفسير تطور مؤشر الإستقرار المالي كمؤشر مبكر للمخاطر النظامية على القيمة التي يسجلها في كل فترة. كلما اقترب المؤشر من 0، يعتبر النظام المالي مرناً، في حين يتم اعتبار أن المخاطر النظامية تتراكم وتهدد الإستقرار المالي عندما تقترب قيمة المؤشر من 1.

فيما يخص نتائج الإحتساب، تبين نتائج مؤشر الإستقرار المالي في المغرب أن مستوى المخاطر النظامية يظل معتدلاً، إذ بلغت قيمة المؤشر 0.48 نقطة في عام 2022 مقابل 0.38 نقطة في عام 2021 تتماشى هذه النتائج مع تقييم الإستقرار المالي المحصل عليه بواسطة خريطة المخاطر النظامية، إذ تعكس غياب أزمة مالية في المغرب خلال الأعوام الأخيرة.

شكل (6-14): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2019-2022)



المصدر: إستبيان الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

في ضوء ما تقدم، ساهمت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تخفيف حدة أزمة فيروس كورونا على القطاع المصرفي والمخاطر الأخرى المحيطة بالنظام المالي، إذ أن تطبيق القطاع المصرفي العربي لمتطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 إضافة إلى وجود رقابة إحترازية جزئية وكلية فعالة وفق أفضل الممارسات والمعايير الدولية، إنعكست إيجاباً على مؤشرات القطاع المصرفي، حيث ساهمت

برفع قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية خلال عامي 2021 و2022، وذلك في ضوء أن متطلبات رأس المال والسيولة وفق معيار بازل III تُعد أداتين هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها. كذلك أبرزت نتائج تحليل المؤشر، الإهتمام الواضح بمؤشرات السلامة المالية من قبل السلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك.

كما تبين من خلال نتائج تحليل مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية، وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي في فترة أزمة فيروس كورونا المستجد وما بعدها، أخذاً في الإعتبار التطورات المالية والإقتصادية والجوسياسية العالمية الحاصلة على الصعيدين الإقليمي والدولي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية المحتملة، بالرغم من عدد من المخاطر والتحديات. كما أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، وتوجيه الإئتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

من جانب آخر، تبين من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، وجود إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الإستقرار المالي، وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن ان تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، إلا أن مؤشر الإستقرار المالي لديها حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. من جانب آخر تبرز أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي لم تقم بعد بتطوير منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي في دولها، بأن تحذو حذو المصارف المركزية الأخرى، حيث إن مؤشر الإستقرار المالي يعبر عن واقع الإستقرار المالي في أي دولة بشكل يربط بين المخاطر المالية والإقتصادية. أما فيما يخص المصارف المركزية التي قامت بتطبيق منهجية احتساب لمؤشر الإستقرار المالي، فيجب أن تسعى إلى تطوير المؤشر باستمرار وتقييم المتغيرات الفرعية المحتسبة فيه بين الحين والآخر، أخذاً بالإعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والإستثمارية.

منظومة إدارة الأزمات المصرفية: مدى الحاجة للمراجعة والتحديث

في أعقاب الأزمة المالية العالمية في عام 2008، أولت السلطات الرقابية إهتماماً بالغاً لموضوع إدارة الأزمات بهدف تحليل التحديات التي قد تواجهها البنوك، وتوقيت وكيفية التدخل، حيث أثبتت التجارب أهمية وجود إطار قانوني واضح وإطار احترازي للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات بمراحل مبكرة. كذلك عمل عدد من السلطات الرقابية على بناء منظومة شاملة لإدارة الأزمات ونظام لضمان الودائع. ويُمكن تعريف إطار حل الأزمات على أنه مجموعة من القواعد القانونية التي تعزز قدرة السلطات الرقابية على إتخاذ تدابير وإجراءات تجاه المؤسسات المالية التي تشهد تغيرات جوهرية في مراكزها المالية، ذلك من أجل تعزيز استمرارية الخدمات المصرفية دون إنقطاع، وتجنب أي تأثير على الإستقرار المالي، وعدم تعريض أموال دافعي الضرائب للخسائر عند حماية الوظائف ذات الأهمية النظامية⁴³.

في هذا الإطار، يركز البناء الفعّال لمنظومة إدارة الأزمات على عدة محاور، لعل أهمها ما يلي:

1. إجراءات احترازية تحد من احتمالية حدوث الأزمات، تتمثل في توفر أنظمة إنذار مبكر وإجراءات الرقابة الإفرادية والكلية، التي تكون ضمن الأعمال المستمرة لكل من إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي في المصارف المركزية.
2. إجراءات تصحيحية للتعامل مع البنوك التي تواجه تحديات أو تعاني من بعض نواحي الضعف.
3. إجراءات لإدارة الأزمات بما فيها مقرض الملاذ الأخير (Lender of Last Resort) وتوفر تقنيات للحل (Resolution Techniques)، للتعامل مع البنوك التي أصبحت غير قادرة على الاستمرار.
4. إجراءات لتخفيف آثار الأزمات، مثل ضمان الودائع.

بالرغم من أن وضع إطار جيد لإدارة الأزمات يعتبر أمراً ضرورياً، إلا أن التنفيذ الفعال له، يكتسب أهمية كبيرة، حيث يتطلب وضع إطار حوكمة شامل لإدارة الأزمات محدد للمسؤوليات والأدوار، وتحديد نطاق إنتقال البنك الضعيف من نطاق الرقابة المصرفية إلى نطاق منظومة إدارة الأزمات، وتوفير الكوادر الفنية المؤهلة والمدربة لتقييم مخاطر القطاع المصرفي الجزئية والكلية، وتطوير خطط الحل والإنعاش، وتعزيز صلاحيات سلطة الحل (Resolution Authority) بما يمكنها من التدخل الفوري في المراحل الأولى من تعثر البنك من خلال إستخدام تقنيات حل مناسبة (Resolution)

⁴³ المصدر: ورقة "Key Attributes of Effective Resolution Regimes for Financial Institutions" الصادرة عن مجلس الإستقرار المالي (2014).

(Techniques) ويخفف من مخاطر العدوى في الجهاز المصرفي، إضافةً إلى تخفيض التكلفة وتجنب حدوث أزمة مالية نظامية. حيث يعتبر تحديد التحديات التي تواجه البنوك وتقديم حلول لها أمر هام لتعزيز سلامتها، وتعزيز استقرار النظام المالي ككل، كون البنوك تعتبر المكون الرئيس للنظام المالي، وإن تعثر أي بنك (خصوصاً البنوك ذات الأهمية النظامية) تكون له آثار سلبية على الإقتصاد بشكل عام، بالتالي على الاستقرار المالي.

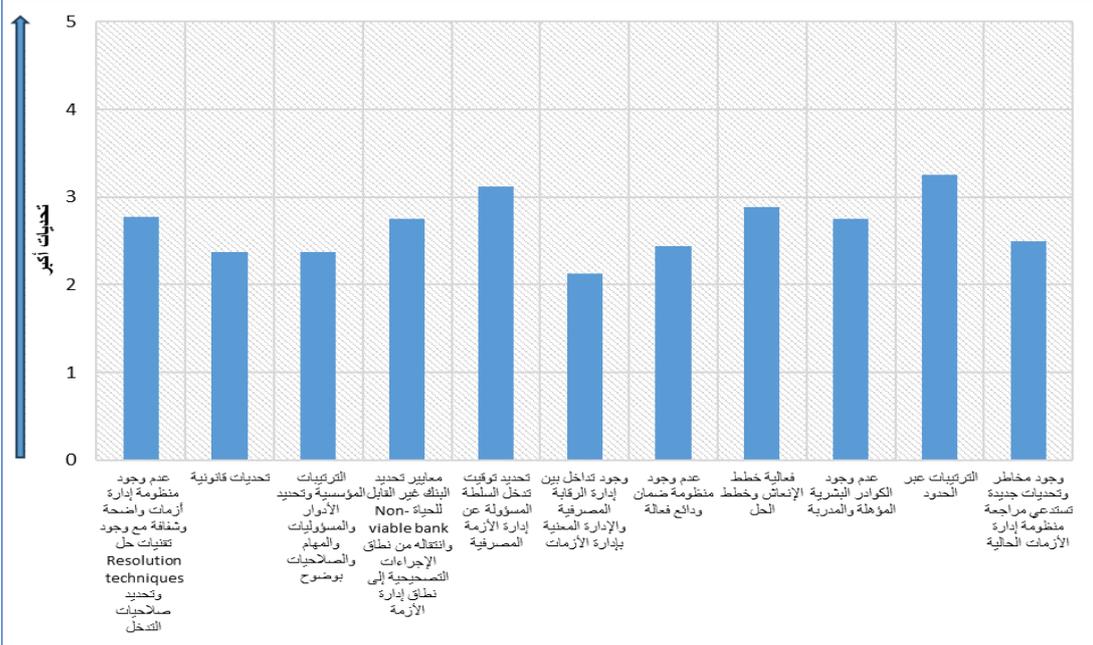
في هذا السياق، دأبت المصارف المركزية العربية خلال الأعوام الأخيرة على تطوير وتحديث منظومة إدارة الأزمات لديها أخذاً في الاعتبار زيادة تعقيد نماذج أعمال البنوك في ظل بيئة مليئة بالمخاطر والتحديات، حيث شرعت المصارف المركزية في الدول العربية في تطوير ومراجعة أنظمتها الاحترازية الكلية وإدارة الأزمات المصرفية وتقنيات الحل، إستناداً إلى المعايير الدولية ومبنية على حوكمة متناسقة بين مختلف الأطراف المعنية، للحفاظ على استقرار أنظمتها المالية وصيانتها. وقد تسارعت وتيرة هذه الجهود في الأعوام الأخيرة على خلفية الصدمات المتكررة والمتنوعة التي يتعين على الأنظمة المالية والمصرفية التعامل معها.

سيستعرض هذا الفصل نظرة عامة على تجارب المصارف المركزية العربية في هذا المجال، والتطورات والتدابير الجارية التي تهدف إلى وضع إطار تسوية فعال وناجع للأزمات المصرفية⁴⁴.

وقبل الخوض في ذلك لا بد الإشارة إلى المصارف المركزية العربية تعتبر هي الجهة المسؤولة عن إدارة الأزمات المصرفية في دولها بإستثناء تونس، حيث تُعتبر هيئة الرقابة الاحترازية الكلية هي المسؤولة عن ذلك كما سيتم توضيحه لاحقاً. أخيراً، وفيما يخص أهم التحديات التي تواجه تطبيق منظومة إدارة أزمات فعالة من وجهة نظر المصارف المركزية العربية، فلا زالت تلك التحديات ضمن النطاق المتوسط، وترى المصارف المركزية العربية أن أهم تلك التحديات يكمن في جانبين: تحديد توقيت تدخل السلطة المسؤولة عن إدارة الأزمة، والترتيبات عبر الحدود، وسيتم التطرق لتلك التحديات بالتفصيل عند استعراض تجارب المصارف المركزية العربية (شكل 1-7).

⁴⁴ مصدر بيانات ومعلومات الفصل: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024، ويغطي هذا الفصل الدول التالية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعمان، وفلسطين، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

شكل (1-7): أهم التحديات التي تواجه المصارف المركزية العربية في إطار سعيها لتطوير منظومة إدارة أزمات فعالة (تم أخذ متوسط قيم الإجابات بالنقاط، يمثل المقياس 1 تحديات منخفضة، والمقياس 3 تحديات متوسطة، والمقياس 5 تحديات مرتفعة)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

المملكة الأردنية الهاشمية

يُعتبر البنك المركزي الأردني الجهة المركزية المسؤولة عن حل الأزمات المصرفية وذلك من خلال دائرة الإستقرار المالي، ويشمل ذلك إعداد التوصيات بشأن البنوك التي قد تواجه تعثرات، وتطوير خطط الحل للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)، كما تقوم بعمل وتحديث مذكرات التفاهم مع مؤسسة ضمان الودائع والسلطات الرقابية المضيفة لتواجدات البنوك الأردنية في الخارج، ومع السلطات الرقابية الأم لفروع البنوك الأجنبية العاملة في المملكة، مما يعزز التعاون في مجال إدارة الأزمات المصرفية والعمل على تنظيم تجربة لإجراء محاكاة لأزمة مصرفية وكيفية حلها (Resolution Simulation) وذلك بالتنسيق مع مؤسسة ضمان الودائع وأية جهة أخرى ذات العلاقة.

في هذا الصدد، يُشدد البنك المركزي الأردني على ضرورة تعزيز وتفعيل الترتيبات عبر الحدود في مجال إدارة الأزمات فضلاً عن الحاجة الملحة لمراجعة الأطر الرقابية بناءً على الدروس المستفادة من التحديات الإقتصادية الأخيرة، مثل جائحة كورونا والتطورات الجيوسياسية والضغوط التضخمية، وضرورة إعادة النظر في خطط الإنعاش والحل لتشمل مخاطر جديدة كالمخاطر السيبرانية والكوارث الطبيعية.

ويقوم البنك المركزي الأردني بتنسيق جهوده مع الهيئات الأخرى لضمان استجابة فعالة ومنظمة عن طريق لجنة إدارة الأزمات المصرفية والتي تشمل ممثلين من البنك المركزي، ومؤسسة ضمان الودائع، ووزارة المالية.

في هذا السياق، يتوفر لدى البنك المركزي دليل لإدارة الأزمات المصرفية يشمل معايير تحديد البنوك الضعيفة (البنوك المشككة) وعدم قابلية البنك على الإستمرار، كما يتضمن خطط الإنعاش والإجراءات التصحيحية والإجراءات التفصيلية لاختيار تقنية الحل المناسبة بناء على تحليل الكلفة الأقل: الشراء والتحمل، والبنك التجسيري، وتسهيلات السيولة الطارئة، والإفصاح العام عن مشاكل البنك الضعيف.

من جانب آخر، تلعب مؤسسة ضمان الودائع دوراً حيوياً في الحفاظ على استقرار النظام المصرفي من خلال ضمان الودائع وتصفية البنوك في حالات الضرورة. علماً أن البنك المركزي هو الجهة الوحيدة المخولة بإصدار قرار تصفية أي بنك، ولا يمكن للهيئة العامة لمساهمي البنك أن تتخذ قراراً بشأن التصفية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي. كما يتم نشر قرار التصفية في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين محليتين خلال مدة لا تزيد على سبعة أيام من تاريخ صدوره.

كما تقوم مؤسسة ضمان الودائع وبموجب قانونها بمهمتين رئيسيتين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والإطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، والصلاحيات في إيجاد حلول للبنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية والتي تم منحها للمؤسسة بموجب القانون المعدل لقانونها رقم (2019/8) بحيث يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في قانونها لمعالجة أي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، وذلك للحيلولة دون الوصول لإصدار قرار تصفية بحقه وبالتالي التخفيف من الآثار السلبية لعملية التصفية. تجدر الإشارة إلى أن الحد الأعلى لقيمة الوديعة المصرفية المضمونة من قبل المؤسسة هو 50 ألف دينار أردني لكل مودع في بنك واحد.

دولة الإمارات العربية المتحدة

يتمتع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بصلاحيات واسعة لضمان استقرار النظام المالي بما في ذلك إدارة الأزمات المصرفية، حيث تم تشكيل مجلس الإستقرار

المالي، الذي يضم في عضويته وزير الدولة للشؤون المالية، ومحافظ المصرف المركزي، ورئيس مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع، ورئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي المالي العالمي، ورئيس مجلس إدارة سلطة دبي للخدمات المالية، ووكيل وزارة المالية، ومساعد محافظ المصرف المركزي. من أبرز مهام المجلس التنسيق مع الهيئات التنظيمية المختلفة لضمان الإستقرار المالي في الدولة، وتطوير البنية التحتية المالية، ورفع مساهمة النظام المالي في التنمية الاقتصادية.

ولقد اعتمد مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في هذا الصدد، إطاراً شاملاً للتأهب وإدارة الأزمات المالية يقوم على ثلاثة مستويات من الحوكمة: (1) مجلس الإدارة، (2) لجنة سياسة الإستقرار المالي على المستوى التنفيذي، (3) اللجنة الفنية الممثلة بفريق عمل الإستعداد المالي. وتلعب لجنة سياسة الإستقرار المالي دوراً محورياً وفقاً لاختصاصاتها، حيث تقوم بمراجعة واعتماد إطار إدارة الأزمات والتأهب للموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة. وتتألف هذه اللجنة من ممثلين من مختلف الإدارات داخل المصرف المركزي لضمان اتخاذ القرارات بفعالية وكفاءة.

ويقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بمراقبة المقاييس الرئيسية والتعرض للمخاطر وقنوات العدوى وامتدادها إلى النظام المالي المحلي. واقد أصدر المصرف المركزي، في هذا الصدد، لائحة تخطيط التعافي التي تغطي البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأجنبية الأخرى التي ينظمها المصرف المركزي.

وفي ضوء الأحداث الضاغطة الأخيرة مثل جائحة كورونا والتطورات الجيوسياسية العالمية، يواصل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اتخاذ تدابير استباقية في تقييم المخاطر الناشئة، كالمخاطر السيبرانية والمترتبة عن تغيرات المناخ، نظراً لتطورها السريع وزيادة الترابط داخل النظام المالي.

أما بشأن البنوك التي تواجه صعوبات مالية من خلال الإجراءات التصحيحية وخطط الإنعاش، فيتم التعامل معها من خلال الكثافة الإشرافية المناسبة والإجراءات والخطط الإشرافية والعلاجية المستهدفة. كما يتم قياس فعالية تدابير مواجهة الأزمة من خلال مؤشرات أداء النظام المالي والاقتصادي، حيث تشير مؤشرات تعزيز النظام المالي والسوق إلى التعافي الناجح واستدامة ثقة السوق.

هذا ويدرك المصرف المركزي أن النظام المصرفي يواجه عدة تحديات محورية تستلزم الانتباه والمعالجة الفورية لتحسين فعاليته. مثل الحاجة إلى تطوير منظومة ضمان الودائع لتعزيز الثقة في النظام المالي وتأمين حماية أفضل للمودعين. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب التحديات المرتبطة بالترتيبات عبر الحدود اهتماماً خاصاً، مما يسهم في تعزيز إطار إدارة الأزمات.

أخيراً، يتبع المصرف المركزي سياسة تواصل تضمن إرسال رسائل واضحة وفي الوقت المناسب إلى الأسواق والجمهور أثناء الأحداث الطبيعية والضاغطة. كما تركز السياسة خلال الأزمات على تقديم معلومات واضحة وموجزة وفي الوقت المناسب للحفاظ على الثقة في الأسواق.

مملكة البحرين

يتكون إطار إدارة الأزمات لمصرف البحرين المركزي، والذي تم تطويره عام 2008 أثناء الأزمة المالية العالمية، من دليل إدارة أزمات للقطاع المصرفي يتضمن تطبيق سلسلة من الإجراءات لإدارة واحتواء الإضطرابات في النظام المالي، وذلك طبقاً للمعايير الدولية لمراقبة المصارف والمؤسسات المالية. وتتلخص الأهداف الرئيسية للدليل فيما يلي:

1. إنشاء بنية تحتية لإدارة الأزمات المصرفية سواء كانت الأزمة فردية أو متعلقة بالقطاع المصرفي ككل.
2. تحديد عدد من المؤشرات الرقابية المختلفة التي تكون بمثابة إنذار مبكر للتدخل ومحاولة احتواء أي أزمة وذلك في إطار سيناريوهات مختلفة.
3. وضع مجموعة من الخيارات والحلول المحتملة والإجراءات الموجب إتباعها عند تطبيق تلك الحلول بشكل تفصيلي.

وقام مصرف البحرين المركزي، على صعيد تعزيز حوكمة السياسة الإحترازية الكلية وإدارة الأزمات، بإصدار قرار رقم 49 لسنة 2017 بشأن لجنة الإستقرار المالي المسؤولة عن وضع إطار للسياسات الإحترازية الكلية، وتعزيز الأدوات المستخدمة، وتطبيق التدابير الإحترازية الشاملة، ومناقشة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على سلامة القطاع المصرفي والمالي بشكل عام. كما تنظر اللجنة، التي تضم ممثلين من الهيئات الأخرى ذات الصلة مثل وزارة المالية والإقتصاد الوطني، في إدارة الأزمات، بالنيابة عن مصرف البحرين المركزي، للتعامل مع أي أزمة ناشئة في حال تم خرق أي من المؤشرات الرقابية وفق إطار إدارة الأزمات المالية أو في حال بروز مشكلة جديدة يجب معالجتها قبل تفاقمها إلى أزمة مالية.

كذلك يقوم المصرف من خلال إدارة الإستقرار المالي بمراقبة النظام المالي بانتظام ومتابعة القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي من خلال اختبارات الضغط أو مؤشرات السلامة المالية أو تطوير أنظمة الإنذار المبكر. وبالنسبة للبنوك التي تواجه صعوبات مالية، فيتم التعامل معها من خلال إجراءات تصحيحية وخطط إنعاش ضمن نظام رقابي وإشرافي مستمر يقوم به المصرف المركزي. يتضمن هذا النظام تقييم كفاية رأس المال، السيولة والملاءة المالية للبنوك، ويستخدم معايير ومؤشرات دقيقة لتقييم فعالية هذه الإجراءات، مثل مؤشرات الأداء المالي والاقتصادي، لضمان تطبيق البنوك للمعايير المالية المطلوبة واستجابتها للتحديات المالية بفعالية، مما يساعد في الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المودعين. كما قام، على خلفية الأحداث الضاغطة الأخيرة وتساعد المخاطر، بتحديث نظام إدارة الأزمات المصرفية لمواجهة تحديات متعددة بما في ذلك المخاطر الجديدة كالمخاطر السيبرانية والكوارث الطبيعية. هذه الجهود تضمنت مراجعة شاملة لإطار إدارة الأزمات وإعادة هيكلة

مجلد التوجيهات الصادر عن البنك المركزي، بالإضافة إلى التعليمات والتوجيهات الخاصة بالمصارف والمؤسسات المالية لضمان فعالية التعامل مع هذه المخاطر. غير أنه تواجه تطبيق هذه المنظومة، بعض التحديات من أبرزها تحديد توقيت تدخل السلطة المسؤولة عن إدارة الأزمة المصرفية في حالات البنوك غير القابلة للحياة، وفعالية خطط الإنعاش وخطط الحل، وتوفير وجود الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود مخاطر وتحديات جديدة تتطلب تحدياً مستمراً لمنظومة إدارة الأزمات بما يتناسب مع التطورات العالمية والمحلية.

ويغطي إطار الأزمات المصرفية ضمان الودائع حيث أصدر مصرف البحرين المركزي في 13 يناير 2011، القرار رقم 34 لسنة 2010 بشأن إصدار لائحة "حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلق" وفقاً لأحكام المادة 177 من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية رقم 64 لسنة 2006. حيث أنشأ مصرف البحرين في عام 2010 مجلساً يسمى مجلس حماية الودائع وحسابات الاستثمار المطلق ليكون مسؤولاً عن حماية الحسابات المؤهلة. وتشمل تلك المسؤولية تحديد ما يلي:

- المساهمات التي ينبغي على البنوك تقديمها للصندوقين التقليدي والإسلامي على التوالي.
- مبلغ التعويض الذي ينبغي أن يدفع للمودعين و/أو المستثمرين المؤهلين وفقاً لهذه اللائحة. علماً ان النظام يضمن لأصحاب الحسابات المؤهلة للأفراد لغاية 53000 دولار امريكي من إجمالي الحسابات المؤهلة الخاصة بالفرد.
- أية أحكام إضافية يرى المجلس أنها تنظم عمله.

ويتميز هذا النظام بمعالجته لسلبيات ما كان معمول به سابقاً، وأهمها أن يتم توفير الأموال في النظام بدلاً من الاعتماد على سداد الالتزامات التي يصعب تحصيلها خلال فترة زمنية قصيرة، دون أن يترك ذلك أثراً سلبياً على النظام المصرفي والمالي. ويوفر النظام الحماية لحسابات الاستثمار المطلق في المصارف الإسلامية كما يوفرها للودائع في البنوك التقليدية. حيث يتطلب النظام الجديد إنشاء صندوقين منفصلين (صندوق البنوك التقليدية وصندوق البنوك الإسلامية) اللذان يتم الاحتفاظ بهما وإدارتهما من قبل مجلس واحد بحيث يتم تجميع الأموال فيهما مقدماً بشكل تراكمي على نحو منفصل من خلال استلام مساهمات منتظمة من قبل البنوك الأعضاء. ويغطي الصندوقان الحسابات المؤهلة، والتي تشمل جميع أنواع الودائع في البنوك التقليدية والإسلامية بالإضافة إلى حسابات الاستثمار المطلق في البنوك الإسلامية. أما بشأن سياسة التواصل، يصدر مصرف البحرين المركزي بيانات صحفية بشكل منتظم يتم توزيعها عبر القنوات المعتمدة للبنك. هذه السياسة تعكس التزام البنك بالشفافية وتعزيز الثقة بين الجمهور والمؤسسات المالية، خاصة في أوقات الحاجة الماسة للمعلومات الصحيحة والواضحة للتخفيف من حدة التوتر والقلق الناتج عن الأحداث الطارئة.

الجمهورية التونسية

يندرج تطوير آلية تنسيق في مجال إدارة الأزمات المالية في إطار تطبيق أحكام الفصل 85 من القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بالنظام الأساسي للبنك المركزي التونسي الذي أنشأ هيئة الرقابة الاحترازية الكلية، وكلفها بإصدار توصيات تتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها من السلطات التعديلية للقطاع المالي وتنفيذها بهدف المساهمة في استقرار النظام المالي في مجمله، والمتمثلة خاصة في تعزيز متانة النظام المالي، والتوقي من حدوث المخاطر النظامية، والحد من آثار الإضطرابات المحتملة على الإقتصاد. بالإضافة الى تنسيق الإجراءات المتعلقة بإدارة الأزمات المالية. وتضم هيئة الرقابة الإحترازية الكلية، التي يرأسها محافظ البنك المركزي، ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير.

ويندرج الإنقاذ البنكي ضمن مجال اختصاص لجنة الإنقاذ المحدثة بموجب القانون عدد 48 لسنة 2016. ويرأس محافظ البنك المركزي التونسي هذه اللجنة وهي تتكون من ممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية وقاضي من الرتبة الثالثة والمدير العام لصندوق ضمان الودائع ورئيس هيئة السوق المالية.

على صعيد البنك المركزي التونسي، يضم قطب الإستقرار المالي الإدارات العامة المسؤولة عن السياسة الاحترازية الجزئية والكلية ووحدة مركزية المعلومات. ويشرف هذا القطب على تفعيل تدابير الباب السابع من القانون البنكي عدد 48 لسنة 2016 الذي حدد إطار تصحيح وإنقاذ البنوك المتعثرة من خلال إدارة سلسلة لمختلف المراحل، وذلك بغية الحفاظ على الإستقرار المالي، وضمان استمرارية الأنشطة والخدمات ذات البعد النظامي، وحماية المودعين وتجنب قدر الإمكان اللجوء إلى موارد خزينة الدولة. ويتمحور هذا الإطار أربعة مراحل تشمل: مرحلة التدخل الوقائي، ومرحلة التصحيح، ومرحلة معالجة الصعوبات البنكية، ومرحلة التصفية.

في هذا الإطار، أجرى البنك المركزي التونسي في عام 2023 تمريناً نظرياً لمحاكاة الأزمات المالية بالتعاون مع خبراء من البنك الدولي وبمشاركة ممثلين عن السلطات التعديلية للقطاع المالي، بهدف تقييم فاعلية آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين في معالجة الأزمات المالية.

فيما يخص ضمان الودائع، نص القانون عدد 48 لسنة 2016 على إحداث صندوق ضمان الودائع البنكية بهدف حماية المودعين من خلال تعويضهم في حالة عدم توفر ودائعهم. ويمكن للصندوق، بغرض الإسهام في الاستقرار المالي وفي إطار برنامج الإنقاذ المنصوص عليه بالعنوان السابع من القانون، أن يمنح مساعدة لبنك منخرط في وضعية تعثر، وذلك في شكل تمويلات مضمونة قابلة للاسترجاع أو من خلال مسك مساهمات في رأس مال البنك. ويتولى الصندوق، الذي يُعتبر مؤسسة

عمومية تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية الذي يتم تمويله مناصفة بين الدولة التونسية والبنك المركزي التونسي برأسمال أولي قدره خمسة ملايين دينار، حيث يتم تعويض المودعين خلال عشرين يوم عمل من تاريخ استلامه لإعلام البنك المركزي التونسي. علماً أن المبلغ الأقصى للتعويض الذي يحصل عليه كل مودع من قبل صندوق ضمان الودائع البنكية قد حدد بمبلغ 60 ألف دينار أو بما يقابلها بالعملة القابلة للتحويل، وذلك باعتماد سعر الصرف المعمول به في تاريخ إصدار قرار التعويض.

في نفس السياق، سمح القانون عدد 35 لسنة 2016 للبنك المركزي، عند الاقتضاء، بمنح مساعدة مالية لصندوق ضمان الودائع البنكية بعد الحصول على ضمان الدولة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

أما عن سياسته التواصلية حول الإستقرار المالي، يقوم البنك المركزي التونسي بتخصيص فصول تتعلق بالاستقرار المالي في تقريره السنوي وتقرير الرقابة المصرفية، كما يتم نشر بيانات صحفية حول التحليلات والتوصيات المنبثقة عن اجتماعات هيئة الرقابة الإحترازية الكلية، والتصرف في الأزمات المالية على موقعه الإلكتروني. ويقوم البنك المركزي التونسي، أثناء الأحداث الضاغطة على غرار جائحة فيروس كورونا المستجد، بإصدار بيانات خاصة إثر اجتماعات مجلس إدارة البنك المركزي وهيئة الرقابة الإحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

يقوم بنك الجزائر بإدارة ومواجهة الأزمات المصرفية بالإعتماد على السياسة الإحترازية وإشراك واستشارة كل المديرية المعنية داخل البنك والمتمثلة في مديرية الدراسات، ومديرية الرقابة المصرفية، ومديرية السياسة النقدية وإذا اقتضت الضرورة، بإشراك وزارة المالية بصفتها المكلفة بالسياسة المالية. وتقع المسؤولية الرئيسية لإدارة هذه الأزمات على إدارة الرقابة المصرفية بالتعاون مع مديرية الدراسات ومديرية السياسة النقدية، وذلك في ظل غياب مديرية مخصصة للاستقرار المالي.

تجدر الإشارة لأنه، لغاية نهاية 2023، لم يتعرض النظام المصرفي الجزائري لأزمات مصرفية بحيث كانت إجراءات التخفيف كافية للحد من أثر الأزمات السابقة. ويركز بنك الجزائر حالياً على تطوير القطاع المصرفي بكل جوانبه مما يشمل إدارة الأزمات المصرفية كجزء من إطار الاستقرار المالي.

من جهة أخرى، يتم ضمان الودائع وفقاً لنظام ضمان الودائع المصرفية. حيث يسير صندوق ضمان الودائع المصرفية من طرف شركة مساهمة تسمى "صندوق ضمان الودائع المصرفية". ويجب أن تسهر الشركة المسيرة لصندوق ضمان الودائع، على تحصيل العلاوات المستحقة لصندوق ضمان الودائع المصرفية وعلى إيداعها في حساب مفتوح لدى بنك الجزائر. كما ينبغي وضع العلاوات المحصلة لدى "شباك

الصيرفة الإسلامية" في حساب خاص مفتوح لدى بنك الجزائر. وتُلزم البنوك بالاكتمال في رأسمال الشركة المسيرة للصندوق. وتحافظ على مساواة حصصها حتى في حالة تعديل الرأسمال الذي تقررره قانون الجمعية العامة للمساهمين وفقاً للشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به. في حال تصفية أحد البنوك، يجري تخفيض رأسمال الشركة المسيرة للصندوق بنسبة حصة رأسمال البنك المعني، وتُحول حقوقه في رأس مال الشركة إلى الصندوق الذي يعمل على تعويض المودعين. كما تلزم بالدفع، إلى صندوق ضمان الودائع المصرفية، علاوة سنوية تحسب على أساس المبلغ الإجمالي للودائع بالعملة الوطنية، المسجلة بتاريخ 31 ديسمبر من كل عام. يحدّد مجلس النقد والقرض، سنوياً واستناداً إلى مؤشرات الإشراف، نسبة هذه العلاوة في حدود واحد بالمائة. كما يحدّد الحدّ الأقصى للتعويض الممنوح لكل مودع بمليوني دينار جزائري أي ما يعادل 14.894 دولار أمريكي.

في الفترة الحالية، لا توجد سياسة محددة للتواصل مع الجمهور، لكن يتم ذلك من خلال التقارير الواردة عن بنك الجزائر والمنشورة في الموقع الرسمي للبنك، بالإضافة إلى البيانات واللقاءات الصحفية.

المملكة العربية السعودية

يعتبر البنك المركزي السعودي الهيئة المسؤولة عن إدارة الأزمات المصرفية، وذلك من خلال عدد من اللجان الداخلية، أبرزها لجنة الاستقرار المالي ولجنة معالجة المنشآت المالية المهمة ولجنة صندوق حماية المودعين. إضافة إلى ذلك، تم في عام 2015 إنشاء لجنة وطنية للاستقرار المالي التي تشمل البنك المركزي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية وهيئة التأمين والمركز الوطني لإدارة الدين.

في هذا الإطار، يشمل إطار منظومة إدارة الأزمات المصرفية أربع محاور أساسية، وهي التدخل الإشرافي الاستباقي (Early Supervisory Intervention)، ودعم السيولة في حالات الطوارئ (Emergency Liquidity Assistance)، وإدارة صندوق حماية المودعين (DPF)، ومعالجة المنشآت المالية المهمة (SIFI Resolution). كما تم خلال الفترة الماضية إصدار عدد من الأنظمة المرتبطة بإدارة الأزمات، أبرزها نظام معالجة المنشآت المالية المهمة، حيث يعمل البنك المركزي حالياً بالتعاون مع الجهات ذات الصلة على إصدار اللوائح التنفيذية للنظام، بالإضافة إلى تطوير الإجراءات الداخلية التي من شأنها أن تدعم عملية معالجة المنشآت المالية المهمة في حال الحاجة، بالإضافة إلى استكمال الأعمال التطويرية المرتبطة بصندوق حماية المودعين وغيره من المحاور الأساسية ضمن إطار منظومة إدارة الأزمات. هذه الآليات تمكن البنك من تقديم استجابة فورية وفعالة لأي تحديات قد تظهر، كالحاجة لتعزيز نظام إدارة أزمات واضح وشفاف، وتحديد دقيق للصلاحيات، وتفعيل الترتيبات المؤسسية، إلى جانب تحديد توقيت التدخل للسلطة المسؤولة عن الأزمات المصرفية، خصوصاً مع البنوك غير القابلة للحياة.

في هذا السياق، في ظل التحديات العالمية الراهنة مثل جائحة كورونا، والتطورات الجيوسياسية، والضغوط التضخمية وارتفاع أسعار الفائدة، يعمل البنك المركزي السعودي على تحديث ومراجعة نظام إدارة الأزمات بشكل شامل وبالتحديد فيما يخص معالجة المنشآت المالية المهمة وصندوق حماية المودعين، أخذاً بعين الاعتبار المحاور الرئيسية التي تم تحديدها من قبل المجموعة التوجيهية للمعالجة لدى مجلس الاستقرار المالي (FSB Resolution Steering Group) لعام 2024. كما يتم حالياً مناقشة إطار إدارة الأزمات ضمن برنامج تقييم القطاع المالي لدى صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي (FSAP).

في هذا الصدد، يحث البنك المركزي السعودي على أهمية وضع معايير تحديد البنك غير القابل للحياة وانتقاله من نطاق الإجراءات التصحيحية إلى نطاق إدارة الأزمة، وتحديد توقيت تدخل السلطة المسؤولة عن إدارة الأزمة المصرفية لضمان نجاعته، إضافة إلى التركيز على التعامل مع المخاطر الجديدة كالمخاطر السيبرانية والآثار المترتبة عن وسائل التواصل الاجتماعي والتطور التقني بكونها أسهمت في سرعة سحب الودائع خلال الاضطرابات المصرفية الأمريكية والأوروبية خلال عام 2023.

هذا ويقوم البنك المركزي السعودي ضمن أعمال الرقابة والإشراف المستمرة، بمراقبة المؤشرات الإحترازية للبنوك للتأكد من استيفاء المتطلبات الإحترازية ومؤشرات السلامة المالية، ومنها متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وغيرها من المؤشرات، ومقارنتها مع الحدود المعتمدة في درجة تقبل المخاطر لدى البنوك. في حال اتضح وجود تغيرات في تلك المؤشرات واقتربها من الحدود المعتمدة لدى البنك، يتم المتابعة مع البنوك لتفعيل الإجراءات اللازمة والخطط التصحيحية المعتمدة (Management Action Plan). يتم تحليل تلك الإجراءات والخطط ومناقشتها ضمن عمليات الفحص المكتبي من خلال الزيارات الإشرافية وعمليات تقييم إجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة (ICAAP & ILAAP)، إضافة إلى عمليات الفحص الميداني. في حال عدم قدرة البنك على استعادة ملاءته المالية، يتم تفعيل الخيارات الأخرى المتوفرة والواردة ضمن خطة الاستعادة، وذلك حسب طبيعة الإجراء والفترة الزمنية اللازمة لتنفيذه. في حال مواجهة أحد البنوك صعوبات مالية، يتم التنسيق مع البنك المركزي حيال الإجراءات المقرر اتخاذها، لتقييمها والتحقق من سلامتها، ومتابعتها لاحقاً للتأكد من فعاليتها.

على صعيد آخر، قام البنك المركزي السعودي، منذ سنة 2016، بإنشاء صندوق حماية المودعين يهدف، بشكل أساسي، إلى توفير التعويضات للمودعين في حال تعثر أحد البنوك. يتم ذلك من خلال نظام دفع متطور يسمح بصرف مبالغ التأمين في مدة زمنية قصيرة في حالة فشل أي بنك. كما يمتلك صندوق حماية المودعين صلاحيات واسعة تشمل ليس فقط تعويض المودعين، بل وإدارة الموارد المالية للاحتياطيات من خلال استثمارها وفق سياسة استثمارية متحفظة. كما يبلغ الحد الأعلى لقيمة الوديعة المصرفية المضمونة، ما قيمته 53,333 دولار أمريكي لكل مودع.

في إطار التواصل مع الجمهور والإعلام، يتبع البنك المركزي السعودي سياسة تواصل تشمل الرد على استفسارات الجمهور من خلال قنوات معتمدة مثل وسائل الإعلام المحلية والدولية، والبريد الإلكتروني، ومنصات التواصل الاجتماعي كمنصة إكس، يوتيوب، فيس بوك، ولينكدإن. تُعالج الاستفسارات الواردة عبر الشبكات الاجتماعية بشكل خاص، إما عبر رابط من الموقع الإلكتروني للبنك أو بتوجيه السائل إلى مركز حماية العملاء أو الجهة المعنية دون دخول في نقاشات ثنائية. يتم التواصل مع الإعلام عبر البريد الإلكتروني الرسمي، وأي تصريحات خلال فترات الأزمات تتطلب تنسيقاً مع فريق الأزمة الداخلي وموافقة محافظ البنك المركزي. هذا وتعتبر إدارة التواصل المؤسسي هي الجهة الوحيدة المخولة للتحدث باسم البنك للجمهور الخارجي، مما يضمن الشفافية وتقديم معلومات دقيقة وموثوقة. الأمر الذي يعزز الثقة في استقرار النظام المالي.

سلطنة عُمان

عمد البنك المركزي العماني، كهيئة مسؤولة عن إدارة الأزمات المصرفية، على تشكيل لجنة مشتركة من مديريات البنك المركزي تُعنى بإدارة الأزمات وفق إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية المعتمد في عام 2019، حيث تقوم بتقييم دوري لمستويات الملاءة والسيولة والمخاطر المتوقعة للمؤسسات المصرفية والتأكد من التزامها بالضوابط التنظيمية، وتقديم تقارير دورية إلى مجلس المحافظين واللجنة المشتركة للإستقرار المالي. تم إنشاء هذه الأخيرة تحت مظلة البنك المركزي العماني وبمشاركة عدة جهات ذات صلة. تهدف هذه اللجنة إلى تعزيز التنسيق والتواصل بين الجهات المعنية لرفع مستوى الاستقرار المالي في السلطنة. ويجري العمل حالياً على إنشاء لجنة أخرى مختصة بتسوية الأزمات المصرفية.

يقوم قطاع الاستقرار المالي في البنك المركزي العماني بتحديث أدوات التحليل والقياس الخاصة بالمخاطر، والتأكد من المواءمة مع أفضل الممارسات. كما يتم إطلاع لجنة الاستقرار المالي ومجلس المحافظين والقطاعات المنظمة لدى البنك المركزي بهذه التحديثات. يُعد البنك المركزي الخط الدفاعي الأول في إدارة الأزمات المصرفية. تتميز منظومة إدارة الأزمات في البنك المركزي بالمرونة تجاه التحديات الناشئة. كمثال، تم خلال فترة الجائحة تطوير اختبارات أوضاع ضاغطة جديدة بشأن التعثر في المحافظ الائتمانية للمصارف وفق سيناريوهات متعددة. تُجرى هذه الاختبارات في دائرة الإشراف المصرفي، بالإضافة إلى فحوصات الاختبارات التي تتم في دائرة مراقبة المخاطر الكلية. هذه الأزمات عمدت إلى تسريع وتيرة استحداث اختبارات جديدة تتكامل مع منظومة التحليل ومراقبة المخاطر. ويرى البنك المركزي أن دمج إدارة مخاطر المناخ ومبادئ التمويل المستدام ضمن منظومة إدارة الأزمات، أمراً ضرورياً لبناء المرونة في القطاع المالي في سلطنة عُمان. إذ من خلال الجمع بين استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة والممارسات المستدامة، يمكن معالجة المخاطر المناخية بشكل استباقي وتعزيز الإستقرار المالي على المدى الطويل. وتوفر خارطة

الطريق التي وضعها البنك المركزي العماني إطاراً شاملاً للمؤسسات المالية للتعامل مع المخاطر المالية المناخية وتعزيز القدرة على الصمود والمساهمة في التنمية المستدامة.

كما تقوم القطاعات المختصة بتحديث منظومة إدارة الأزمات بشكل دوري، منها منظومة "الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية في سلطنة عُمان" و"الإنقاذ والحل للمصارف ذات الأهمية النظامية"، إضافة إلى التعليمات والتوجيهات الخاصة للمصارف للتعامل مع التحديات المختلفة. كذلك يقدم البنك المركزي العُماني دليلاً مفصلاً لإدارة الأزمات المصرفية يغطي الأساليب والإجراءات المتبعة في تعامله مع البنوك التي تواجه صعوبات مالية. يحتوي هذا الدليل على عدة محاور رئيسية تشمل النظام الإشرافي الاعتيادي، وتطبيق الإجراءات التصحيحية الفورية، والأساليب المستخدمة في التعافي، والإعداد للإحلال، وتحقيق الاستقرار، وأخيراً الإشراف الحكومي المؤقت أو الخروج من السوق.

من جهة أخرى، وفي سياق التعامل مع البنوك التي تواجه صعوبات مالية، قام مجلس المحافظين للبنك المركزي العماني باعتماد "إطار الإنقاذ والإحلال للمؤسسات المصرفية". يمثل هذا الإطار إضافة هامة إلى الهيكل التنظيمي والإشرافي بهدف مساعدة المصارف على التعافي والسماح للسلطة الإشرافية لإخراج المؤسسة من القطاع المالي، إذا ما اقتضت الظروف ذلك، بطريقة سلسة ومنظمة وبأقل قدر ممكن من الإضطراب والتكلفة على الخزينة العامة للدولة بالتزامن مع الحفاظ على الاستقرار المالي. ويحفز هذا الإطار اتخاذ إجراءات تصحيحية وسريعة إذا ما انخفضت احتياطات رأس المال لدى المؤسسة المالية أو لوحظ وجود ضعف في السيولة أو في جودة الأصول. ويشترط "إطار الإنقاذ والحل للمؤسسات المصرفية" أن تقوم المؤسسة من تلقاء نفسها بالبداية في إجراءات التعافي إذا ما تجاوزت الحدود الإحترازية المقررة. وفي حالة فشل عملية إنقاذ المؤسسة المالية يحدد الإطار الأدوات والآليات التي ينبغي استخدامها لإخراج المؤسسة من القطاع المالي بطريقة سلسة دون إحداث اضطراب مفرط بالسوق.

تجدر الإشارة إلى أنه يجب على كل مؤسسة مالية يشملها نطاق إطار الحل، وتحت إشراف البنك المركزي، أن تقوم بإعداد خطط للتعافي والحل والحفاظ على هذه الخطط واختبارها، لتمكينها من استعادة وضعها المالي السليم حال حدوث أية صدمات مالية. وكجزء من عملية الإشراف المستمر، تقوم وحدة تخطيط ومراقبة التعافي بالتحقق بشكل دوري من أن خطط التعافي والطوارئ المطلوبة من البنوك والمؤسسات المالية محدثة وكافية. كما تقوم سلطة الحل بعمل تقييم دوري لجدوى ومصداقية خطط واستراتيجيات الحل.

على صعيد آخر، تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفية بموجب المرسوم السلطاني رقم 95/9، الذي يحدد مكونات وحدود التغطية لنظام تأمين الودائع. تتمثل المهمة الأساسية للصندوق في توفير ضمانات للودائع المصرفية، حيث يغطي

الصندوق الودائع حتى حد أقصى قدره 52,000 دولار أمريكي. في حالة التجميد أو الإيقاف أو التصفية لأي بنك عضو يتم حساب القسط المستحق الدفع بنسبة الجزء من السنة اعتباراً من أول يناير إلى تاريخ التوقف عن ممارسة الأنشطة أو التصفية أو التجميد، ويجب أن يدفع هذا القسط فوراً كدين مستحق.

هذا وتشمل الصلاحيات الممنوحة لصندوق ضمان الودائع: تقديم المساعدات المالية من الصندوق (بعد موافقة مجلس المحافظين)، لأي بنك عضو يكون في وضع مالي غير سليم أو غير آمن أو من المتوقع أن يتعرض لوضع مالي غير سليم أو غير آمن، وذلك لإعادة تأهيله، أو لإعادة تنظيمه، أو تحسين وضعه المالي، أو تسهيل عملية دمج. ويجب أن تحدد تكلفة هذه المساعدة بحيث تكون أقل من تكلفة تصفية البنك العضو وتعويض المودعين وفقاً لأحكام الفصل الخامس من هذا القانون، وأن يصبح البنك في وضع مالي سليم وآمن ومجد اقتصادياً خلال فترة معقولة. وفي حالة تصفية أو وقف عمليات أي بنك عضو أو بدء إجراءات الإدارة القانونية، بناء على قرار مجلس المحافظين، يتم تسديد المبالغ المستحقة للمودعين من الصندوق طبقاً لأحكام الفصل الخامس من هذا القانون. هذا وتخصم نفقات إدارة نظام تأمين الودائع من الصندوق.

دولة فلسطين

عملت سلطة النقد الفلسطينية منذ مطلع العام 2020 على بناء وتفعيل وظيفة الإصلاح المصرفي، المعنية بإدارة الأزمات المصرفية ومعالجة المصارف المنهارة أو ذات الاحتمالية العالية للانحيار. ولتحقيق التنسيق الفعال بين مختلف الهيئات المعنية بمواجهة الأزمات المصرفية، تستعين سلطة النقد بمذكرات التفاهم القائمة. وفي إطار تعزيز هذا التنسيق، يجري العمل حالياً على استحداث لجنة الاستقرار المالي وفقاً للقانون الجديد الذي يتم تطويره لتعزيز الإطار النظامي للبنك المركزي. علماً أنه توجد حالياً لجنة غير رسمية لإدارة الأزمات المصرفية تعمل كجسر للتنسيق المؤقت إلى أن يتم اعتماد القانون الجديد، وتتكون من ممثلين من البنك المركزي، مؤسسة ضمان الودائع، هيئة الأوراق المالية، ووزارة الاقتصاد الوطني.

وتقع المسؤولية المباشرة لإدارة الأزمات المصرفية داخل البنك المركزي، على مجموعة الرقابة التي تعمل على مراقبة البنوك وتقييم المخاطر بشكل دوري لضمان استمرارية النظام المصرفي وسلامته. أما عن التحديات التي تواجه تطبيق منظومة إدارة أزمات فعالة، فهي تخص بالأساس، تطوير إطار عمل واضح وشفاف لإدارة الأزمات يتضمن معايير تحديد البنوك غير القابلة للحياة، تقنيات حل فعالة وتوجيهات دقيقة بشأن صلاحيات وتوقيت تدخل السلطات المسؤولة عن إدارة الأزمة، فضلاً عن ضرورة تعزيز الإطار القانوني لإدارة الأزمات ووضع ترتيبات عبر الحدود.

وفي ضوء هذه التحديات وأخذاً في الإعتبار المخاطر المستجدة مثل المخاطر السيبرانية ومخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، تعكف سلطة النقد حالياً على الانتهاء من تعديل الإطار القانوني المنظم للعمل المصرفي بما يشمل جميع مكونات نظام الإصلاح المصرفي، كما تعمل سلطة النقد بالتوازي على الانتهاء من إعداد الدليل التشغيلي للإصلاح المصرفي وخطط الإصلاح المصرفي للمصارف المهمة نظامياً، بمساعدة خبراء صندوق النقد الدولي وبما يتوافق مع المبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي بخصوص الإصلاح المصرفي. ويشمل هذا التعديل:

- مراجعة وتعزيز الإطار الرقابي المطبق ليشمل إدارة مخاطر الأمن السيبراني، وإجراء اختبارات مكثفة لفحص التحمل.
- مراجعة الضمانات المقبولة من قبل البنك المركزي لتقديم السيولة الطارئة (المقرض الأخير).
- إجراء تحسينات على النماذج الرقابية المتبعة وقدرتها على التنبؤ والعمل وفق النظرة المستقبلية.
- مراجعة السياسات النقدية وتكييف أدواتها مع التطورات الاقتصادية
- البحث في إمكانية استحداث أدوات جديدة للسيطرة على التضخم.
- مراعاة تأثير السياسات والإجراءات المتخذة على حماية المستهلك.

كما تحرص سلطة النقد على تأهيل أطرها وبناء القدرات في هذه المجالات.

في السياق نفسه، تعتمد سلطة النقد الفلسطينية إطاراً رقابياً متكاملًا للتعامل مع البنوك التي تواجه صعوبات مالية، حيث يشمل هذا الإطار فرض إجراءات تصحيحية والتدخل المبكر لمنع تفاقم الأزمات. يتم تفعيل خطط التعافي المعدة مسبقاً عند تحقق مؤشرات معينة تدل على تدهور الوضع المالي للمصرف، مما يسمح بإجراءات استباقية لحماية النظام المالي والمودين. ولتقييم فعالية الإجراءات التصحيحية وخطط الإنعاش، تعمل سلطة النقد على تطبيق مجموعة من المعايير والمؤشرات الدقيقة التي تساعد في قياس الأثر المترتب على الإجراءات المتخذة. يتم التحقق من تنفيذ هذه الإجراءات من خلال قسم الإنفاذ في سلطة النقد، حيث يجري فحص دوري للإجراءات المفروضة لتقدير ما إذا كانت تحقق النتائج المرجوة أو يلزم اتخاذ إجراءات أكثر حدية أو تخفيفها.

على صعيد آخر، تقوم المؤسسة الفلسطينية لضمان الودائع بدور أساسي في الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية مصالح المودعين، وذلك من خلال إدارة نظام ضمان الودائع المصرفية. تتولى هذه المؤسسة مسؤولية تصفية البنوك التي قد تواجه مشاكل مالية تستدعي تدخل سلطة النقد الفلسطينية للتصفيه، مما يضعها في موقع المصفي الوحيد لأي بنك تقرر سلطة النقد الفلسطينية تصفيته. كما تمتلك المؤسسة صلاحية اتخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على حقوق

المصرف وإتمام عملية التصفية، وتحل محل المودعين بالقدر الذي ستدفعه من ودائعهم، ويتوجب عليها تثبيت وتوثيق ما تدفعه للمودعين كدَيْن مترتب لها في ذمة المصرف، ويكون لهذا الدين حق الامتياز على سائر حقوق المساهمين والدائنين الآخرين. للمؤسسة أيضاً الحق باتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات البنك ودفع ما عليه من ديون وتحصيل ما له من ذمم، والقيام بالإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على موجوداته وحقوقه وجرّد حساباته، وبالتالي بيع موجودات المصرف المنقولة وغير المنقولة أو أي جزء منها، والقيام بأي عمل أو إجراء آخر تتطلبه التصفية لتمكين من رد الودائع لأصحابها وإيفاء الديون لمستحقيها. وتتمتع المؤسسة بكافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهدافها. هذا ويبلغ الحد الأعلى للوديعة المصرفية المضمونة، البالغ 20 ألف دولار أمريكي.

أما بخصوص سياسات التواصل، تتبع سلطة النقد الفلسطينية سياسة الشفافية والإفصاح وتحرص على التواصل المستمر مع الجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي واللقاءات الصحفية والتقارير الدورية. هذا النهج يتضاعف أهميته في الأحداث الضاغطة حيث يتم العمل بموجب مسودة سياسة خاصة للتواصل تعتمد على مبدأ الصوت الموحد (Single Voice Mechanism) لضمان توصيل المعلومات بدقة وفاعلية للجمهور.

دولة ليبيا

يعتبر مصرف ليبيا المركزي الهيئة المسؤولة عن إدارة الأزمات المصرفية، ويتمتع بالاستقلالية والصلاحيات الواسعة في وضع وإدارة وتنفيذ السياسة النقدية، والإشراف على أداء النظام المصرفي ومتابعة دوره في النشاط الاقتصادي.

في هذا الإطار، تم تأسيس صندوق ضمان أموال المودعين وفقاً للقانون رقم (1) لعام 2005 بشأن المصارف، المعدل بالقانون رقم (46) لعام 2012. وصدر نظامه الأساسي بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم 513 لعام 2009 الصادر في نوفمبر 2009. تنص المادة 4 من النظام الأساسي للصندوق على أن عضوية جميع المصارف والمؤسسات المرخص لها بقبول الودائع في ليبيا هي عضوية إلزامية. بدأ الصندوق في مزاولة نشاطه اعتباراً من 1 مارس 2010. ويبلغ الحد الأقصى الذي يقوم الصندوق بدفعه كتعويض فوري للمودع الواحد لدى أي مصرف عضو يتقرر تصفيته أو سحب الترخيص الممنوح له بممارسة نشاطه بموجب التشريعات النافذة هو مائتان وخمسون ألف دينار ليبي.

فيما يتعلق بالصلاحيات الممنوحة للصندوق، فإنه يغطي الودائع بنسب متفاوتة تبعاً لقيمة الوديعة: الودائع التي تساوي أو تقل عن عشرة آلاف دينار مضمونة كلياً. بينما تُضمن الودائع التي تزيد عن هذا المبلغ جزئياً كما يلي:

- نصف قيمة الوديعة عما يزيد عن عشرة الاف دينار ولا يتجاوز مائة ألف دينار.
- ربع قيمة الوديعة عما يزيد عن مائة ألف دينار ولا يتجاوز 400 ألف دينار.
- ثُمن قيمة الوديعة عما يزيد عن 400 ألف دينار ولا يتجاوز مليون دينار.
- عُشر قيمة الوديعة عما يزيد عن مليون دينار بحد الاقصى للضمان 250 ألف دينار.

جمهورية مصر العربية

يقوم البنك المركزي المصري، باعتباره الهيئة المسؤولة، بإدارة الأزمات المصرفية من خلال لجنة الاستقرار المالي التي تضم رؤساء المؤسسات التالية: البنك المركزي، ووزارة المالية، والهيئة العامة للرقابة المالية، وبتراؤها رئيس مجلس الوزراء. وذلك وفقاً للمادة رقم 49 لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020، حيث تنص المادة رقم 49 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة 2020 على أنه "تشكل لجنة للاستقرار المالي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من: محافظ البنك المركزي المصري نائباً للرئيس، ووزير المالية، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية...". تهدف اللجنة إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي في الدولة من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها في حالة حدوثها، وذلك كله دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل جهة.

يتناول قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي إطاراً متكاملًا لإدارة الأزمات المصرفية، يتماشى مع المبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي في هذه الخصوص، حيث تضمن المحاور الرئيسية الآتية: (1) محددات منح السيولة الطارئة للبنوك التي تعاني نقصاً في السيولة؛ (2) قيام البنوك بتقديم خطط التعافي إلى البنك المركزي وتعديلها طبقاً لما يراه البنك المركزي؛ (3) تدابير التدخل المبكر للحفاظ على سلامة البنوك المالية ومصالح المودعين؛ (4) إطار تسوية أوضاع البنوك المتعثرة متضمناً الحالات التي تتطلب إخضاع البنك للتسوية، وصلاحيات البنك المركزي والأدوات المتاحة له، وكذلك الأهداف والضوابط اللازمة لضمان الحفاظ على الاستقرار المصرفي.

تظل هذه المنظومة في حاجة دائمة للتحديث والتعزيز للرفع من نجاعته، خاصة في ضوء تطور المخاطر المستجدة المترتبة عن التحول الرقمي والتطور التكنولوجي، لا سيما في حالة انتشار الأخبار السلبية عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما تحتاج المنظومة إلى دمج استراتيجيات أكثر مرونة للتعامل مع سيناريوهات متعددة، بما يشمل سحب الأموال بشكل متسارع والتحقق المستمر من المعلومات المتداولة وتقييم تأثيرها على استقرار المؤسسات المالية. ويرى البنك المركزي المصري أن من أهم التحديات في تطبيق منظومة إدارة أزمات فعالة تحديد صلاحيات وتوقيت التدخل المبكر، بما فيها الترتيبات عبر الحدود. ولمواجهة هذه التحديات، يقوم البنك المركزي المصري بمجهودات مستمرة لتطوير منظومة الأزمات بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية، حيث تم إصدار تعليمات خطط التعافي بتاريخ 2 سبتمبر 2021 ليتم إلزام البنوك بتقديم خطط التعافي الخاصة بهم بدايةً من مارس 2023، وتم

إصدار تعليمات السيولة الطارئة بتاريخ 10 يناير 2022 والتي تضمنت شروط وإجراءات منح السيولة الطارئة.

في نفس الإطار، تشمل هذه الجهود أيضاً استخدام نظم الإنذار المبكر وإجراء اختبارات التحمل لتقييم مدى قدرة البنوك على الصمود أمام الصدمات المالية، ويتم تطبيق تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لضمان الاستجابة السريعة لأي مؤشرات تنذر بأزمة محتملة. تتعلق هذه المؤشرات برأس المال والسيولة (مثل: مؤشرات معيار كفاية رأس المال، والرافعة المالية)، والربحية (مثل: مثل هامش الربح التشغيلي، والعائد على الأصول)، وجودة الأصول (مثل: معدل نمو إجمالي القروض، نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض)، ومؤشرات السوق التي تعكس موقف البنك فيما يتعلق بالأسواق المالية، وكذلك مؤشرات الإقتصاد الكلي. بالإضافة إلى إدراج مؤشرات نوعية ومن ضمنها المخاطر الناشئة عن الاسترداد المبكر لمصادر التمويل أو عدم القدرة على الحصول على تمويل بالأسعار السائدة بالسوق، بالإضافة إلى المخاطر الاستراتيجية والمخاطر السيبرانية، ومخاطر السمعة. من جانب آخر، تم إصدار تعليمات المتطلبات الخاصة بتقرير اختبارات التحمل للبنوك بتاريخ 28 مارس 2024، وتهدف التعليمات إلى تحديد إطار عام لاختبارات التحمل التي تقوم البنوك بإجرائها بصفة دورية كجزء من عملية إدارة المخاطر. وقد تم إلزام البنوك بإجراء اختبارات تحمل داخلية بصفة ربع سنوية، إضافة إلى التزام البنوك بإجراء اختبارات تحمل يتم موافاة البنك المركزي بها ضمن التقرير الخاص بعملية التقييم الداخلي لرأس المال بشكل سنوي.

أخيراً، يعتمد البنك المركزي على سياسة تواصل شفافة ومنتظمة خلال الأحداث الطبيعية والضاغطة على حد سواء. يتم ذلك من خلال إصدار مؤشرات أداء البنوك والإجراءات الخاصة بالسياسة النقدية. كما يتم إصدار النشرات الإحصائية الاقتصادية وتقرير الاستقرار المالي بصورة دورية. ويقوم البنك المركزي، إبان الأحداث الضاغطة، بإصدار بيانات صحفية إضافية تشمل التدابير المتخذة للتعامل مع هذه الأحداث وضمان استقرار السوق المصرفي.

المملكة المغربية

إن بنك المغرب هو البنك المركزي والمشرف على القطاع المصرفي وأنظمة الدفع. من بين أهدافه الرئيسية: ضمان استقرار الأسعار والعمل السليم للسوق النقدي والنظام المصرفي. ينص القانون الخاص ببنك المغرب والذي تم إصداره في 21 يونيو 2019 في مادته العاشرة، على أن بنك المغرب يساهم في استقرار النظام المالي الوطني بشكل خاص، من خلال لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر الشمولية التي يرأسها والي بنك المغرب وتتألف من ممثلين عن بنك المغرب، هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المغربية لسوق الرساميل، بالإضافة إلى ممثلين من وزارة المالية في مسائل محددة. ومن بين مهام اللجنة في:

- تنسيق الإجراءات بين أعضائها بخصوص الإشراف على المؤسسات المالية.
- تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات المكونة لتجمع مالي، وكذلك الأنظمة المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات.
- تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذا رقابتها.
- تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية.
- السهر على تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها.
- تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطراً شمولياً.
- تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج.

تسعى هذه الإجراءات إلى تحقيق الاستقرار المالي وحماية المودعين، مع توفير إطار قانوني قوي يمكن من التعامل بفعالية مع أي أزمات مالية محتملة، بما يتماشى مع المعايير الدولية الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي. ويجدر بالذكر أن بنك المغرب، بالتعاون مع وزارة المالية، في طور إصلاح النظام المعني بمعالجة الصعوبات المالية للمؤسسات الائتمانية وإجراءات التسوية، بهدف التوافق بشكل أكبر مع المعايير الدولية الرئيسية التي وضعها مجلس الاستقرار المالي (FSB). تأتي هذه الإصلاحات لتعزيز الإطار القائم بتزويد بنك المغرب بالسلطات الضرورية للتعامل بشكل فعال مع حالات الإفلاس المحتملة أو عدم قدرة المؤسسات الائتمانية على السداد، خصوصاً تلك ذات أهمية نظامية، لمنع انتشار الأزمة وضمان استقرار النظام المالي. تتضمن هذه الإصلاحات تعيين بنك المغرب بشكل واضح كسلطة مسؤولة عن عمليات التسوية وإثرائه بمجموعة من الأدوات اللازمة لأداء مهامه بشكل كامل، مع ضمان توفير الحماية القانونية له ضد أي إجراءات قضائية محتملة. وتشمل أيضاً تحديد أهداف التسوية البنكية بوضوح ضمن القوانين المصرفية، وهي الحفاظ على الاستقرار المالي، وحماية المودعين والحد من استخدام الأموال العامة، بالإضافة إلى تحديد معايير واضحة لبدء عملية التسوية دون التأثير على القدرة التقديرية للسلطة المعنية بالتسوية في اتخاذ قراراتها بناءً على تقييم المخاطر المتعلقة بالكيان المالي المعني. وتهدف هذه التدابير إلى إقامة نظام مالي متين وقادر على مواجهة الأزمات بكفاءة وفعالية.

ولقد وضع بنك المغرب إطاراً لمنظومة إدارة الأزمات، والذي يشمل منظومة تنفيذية ومنظومة للقروض الاستعجالية بما ينسجم مع المبادئ الصادرة عن مجلس الاستقرار المالي. عند حدوث أزمة ذات طابع نظامي، تعمل لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية على تقييم الوضع وتنسيق الجهود، وفي حالة الحاجة إلى تدخل مالي من الدولة، يتم إشراك وزير المالية لاتخاذ قرارات بشأن الإجراءات الملائمة والتدابير المناسبة. هذه اللجنة مسؤولة عن تحليل الأزمة وتقديم اقتراحات للتدابير اللازمة لحلها وتحديد الجدول الزمني للعمليات المقترحة. من جهة أخرى، تهدف

منظومة القروض الاستيعابية إلى تفادي أو تصحيح أية وضعية قد تهدد استقرار النظام المالي، خاصة من خلال منع انتقال العدوى في السوق النقدية بين البنوك. تُقدم هذه القروض بشروط محددة وللبنوك ذات الملاءة الجيدة والتي تواجه صعوبات سيولة. إن الإطار التنظيمي لهذه المنظومة يعكس التزام البنك المركزي بالحفاظ على الاستقرار المالي ويتمشى مع المعايير الدولية لمجلس الاستقرار المالي.

في ضوء الأحداث الأخيرة مثل جائحة كورونا والتغيرات الجيوسياسية العالمية، يتضح أن منظومة إدارة الأزمات تحتاج إلى تعزيز في مجالات محددة. أولاً، يجب تحسين آليات الرقابة لتشمل التقنيات المالية الحديثة والتحديات العابرة للحدود. ثانياً، من الضروري تطوير التعاون الدولي لمواجهة الضغوط التضخمية وتقلبات أسعار الفائدة. ثالثاً، يجب مراجعة خطط الإنعاش البنكية لضمان مرونتها وقدرتها على التكيف مع الأزمات. رابعاً، تقوية أنظمة ضمان الودائع لبناء ثقة المودعين ومنع الهلع المالي (Bank run). وأخيراً، من الأهمية بمكان التركيز على تطوير الكفاءات المهنية للكوادر البشرية لضمان استجابة سريعة وفعالة للأزمات. كما تستدعي المخاطر الحديثة كالمخاطر السيبرانية، الكوارث الطبيعية، التغيرات المناخية، والتأثيرات المترتبة على وسائل التواصل الاجتماعي مراجعة شاملة لتحسين البنى التحتية التكنولوجية، تعزيز الإطار التشريعي، ورفع مستوى الوعي لمواجهة هذه التحديات بفاعلية، مما يحافظ على استقرار النظام المالي وثقة الجمهور.

من جانب آخر، وضع بنك المغرب، متبعاً المعايير الدولية، دليلاً داخلياً لمعالجة أزمات البنوك التي تواجه صعوبات مالية. هذا الدليل يرسى الأسس القانونية والتعاقدية للتعامل مع هذه الأزمات، ويحدد مختلف الإجراءات التي يمكن تطبيقها لتسوية وضع البنوك المتعثرة، بما في ذلك البيع الجزئي أو الكلي للبنك أو أصوله. كما يوفر الإطار القانوني لبنك المغرب مجموعة من التدابير لمعالجة الصعوبات المالية للمؤسسات الائتمانية في المغرب تخضع أساساً للقانون البنكي، وللقانون الخاص ببنك المغرب. يوفر هذا الإطار مجموعة من الخطوات والتدابير التي تميز هذه العملية وتشمل على الأخص: تدابير تصحيحية، وتعيين مدير مؤقت، وآليات قانونية تمكن بنك المغرب من اتخاذ قرارات بشأن تدابير التسوية (البيع، الدمج، الانقسام، إنشاء هيكل مخصص)، وسحب الرخصة والتصفية، وإطار للحوكمة والتنسيق، وتدابير للدعم العام من خلال آلية للسيولة الطارئة من البنك المركزي والدعم القابل للسداد من الصندوق الجماعي لضمان الودائع. كما أن الإصلاح الجاري للقانون البنكي يهدف إلى استكمال هذا الإطار لتحقيق التوافق بشكل أفضل مع المبادئ الأساسية التي حددها مجلس الاستقرار المالي.

ويشمل إطار منظومة إدارة الأزمات صندوق ضمان ودائع البنوك وذلك منذ سنة 1993. وفي سنة 2015 تم إنشاء شركة إدارة صناديق ضمان الودائع (SGFG) بموجب القانون وهي مسؤولة عن إدارة الصندوق الجماعي لضمان ودائع البنوك بالإضافة إلى صندوق ضمان ودائع البنوك التشاركية، المحدث في نفس السنة. علماً أن رأس مال الشركة مملوك لبنك المغرب وللمؤسسات الائتمانية المشتركة في الصناديق التي

تديرها الشركة المذكورة، ويترأس مجلس إدارتها والي بنك المغرب أو أي شخص آخر يفوضه لهذا الغرض. وتلعب مؤسسة ضمان الودائع دوراً محورياً في حماية حقوق المودعين وتعزيز الاستقرار المالي، خاصة في حال تصفية البنوك. هذه المؤسسة توفر تغطية تأمينية للودائع الموجودة في البنوك المشاركة بالنظام، مما يضمن تعويض المودعين في حال فقدان ودائعهم بسبب تصفية بنكهم، حيث يصل الحد الأقصى للتعويض المقدم إلى 8,000 دولار أمريكي لكل مودع، وهو ما يشمل الودائع المجمعة والأموال التي تم جمعها من قبل مؤسسات الائتمان، باستثناء الفئات التي حددها القانون بأنها غير مشمولة. لتمويل هذه التعويضات وغيرها من العمليات، تتلقى المؤسسة اشتراكات سنوية من البنوك الأعضاء. أما في حال تصفية بنك ما، فتقوم المؤسسة بتفعيل آلياتها لتعويض المودعين وفقاً للحدود المحددة قانوناً، ما يضمن حقوقهم. كما يعتبر التنسيق بين مؤسسة ضمان الودائع وبنك المغرب ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار المالي. يتم تبادل المعلومات والتحليلات بانتظام بين الطرفين لتقييم المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على النظام المالي بالكامل. هذا التنسيق يساعد في وضع استراتيجيات فعالة لمواجهة الأزمات المالية.

في نفس السياق، يُعلم بنك المغرب، بدوره، أعضاء المجلس الإداري للشركة المسيرة لتعويض المودعين عندما يلاحظ عدم قدرة إحدى مؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق على إرجاع الودائع أو الأموال الأخرى القابلة للإرجاع والتي يتوقع أن يتم إرجاعها في آجال قريبة لدواع مرتبطة بوضعيتها المالية. كذلك يمكن لمؤسسة ضمان الودائع أن تقدم، على وجه الاحتياط والاستثناء، لإحدى مؤسسات الائتمان المنخرطة في الصندوق والتي تعترضها صعوبات من شأنها أن تؤدي أجلاً إلى عدم توفر الودائع، مساعدات قابلة للإرجاع تحدد مبلغها وسعر الفائدة المطبق عند الاقتضاء وكذلك طرق الإرجاع أو تأخذ مساهمات في رأسمالها، وذلك بعد استطلاع رأي بنك المغرب شريطة أن تقدم المؤسسة المعنية تدابير تسوية مقبولة. هذه الصلاحيات التي منحت لمؤسسة ضمان الودائع تسهم بشكل كبير في تعزيز الثقة في النظام المصرفي وتعزيز الاستقرار المالي عبر توفير شبكة أمان للمودعين والمؤسسات المالية على حد سواء، مما يؤدي إلى تقوية النظام المالي ككل وحمايته من الاضطرابات الكبيرة.

من جانب آخر، يتبع بنك المغرب سياسة تواصل متكاملة ومدروسة للتعامل مع الجمهور خلال الأحداث الطبيعية والضاغطة، حيث يحرص البنك على تطبيق مبادئ الشفافية والدقة في نشر المعلومات. يقوم البنك بإصدار القرارات النقدية وتحديثات السياسة المالية بشكل منتظم عبر موقعه الإلكتروني والبيانات الصحفية، ويعمل على تعزيز الفهم العام لهذه القرارات من خلال المؤتمرات الصحفية والندوات التي ينظمها أو يشارك فيها. إضافة إلى ذلك، يستخدم البنك وسائل التواصل الاجتماعي لتوفير تحديثات مستمرة وللتفاعل مباشرة مع الجمهور. في أوقات الأزمات، تصبح سياسة التواصل أكثر تركيزاً على الإستجابة السريعة والشفافية القصوى لضمان تقديم المعلومات الصحيحة والموثقة، مما يساعد في مكافحة الشائعات

والمعلومات المضللة. يعمل بنك المغرب أيضاً على التنسيق المستمر مع الهيئات الحكومية والمالية لتوحيد الجهود وتعزيز استقرار النظام المالي. تشمل السياسات أيضاً توجيه العملاء والمؤسسات حول كيفية الاستفادة من الدعم المالي المقدم لتخفيف آثار الأزمات، مما يعكس التزام بنك المغرب بدعم الاقتصاد الوطني وضمان استقراره حتى في أصعب الأوقات.

الجمهورية اليمنية

تشمل الهيئات المسؤولة عن إدارة الأزمات المصرفية كل من البنك المركزي اليمني ومؤسسة ضمان الودائع. على الرغم من أنه لا توجد لجنة رسمية دائمة مخصصة لإدارة الأزمات المصرفية، يمكن للبنك المركزي تشكيل لجنة مؤقتة إذا اقتضى الأمر. تضم ممثلي البنك المركزي، مؤسسة ضمان الودائع ووزارة المالية. ويعمل البنك المركزي حالياً، بالتنسيق مع ميتاك (METAC-IMF)، لوضع دليل لإدارة الأزمات المصرفية ومن ثم البدء بالإجراءات التنظيمية لتشكيل إدارة مختصة. ويقوم البنك المركزي بالتعامل مع البنوك التي تواجه صعوبات مالية من خلال تغذية حساباتها. تتولى مؤسسة ضمان الودائع، المنشأة وفقاً للقانون الذي تم إصداره في العام 2008، تصفية البنوك وفقاً للتعليمات الواردة في قانون البنوك والتنسيق مع البنك المركزي الذي له الصلاحية لأخذ قرار التصفية. ومن ضمن المجلس المشكل لإدارة المؤسسة محافظ البنك المركزي ونائبه ووكيل قطاع الرقابة على البنوك. وتقوم المؤسسة، بالتنسيق مع البنك المركزي، بمخاطبة البنوك بخصوص البيانات المالية المطلوبة واحتساب الرسوم وفرض الغرامات. وحدد الحد الأعلى لقيمة الوديعة المصرفية المضمونة في 1,200 دولار أمريكي، مع إمكانية رفع هذا الحد بموافقة المجلس.

الخلاصة

إستعرض الفصل نظرة عامة على الجهود الواضحة للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تعزيز منظومة إدارة الأزمات المصرفية، حيث تقوم بإدراج مهمة حل الأزمات المصرفية ضمن اختصاصاتها، كما تقوم بهذه المهمة في ظل التنسيق والتشاور مع السلطات الأخرى المعنية، ولا سيما من خلال لجان مخصصة. إن أطر حل الأزمات التي تم وضعها، والتي تقع مسؤوليتها إما على عاتق الإدارات المسؤولة عن الإشراف المصرفي أو الإستقرار المالي، أو كليهما، تهدف إلى أن تكون متوافقة مع القواعد والمعايير الدولية في هذا المجال، وتشمل في معظمها معايير تحديد البنوك التي تواجه صعوبات، ومعايير التدخل المبكر، وإجراءات الحل. إلا أن هذه الأطر لا تزال بحاجة إلى تحسين وتعزيز لضمان فعاليتها وقابليتها للتطبيق. من بين أبرز مجالات التحسين ما يلي:

- توضيح وتحديد صلاحيات وتوقيت التدخل لضمان استجابة سريعة وفعّالة للأزمات المصرفية. يشمل ذلك تحديد معايير البنك غير القابل للحياة وانتقاله من نطاق الإجراءات التصحيحية إلى نطاق إدارة الأزمة، وتطوير أدوات قانونية وتنظيمية تتيح للبنوك المركزية اتخاذ الإجراءات اللازمة، وكذلك تحسين التنسيق بين الهيئات المعنية داخل البنك المركزي على المستوى الوطني وعلى المستويين الإقليمي والدولي، نظراً لوجود مجموعات مالية عابرة للحدود ويستوجب الترابط المعقد بين الأنظمة المالية إجراء استجابة متناسقة.
 - تعزيز وتحديث خطط الإنعاش وخطط الحل للبنوك المتعثرة لضمان قابليتها للتنفيذ إذا اقتضى. يشمل ذلك إجراء تمارين إدارة الأزمات وفق سيناريوهات متعددة وتقييمها بانتظام.
 - تطوير أنظمة ضمان الودائع لحماية المودعين وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.
 - اعتماد سياسات تواصل شفافة وفعّالة لضمان تقديم المعلومات الدقيقة للجمهور والمستثمرين سواء خلال الأوقات الطبيعية أو الضاغطة، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويقلل من الشائعات والمعلومات المضللة.
 - بناء القدرات لرفع مؤهلات الكوادر البشرية في البنوك المركزية والهيئات الرقابية وتعزيز مهاراتهم في إدارة الأزمات المصرفية.
- علاوة على ذلك، يتعين مراجعة وتحديث منظومة الأزمات المصرفية بشكل يستوعب التحديات والمخاطر الجديدة الناجمة عن التغيرات في ممارسات ونماذج أعمال المؤسسات المالية، وكذلك في سياق تنامي الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة، والتأثير المتزايد للشبكات الاجتماعية على سلوك المدخرين والجمهور. كما من الأهمية بمكان أن تأخذ منظومة الأزمات المصرفية المخاطر والتحديات الناشئة عن تغيرات المناخ والكوارث الطبيعية التي تؤثر على العديد من البلدان العربية.

الفصل الثامن

التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة والعملات المشفرة والرقمية وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية

أدى التطور الملحوظ في التقنيات المالية في الأعوام الماضية إلى قيام العديد من المؤسسات المالية بتعزيز مستوى الخدمات المقدمة من خلال تطوير قنوات جديدة تستبدل القنوات التقليدية التي اعتادت عليها. ومع النمو الكبير الذي تشهده التقنيات والخدمات المرتبطة بها، زادت الفرص التي تتيحها هذه التقنيات والخدمات على صعيد تعزيز كفاءة العمليات المالية والمصرفية، خاصة في مجال دعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية وتشجيع ريادة الأعمال وتعزيز الشمول المالي.

ومع تزايد أهمية استخدام التقنيات المالية الحديثة، تواجه المؤسسات المالية مخاطر جديدة بسبب التهديدات الإلكترونية والهجمات السيبرانية. في هذا السياق، إن تبني القطاع المالي والمصرفي لهذه التقنيات المالية المتطورة ينتج عنه العديد من المخاطر والتحديات، تتمثل في المخاطر التشغيلية كالمخاطر السيبرانية والمخاطر القانونية، إضافةً إلى مخاطر أخرى تتمثل بمخاطر السيولة ومخاطر التنافسية وغيرها من المخاطر. وعليه، يكمن دور الجهات الرقابية بتمكين القطاع المصرفي والمالي من خلال خلق بيئة حيوية تواكب التطور الرقمي، إضافةً إلى تبني نهج حديث ومرن للرقابة يأخذ في الاعتبار المخاطر الناجمة عن الاعتماد المتزايد على التقنيات المالية، وفي الوقت نفسه تبني إستراتيجيات أو برامج مدروسة لتشجيع الابتكار المستدام، والمساهمة في تطوير المعرفة الرقمية والتقنية.

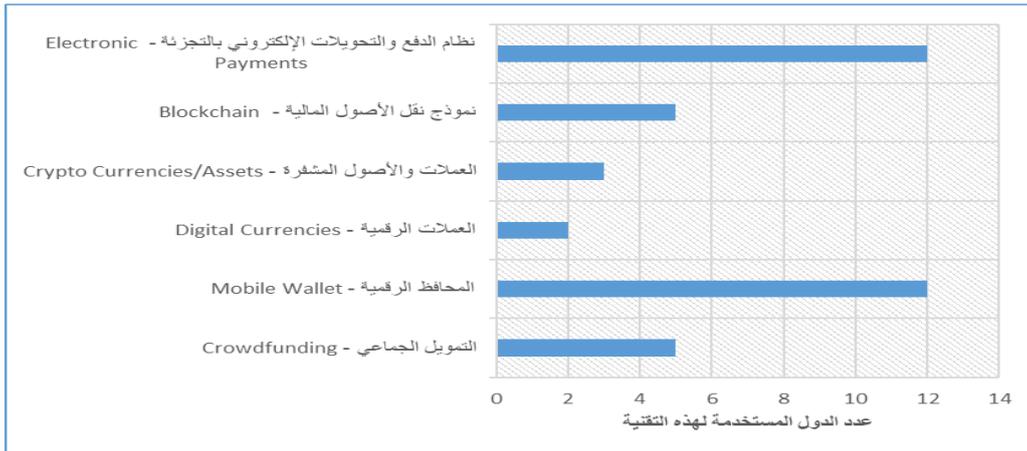
ونتيجة لتنامي جهود الدول العربية بشأن صناعة التقنيات المالية الحديثة، ولما للأمر من أهمية بالغة تكمن في مواكبة الحداثة للمحافظة على تنافسية القطاع المالي العربي وبالتالي تعزيز استقراره، يعكس هذا الفصل وضع الدول العربية في هذا المجال من خلال تسليط الضوء على آخر التطورات المتعلقة بصناعة التقنيات المالية، والتعرف على أهم المنجزات التي حققتها الدول العربية في سبيل إرساء هذه الصناعة، بالإضافة إلى إبراز مختلف المخاطر والتحديات التي تواجهها التقنيات المالية في المنطقة العربية وجهود الدول في الحد منها وخلق نوع من التوازن بين الفرص والمخاطر. كما سيتم استعراض جهود السلطات الرقابية بتلك الدول في تمكين القطاع، وسيتم كذلك التطرق إلى ما قامت به السلطات من جهود بشأن الحد من مخاطر الأمن السيبراني⁴⁵.

⁴⁵ مصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2024 (صندوق النقد العربي)، ويشمل الفصل الدول التالية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والعراق، وغان، وفلسطين، والكويت، وليبيا، ومصر، والمغرب، واليمن.

لمحة حول التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية

إزداد اهتمام الدول العربية بمجال التقنيات المالية الحديثة نتيجة لتنامي القطاع على المستوى العالمي وللمحافظة على تنافسية القطاع المالي العربي. وقد خطت الدول العربية خطوات واسعة في مجال تطوير صناعة التقنيات المالية الحديثة، ولعل من أكثر التقنيات المستخدمة والمطبقة في الدول العربية هي أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية بالتجزئة والمحافظ الرقمية. أما فيما يخص العملات المشفرة، فقد طبقت ثلاثة دول عربية هذه التقنية وهي الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان، وقد قامت تلك الدول بتهيئة المنظومة التشريعية التي تأخذ في الاعتبار المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من التقنيات، مع إدراكها الحاجة المستمرة لمراجعة وتحديث تلك المنظومة بما يمكنها من فهم المخاطر المرتبطة بها (شكل 8-1).

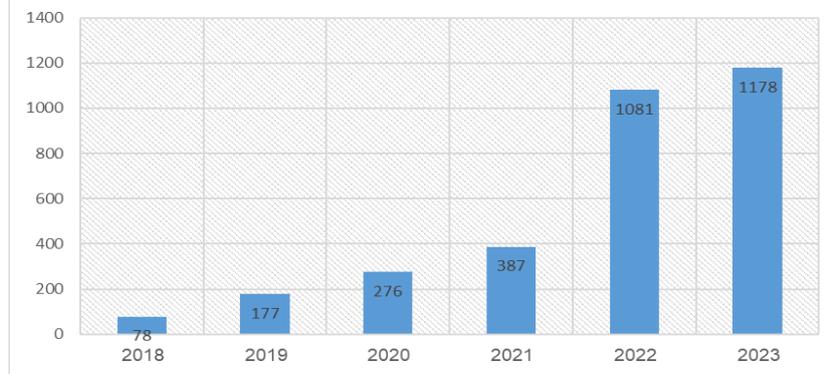
شكل (8-1): أهم التقنيات المالية الحديثة المُستخدمة في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

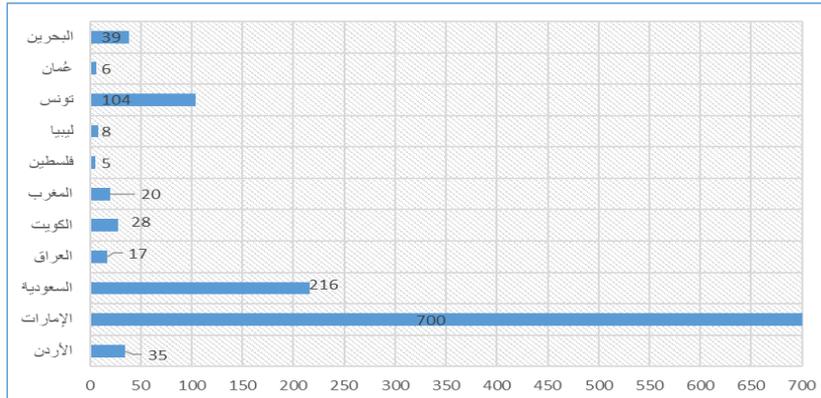
في هذا الإطار، واصل قطاع التقنيات المالية الحديثة تطوره خلال الأعوام الخمس الأخيرة، إذ إزداد عدد شركات التقنيات المالية الحديثة وتساعد بشكل ملحوظ، حيث بلغ إجمالي عدد شركات التقنيات المالية المرخصة نحو 1,178 شركة في نهاية عام 2023 مقابل 1,081 شركة في عام 2022. علماً أن عدد الشركات تضاعف لأكثر من 15 مرة منذ عام 2018. وقد تصدرت الامارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث عدد الشركات المرخصة إذ بلغت 700 شركة (بحجم إستثمارات بلغ 1.3 مليار دولار أمريكي)، تلتها السعودية بعدد شركات بلغ 216 شركة في نهاية عام 2023. ويرجع ذلك للتطورات التي تشهدها تلك الدول من حيث ترخيص وتنظيم ورقابة شركات التقنيات المالية الحديثة.

شكل (2-8): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المرخصة في
الدول العربية خلال الفترة (2018-2023)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (3-8): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المرخصة في
الدول العربية بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2023



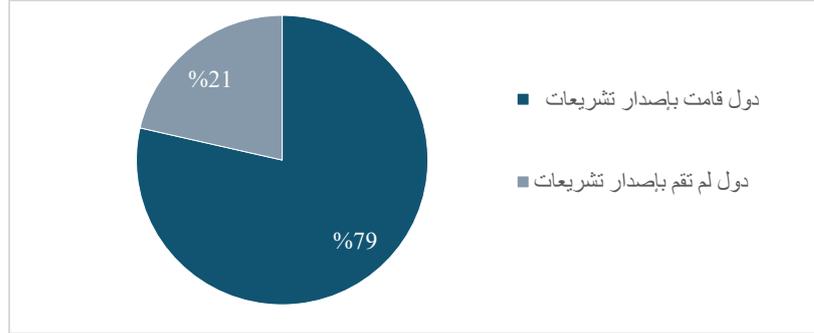
المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

الوضع التشريعي والرقابي على شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

مع تبني التقنيات المالية الحديثة، بادرت الجهات الرقابية في الدول العربية بإصدار تشريعات للتكيف مع نماذج الأعمال الجديدة وكذلك مع تنامي ترخيص الشركات الناشئة. وتكمن أهمية وضع التشريعات والتعليمات الرقابية بهدف ضمان واستقرار القطاع المالي إضافة إلى حماية مصالح العملاء. وقد كانت الدول العربية مرنة وسريعة في إصدار تشريعات لتنظيم النشاط المرتبط بالتقنيات المالية الحديثة بما يتناسب مع نماذج الأعمال الجديدة، حيث بادرت 11 دولة (من أصل 14 دولة قامت بالرد على الاستبيان) بإصدار تشريعات في هذا الشأن من قبل المصارف المركزية والمؤسسات النقدية العربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، السعودية، العراق.

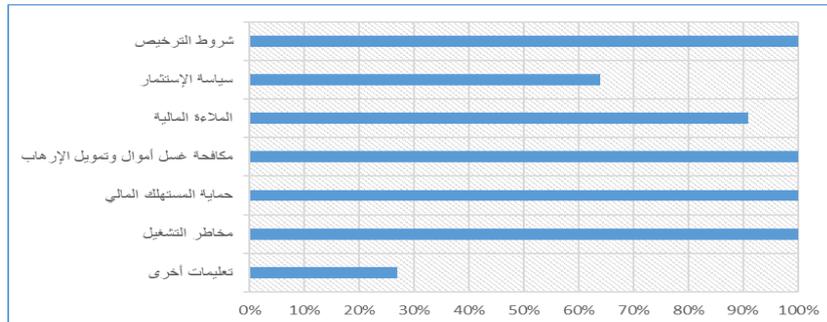
الكويت، المغرب، تونس، عمان، فلسطين، ومصر. وقد غطت التشريعات الصادرة عدة جوانب لتتماشى مع أفضل الممارسات العالمية وكان أبرزها شروط ومتطلبات الترخيص، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والجوانب المتعلقة بحماية المستهلك والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

شكل (4-8): الوضع التشريعي للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (5-8): الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة من البنوك المركزية في الدول العربية فيما يخص التقنيات المالية الحديثة



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في هذا السياق، لا بد من التنويه إلى إن الجهات الرقابية المسؤولة عن شركات التقنيات المالية غالباً ما تكون المصارف المركزية، حيث تخضع شركات التقنيات المالية الحديثة بشكل أساسي لرقابة المصارف المركزية في جميع الدول العربية. وفي بعض الأحيان تتشارك بعض الجهات الأخرى في الرقابة على بعض الشركات في هذا القطاع، ومثال ذلك الشركات المختصة في التمويل الجماعي حيث تخضع لرقابة هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة وهيئة أسواق المال في الكويت. ويوضح الجدول (1-8) الأنواع المختلفة لشركات التقنيات المالية الحديثة والجهات الرقابية التي تدرج تحتها.

جدول 8-1: الجهة الرقابية التي تخضع لها شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

الدولة	نموذج نقل الأصول المالية (Blockchain)	نظام الدفع والتحويلات الإلكتروني بالتجزئة	العملات والأصول المشفرة	العملات الرقمية (Digital) (Currencies)	المحافظ الرقمية (Mobile) (Wallet)	التمويل الجماعي (Crowdfunding)
الأردن	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي الأردني	-	-	البنك المركزي الأردني	البنك المركزي الأردني
الإمارات	-	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	- مصرف الإمارات العربية المتحدة: الأصول الافتراضية كوسيلة للدفع - هيئة الأوراق المالية والسلع: الأصول الافتراضية كإداة استثمار - هيئة تنظيم الأصول الافتراضية: VARA والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) في دبي.	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي	- مصرف الإمارات العربية المتحدة: أنشطة التمويل الجماعي القائمة على الديون - هيئة الأوراق المالية والسلع: أنشطة التمويل الجماعي القائمة على الأسهم
البحرين	مصرف البحرين المركزي	مصرف البحرين المركزي	مصرف البحرين المركزي	مصرف البحرين المركزي	مصرف البحرين المركزي	مصرف البحرين المركزي
السعودية	-	البنك المركزي السعودي	-	-	البنك المركزي السعودي	البنك المركزي السعودي
العراق	-	البنك المركزي العراقي	-	-	البنك المركزي العراقي	-
الكويت	-	بنك الكويت المركزي	-	-	بنك الكويت المركزي	خدمة التمويل الجماعي القائم على الأوراق المالية تم تنظيمها من هيئة أسواق المال
المغرب	-	بنك المغرب	بنك المغرب/الهيئة المغربية لسوق الرساميل	بنك المغرب	بنك المغرب	بنك المغرب/الهيئة المغربية لسوق الرساميل
تونس	-	البنك المركزي التونسي	-	-	البنك المركزي التونسي	التمويل التشاركي عبر الاستثمار في أوراق مالية هيئة السوق المالية التمويل التشاركي عبر القروض البنك المركزي التونسي التمويل التشاركي عبر الهبات والتبرعات

سلطة رقابة التمويل الصغير						
البنك المركزي العماني هيئة الخدمات المالية	البنك المركزي العماني	البنك المركزي العماني	البنك المركزي العماني وهيئة الخدمات المالية	البنك المركزي العماني	البنك المركزي العماني	عمان
-	سلطة النقد الفلسطينية	-	-	سلطة النقد الفلسطينية	-	فلسطين
-	مصرف ليبيا المركزي	-	-	مصرف ليبيا المركزي	-	ليبيا
البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية	مصر

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

البنوك الرقمية في الدول العربية

ساهم التوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة عربياً في تسريع ترخيص البنوك الرقمية، ولا شك أن وجود البنوك الرقمية يعد تحولاً للبنية التحتية المالية التي تعتمد بشكل كبير على التقنيات الحديثة. وقد قامت خمس دول عربية (الإمارات البحرين، السعودية، الكويت، والعراق) بترخيص بنوك رقمية، حيث وصل عدد البنوك الرقمية التي تم ترخيصها في الدول العربية إلى 11 بنك رقمي. وقد قامت كل من الجزائر (في بداية 2024) ومصر (في يوليو 2023) بإصدار المتطلبات لترخيص البنوك الرقمية في المستقبل. وبالنسبة لإرشادات والمعايير ومتطلبات منح التراخيص، فقد اختلفت بين الدول، حيث تقوم بعض الدول كالسعودية، والكويت، ومصر، والجزائر بإصدار متطلبات منفصلة أو إضافية تخض البنوك الرقمية، في حين تقوم بعض الدول الأخرى كالإمارات والبحرين بتطبيق نفس المتطلبات الرقابية على البنوك الرقمية والتقليدية.

جدول 2-8: متطلبات ترخيص البنوك الرقمية في الدول العربية

الدولة	متطلبات الترخيص
الإمارات	تعد المتطلبات الرقابية على البنوك الرقمية والتقليدية متشابهة وان المصرف المركزي يعتمد الترخيص حسب نموذج الاعمال. وعلى هذا النحو، ان المتطلبات الرقابية الاحترافية مطبقة على جميع البنوك المرخصة في الدولة.
البحرين	تخضع البنوك الرقمية لنفس متطلبات الترخيص والمتطلبات التنظيمية والرقابية لبنوك التجزئة في البحرين والمدرجة في الدليل الارشادي لمصرف البحرين المركزي
الجزائر	لقد بدأ الشروع في بداية 2024 بوضع نظام يرخض عمل البنوك الرقمية، وهذا بوضع الإطار التنظيمي للترخيص لها كما يعمل بنك الجزائر على التحضير لأنظمة توطر عمل هذه البنوك، وبالتالي الى غاية نهاية 2023 بداية 2024 لا توجد بنوك رقمية مرخصة بعد
السعودية	يشترط لتقديم طلب ترخيص بنك رقمي في المملكة استيفاء الآتي: 1- أن يتخذ البنك الرقمي شكل شركة مساهمة محلية. 2- أن يتوافر لدى المؤسسين ما يلي: أ- خبرة ومعرفة في مجال القطاع المالي. ب- خبرة ومعرفة مناسبة ذات صلة بالتقنية. ج- الأهلية والقدرة والملاءة المالية لدعم تأسيس البنك الرقمي. 3- يجب أن يكون لدى المتقدمين فريق من الأفراد من ذوي الخبرات في مجالاتهم وذلك لمناقشة الجوانب ذات العالقة بالطلب المقدم

الكويت	تم اصدار تعليمات في يناير 2022 من قبل بنك الكويت المركزي في هذا الشأن.
مصر	تم اصدار قواعد ترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها في يوليو 2023.

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

وقد أظهر استبيان الاستقرار المالي أن 50 في المائة من الدول العربية المشاركة في الاستبيان قد قامت بترخيص بنوك رقمية من قبل البنوك المركزية العربية أو عن وجود توجه لترخيصها. وتشمل الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة من البنوك المركزية في الدول العربية (التي أصدرت الأطر التشريعية والرقابية فيما يخص البنوك الرقمية) شروط الترخيص، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك والبيانات الشخصية، ومخاطر التشغيل.

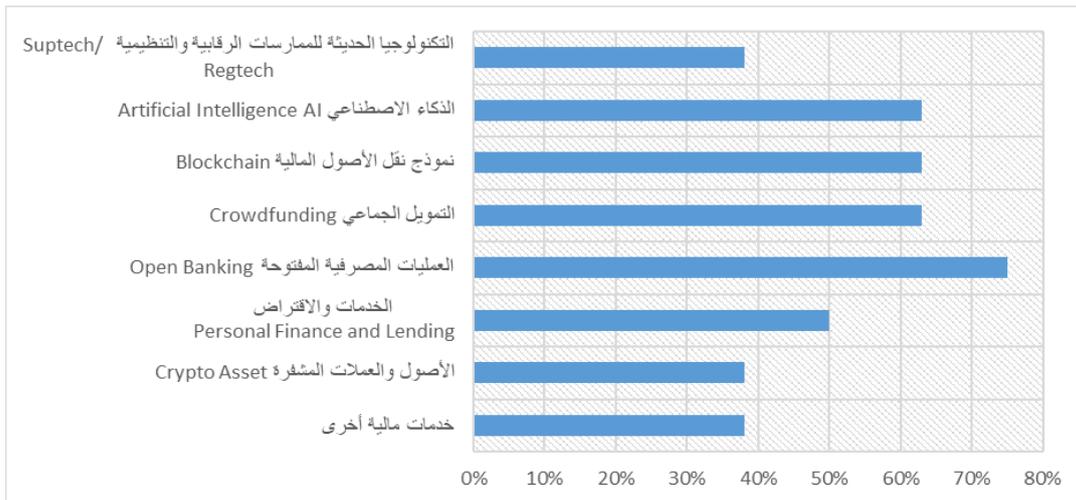
البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox)

مع النمو المستمر في مجال التقنيات المالية الحديثة، قامت العديد والبنوك المركزية في الدول العربية بخطوات واسعة لدعم الابتكار والتطوير في هذا المجال، وذلك بتوفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة من خلال إنشاء بيئة رقابية تجريبية (Regulatory Sandbox) لدعم شركات التقنيات المالية. وقامت 10 دول عربية وهي: الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والسعودية، والكويت، وعمان، وفلسطين، وليبيا، ومصر بإنشاء بيئة رقابية. وتقوم العراق والمغرب بدراسة إنشاء بيئة رقابية تجريبية لشركات التقنيات المالية الحديثة.

وتأتي أهمية إنشاء بيئة رقابية من قبل المصارف المركزية في الدول العربية من خلال تقديم فرصة للشركات ذات الحلول المبتكرة للتوسع والازدهار في المنطقة، وتوفير بيئة آمنة للشركات الصغيرة والناشئة متحررة جزئياً من القيود التنظيمية. وقد قامت السلطات الرقابية في الدول التي أنشأت البيئة الرقابية بتوفير مجموعة من الحوافز والمزايا للمشاركين. وقد دأبت السلطات الرقابية في الدول العربية على محاولة تحقيق التوازن ما بين الحد من المخاطر التي قد تنشأ من تبني القطاع المصرفي والمالي للتقنيات المالية الحديثة ودعم الابتكار والتطوير. كما أولت اهتماماً في إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية. وتعكس الجهود المبذولة في إطار إنشاء البيئة الرقابية إلى تعزيز دور البنوك المركزية العربية في تبني وتشجيع الابتكار ودعم الجهات الرقابية للشركات من خلال إعفاء المشاركين مؤقتاً من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية، وتوفير العديد من المزايا للمشاركين، بالإضافة إلى تقديم الرأي الفني من المختصين في مجال التقنيات المالية، فضلاً عن تحقيق درجة تنافسية عالية. ويظهر الملحق (1-8) ملخص عن جهود بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في توفير بيئة الرقابية التجريبية.

في هذا السياق، تستهدف البيئة الرقابية التجريبية قطاعي الشركات والأفراد الذين يتطلعون إلى توفير المنتجات أو الخدمات المبتكرة في إطار التقنيات المالية الحديثة القائمة على أعمال الدفع الإلكتروني للأموال أو المرتبطة بها باستخدام تكنولوجيا حديثة أو مبتكرة. وتختلف أنواع الخدمات والمنتجات الحالية التي تقدمها تلك الشركات في البيئة التجريبية التنظيمية لتشمل العمليات المصرفية المفتوحة والتمويل الجماعي ونموذج نقل الأصول والعملات المشفرة والتكنولوجيا الحديثة للممارسات الرقابية والتنظيمية.

شكل (6-8): الخدمات والمنتجات الحالية المقدمة في إطار البيئة الرقابية لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

العملات الرقمية للمصارف المركزية (CBDC) والأصول المشفرة

أ. العملات الرقمية

كما هو الحال في دول العالم، لا زالت المصارف المركزية والسلطات الرقابية تقوم بدراسة إمكانية إصدار عملة رقمية (CBDC) تصدر عنها، وذلك بهدف الإحاطة بالفرص والمخاطر والتحديات المرتبطة بها، ومدى مساهمة إصدار مثل هذه العملات في توفير حلول وبنية أساسية لتحويل الأموال عبر الحدود.

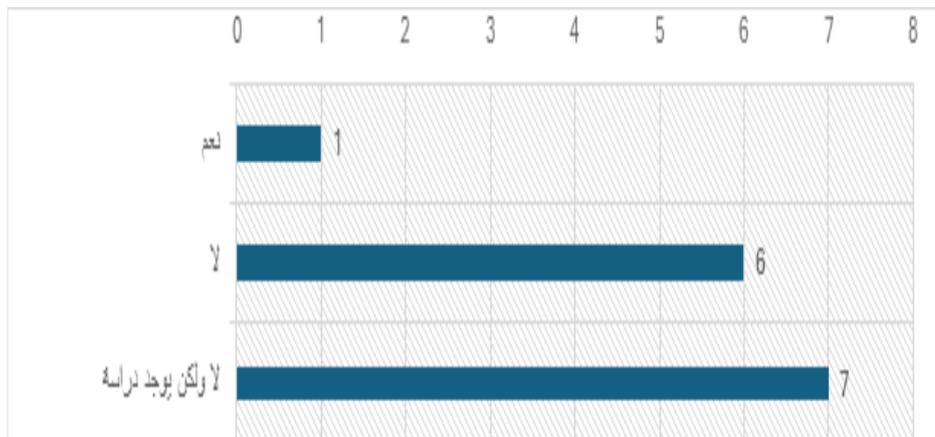
في هذا السياق، تعددت الإيجابيات حول إصدار العملات الرقمية حسب ما بينته نتائج استبيان الإستقرار المالي في الدول العربية، حيث أشارت بعض المصارف المركزية العربية إلى أن التداول بالعملة الرقمية يهدف بالأساس إلى إضفاء صيغة قانونية تحت إشراف المصرف المركزي، كما أن استخدام العملة الرقمية للمصارف المركزية قد يسهم في زيادة الشمول المالي، حيث يمكن للعملات الرقمية للمصارف المركزية

أن توفر إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لأولئك الذين لا يتعاملون مع البنوك. وكما أن العملة الرقمية للمصارف المركزية سوف تعزز الكفاءة والأمن، حيث يمكن معالجة المعاملات التي تستخدم عملات المصارف المركزية الرقمية بشكل أسرع وأكثر أماناً من أنظمة الدفع التقليدية، مما يقلل من مخاطر الإحتيال والأخطاء. كما سوف تسهم في خفض التكاليف، حيث يمكن للعملات الرقمية للمصارف المركزية أن تقلل التكاليف المرتبطة بطباعة وتوزيع وتخزين العملة المادية، فضلاً عن تكاليف معالجة المعاملات وتسويتها، وأيضاً سوف تسمح بزيادة الإبتكار، حيث من الممكن أن تحفز عملات المصارف المركزية الرقمية الإبتكار في القطاع المالي من خلال توفير منصة لتطوير أنظمة وخدمات دفع جديدة تستفيد من الميزات الفريدة للعملات الرقمية. وفي المقابل تدرك المصارف المركزية وجود بعض المخاطر والتأثيرات السلبية التي قد تهدد الإستقرار المالي.

ولا تزال العديد من المصارف المركزية تبحث عما إذا كانت هناك دواعٍ لاعتماد العملات الرقمية في الوقت الراهن، مع توصل عدد من المصارف المركزية في دول العالم إلى قناعة بعدم وجود ما يستدعي تبني وإصدار مثل هذا النوع من العملات في الوقت الراهن.

في هذا السياق، يُعتبر **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** أول مصرف مركزي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يصدر عملة رقمية للبنوك المركزية (بالجملة wholesale) من خلال تجربة "mBridge"، والتي تضمنت معاملات بأموال حقيقية. كذلك إن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي هو أيضاً أول مصرف مركزي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يقوم بتسهيل معاملات

شكل (7-8): تطورات إصدار العملات الرقمية لدى المصارف المركزية في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

العملة الرقمية بالجملة عبر الحدود ومعاملات العملات الأجنبية مع دول أخرى، حيث شاركت 5 بنوك تجارية في الإمارات العربية المتحدة في تلك التجارب، وتم إنجاز أكثر من 50 معاملة العملة الرقمية ذات القيمة الحقيقية أثناء التشغيل التجريبي مع

القيمة الإجمالية 31 مليون درهم إماراتي. وفي شهر مارس 2023 أعلن المصرف المركزي أنه بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من استراتيجية العملة الرقمية للمصرف المركزي، ويشمل ذلك إصدار دراسات وتقارير متعددة بينما تستعد لإطلاق محتمل للعملة الرقمية في المستقبل. كما سيتم تنفيذ دراسات الجدوى، ودراسة الأثر على الاستقرار المالي والسياسة النقدية، وإعداد الدراسات الإقتصادية في المرحلة الأولى لتحديد ما إذا كان مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي سيواصل إصدار عملة رقمية للبنك المركزي للبيع بالتجزئة أو للبيع بالجملة.

أما فيما يخص **مصرف البحرين المركزي**، تم البدء في مشروع العملة الرقمية لمصرف البحرين المركزي أو مفهوم الدينار الرقمي في عام 2018. حيث تم تشكيل لجنة فنية داخلية للمشروع تتألف من أعضاء من مختلف إدارات المصرف لتقوم بالدراسات والأبحاث الخاصة بالمشروع. ويعد مشروع العملة الرقمية للمصرف المركزي أحد أهم المبادرات التي يعمل عليها مصرف البحرين المركزي والتي من شأنها أن تسهم في تعزيز الابتكار في مجال المدفوعات ووضع مملكة البحرين على الخريطة العالمية في هذا المجال. ومن هذا المنطلق، قام مصرف البحرين المركزي في عام 2018 ببناء إثبات مفهوم وبلورة رؤية واضحة مبدئياً لتجربة إطلاق الدينار الرقمي. يرى مصرف البحرين المركزي أن الدينار الرقمي وسيلة دفع رقمية بديلة وليس كأداة للسياسة النقدية. هذا وقد قام المصرف بإعداد طلب تقديم المقترحات من ذوي الاختصاص بناءً على الدراسات وإثبات مفهوم الدينار الرقمي تجهيزاً لدخول المرحلة التجريبية في عام 2023، حيث سيقوم مصرف البحرين المركزي باستخدام بيئة تجريبية للتكنولوجيا الحديثة، وذلك بهدف دراسة جميع الجوانب ومن أهمها التشغيلية والتقنية وكذلك معرفة الآلية والمتطلبات اللازمة للتطبيق الفعلي لعملة الدينار الرقمي في المستقبل.

لا يزال **البنك المركزي التونسي** في طور دراسة المتطلبات التنظيمية والفنية المناسبة لتحديد تصور واضح حول رؤيته بخصوص تصميم عملة رقمية، وذلك من خلال دراسة نموذج لعملة رقمية بالوساطة "retail CBDC with intermediation" ودراسة المخاطر المحتملة على الاستقرار المالي، وذلك من خلال البيئة الرقابية التجريبية من جهة والدعم الفني من مكتب استشاري دولي من جهة أخرى. ويقوم **البنك المركزي السعودي** بدراسة موضوع العملات الرقمية منذ عام 2015 من خلال إجراء تقييمات داخلية للتكنولوجيا، تلاها في عام 2017 تقييم حالات استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية. كذلك سبق أن تم إطلاق مشروع عابر بمبادرة من البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وذلك بهدف إثبات جدوى إصدار عملة رقمية مشتركة وعبر الحدود بين البلدين، وتم تطوير نموذج أولي لتجربة العملة الرقمية. وفيما يلي الأهداف الرئيسية للمشروع:

- دراسة إمكانيات تقنيات السجلات الموزعة وتجربتها، وفهمها بشكل أكبر، وتحليل مدى جاهزيتها.

- استكشاف حل بديل للدفع عبر الحدود باستخدام تقنيات السجلات الموزعة، للتغلب على التحديات المرتبطة بآليات الدفع الحالية عبر الحدود بين البنوك.
- فهم فكرة الإصدار الثنائي للعملة الرقمية من قبل البنكين المركزيين.

إضافة إلى الجهود التي قام بها البنك المركزي السعودي في مشروع عابر، دشّن البنك المركزي في شهر يوليو من عام 2022 البيئة التجريبية التقنية للعملة الرقمية لتجربة حالات استخدام مختلفة على النطاق المحلي للعملة الرقمية للبنك المركزي لمدفوعات الجملة بالتعاون مع ستة من البنوك التجارية وعدد من شركات التقنية المالية. حيث طور البنك المركزي حالات تجربة مختلفة تتضمن:

- تطوير دورة حياة العملة الرقمية (إصدار، تحويل، استرداد).
- مدفوعات الجملة (ذات القيمة الكبيرة) بين المؤسسات المالية.
- اختبار التسويات المالية بين المؤسسات المالية لحالات استخدام محددة.
- إعطاء صلاحية الوصول المباشر إلى أموال البنك المركزي لشركات التقنية المالية.
- اختبار تطوير القيود والشروط باستخدام العقود الذكية (Smart Contracts programmability).
- تسوية الأوراق المالية.
- إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسية (Repo and reverse repo).

أما بالنسبة **للبنك المركزي العماني**، قام البنك المركزي العماني بدراسة جدوى حول إطلاق عملة رقمية ذات صفة قانونية في السلطنة ودراسة وبحث كيفية تنفيذها وتفعيلها وتطبيقها في السلطنة. حيث تضمن المشروع أربع مراحل كالآتي:

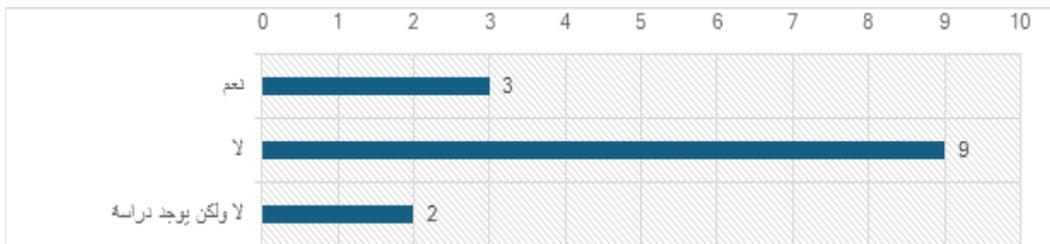
- الأهداف والدوافع من إصدار العملة الرقمية.
- خيارات التصميم الفني للعملة الرقمية الصادرة من البنك المركزي العماني.
- الأطر القانونية والتنظيمية والحوكمة، والمخاطر المحتملة، والتحديات في السوق العماني.
- خطة للتنفيذ (تجارب وإثبات مفهوم - تشغيل محدود - طرح وطني).

كما يعمل **البنك المركزي المصري** حالياً بالتعاون مع العديد من الجهات المحلية والمؤسسات الدولية لدراسة إمكانية إطلاق عملة رقمية للبنك المركزي، وتم تشكيل عدة لجان للعمل على المشروع، ويبدأ البنك المركزي المصري في الإعداد لمرحلة "POC"، حيث إن مرحلة إثبات المفهوم تضيف أنشطة الجانب العملي التطبيقي إلى الدراسة النظرية. وقد تم انضمام البنك المركزي المصري (كعضو ملاحظ - Observing Member) في مشروع جسر المدفوعات التجارية الدولية "M-Bridge" بالتنسيق مع بنك التسويات الدولية، ويعتمد مشروع "M-Bridge" على العملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية لتحويل الأموال دولياً.

ب. الأصول/العملات المشفرة (Crypto Asset)

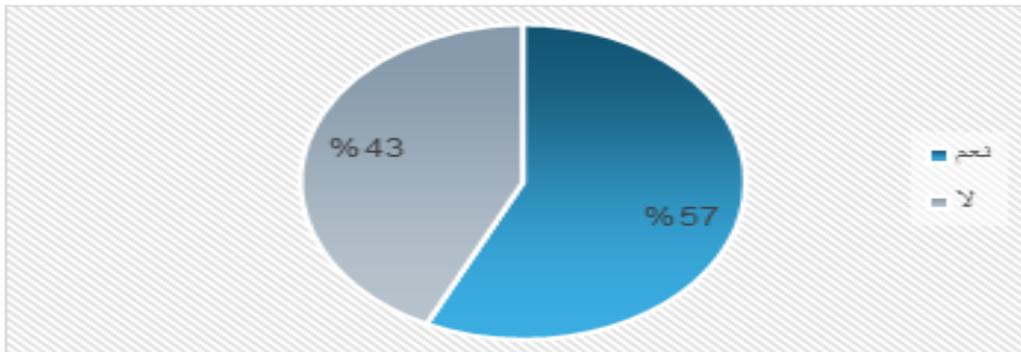
فيما يخص العملات المشفرة (Crypto Asset)، فقد حذرت غالبية المصارف المركزية العربية من استخدام الأصول المشفرة وأوضحت ذلك في بيانات رسمية صدرت عنها بالخصوص، كما قامت بحملات رقابية توعوية للتنبيه من مخاطر الأصول الافتراضية. وفي المقابل تسمح بعض الدول العربية (الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعمان) باستخدام الأصول الافتراضية ضمن رقابة فعالة. وتقوم تونس والمغرب بدراسة مدى إمكانية التعامل مع الأصول المشفرة.

شكل (8-8): التعامل بالأصول المشفرة في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (8-9): مدى قيام الهيئات الرقابية بحملات توعوية للتنبيه من مخاطر التعامل بالأصول الافتراضية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

في دولة الإمارات العربية المتحدة، يعتبر الإطار التنظيمي للأصول الافتراضية مجزأً، مع وجود جهات تنظيمية مختلفة تنظم الأنشطة المختلفة فيما يتعلق بالأصول الافتراضية على النحو التالي:

- مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي: هو المنظم الوحيد للأصول الافتراضية كوسيلة للدفع في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث ينظم المصرف المركزي نشاط خدمات رمز الدفع كجزء من لائحة خدمات مدفوعات التجزئة ونظام البطاقة (RPSCS)، بما في ذلك العملات المستقرة كوسيلة للدفع.

- هيئة تنظيم الأصول الافتراضية (VARA): وهي هيئة تنظيمية جديدة متخصصة في التنظيم والإشراف على مزودي خدمات الأصول الافتراضية (VASPs) في دبي. أصدرت هيئة تنظيم الأصول الافتراضية مؤخراً كتيبات قواعد الأصول الافتراضية والأنشطة ذات الصلة فيما يتعلق بعدد من الأنشطة.
- هيئة الأوراق المالية والسلع (SCA): وهي هيئة أسواق المال التي لها ولاية قضائية على أسواق رأس المال والأسواق العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي مسؤولة عن تنظيم الأصول الافتراضية. حيث يتم التعامل مع هذه الأصول كأدوات استثمار.
- المناطق المالية الحرة (مركز دبي المالي العالمي وسوق أبو ظبي العالمي): دوائر الخدمات المالية الخارجية.

في **مملكة البحرين**، تشمل رقابة مصرف البحرين المركزي مقدمي خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم على الرقابة عن طريق الزيارات الميدانية والرقابة المكتبية. والغرض من الإشراف والتنظيم من قبل مصرف البحرين المركزي هو التأكد من التزام مقدمي خدمات الأصول المشفرة المرخص لهم مع متطلبات المصرف المنصوص عليها في قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لسنة 2006، والقواعد واللوائح بشكل عام، وفصل الأصول المشفرة (Crypto-Asset CRA Module) التابع لفصول المجلد السادس من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي بشكل خاص. ويشمل الإطار التنظيمي الخاص بالأصول المشفرة متطلبات تنظيمية خاصة بطرح الرموز الرقمية، وذلك لتنظيم السوق بشكل نزيه وشفاف. ومن هذا المنطلق، تبنى المصرف النهج القائم على المخاطر من خلال وضع المتطلبات الرقابية التي تتناسب مع نوع النشاط الذي يزاوله المرخص له.

أما بالنسبة **للبنك المركزي العماني**، فقد تم توزيع الأدوار والاختصاصات الرقابية الإشرافية كالتالي:

- تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية المرتبطة بالخدمات المالية لتكون ضمن اختصاصات البنك المركزي العماني ودراسة وتقييم الأصول الافتراضية كوسيلة/ أداء للدفع.
 - تنظيم أنشطة الأصول الافتراضية المرتبطة بخدمات أسواق المال لتكون من ضمن اختصاصات الهيئة العامة لسوق المال.
- ويشمل التنظيم التبادل بين الأصول الافتراضية والعملات الورقية والتبادل بين شكل واحد أو أكثر من الأصول الافتراضية ونقل / تحويل الأصول الافتراضية (من عنوان إلى آخر).
- فيما يخص التحديات والمخاطر التي قد تنطوي على التعامل مع العملات الرقمية والأصول المشفرة، وذلك من وجهة نظر المصارف المركزية العربية، فهي وجود

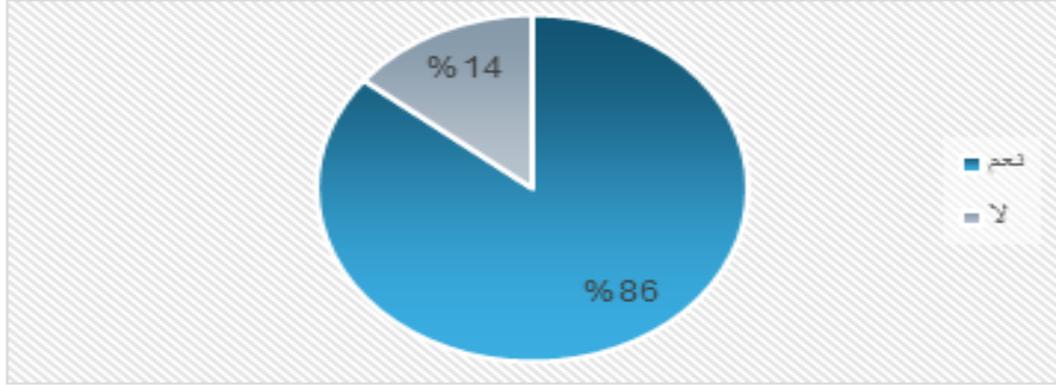
تأثيرات محتملة على: السياسة النقدية وعرض النقد، والوساطة في الودائع المصرفية، ومخاطر متعلقة بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتقلب احتياطات البنوك واستبدال العملة بصيغة أخرى، ومخاطر خاصة بحماية المستهلك وحماية البيانات، ومخاطر التقلبات السريعة في وقت قصير مما قد يسبب خسائر مالية للأفراد والمستثمرين، وبالتالي انعكاسات سلبية على الاستقرار المالي.

استراتيجيات تطوير التقنيات المالية الحديثة في قطاع الخدمات المالية

مما لا شك أن التطورات التي شهدتها القطاع المالي في المنطقة العربية أحدثت تحولاً كبيراً في المعاملات المالية من خلال انتشار التقنيات المالية الحديثة. ومع إدراك الفرص المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة، قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد بوضع استراتيجيات تهدف إلى تطوير القطاع المالي من خلال التركيز على التقنيات المالية الحديثة بما يواكب التطورات العالمية في هذا الشأن، حيث خطت المصارف المركزية العربية خطوات واسعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، لما لذلك من آثار إيجابية على تعزيز الشمول المالي.

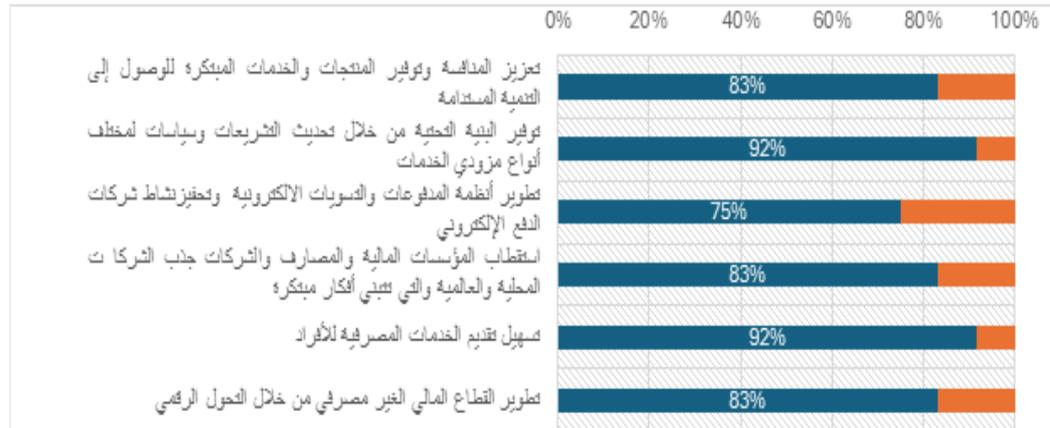
وبناءً على نتائج إستبيان الاستقرار المالي في الدول العربية، فقد قامت 12 دولة (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السعودية، الكويت، المغرب، تونس، عمان فلسطين، ليبيا، ومصر) بإصدار استراتيجيات لدعم التقنيات المالية الحديثة والابتكار والتحول الرقمي. وتأتي هذه الاستراتيجيات كجزء من تطوير النظام المالي في الدول العربية. وتشمل هذه استراتيجيات تطوير القطاع المالي الرقمي في الدول العربية إلى تحقيق عدة أهداف كتسهيل تقديم الخدمات المصرفية للأفراد، وتحديث التشريعات، واستقطاب المؤسسات المالية ذات الحلول المبتكرة، وتطوير القطاع المالي غير المصرفي، من خلال التحول الرقمي وتعزيز المنافسة وتوفير المنتجات والخدمات المبتكرة للوصول إلى التنمية المستدامة وتعزيز الشمول المالي.

شكل (8-10): مدى قيام المصارف المركزية في الدول العربية بإصدار استراتيجية أو رؤية لدعم التقنيات المالية الحديثة والابتكار والتحول الرقمي كجزء من تطوير النظام المالي



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (8-11): الأهداف التي تشملها استراتيجية/ رؤية تطوير التقنيات المالية الحديثة والابتكار والتحول الرقمي في الدول العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

جدول 3-8: ملخص استراتيجية تطوير التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

الدولة	العام الذي تم فيه إطلاق الاستراتيجية	ملخص عن الاستراتيجية
الأردن	2023	-
الإمارات	2023	أطلق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي برنامج تحول البنية التحتية المالية (FIT) في فبراير 2023 لتسريع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية. وهو برنامج متعدد السنوات ويتضمن مبادرات متعددة لتعزيز القدرة التنافسية لدولة الإمارات العربية المتحدة من خلال تقديمه إنشاء منصات رقمية جديدة وبنية تحتية مالية جديدة، مدعومة وممكنة من خلال صياغة سياسات جديدة.

<p>وتحسينات تنظيمية، وتنمية المواهب، والشراكات الدولية مع البنوك والمصارف المركزية والمؤسسات الأخرى. ويتضمن برنامج FIT ما يلي:</p> <p>منصة المدفوعات الفورية (Aani) : منصة دفع آمنة وفعالة وقوية من شأنها أن تدعم الشمول المالي وتمكين مجتمع غير نقدي من خلال المدفوعات الرقمية.</p> <p>-نظام البطاقة المحلية: أول منصة موحدة وآمنة وفعالة للدفع بالبطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتسهيل نمو التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية في الدولة.</p> <p>-العملة الرقمية للمصرف المركزي: العملة الرقمية لمصرف المركزي للاستخدام المحلي وعبر الحدود لتقديم شكل جديد من النقود الرقمية، يصدرها ويعيدها المصرف المركزي فقط لفتح ابتكارات وكفاءات جديدة.</p> <p>التمويل المفتوح: سيؤدي تنفيذ منصة وأنظمة التمويل المفتوح الخاصة بالمصرف المركزي إلى تحفيز الابتكار والخدمات المالية المفتوحة عبر القطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بالإضافة إلى تعزيز التعاون وقابلية التشغيل البيئي عبر القطاع من خلال واجهات برمجة التطبيقات التي أنشأتها المؤسسات المالية.</p> <p>eKYC: منصة آمنة وسهلة الاستخدام لتسهيل تأهيل العملاء الذين لا يتعاملون وجهاً لوجه مع العناية الواجبة المستمرة بالعملاء.</p> <p>-مركز الابتكار: سيكون مركز الابتكار بمثابة منصة تعاونية للمشاركة والبحث والتطوير مع مراكز الابتكار والمؤسسات وشركات التكنولوجيا المالية والشركات الناشئة الأخرى.</p> <p>-السحابة المالية: مجموعة من المعايير لتحديد البنية التحتية المالية السيادية الآمنة والمرنة والقابلة للتطوير والموثوقة للقطاع المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة.</p> <p>- التميز وتجربة العملاء: دعم تجارب العملاء الاستثنائية وتعزيز ثقافة التميز في القطاع المالي .</p>		
-	2020	البحرين
<p>يتم التحضير لعصرنة القطاع المصرفي خلال العام الجاري (2024) بدءاً بالأنظمة والقوانين.</p>	2024	الجزائر
<p>تم اعتماد استراتيجية التقنية المالية في العام 2022م كأحد ركائز برنامج تطوير القطاع المالي أحد برامج رؤية المملكة 2030، وذلك لقيادة قطاع التقنية المالية نحو مستقبل واعد، وليكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس بهدف ان تصبح المملكة موطناً ومركزاً اقليمياً للتقنية المالية مما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع.</p>	2022	السعودية
-	2022	الكويت
<p>الخطة الاستراتيجية الأخيرة للفترة من 2024 إلى 2028 تستهدف، فيما يتعلق بالتقنيات المالية الحديثة والابتكار والتحول الرقمي، دعم التطورات في النظام المالي. يشمل هذا الدعم تعزيز الاستقرار النقدي والمالي وتطوير قدرات البنوك في مجال الابتكار والتحول الرقمي، وتحسين الأطر التنظيمية والرقابية للتكنولوجيا المالية والعملة الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الخطة إلى تحسين كفاءة الدفع وتعزيز الشمول المالي، بما في ذلك دعم نمو شركات التكنولوجيا المالية والخدمات الإلكترونية، إلى جانب التركيز على الأمن السيبراني والمرونة في مواجهة التحديات المتزايدة.</p>	تم ذلك من خلال المخططات الاستراتيجية التي اعتمدها البنك منذ سنة 2013	المغرب
<p>بدر البنك المركزي التونسي في إطار استراتيجيته لدعم الابتكار وتشجيع المؤسسات الناشئة والناشطة في المجال التكنولوجي لتعزيز اندماجها في النظام المالي، بإحداث وحدة داخل هيكله التنظيمي تشرف على لجنة تعنى بالتقنيات المالية وإدارة موقع</p>	2018	تونس

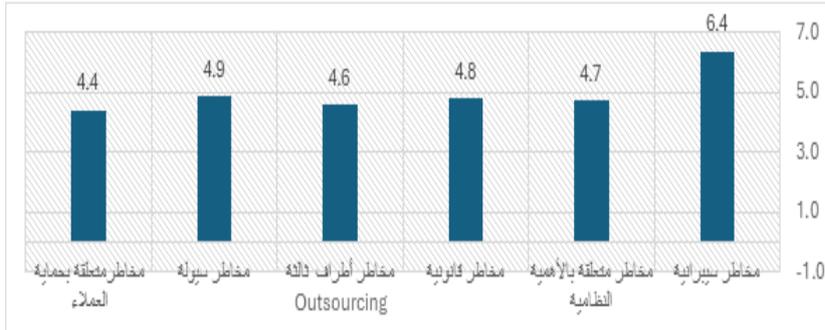
<p>الالكتروني خاص والبيئة الرقابية التجريبية ومختبر الابتكار. ويضطلع البنك المركزي التونسي بدور الميسر بهدف التفاعل مع محيط الشركات الناشئة ودعم التجديد والرفع من مستوى الاندماج المالي. وفي هذا الإطار، أطلق جملة من المبادرات الهادفة إلى تسهيل التفاعل مع محيط التقنيات المالية الحديثة من جهة وإلى تطوير الإطار التنظيمي من جهة أخرى ومن بين هذه المبادرات نذكر خاصة إحدث البيئة الرقابية التجريبية ومختبر ابتكار Innovation Hub. شهدت السنوات الأخيرة، ظهور جيل جديد من الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية تقدم حلولاً رقمية تضمن توظيف التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي مع مراعاة حماية المستهلكين. لذلك قام البنك المركزي التونسي باتخاذ العديد من الإجراءات لمواكبة نسق تطور التكنولوجيات المستعملة في التطبيقات والمنتجات المالية حتى يلائم الأطر الترتيبية والتشريعية بما يمكن من تطوير الخدمات المالية مع الحفاظ الاستقرار المالي ومجابهة المخاطر والتخفيف من حدتها.</p>		
<p>قام البنك المركزي العماني بالعمل على إطار عام وخارطة طريق التكنولوجيا المالية 2020-2023 والخطة المستقبلية للأعوام 2024 - 2027 الذي يهدف إلى التالي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - وضع خطة شاملة تستهدف مختلف الجهات المعنية والتعاون والتوافق ما بين الجهات الحكومية وتحديد المبادرات الرئيسية والمشاريع التي سيتمكن قطاع التكنولوجيا المالية في السلطنة من تحقيق الاهداف المرجوة. - تأسيس بيئة مالية رقمية تتسم بالفاعلية والحيوية لتعزيز التطور المالي، وبالتالي توفير الدعم المستدام للقطاعات الاقتصادية التنافسية والمتنوعة في السلطنة من خلال تطبيق الحلول المبتكرة. - الإشراف على استراتيجية التكنولوجيا المالية وتنفيذ المبادرات ضمن إطار العمل المعني بالتكنولوجيا المالية وخارطة الطريق المرتبطة بها. <p>تتمركز المبادرات في الإستراتيجية إلى 6 أعمدة أساسية ألا وهي السياسات والقوانين واللوائح التنظيمية، الطلب، التمويل، جذب المواهب، البنية الأساسية المالية (Financial Market Infrastructure)، التعاون والشراكة. وذلك استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية والمنصوص عليها في مؤشر التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية FinXAR والذي يهدف إلى تطور صناعة التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية الرقمية في الدول العربية لدعم توجه الدول العربية في التحول المالي الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة.</p>	2020	عمان
<ul style="list-style-type: none"> - استراتيجية وطنية للشمول المالي (2018) - خطة طريق الخدمات المالية الرقمية (2023) - استراتيجية داخلية للتكنولوجيا المالية (2020) - سياسة وإطار تنظيمي لترخيص شركات الدفع الالكترونية ومنتجاتها (2018) - إطار عام معتمد للمختبر التنظيمي كبيئة تجريبية / اختبارية متاحة للشركات الناشئة والأفراد ورواد الأعمال والمبتكرين (2022) 	2018-2022	فلسطين
<ul style="list-style-type: none"> - <p>استراتيجية البنك المركزي المصري للتكنولوجيا المالية والابتكار</p>	2024 2019	ليبيا مصر

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

مخاطر التقنيات المالية الحديثة على الاستقرار المالي في الدول العربية

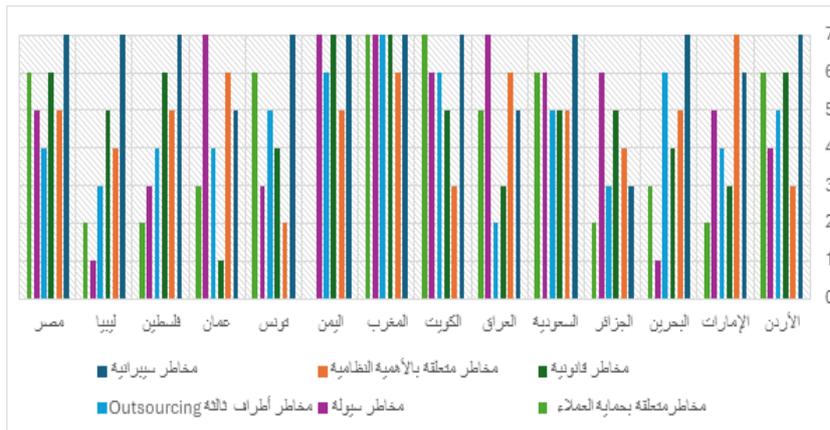
بالرغم من الفرص العديدة التي تتيحها التقنيات المالية الحديثة، إلا أن سوء استخدامها أو عدم فهم مخاطرها قد يقود إلى آثار سلبية على الاستقرار المالي، لذلك ينبغي على السلطات الرقابية التوسع المدروس في استخدام التقنيات المالية الحديثة من جهة، والمحافظة على الاستقرار المالي من جهة أخرى. على صعيد الدول العربية، احتلت المخاطر السيبرانية المرتبة الأولى كأبرز المخاطر التي تشكل تحدياً على صعيد الإستقرار المالي. كما أشارت بعض المصارف المركزية العربية الأخرى بوجود مخاطر أخرى ومثال ذلك ضعف البيئة التحتية للتكنولوجيا ومخاطر الاستبعاد المالي ومخاطر تقلبات السوق.

شكل (8-12): أبرز مخاطر التقنيات المالية الحديثة التي تواجه القطاع المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالمتوسط (القيمة 1 تمثل مخاطر أقل، والقيمة 7 تمثل المخاطر الأشد)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

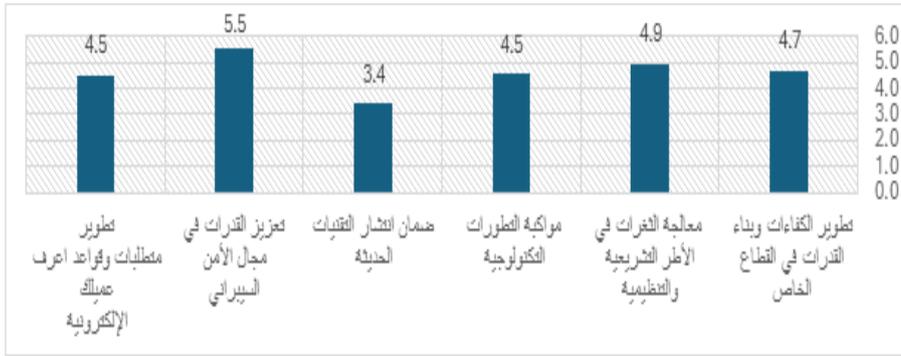
شكل (8-13): أبرز مخاطر التقنيات المالية الحديثة التي تواجه القطاع المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (القيمة 1 تمثل مخاطر أقل، والقيمة 7 تمثل المخاطر الأشد)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2023، صندوق النقد العربي.

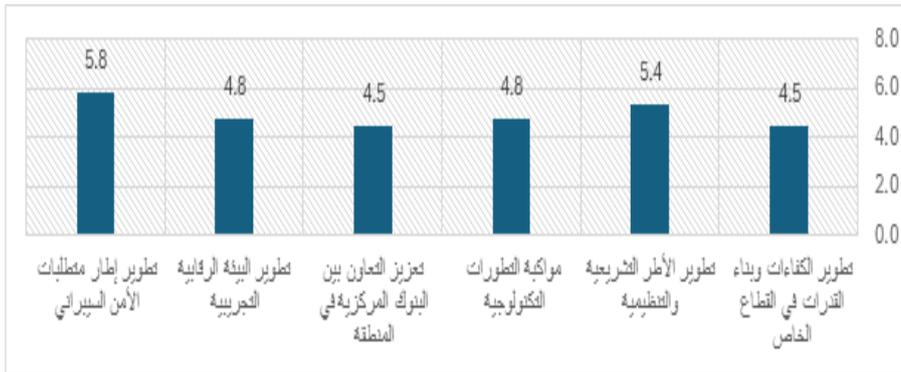
وعلى صعيد التحديات، احتلت التحديات المتعلقة بتعزيز قدرات الأمن السيبراني المرتبة الأولى كأهم التحديات التي تواجه تطوير التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تليها معالجة الثغرات في الأطر التشريعية والتنظيمية، ومن ثم تطوير الكفاءات وبناء القدرات في القطاع الخاص. وعلى صعيد المحاور التي ستركز عليها البنوك المركزية لتعزيز تقنيات التكنولوجيا المالية والتخفيف من المخاطر في الدول العربية، احتل محور تطوير إطار متطلبات الأمن السيبراني المرتبة الأولى. وأما بالنسبة للقطاعات التي سيتم التركيز عليها في التكنولوجيا المالية في الأعوام القادمة لدى الجهاز المصرفي والمالي في الدول العربية؛ فقد احتل المرتبة الأولى قطاع خدمات الإقراض والتمويل.

شكل (8-14): أبرز مخاطر التقنيات المالية الحديثة التي تواجه القطاع المالي من وجهة نظر المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالمتوسط (القيمة 1 تمثل مخاطر أقل، والقيمة 7 تمثل المخاطر الأشد)



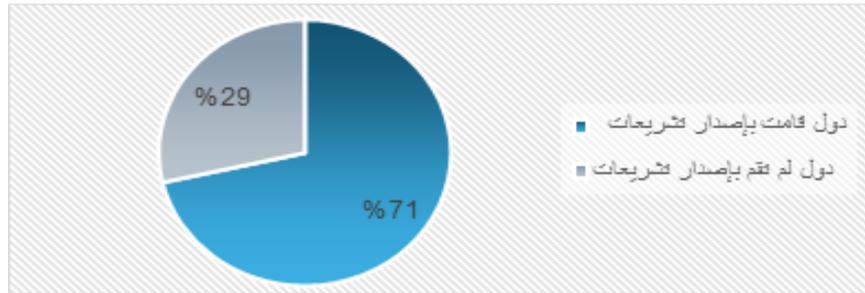
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (8-15): أهم المحاور التي ستركز عليها البنوك المركزية لتعزيز تقنيات التكنولوجيا المالية والتخفيف من المخاطر في الدول العربية بالمتوسط (القيمة 1 تمثل مبادرات أقل أهمية، والقيمة 7 تمثل مبادرات أكثر أهمية)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

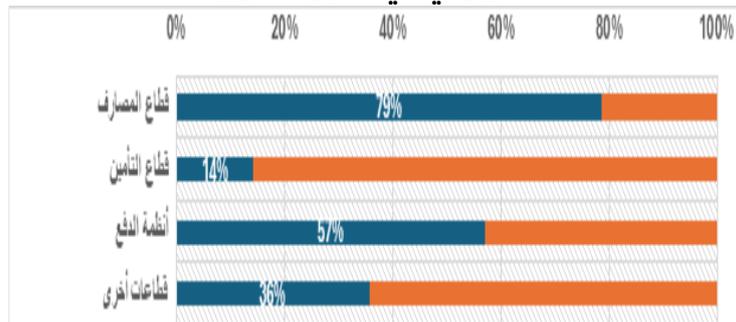
شكل (8-17): الوضع التشريعي المتعلق بالأمن السيبراني من قبل
المصارف المركزية لمراقبة المؤسسات المالية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

وبناءً على نتائج الاستبيان، تختلف الإدارات المعنية بمسؤولية مراقبة المخاطر المرتبطة بالأمن السيبراني في القطاع المالي في المصارف المركزية العربية. على سبيل المثال، في الأردن هناك وحدة خاصة للإستجابة للحوادث الأمنية السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي. وفي بعض المصارف المركزية كالإمارات والبحرين والسعودية والمغرب تساهم أكثر من جهة في المصرف في متابعة الأمن السيبراني في القطاع المالي وتقييم مخاطره. على سبيل المثال، في بنك المغرب، إن الإدارة التي تعنى بالاستقرار المالي هي قسم الرقابة الاحترازية الكلية، وهي بالإضافة إلى إدارات أخرى (إدارة الإشراف البنكي، وقسم رقابة وسائل الدفع وبنية السوق التحتية) معنية بالأمن السيبراني وتقييم مخاطرها. وفي السعودية، بالإضافة إلى إدارة أمن المعلومات، تتولى الإدارة العامة للمخاطر السيبرانية أيضاً متابعة الأمن السيبراني في القطاع المالي. وفي البحرين تقوم إدارة الاستقرار المالي وإدارة أمن المعلومات بهذه المهمة. أما في الإمارات تقوم إدارة الرقابة وإدارة أمن المعلومات بذلك. هذا وتشمل أغلب التشريعات المتعلقة بالأمن السيبراني في الدول العربية القطاع المصرفي وكذلك أنظمة الدفع، في حين تقوم دولتان فقط (البحرين والإمارات) بشمول قطاع المصارف والتأمين وأنظمة الدفع في التشريعات الخاصة بالأمن السيبراني.

شكل (8-18): القطاعات المالية التي تشملها التشريعات المتعلقة بالأمن
السيبراني في الدول العربية



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

وقد شملت التشريعات الصادرة من المصارف المركزية العربية على العناصر الأساسية الواجب توافرها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتي تشمل دور مجلس الإدارة والإدارة العليا وعمليات خرق الأمن واختبارات الاختراق والتدريب. كما تحرص المصارف المركزية بالدول العربية على تدريب الكوادر البشرية لديها على الأمور المتعلقة بالأمن السيبراني بالتزامن مع رفع معدلات التوعية المجتمعية في الأمور المتعلقة بالهجمات السيبرانية. مدركة بأن برامج التدريب والتوعية أصبحت أمراً ضرورياً لتحقيق المرونة السيبرانية. وتعتبر الثقافة الأمنية من أهم المبادرات الاحترازية التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية. وبناءً على الاستبيان، تقوم البنوك المركزية العربية المشاركة وبنسبة (79 في المائة) بتنظيم أنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية.

**جدول 4-8: أنشطة توعية من قبل بعض
المصارف المركزية العربية المتعلقة بالمخاطر السيبرانية**

الدولة	ملخص عن الأنشطة
الأردن	الجلسات الوجيهة (موظفي البنك المركزي الأردني بالإضافة الى توعية لبعض الفئات خارج البنك)، نظام الكتروني لإدارة جلسات التوعية، الرسائل النصية القصيرة (SMS)، البريد الإلكتروني
الإمارات	- الموظفين: التدريبات التوعوية لموظفي المصرف المركزي، رسائل توعية، برامج تحفيزية، منشورات، خلفيات حاسب آلي للتذكير بلوائح المصرف المركزي، بريد إلكتروني للتصيد الاحتمالي وكيفية التقرير عنه. - بعض الإدارات المعنية: التعاون مع إدارات داخلية لتنظيم عمليات خرق الأمن واستمرارية العمل، تدريبات محاكاة سيبرانية والعمل على خطط Table top exercise Crisis Management Exercise . - العامة: حملات توعية مع شرطة أبوظبي/اتحاد البنوك العام، قنوات التواصل الاجتماعي التابعة للمصرف المركزي بالإضافة إلى حملات توعية بالتعاون مع مجلس الأمن السيبراني، إلخ. - القطاع البنكي: يقوم المصرف المركزي بالتعاون مع اتحاد المصارف بالعمل على محاكاة سيبرانية، وتم العمل على أكبر محاكاة سيبرانية في يناير 2024 بمشاركة عشرة من البنوك في الدولة تتمثل بالتصدي لهجمات إلكترونية والعمل على تحسين خطط التصدي.
البحرين	يقوم المصرف المركزي بعقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية مع المصارف والقطاع المالي، ويقوم المصرف بحملات التوعية المستمرة من خلال وسائل الاعلام المختلفة أو الموقع الإلكتروني للمصرف أو من خلال وسائل التواصل الاجتماعي .
السعودية	عمل البنك المركزي على عدد من الحملات التوعية الخاصة بالأمن السيبراني وكان آخرها حملة "خلق حريص".
العراق	دورات توعية بالأمن السيبراني.
الكويت	حملات توعية داخلية، حملات توعية عبر وسائل الإعلام التقليدية، حملات توعية عبر منصات الانترنت (حملة لنكن على دراية).

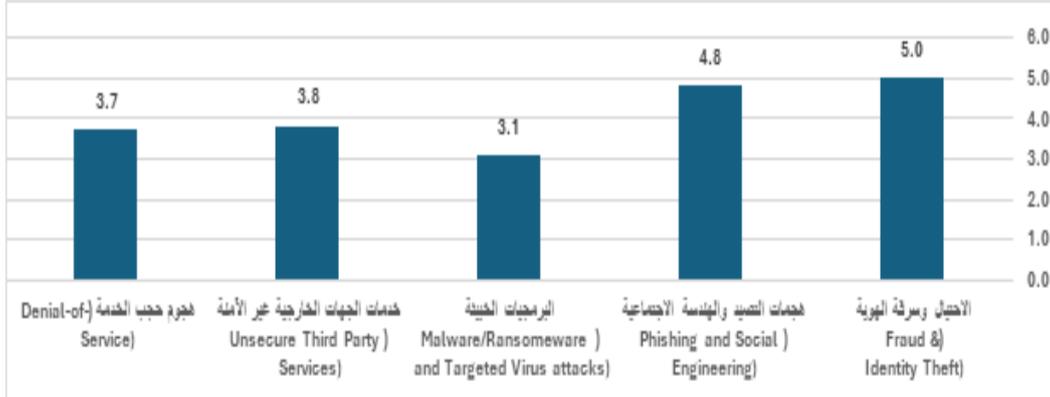
المغرب	يقوم المصرف المركزي بعقد لقاءات دورية مع المؤسسات المصرفية لتعزيز الوعي بالمخاطر السيبرانية في إطار منتدى البنوك للمخاطر السيبرانية.
تونس	يحرص البنك المركزي التونسي على المشاركة في المؤتمرات والندوات وورشات العمل والحملات التحسيسية التوعوية حول المخاطر السيبرانية وتأكيد أهمية التحوط منها والتنسيق مع الهيئات الوطنية المختصة في هذا المجال.
عمان	برامج توعية للأمن المعلومات، والتصيد. تجدر الإشارة إلى البنك المركزي العماني يقوم حالياً بإنشاء مركز لتبادل وتحليل المعلومات، المعروف باسم ISAC، وهو يضم فرقاً متخصصة في أمن المعلومات تعمل مع البنوك التجارية في السلطنة.
فلسطين	حملات توعية سيبرانية داخلية.
ليبيا	تم التعاقد مع شركة SANS بخصوص التوعية الأمنية الخاصة بموظفي المصرف بشكل عام وبالموظفين التقنيين بشكل خاص.

المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

ومن جانب آخر، وكما تمت الإشارة إليه مسبقاً، فإن تحقيق المرونة السيبرانية لا يقف عند إصدار التشريعات والتعليمات، بل يتطلب وضع الآليات الخاصة بالمتابعة والتنفيذ، وبالأخص تقييم مدى استعداد المؤسسات المالية في مواجهة التهديدات السيبرانية والوقوف على قدرتها على التعافي من تلك الحوادث السيبرانية. ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات وجمع البيانات، الأمر الذي لم تغفل عنه المصارف المركزية في الدول العربية، حيث أشارت نتائج الاستبيان إلى أن معظم الدول المشاركة تقوم بجمع البيانات. وقد اختلفت دورية جمع هذه البيانات، فهناك مصارف تجمعها بشكل نصف سنوي (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، والمغرب) وأخرى بشكل سنوي (البحرين، العراق، الكويت). كما اختلفت الجهات المشمولة في جمع البيانات في ظل اختلاف نطاق الرقابة بين المصارف المركزية بالدول العربية فمنها من شمل كافة المؤسسات المالية وأخرى اقتصر على القطاع المصرفي فقط. وبنظرة أكثر دقة حول البيانات التي تقوم بجمعها المصارف المركزية، يلاحظ أنها تكفل التحقق من أمور عديدة أبرزها الرقابة والحوكمة وكشف وتحديد المخاطر بالإضافة إلى خطط الاستجابة التعافي، فضلاً عن حماية العملاء. وتقوم تونس أيضاً بجمع البيانات الأخرى كالبيانات المتعلقة باختبارات لاختراق.

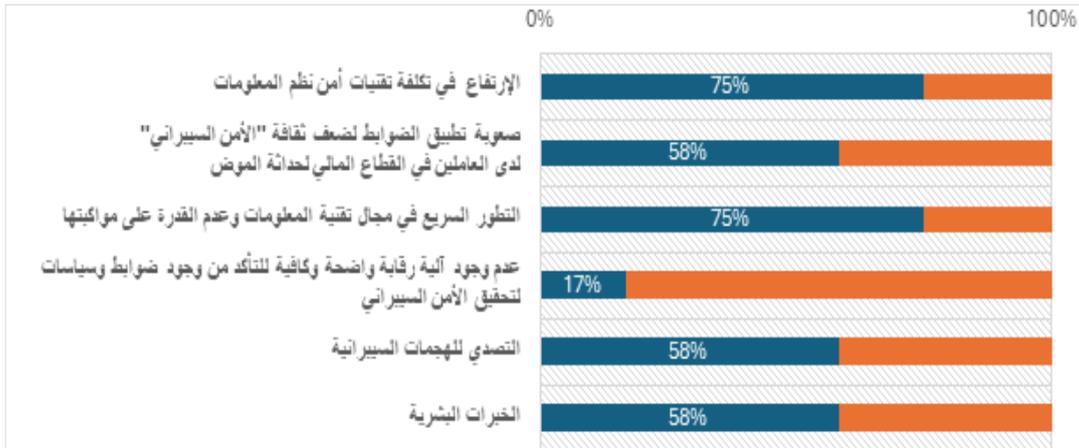
في ذات السياق، تختلف الهجمات السيبرانية باختلاف الغايات المراد الحصول عليها، فمن أنواع تلك الهجمات التصيد والهندسة الاجتماعية والبرمجيات الخبيثة وهجمات حجب الخدمة. وقد اعتبرت معظم المصارف المركزية العربية هجمات الاحتيال وسرقة الهوية كواحدة من أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي تليها هجمات التصيد والهندسة الاجتماعية، حيث تعتبر من أكثر الهجمات السيبرانية شيوعاً وتعتمد بالأساس على نقاط الضعف في العنصر البشري. أما البرمجيات الخبيثة فاعتبرها معظم المصارف المركزية من الهجمات التي تشكل أقل تهديد وهي أداة من أدوات الجرائم الرقمية لسرقة الأموال، حيث تسعى هذه البرمجيات عادةً إلى سرقة بيانات المستخدمين.

شكل (8-19): أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي والمصرفي في الدول العربية بالمتوسط من وجهة نظر المصارف المركزية العربية (القيمة 1 تمثل أقل تهديداً، والقيمة 6 تمثل أكثر تهديداً)



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (8-20): أبرز التحديات في مجال الأمن السيبراني من وجهة نظر المصارف المركزية العربية



المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية العربية ومستوى تقدمها في مجال الأمن السيبراني، إلا أنه لا يزال أمامها بعض التحديات التي تتطلب جهود إضافية للحد منها وتقليلها. فقد أفصح الاستبيان عن أن الدول العربية تواجه بعض التحديات في هذا الشأن. فقد جاءت "صعوبات ارتفاع تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات" و"التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على المواكبة" في رأس قائمة الصعوبات التي تواجهها الدول. وتعمل المصارف المركزية العربية بشكل دؤوب للحد من هذه التحديات للمحافظة على الاستقرار المالي وتعزيزه.

الخلاصة

خطت المصارف المركزية في الدول العربية خطوات واسعة في مجال التقنيات المالية الحديثة، لما لذلك من آثار إيجابية على تعزيز الشمول المالي وفرص استخدام الخدمات المالية، وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية وتعزيز التنافسية، وتخفيض كلفة العمليات وزيادة سرعة تقديم الخدمات المصرفية. لكن في الوقت نفسه ينبغي أن يكون هنالك توازن بين فرص الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة وفهم مخاطرها بحيث لا تهدد الاستقرار المالي، حيث تشمل هذه المخاطر والتحديات: المخاطر السيبرانية والمخاطر المتعلقة بالأهمية النظامية والمخاطر القانونية ومخاطر أطراف أخرى والسيولة ومخاطر تشغيلية وغيرها، وقد أولت المصارف المركزية العربية المخاطر الناجمة عن استخدام التقنيات المالية الحديثة إهتماماً بالغاً، لا سيما المخاطر السيبرانية، كما تبنت نهج فعال للتنظيم والرقابة وأصدرت تعليمات تخص شروط الترخيص، والملاءة المالية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي وغيرها. وتبرز الحاجة إلى مواصلة المصارف المركزية بتطوير استخدام التقنيات المالية الحديثة بشكل متناسب مع الحد من المخاطر الناشئة عنها ومواكبة أفضل المعايير والممارسات الدولية بالخصوص، ودراسة جدوى إصدار العملات الرقمية ومدى تحقيق الغاية المرجوة منها دون إحداث مخاطر نظامية تهدد الاستقرار المالي. كما من الأهمية بمكان تعزيز دور إدارات الاستقرار المالي في تقييم مخاطر التقنيات المالية الحديثة وإجراء تمارين محاكاة للأزمة السيبرانية وإختبارات أوضاع ضاغطة تأخذ في الإعتبار المخاطر السيبرانية وأثرها على المراكز المالية للقطاع المالي. كما هناك دور هام يجب أن تلعبه المصارف المركزية مع كافة المؤسسات الوطنية المعنية من خلال تعزيز الوعي بمخاطر التقنيات المالية الحديثة.

ملحق 8-1: ملخص عن جهود بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في
توفير بيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox)

سنة الانطلاق	الإدارة أو الوحدة المسؤولة	عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية	الحوافز التي يتم منحها	الأردن
2018	الإشراف والرقابة على نظام المدفوعات الوطني	جهة واحدة	بيئة تجريبية مجانية	
	كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية		من خلال تطبيق ضوابط رقابية كتحديد عدد العملاء وسقوف الحركات.	
سنة الانطلاق	الإدارة أو الوحدة المسؤولة	عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية	الحوافز التي يتم منحها	الإمارات
-	تتولى إدارة تطوير الأنظمة الرقابية وإدارة الرقابة والتكنولوجيا المالية مسؤولية تطوير ومراقبة البيئة التنظيمية في المصرف المركزي	-		
	كجزء من مبادرة (FIT) الخاصة بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فإن المصرف المركزي في خضم إضفاء الطابع الرسمي على البيئة التجريبية التنظيمية التي سيتم إطلاقها قريباً. تم وضع الحوافز التالية في البيئة التجريبية الرقابية للمصرف المركزي علماً أن هذه ليست قائمة شاملة وقابلة للتغيير:			
	1. عملية الموافقة التنظيمية المعجلة: قد تستفيد شركات التكنولوجيا المالية التي تم قبولها في بيئة الحماية التنظيمية من عملية الموافقة التنظيمية المعجلة، والتي يمكن أن توفر لها الوقت والمال.			
	2. التوجيه التنظيمي: سيقدم المصرف المركزي توجيهات تنظيمية لشركات التكنولوجيا المالية في بيئة الحماية، مما يساعدها على التنقل في البيئة التنظيمية والامتثال للوائح المعمول بها.			
	3. انخفاض تكاليف الامتثال: قد تستفيد شركات التكنولوجيا المالية في بيئة الحماية من انخفاض تكاليف الامتثال، حيث قد يتنازل المصرف المركزي عن بعض المتطلبات التنظيمية أو يخفضها.			
	4. الوصول إلى البيانات: قد يوفر المصرف المركزي للتكنولوجيا المالية إمكانية الوصول إلى البيانات والموارد الأخرى التي يمكن أن تساعد في تطوير وتحسين منتجاتهم وخدماتهم.			
	5. فرص التواصل: يوفر صندوق الحماية التنظيمي لشركات التكنولوجيا المالية فرصاً للتواصل مع الآخرين في الصناعة، مما يساعدهم على إقامة علاقات وشراكات قيّمة.			

<p>6. زيادة الرؤية: قد يؤدي القبول في بيئة الحماية التنظيمية إلى زيادة وضوح ومصداقية التكنولوجيا المالية في السوق، مما قد يساعد في جذب المستثمرين والعملاء.</p> <p>7. المرونة: قد تتمتع شركات التكنولوجيا المالية في بيئة الحماية بمرونة أكبر في اختبار منتجاتها وخدماتها، حيث قد تكون قادرة على العمل بموجب أطر تنظيمية وإرشادات مختلفة عن تلك التي تنطبق على المؤسسات المالية القائمة.</p>	
<p>يدرك المصرف المركزي أن البيئة الرقابية الإختبارية تأخذ في الإعتبار ما يلي:</p> <p>1. مخاطر الأمن السيبراني: مع الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا والمنصات الرقمية في الخدمات المالية، هناك مخاطر أكبر للهجمات السيبرانية وخروقات البيانات. يمكن أن يؤدي هذا إلى فقدان بيانات العملاء وخسائر مالية.</p> <p>2. المخاطر المالية: قد تشكل شركات التكنولوجيا المالية خطراً على النظام المالي من خلال توفير الخدمات المالية دون تنظيم ورقابة مناسبين. قد يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار المالي واحتمال فقدان ثقة المستثمرين.</p> <p>3. المخاطر التشغيلية: قد تواجه شركات التكنولوجيا المالية مخاطر تشغيلية مرتبطة بالتكنولوجيا، مثل فشل النظام أو الأخطاء التي قد تؤدي إلى خسائر مالية للعملاء.</p> <p>4. مخاطر حماية المستهلك: قد لا توفر شركات التكنولوجيا المالية تدابير مناسبة لحماية المستهلك، مثل التسعير الواضح والشفاف، وحماية الخصوصية، وآليات تسوية المنازعات الفعالة.</p> <p>5. مخاطر غسل الأموال والاحتيال: يمكن أن يؤدي استخدام العملات الرقمية وتقنيات الدفع الجديدة في شركات التكنولوجيا المالية إلى زيادة مخاطر غسل الأموال والاحتيال.</p>	<p>كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الإختبارية</p>
<p>في مايو 2017، أصدر مصرف البحرين المركزي إطار عمل البيئة الرقابية التجريبية (Regulatory Sandbox Framework) حيث تقوم الوحدة في المساهمة في فحص طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية للتكنولوجيا المالية، والعمل على إدارة العملية الرقابية للطلبات التي تم الموافقة عليها، وكما تقوم الوحدة بتحليل ودراسة الخدمات أو المنتجات الجديدة أو المبتكرة والتي من المزمع احتضانها أو توفيرها من قبل شركات مرخصة من قبل المصرف أو من قبل شركات من المزمع أن يتم ترخيصها من قبل المصرف.</p>	<p>نبذة عن البيئة الرقابية</p>
<p>2017</p>	<p>سنة الانطلاق</p>
<p>وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار</p>	<p>الإدارة أو الوحدة المسؤولة</p>
<p>23 شركة اجتازت البيئة الرقابية. في نهاية عام 2023 وصلت عدد الشركات التي شاركت في البيئة الرقابية منذ نشأتها 149 شركة.</p>	<p>عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية</p>
<p>تمنح شركات التقنيات المالية الحديثة في إطار البيئة الرقابية التجريبية فرصة اختبار الحلول المبتكرة في بيئة اختبار آمنة وفعالية من خلال التعامل مع أفراد وعملاء حقيقيين وتعد جزء من الإطار التنظيمي لمصرف البحرين المركزي. كما تخضع الشركات العاملة في إطار البيئة الرقابية التجريبية إلى متطلبات تنظيمية بسيطة بالتالي تتجنب تحمل تكلفة عالية للامتثال للمتطلبات التنظيمية. كما توفر البيئة آلية للتعاون مع شركات التقنيات المالية الحديثة والمؤسسات المالية القائمة.</p>	<p>الحوافز التي يتم منحها</p>

<p>من جانب آخر يعمل مصرف البحرين المركزي على تسهيل التواصل ما بين الشركات العاملة في إطار البيئة الرقابية التجريبية والجهات المعنية الأخرى في المملكة ومن بينها مجلس التنمية الاقتصادية الذي بدوره يساعد هذه الشركات بتسهيل عملية التسجيل التجاري لدى وزارة الصناعة والتجارة وتوفير مساحة عمل مشترك لمزاولة العمل.</p> <p>ويعمل مصرف البحرين المركزي بالتنسيق مع صندوق "الواحة" التابع لبنك البحرين للتنمية، على تخصيص ساعات محددة تجتمع فيها شركات التقنيات المالية بهدف تبادل الخبرات وعرض التجارب على المستثمرين بما يساعد شركات التقنيات المالية التي بحاجة للحصول على التمويل.</p> <p>كما تقوم وحدة التكنولوجيا المالية بتقديم الدعم للشركات المشاركة في البيئة الرقابية بداية من اختبار نموذج عمل الشركة وحتى مرحلة ترخيصها وخضوعها للمتطلبات التنظيمية والرقابية لمصرف البحرين المركزي والتواصل مع الإدارات المعنية في المصرف كإدارة التراخيص.</p>	<p>كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية</p>	
<p>يتم وضع إجراءات احترازية يتم توجيه الشركات خلال فترة الاختبارات. تطوير اللوائح والأنظمة المتعلقة بالبيئة الرقابية والاختبارات التجريبية لتأخذ بعين الاعتبار مخاطر جديدة.</p>	<p>نبرة عن البيئة الرقابية</p>	<p>السعودية</p>
<p>البيئة التجريبية التشريعية تصب مباشرة برؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والأنشطة الاستثمارية وتضم رؤية المملكة 2030 عددا من البرامج التنفيذية، من بينها برنامج تطوير القطاع المالي. ولتحقيق ذلك، تهدف البيئة التجريبية التشريعية إلى جذب الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال التقنية المالية والتي تسعى إلى استخدام التقنيات الحالية أو الجديدة بطريقة مبتكرة لتقديم منتجات أو خدمات مالية جديدة في السوق السعودي</p>	<p>سنة الانطلاق</p>	
<p>2018</p>	<p>الإدارة أو الوحدة المسؤولة</p>	
<p>إدارة تطوير القطاع المالي</p>	<p>عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية</p>	
<p>الجهات المرخصة في مجال التقنية المالية عددها (216)</p>	<p>الحوافز التي يتم منحها</p>	
<p>خلال البيئة التجريبية التشريعية قد يسعى اصحاب الحلول الابتكارية إلى الحصول على تخفيف أو إعفاء من بعض المتطلبات المعتادة لطلبات الترخيص. ومن الأمثلة على المتطلبات التي يمكن تخفيفها أو الإعفاء عنه:</p> <p>1- رسوم الترخيص.</p> <p>2- متطلبات رأس المال والسيولة.</p>	<p>كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية</p>	
<p>يعتمد بناء على نموذج العمل المقدم إضافة إلى العمل على إجراءات العناية الواجبة للتحقق من ملاءة الشركة المتقدمة.</p>		

<p>يؤدي مركز الابتكار "لوج" دوراً حيوياً في تحفيز الابتكار في مجالات الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي وأمن المعلومات وتكنولوجيا الخدمات المالية والتكنولوجيا الإشرافية والتنظيمية من خلال تقديم بيئة تفاعلية لتطوير واختبار المنتجات والخدمات المبتكرة.</p>	<p>نبذة عن البيئة الرقابية</p>	
<p>2018</p>	<p>سنة الانطلاق</p>	
<p>مركز الابتكار (تم إنشاؤه في عام 2023).</p>	<p>الإدارة أو الوحدة المسؤولة</p>	
<p>2</p>	<p>عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية</p>	
<p>الاعفاء من بعض المتطلبات الرقابية اثناء التواجد في البيئة الرقابية التجريبية.</p>	<p>الحوافز التي يتم منحها</p>	<p>الكويت</p>
<p>يتم استيفاء تقرير تقييم المخاطر الأساسية الناشئة عن المنتج أو الخدمة المقترحة والتدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر، كما يتم وضع إجراءات احترازية يتم توجيه المشاركون نحو الالتزام بها خلال فترة الاختبارات.</p>	<p>كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية</p>	
<p>البيئة الرقابية التجريبية هي بيئة افتراضية أحدثها البنك المركزي التونسي للسماح للشركات الناشئة في الميدان المالي باختبار وتجربة تطبيقاتها مع حرقاء متطوعين خلال مدة زمنية محددة وتحت اشراف رقابي. تهدف هذه البيئة التجريبية الى تحفيز الابتكار في السوق المصرفية والمالية وتحسين عرض المنتجات والحلول المالية والرفع من مستوى الاندماج المالي. وتهدف هذه البيئة إلى تمكين الشركات الناشئة من اختبار بعض الخدمات دون ترخيص لمدة لا تتجاوز السنة، بشرط الوفاء بمتطلبات وشروط معينة مما يتيح لها الفرصة لتفعيل الحلول التي تقدمها ومن ثم تقييم التجربة في ضوء إطار قانوني معتمد.</p> <p>انطلق البنك المركزي في العمل على هذا المشروع في موفى سنة 2019 بطريقة تشاركية مع الشركات الناشئة في المجال حيث تم التشاور بخصوص متطلبات الانضمام للمختبر التنظيمي والشركات المؤهلة لذلك. دخول المؤسسة الناشئة في البيئة التجريبية لا يمكن أن يعتبر في أي حال من الأحوال كترخيص لممارسة نشاط ما أو كشهادة مصادقة من البنك المركزي التونسي للحلول المقترحة، بل هي آلية للتفكير في مراجعة النصوص القانونية والترتيبية. تم خلال شهر يونيو 2020 فتح باب الترشح للالتحاق بهذه البيئة ودراسة الملفات على أساس منهجية تقييم ومعايير أهمها مستوى الابتكار والمنفعة المرجوة للعميل والقدرة على إطلاق التطبيقات التكنولوجية في السوق بعد تجاوز الاختبار.</p> <p>انطلقت اختبارات الدفعة الأولى في شهر ديسمبر مع 4 شركات ناشئة تم اختيارها من مجموع 9 مترشحين وتقتصر هذه الشركات تطبيقات تتعلق بالعملية الرقمية وبالتعرف عن الحريف عن بعد (E-KYC)، والمقاصة عبر الحدود، والتمويل التشاركي باعتماد العملات المشفرة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وسلسلة الكتل (blockchain).</p> <p>عمل فريق البنك المركزي التونسي خلال عام 2021 على استكمال تمرين المراقبة لتجارب الحلول التي تم قبولها في المجموعة الأولى.</p> <p>يتم تحديد معايير الاختبارات وفقاً لعدد العملاء المتطوعين، والبنوك التي تم تشريكها، والأموال المخصصة، بالإضافة إلى عدة مؤشرات أخرى. يتم تحديد</p>	<p>نبذة عن البيئة الرقابية</p>	<p>تونس</p>

هذه المعايير على أساس كل تطبيقه على حدة اعتماداً على طبيعة وتعقيد الحل المقترح بالإضافة إلى المخاطر الناتجة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إجراء مرحلة التجريب من قبل فريق متعدد التخصصات يراقب باستمرار تقدم الاختبارات.	
2020	سنة الانطلاق
وحدة مراقبة الممارسات المصرفية & الابتكار المالي Banking Conduct Oversight & Financial Innovation Unit	الإدارة أو الوحدة المسؤولة
8	عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية
<p>1. تمكين الشركات الناشئة من اختبار بعض الخدمات دون ترخيص، بشرط الوفاء بمتطلبات وشروط معينة لفترة محددة مما يتيح لها الفرصة لتفعيل الحلول التي تقدمها ومن ثم تقييم التجربة في ضوء إطار قانوني معتمد حسب المعايير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - الحياد التكنولوجي. - التقييم في وضع التنظيم الحر (free regulation). - المنافسة العادلة بين المشاركين. - شفافية الإجراءات. <p>2. ضمان استيعاب مبتكري التكنولوجيا المالية للأطر التنظيمية وبالتالي تصميم نماذج الأعمال على هذا الأساس.</p> <p>3. الاستفادة من دعم على المستوى القانوني والتقني من قبل خبراء من داخل وخارج البنك المركزي في إجراء التجارب.</p>	الحوافز التي يتم منحها
<p>يقوم خبراء البنك المركزي التونسي بتقييم المخاطر المرتبطة بنموذج عمل المشاركين في "المختبر التنظيمي" بشكل منفصل، ووضع أنظمة رقابية مناسبة ومحددة وفقاً لكل حالة.</p> <p>وبشكل خاص التثبت من مدى احترام المترشحين للمبادئ التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - موافقة العميل الصريحة في إطار عقد ثنائي مع شركة التقنيات المالية وتحسينه بمجال البيئة التجريبية. - حماية البيانات والمعطيات الشخصية للحرفاء. - توفير الموارد المالية المطلوبة لتعويض العملاء في حالة وقوع حادث. - التقارير المنتظمة. - وضع خطة واضحة لحماية أموال العملاء وبياناتهم أثناء مغادرة البيئة التجريبية. 	كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية
<p>بيئة تجريبية مغلقة يتم فيها اختبار الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة تحت إشراف البنك المركزي ويتم منح المشاركين إعفاءات تنظيمية معينة لفترة زمنية معينة.</p> <p>الهدف من البيئة التجريبية الرقابية هو تقييم جاهزية الخدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية للسوق وتحليل مخاطر وفوائد الابتكارات المالية ومراقبتها.</p>	نبرة عن البيئة الرقابية
2020	سنة الانطلاق
دائرة الابتكار في البنك المركزي العماني.	الإدارة أو الوحدة المسؤولة
1	عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية
توفير الإعفاءات للمتقدمين في البيئة التجريبية الرقابية. التعرض للقطاع المصرفي والمالي.	الحوافز التي يتم منحها

عمان

<p>التوجيه والإرشاد من قبل البنك المركزي العماني. التقارير الدورية التي تقدم خطة الحد من المخاطر والمختصين في التفتيش بالبنك المركزي العماني.</p>	
<p>ضمن سعي سلطة النقد لتطوير وتشجيع الحلول التكنولوجية المالية المبتكرة في فلسطين ضمن بيئة تشريعية منظمة وشروط تحفيزية واضحة، فقد قررت إنشاء بيئة تجريبية خاضعة لإشرافها لحلول التكنولوجية المالية المبتكرة وفق شروط قبول محددة، وبما يسهل دخولها وإطلاقها دون أن يترتب على ذلك أي مخالفة للتشريعات ذات العلاقة بحماية المستخدمين وأموالهم، سرية المعلومات، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.</p>	<p>فلسطين</p>
<p>2022</p>	<p>سنة الانطلاق</p>
<p>قسم التكنولوجيا المالية والابتكار / دائرة الاستقرار المالي.</p>	<p>الإدارة أو الوحدة المسؤولة</p>
<p>لا يوجد حتى الان / يوجد حالياً حل واحد في مرحلة الاختبار في البيئة التجريبية لسلطة النقد.</p>	<p>عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية</p>
<p>يتم منح حوافز تنظيمية مثل الاعفاء من رسوم الترخيص / الاعفاء من متطلبات الملاءة المالية ورأس المال / الاعفاء من السياسة الخاصة بالرسوم والعمولات / الاعفاء من متطلبات الاسناد الخارجي، الاعفاء من متطلبات الموارد التشغيلية / بالإضافة إلى دعم العمل في البيئة الفعلية والتشبيك مع الاطراف المعنية.</p>	<p>الحوافز التي يتم منحها</p>
<p>يتم النظر على المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية على أساس كل حالة على حدة. تم تشكيل لجنة الفنية للمختبر التنظيمي في سلطة النقد بحيث تشمل أعضاء من عدة دوائر وأقسام سلطة النقد والمختصين في دراسة طلبات المختبر التنظيمي وتحديد مخاطر كل حل من حلول التقنيات المالية على حدة. يتم في مرحلة الاختبار الفعلية تقسيم الاختبار إلى متطلبات رقابية خاصة بالمخاطر قبل عملية الاختبار ثم متطلبات رقابية خاصة بالمخاطر في مرحلة ال Live Testing . يتم طلب تقارير دورية خاصة بالمخاطر بمرحلة الاختبار. طلب من المتقدمين للانضمام للمختبر التنظيمي نماذج عمل واضحة وخطة تنفيذ. توفير مخصصات احتياطية لتعويض أي خسائر للمشاركين المتطوعين. توفير خطة إدارة المخاطر كجزء من عملية تقديم الطلب.</p>	<p>كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية</p>
<p>قام البنك المركزي المصري في مايو 2019 بإطلاق المختبر التنظيمي لتطبيقات التكنولوجيا المالية، الذي يُعدّ بمثابة بيئة اختبارية تسمح لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة باختبار تطبيقاتها المبتكرة، ومن ثمّ تطوير نماذج أعمالها، وإطلاقها في السوق بصورة قانونية، من خلال إتاحة فترة اختبار داخل المختبر تسمح لهذه الشركات بالعمل ضمن قيود مخففة تسمح بتدارك المخاطر التي قد تنشأ عن خروج التطبيق إلى حيز التنفيذ.</p>	<p>فلسطين</p>
<p>-</p>	<p>سنة الانطلاق</p>



إدارة التكنولوجيا المالية والابتكار	الإدارة أو الوحدة المسؤولة
-	عدد الجهات التي اجتازت الفترة التجريبية
-	الحوافز التي يتم منحها
-	كيفية إدارة المخاطر المرتبطة بنماذج أعمال شركات التقنيات المالية الحديثة المتضمنة في البيئة الرقابية الاختبارية

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

ملحق 2-8 - أ: الجوانب الخاصة بمتابعة وتقييم المخاطر السيبرانية في الدول العربية

الدولة	وجود فريق عمل أو لجنة في المصرف المركزي بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية	وجود فريق عمل أو لجنة على مستوى القطاع المصرفي بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية	إنشاء وحدة استجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المصرفي والمالي (FINCERT) داخل البنك المركزي	هل يوجد أي مقياس لقياس تطور الأمن السيبراني على مستوى البنك المركزي
الأردن	يوجد مجموعة من اللجان تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحسين المؤسسات المالية ومنها: اجتماع اللجنة التنفيذية للأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي. واللجنة الاستشارية الفنية للأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي.	يوجد مجموعة من اللجان تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحسين المؤسسات المالية ومنها: اجتماع اللجنة التنفيذية للأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي. نبذة عن المهام: اعتماد برامج العمل والسياسات المنبثقة عن كل من استراتيجية الامن السيبراني والإطار العام للأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في المملكة.	تم إنشاء وحدة استجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المصرفي والمالي (FINCERT) داخل البنك المركزي في عام 2019.	يُقاس تطور الأمن السيبراني على مستوى البنك المركزي بانتظام من خلال عملية قياس النضج الأمني والوضع الأمني (Cybersecurity Maturity and Posture). بالإضافة الى ذلك، يتم قياس مستوى الأنظمة العاملة في البنك المركزي تبعاً لبرامج أمنية مخصصة لكل نظام مشمول في القياس، والتي بدورها تستند الى المعايير العالمية وأفضل الممارسات في مجال الأمن السيبراني.
الإمارات	كل أسبوعين (اجتماع مفتشي الرقابة المصرفية)؛ لمناقشة التهديدات التي تم تسليط الضوء عليها في الفحص وكيفية رد فعل المصرف المركزي كجهة رقابية عليها. لجنة الإشراف والتنظيم؛ تحديثات منتظمة للإدارة و/أو الموافقات اللازمة لبعض العناصر الموصي بها.	اللجنة الفنية الخاصة بأمن المعلومات والتحول الرقمي التابع لاتحاد مصارف الإمارات.	قيد العمل عليها (CBUAE-CERT)، حيث تم تمييز المصرف المركزي في المنتدى العالمي لفرق الاستجابة للحوادث والأمن (first.org) في يناير 2024 وعليه يقوم المصرف المركزي بالعمل على توسعة النطاق للعمل على الطاع المصرفي قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتقديم برنامج للقطاع المصرفي حيث يقوم بمشاركة المعلومات الخاصة بتهديدات سيبرانية (UAE-FS-ISAC). يقوم المصرف المركزي بعقد ورشات عمل للقطاعين المصرفي والمالي لتحسين البرامج وبناء استراتيجية للاستجابة للحوادث بشكل مؤتمت.	مؤشرات الأداء ومؤشرات المخاطر الرئيسية مرتبطة بأهداف المصرف المركزي وعليه تلتزم جميع إدارات المصرف بتأدية ما عليها ليتم قياس المؤشرات. مثال: عدد التهديدات /عدد الهجمات السيبرانية.
البحرين	Technology Risk Management Security Team and Regulatory Policy Unit	لا يوجد	لا يوجد	مجموعة من اللجان تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية.

		المنظومات المعلوماتية والبنية التحتية للاتصالات والمعلومات في القطاع المالي، وذلك من خلال اعتماد إجراءات استباقية، وجمع وتحليل المعلومات الخاصة بالحوادث السيبرانية، والتنسيق مع الأطراف المعنية بالتعامل معها وتعزيز التعاون مع فرق الاستجابة لطوارئ المعلوماتية في تونس ونظيراتها في الخارج.		
البنك المركزي العماني قد أصدر إطار تنظيمي للأمن السيبراني تحت مسمى الإطار التنظيمي للأمن و المرونة السيبرانية و تستخدم المعايير المذكورة في الإطار في العمليات الداخلية للبنك	البنك المركزي العماني ليس لديه وحدة استجابة مخصصة للحوادث السيبرانية للقطاع المصرفي والمالي. ومع ذلك، في حال حدوث أي حوادث سيبرانية، تم إنشاء فريق داخلي للاستجابة للحوادث السيبرانية يعمل داخل البنك المركزي وفي قطاع الخدمات المالية.	البنك المركزي العماني يقوم حاليًا بإنشاء مركز لتبادل وتحليل المعلومات، المعروف باسم ISAC، وهو يضم فرقًا متخصصة في أمن المعلومات تعمل مع البنوك التجارية في السلطنة.	دائرة أمن المعلومات تعتبر الفريق المختص في مناقشة وإدارة قضايا أمن المعلومات في البنك المركزي العماني. وحاليًا، يعمل البنك المركزي العماني على إنشاء لجنة تنظيمية مخصصة لشؤون أمن المعلومات.	عمان
لا يوجد	تتم الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المصرفي والمالي كأحد مهام قسم الرقابة التكنولوجية في مجموعة الرقابة	لا يوجد في الوقت الحالي، والمعمول به هو دعوة المسؤولين عن أمن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات عند وجود أي حدث سيبراني، بهدف التباحث واتخاذ أي إجراءات قد تلزم من كافة الأطراف	فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية	فلسطين
لا يوجد	يوجد قسم يتبع إدارة امن المعلومات داخل مصرف ليبيا المركزي	إدارة امن المعلومات تقوم بعقد اجتماعات دورية مع المصارف والجهات المالية	نعم	ليبيا
لا يوجد	تم تكوين فريق الاستجابة للحوادث السيبرانية Fincert	يوجد إدارة للأمن السيبراني.	لا يوجد	مصر

• المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

ملحق 8-2 ب: الجوانب الخاصة بمتابعة وتقييم المخاطر السيبرانية في الدول العربية

الدولة	جهة/ جهات أو وكالة وطنية مسؤولة عن الأمن السيبراني	استراتيجية وطنية للأمن السيبراني
الأردن	المركز الوطني للأمن السيبراني	"الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2018-2023)" التي قامت بإطلاقها وزارة الاقتصاد الرقمي.
الإمارات	جهاز استخبارات الإشارة (SIA): يقوم جهاز استخبارات الإشارة بعمل مسح عن البرامج الضارة للمؤسسات الحكومية وعليه يتم ارسال تقارير المسوحات للجهة المعنية. بالإضافة على أنه يقوم بعرض خدمات مسح خارجي للمؤسسات على اتفاق مسبق للنطاق المحدد. مجلس الأمن السيبراني (CSC): يقوم جهاز استخبارات الإشارة بعمل مسح عن البرامج الضارة للمؤسسات الحكومية وعليه يتم ارسال تقارير المسوحات للجهة المعنية.	تتوفر أنظمة الأمن السيبراني وتكنولوجيا المعلومات لدى دولة الإمارات العربية المتحدة (UAE-IA) وعليه تقوم جميع المؤسسات والجهات المعنية بالامتثال عليه بالإضافة إلى أي أنظمة ولوائح أخرى.
البحرين	المركز الوطني للأمن السيبراني تم تأسيس المركز الوطني للأمن السيبراني ليصبح الجهة المعنية في مجال الأمن السيبراني للسعي إلى توفير فضاء إلكتروني آمن في مملكة البحرين عن طريق وضع معايير الحوكمة الفعالة لتنفيذها. وتوفير وسائل الدفاع والمراقبة والاستجابة للهجمات الإلكترونية فضلاً عن نشر الوعي بين الأفراد والمؤسسات في إطار تحقيق الرؤية الاقتصادية 2030، والمساهمة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة. اختصاصات ومهام المركز 1. اعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني والاشراف على تنفيذها. 2. تحديد القطاعات الحيوية في مجال الأمن السيبراني في المملكة والجهات المنضوية تحتها. 3. وضع السياسات، المعايير، الضوابط، المتطلبات، التعليمات والإجراءات اللازمة لتوفير الحماية السيبرانية على المستوى الوطني من التهديدات والمخاطر والحوادث السيبرانية. 4. وضع أطر وآليات إدارة المخاطر السيبرانية ومتابعة الالتزام بها وتحديثها. 5. وضع أطر وآليات الاستجابة الوطنية للحوادث السيبرانية على المستوى الوطني وتنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية. 6. تنظيم عمليات تدقيق وتقييم الجهات في مجال الأمن السيبراني على المستوى الوطني. 7. إدارة منصة وطنية موحدة لرصد التهديدات والمخاطر والحوادث السيبرانية، وتحليلها والاستجابة لها واحتوائها في القطاعات الحيوية، واشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات السيبرانية. 8. تنظيم آلية وضوابط مشاركة المعلومات والبيانات ذات الصلة بالأمن السيبراني بين جهات القطاعات الحيوية، والإشراف على ذلك. 9. نشر الوعي بالأمن السيبراني بما يساهم في خلق بيئة إلكترونية آمنة.	من أجل مواجهة التهديدات والمخاطر الإلكترونية المتزايدة، فإن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تمثل التزاماً نحو حماية مصالح المملكة في الفضاء الإلكتروني، كما أنها تحدد رؤية الدولة لأمن المعلومات والأمن الإلكتروني، وتحدد الأهداف التي يمكن من خلالها تنفيذ الرؤية، من خلال المبادئ الرئيسية والمسؤولية المشتركة بين جميع الأطراف المعنية، إلى جانب القيم والعوامل الأخلاقية، التي تعتمد على مدى الصلاحيات المتوافرة والاستراتيجيات الوطنية الأخرى وأفضل الممارسات الدولية، وتلتزم الاستراتيجية بشكل عام بالقواعد التي تحافظ على حقوق وقيم الأفراد. ويعتبر أمن المعلومات مطلباً لا غنى عنه لمواجهة الجرائم الإلكترونية المتزايدة في جميع أنحاء العالم، الناتجة عن التطورات التقنية وزيادة استخدام التكنولوجيا الرقمية. وتعتبر مملكة البحرين إحدى الدول الرائدة في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، الأمر الذي يزيد من التوقعات حول التهديدات الإلكترونية التي قد تشكل خطراً كبيراً على المصالح العامة، ولذلك فقد اتخذت الحكومة الإجراءات اللازمة للتصدي لهذه المخاطر من أجل تحسين جاهزية أمن المعلومات في الجهات الحكومية وفي مملكة البحرين بشكل عام. وضع استراتيجية وطنية شاملة لحماية الفضاء السيبراني تُعد أفضل وسيلة للحماية ومواجهة المخاطر السيبرانية. تقود الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لمملكة البحرين الجهود الرامية لتحسين مستوى الأمن السيبراني على مدى أربع سنوات، وقد تضمنت الاستراتيجية خمس ركائز تعمل على دعم متطلبات واحتياجات الأمن السيبراني في المملكة وهي: • حماية سيبرانية قوية ومرنة. • الحوكمة والمعايير الفعالة للأمن السيبراني. • بناء مجتمع واعي بالأمن السيبراني. • تعزيز الحماية من خلال الشراكات والتعاون. • تطوير الكوادر الوطنية. وقد جعلت هذه الاستراتيجية من الأمن السيبراني أولوية وطنية مع التركيز على متطلبات وقد جعلت هذه الاستراتيجية من الأمن السيبراني أولوية وطنية مع

<p>التركيز على متطلبات القطاعات الحيوية والتي تشمل مؤسسات البنى التحتية الحساسة لمملكة البحرين، حيث تتكون القطاعات الحيوية من القطاع المالي، والقطاع الحكومي، القطاع الصحي، قطاع تقنية المعلومات والاتصالات، قطاع المواصلات، قطاع الغاز والطاقة والنفط، وقطاع الصناعات الحيوية. وسيقوم المركز الوطني للأمن السيبراني باستشارة خبراء الأمن السيبراني وأصحاب المصلحة لضمان جمع الملاحظات والاقتراحات القيمة لتحسين الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، حيث سيواصل المركز بتقديم ورش عمل لكل قطاع حيوي، بالإضافة إلى مؤتمر وطني داخل مملكة البحرين لضمان التواصل الفعال مع خبراء الأمن السيبراني وأصحاب الشأن، كما سيقوم المركز برصد وتقييم عملية تطبيق المبادرات والمشاريع، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأمن السيبراني.</p>	<p>10. بناء القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني والمشاركة في إعداد وتوفير برامج تدريبية وتطويرية في الأمن السيبراني بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ووضع المعايير المهنية لكوادر الأمن السيبراني والمقاييس والاختبارات القياسية.</p> <p>11. اعتماد المؤشرات والقياسات الوطنية للأمن السيبراني في المملكة.</p> <p>12. إعداد التقارير الدورية لتحديد مستوى الأمن السيبراني في المملكة وقطاعاتها الحيوية.</p> <p>13. اقتراح وإبداء الرأي في مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالأمن السيبراني.</p> <p>14. التعاون والتنسيق مع الدول والمنظمات والهيئات والاتحادات الدولية والإقليمية المتخصصة في الأمن السيبراني.</p> <p>15. تمثيل المملكة في المؤتمرات والاجتماعات والمحافل الإقليمية والدولية ذات الاختصاص في الأمن السيبراني، ومتابعة تنفيذ التزامات المملكة الدولية الخاصة بالأمن السيبراني.</p> <p>16. تبادل الخبرات، والتجارب، والمعرفة محلياً ودولياً.</p> <p>17. تعزيز الدراسات والبحوث والتطوير في مجال الأمن السيبراني.</p> <p>وقام المركز الوطني للأمن السيبراني بإعداد وثيقة للضوابط الأساسية في مجال الأمن السيبراني بهدف توفير المتطلبات الضرورية لتمكين كل مؤسسة من حماية أنظمتها وشبكاتها وتطبيقاتها، كما أن هذه الوثيقة تغطي العديد من المواضيع والجوانب في مجال الأمن السيبراني لتكون ركيزة تستند عليها المؤسسات في مواجهة التهديدات والهجمات السيبرانية، وتحتوي الوثيقة على سبعة أبواب رئيسية وهي الحوكمة، التدريب والتنوعية، الحماية السيبرانية، مراقبة سجلات الأمن السيبراني وإدارة الحوادث، الأطراف الخارجية والحوسبة السحابية، الأمن السيبراني لأنظمة التقنيات التشغيلية وإنترنت الأشياء، و التدقيق.</p>	
<p>تم تحديد استراتيجية وطنية للأمن السيبراني بهدف حماية الفضاء السيبراني في الجزائر وتعزيز القدرة على التصدي للتهديدات السيبرانية المتزايدة، تتمثل أهمية هذه الاستراتيجية في تأمين الأنظمة المعلوماتية والشبكات الإلكترونية والحفاظ على سلامة البيانات والبنى التحتية الحيوية للدولة.</p> <p>ويشير المرسوم الرئاسي المتعلق بوضع منظومة وطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية إلى أن هذه الأخيرة تعتبر "أداة الدولة" في هذا المجال، كما أنها تشكل "الإطار التنظيمي لإعداد الاستراتيجية الوطنية لأمن الأنظمة المعلوماتية وتنسيق تنفيذها"، تشمل هذه المنظومة التي توضع لدى وزارة الدفاع الوطني، مجلساً وطنياً يكلف بإعداد الاستراتيجية المذكورة والموافقة عليها وتوجيهها ووكالة تضطلع بتنسيق تنفيذ هذه الاستراتيجية، ومن بين المهام التي يتولاها المجلس</p>	<p>يوجد مركز للأمن السيبراني في الجزائر يُعرف هذا المركز باسم "الوكالة الوطنية للأمن السيبراني"، وتم تأسيسه بهدف تعزيز وحماية الأمن السيبراني في البلاد. تعمل الوكالة الوطنية للأمن السيبراني على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات فعالة لمواجهة التهديدات السيبرانية وحماية الأنظمة المعلوماتية والشبكات الإلكترونية في الجزائر. ويمكن تلخيص أهم مهام الوكالة الوطنية للأمن السيبراني على النحو التالي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير الاستراتيجيات والسياسات: وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات شاملة للأمن السيبراني على المستوى الوطني. 2. التنسيق والتعاون: التنسيق مع الهيئات الحكومية والخاصة، وكذلك التعاون مع 	<p>الجزائر</p>

<p>الذي يرأسه وزير الدفاع الوطني أو ممثله. "الموافقة على اتفاقات التعاون والاعتراف المتبادل مع الهيئات الأجنبية في مجال أمن الأنظمة المعلوماتية وسياسة التصديق الإلكتروني وتصنيف الأنظمة المعلوماتية"، فضلا عن "إبدائه رأيا متطابقا في أي مشروع نص تشريعي أو تنظيمي" ذي صلة بهذا الموضوع.</p> <p>أهم العناصر في استراتيجية الأمن السيبراني في الجزائر:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. وضع الإطار القانوني والتشريعي: فقد تم وضع القوانين والتشريعات التي تحدد دور الجهات المعنية بالأمن السيبراني وتحدد السلطات والمسؤوليات المتعلقة بهذا المجال. 2. تطوير البنية التحتية للأمن السيبراني: وهذا بتعزيز البنية التحتية التقنية لضمان الحماية الكافية للأنظمة والشبكات الحيوية في الجزائر. 3. تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني بتقديم التدريب والتعليم المستمر للمتخصصين في مجال الأمن السيبراني، وتطوير الخبرات المحلية في هذا المجال. 4. التعاون الدولي والإقليمي من خلال تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمكافحة الجرائم السيبرانية وتبادل المعلومات والخبرات. 5. إدارة الحوادث والاستجابة السريعة وهذا بتطوير خطط الطوارئ للاستجابة السريعة للحوادث السيبرانية وإدارة الأزمات بفعالية. 	<p>المنظمات الدولية لتعزيز الأمن السيبراني.</p> <ol style="list-style-type: none"> 3. التوعية والتدريب: تقديم برامج توعية وتدريب للموظفين والمستخدمين حول كيفية حماية المعلومات والشبكات من التهديدات السيبرانية. 4. إدارة الحوادث: تطوير آليات وإجراءات لإدارة والاستجابة للحوادث السيبرانية، بما في ذلك التحقيق في الهجمات الإلكترونية وتقديم الدعم الفني للمؤسسات المتضررة. 5. البحث والتطوير: دعم وتشجيع البحث والتطوير في مجال الأمن السيبراني لتعزيز القدرات التقنية والمعلوماتية. 6. حماية البنى التحتية الحيوية: ضمان أمان وحماية القطاعات الحيوية مثل الطاقة، والاتصالات، والمالية من التهديدات السيبرانية. <p>الأهداف الرئيسية للوكالة:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تعزيز الأمن السيبراني الوطني: حماية الأنظمة المعلوماتية والشبكات الإلكترونية في الجزائر من الهجمات السيبرانية. 2. بناء القدرات: تعزيز القدرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني من خلال التدريب والتطوير. 3. الاستجابة الفعالة: تطوير إجراءات فعالة للاستجابة للحوادث السيبرانية والحد من تأثيراتها. 4. التعاون الدولي: تعزيز التعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية لمواجهة التهديدات السيبرانية على مستوى عالمي. 	
<p>الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تم وضع رؤية للاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني تعكس الطموح الاستراتيجي للمملكة وبأسلوب متوازن بين الأمان والثقة والنمو، وتتضمن الرؤية التي تسعى الهيئة إلى الوصول لها: فضاء سيبراني سعودي آمن وموثوق يمكن النمو والازدهار</p> <p>بحيث تكون هذه الرؤية شاملة للفضاء السيبراني بأكمله: تلي أولويات المملكة وتطلعاتها، وتؤكد على تعزيز حماية الأنظمة التقنية والتشغيلية والبنى التحتية الحساسة والقدرة على الصمود والتصدي للحوادث السيبرانية وامتصاص الأضرار والتعافي منها في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تعزيز ثقة الجهات الوطنية والمستثمرين والأفراد في الفضاء السيبراني السعودي، وكذلك المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمملكة. وهذه الرؤية تتضمن مصطلحات تم دراستها بعناية:</p> <p>1- فضاء سيبراني: يشمل الفضاء السيبراني السعودي بأكمله</p>	<p>هيئة الأمن السيبراني (هي الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني، والمرجع الوطني في شؤونه) أبرز المهام:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. إعداد الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني، والإشراف على تنفيذها، واقتراح تحديثها. 2. وضع السياسات وآليات الحوكمة والأطر والمعايير والضوابط والإرشادات المتعلقة بالأمن السيبراني، وتعميمها على الجهات ذات العلاقة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها. 3. تصنيف وتحديد البنى التحتية الحساسة والجهات المرتبطة بها، وتحديد القطاعات والجهات ذات الأولوية بالأمن السيبراني. 4. وضع أطر إدارة المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها. 	السعودية

<p>2- سعودي: لتلبية أولويات المملكة وتطلعاتها</p> <p>3- أمن: التأكيد على حماية وصمود الأنظمة التقنية والتشغيلية والبنى التحتية الحساسة</p> <p>4- موثوق: يعزز ثقة الجهات الوطنية والمستثمرين والأفراد في الفضاء السيبراني السعودي</p> <p>5- يمكن النمو والازدهار: إسهام حماية الفضاء السيبراني في النمو الاقتصادي والاجتماعي للمملكة</p>	<p>5. إشعار الجهات المعنية بالمخاطر والتهديدات ذات العلاقة بالأمن السيبراني.</p> <p>6. وضع أطر الاستجابة للحوادث المتعلقة بالأمن السيبراني، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.</p> <p>7. بناء مراكز العمليات الوطنية الخاصة بالأمن السيبراني - وما في حكمها - بكافة أنواعها، بما في ذلك مراكز التحكم والسيطرة والاستطلاع والرصد وتبادل وتحليل المعلومات، وكذلك بناء مراكز العمليات القطاعية الخاصة بالأمن السيبراني - عند الحاجة -، وبناء المنصات ذات العلاقة، والإشراف عليها، وتشغيلها.</p> <p>8. القيام - بنفسها أو من خلال غيرها - بالأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن السيبراني.</p> <p>9. تنظيم آلية مشاركة المعلومات والبيانات المرتبطة بالأمن السيبراني بين الجهات والقطاعات المختلفة في المملكة، والإشراف على ذلك.</p> <p>10. تقديم المساندة للجهات المختصة - في حال طلبها وفقاً للإمكانيات المتاحة لدى الهيئة- خلال الاستدلال والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالأمن السيبراني.</p> <p>11. وضع السياسات والمعايير الوطنية للتشفير، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها.</p> <p>12. وضع ما يلزم من معايير أو ضوابط للفسح والترخيص باستيراد وتصدير واستخدام الأجهزة والبرمجيات ذات الحساسية العالية للأمن السيبراني التي تحددها الهيئة، ومتابعة الالتزام بها، وتحديثها، وذلك دون إخلال بأي معايير أو ضوابط معتمدة لدى الجهات الأخرى ذات العلاقة.</p> <p>13. بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجالات الأمن السيبراني، والمشاركة في إعداد البرامج التعليمية والتدريبية الخاصة بها، وإعداد المعايير المهنية والأطر وبناء وتنفيذ المقاييس والاختبارات القياسية المهنية ذات العلاقة.</p> <p>14. الترخيص بمزاولة الأفراد والجهات غير الحكومية للأنشطة والعمليات المتعلقة بالأمن السيبراني التي تحددها الهيئة.</p> <p>15. التواصل مع الجهات المماثلة خارج المملكة والجهات الخاصة لتبادل الخبرات، وتأسيس آليات للتعاون والشراكة معها، وفقاً للإجراءات المتبعة.</p> <p>16. تبادل الإنتاج التقني والمعرفي وتبادل البيانات والمعلومات مع الجهات المماثلة خارج المملكة.</p>
---	--

	<p>17. تمثيل المملكة في المنظمات والهيئات واللجان والمجموعات الثنائية والإقليمية والدولية ذات الصلة. ومتابعة تنفيذ التزامات المملكة الدولية الخاصة بالأمن السيبراني.</p> <p>18. رفع مستوى الوعي بالأمن السيبراني.</p> <p>19. تحفيز نمو قطاع الأمن السيبراني في المملكة، وتشجيع الابتكار والاستثمار فيه.</p> <p>20. إجراء الدراسات والبحوث والتطوير وعمليات التصنيع، ونقل التقنية وتطويرها في الأمن السيبراني وما يرتبط به من مجالات.</p> <p>21. اقتراح آليات رفع كفاءة الإنفاق في مجالات الأمن السيبراني.</p> <p>22. تطوير مؤشرات قياس الأداء الخاصة بالأمن السيبراني، وإعداد التقارير الدورية حول حالة الأمن السيبراني في المملكة على المستويين الوطني والقطاعي.</p> <p>23. اقتراح إصدار وتعديل الأنظمة واللوائح والقرارات ذات الصلة بالأمن السيبراني.</p>	
<p>تقوم استراتيجية الأمن السيبراني على ثلاثة أهداف رئيسية تمكن حكومة دولة الكويت من تحقيق رؤيتها الخاصة بالأمن السيبراني الوطني، وذلك على النحو التالي:</p> <p>- الهدف الأول: تعزيز ثقافة الأمن السيبراني التي تدعم الاستخدام الآمن والصحيح للفضاء الإلكتروني.</p> <p>- الهدف الثاني: حماية ومراقبة الأصول والبنى التحتية الحيوية والمعلومات الوطنية والشبكة المعلوماتية في دولة الكويت.</p> <p>- الهدف الثالث: إتاحة سبل التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين مختلف الجهات المحلية والدولية في مجال الأمن السيبراني.</p>	<p>المركز الوطني للأمن السيبراني</p>	<p>الكويت</p>
<p>للأمن السيبراني أبعاد عديدة، تؤدي الطرق المتنوعة للتعامل مع أمن نظم المعلومات إلى ظهور اتجاهات جديدة في التدريب، والممارسات التشغيلية، والرقابة، والتشريع.</p> <p>في هذا السياق واستجابة للحاجة الملحة لاستراتيجية واضحة للأمن السيبراني، تم الإبقاء على أربعة محاور استراتيجية، وهي:</p> <p>• تقييم المخاطر التي تؤثر على أنظمة المعلومات داخل الإدارات والهيئات العامة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية.</p> <p>حماية والدفاع عن نظم المعلومات في الإدارات والهيئات العامة والبنى التحتية ذات الأهمية الحيوية؛</p> <p>تعزيز أسس الأمن: الإطار القانوني، التوعية، التدريب والبحث والتطوير.</p> <p>تعزيز وتطوير التعاون الوطني والدولي</p>	<p>السلطة الوطنية للأمن السيبراني: المنصوص عليها في القانون رقم 20-05 المتعلق بالأمن السيبراني، والتي تم تكليفها بتنفيذ استراتيجية الدولة في مجال الأمن السيبراني. وفقاً للمرسوم، تم تعيين إدارة الدفاع الوطني (المديرية العامة لأمن أنظمة المعلومات (DGSSI)) باعتبارها السلطة الوطنية للأمن السيبراني</p>	<p>المغرب</p>
<p>أطلقت تونس استراتيجية وطنية للأمن السيبراني 2020-2025 هدفها أن تكون الدولة التونسية قادرة على</p>	<p>صدر المرسوم عدد 17 لسنة 2023 مؤرخ في 11 مارس 2023 المتعلق بالسلامة السيبرانية ويهدف</p>	<p>تونس</p>

<p>التوقي من التّهديدات السيبرانية والصّمود في وجهها بالاعتماد على القدرات الوطنية، وقيادة الفضاء السيبراني الوطني وإدارته، ودعم الثقة الرّقمية، وتعزيز التّعاون الدّولي، وتحقيق الرّيادة في المجال الرّقمي وتغّذي هذه الإستراتيجية الفضاء السيبراني الوطني المتكوّن خاصة من جميع الخدمات والبيانات والشّبكات والمنصّات والمنظومات المعلوماتية والبّنى التّحتيّة الرّقميّة الحيويّة المرتبطة بمصالح الدّولة، كما تخصّن هذه الإستراتيجية جميع المتدخلين من مواطنين ومؤسسات وجمعيات وشركات بالقطاع العام والخاصّ والمجتمع المدني والوسط الأكاديمي والبحثي</p>	<p>هذا المرسوم إلى تنظيم مجال السلامة السيبرانية وضبط المهام الموكلة للوكالة الوطنية للسلامة السيبرانية والآليات المخولة لها لضمان سلامة الفضاء السيبراني الوطني في إطار مشمولاتها تكلف الوكالة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة في المجال بالقيام بمراقبة سلامة النظم المعلوماتية والاتصال للهياكل العمومية والخاصة بالفضاء السيبراني الوطني</p>	
<p>يتبنى البنك المركزي استراتيجية خاصة بأمن المعلومات التي تعزز الثقة والاستقرار في قطاع المصارف</p>	<p>مركز الدفاع الإلكتروني الجهة المختصة، والمسؤولة عن الدفاع الإلكتروني في السلطنة، والمرجع الوطني لحماية المصالح الحيوية في الفضاء الإلكتروني، والمشرف على بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال الأمن الإلكتروني، وتلتزم الجهات المعنية بمسؤوليتها تجاه أمنها الإلكتروني بما لا يتعارض مع اختصاصات، ومهام المركز الواردة في هذا النظام</p>	عمان
<p>تم اعداد استراتيجية وطنية وهي الان قيد الاعتماد من قبل الجهات صاحبة الاختصاص</p>	<p>جاري العمل على إنشاء هيئة "الهيئة الوطنية للأمن السيبراني"</p>	فلسطين
<p>الرؤية: توفير بيئة آمنة للتحويل الرقمي وبناء القدرات اللازمة لمجابهة المخاطر المصاحبة له، وتمكين الأفراد والمؤسسات من النجاح في الاستفادة من الفضاء السيبراني بأمان. التحديات: - صعوبة التنظيم: تشكل طبيعة الفضاء السيبراني الخاصة تحديا عند محاولة الاعتماد على التشريعات التقليدية في تنظيمه، وبالتالي فإننا سنحتاج تنظيما وحوكمة مختلفة اختلافا كليا. - نقص القدرات: تعاني صناعة الأمن السيبراني من شح حاد في الكوادر المتخصصة والخبرة، كما أن تسارع وتيرة تطور وتعقيد التهديدات والمخاطر السيبرانية يجعل من الضروري تبني مقاربات مختلفة وجديدة كليا لأساليب وإجراءات الحماية والتأمين - موثوقية المعاملات: ستشكل طرق التحقق من سلامة وأمان هذه المعاملات تحديا في حد ذاتها، كما ستتغير طرق المصادقة على صحة المعاملات والتحقق من هوية أطرافها وامتلاكهم صلاحية إجراءها تغييرا كليا، الأمر الذي يحتم ضرورة التغيير وتحديد التشريعات المنظمة لها. - ثقافة الأمن السيبراني أهداف الاستراتيجية: - تعزيز وتطوير الإطار القانوني والتشريعي وضمان ترسيخ الحوكمة الرشيدة للفضاء السيبراني.</p>	<p>الهيئة الوطنية لأمن وسلامة المعلومات المهام الرئيسية: التقييم: تقييم ومراجعة الشبكات والأنظمة واصدار شهادات الجودة وفقا للمعايير الدولية. التواصل: مع الجهات الحكومية والمنظمات الدولية. اللول: تقدم العديد من الخدمات المرتبطة بإدارة الحوادث والاستجابة لحالات الطوارئ في بما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. الدراسات: تقوم بإعداد الخطط والدراسات اللازمة للرفع من كفاءة مستوى أمن المعلومات. السياسات تقوم بصياغة السياسات والمعايير المرتبطة بأمن وسلامة المعلومات والاتصالات. المراقبة: تقوم الهيئة بمراقبة الشبكة الوطنية وتحسين أداؤها والتأكد من سلامتها ومطابقتها للمعايير المعتمدة دوليا. التوعية: تسعى الهيئة لإقناع المسؤولين في الجهات الخاصة والحكومية لإنشاء وحدات أمن وسلامة المعلومات.</p>	ليبيا

<ul style="list-style-type: none"> - بناء ورفع القدرات البشرية والمادية الضرورية لحماية وتأمين الفضاء السيبراني والتحول الرقمي. - تعزيز موثوقية وأمان واعتمادية المعاملات الإلكترونية - تشجيع التعاون مع الداخل والخارج أفرادا ومؤسسات سعيا لتوطين صناعة الأمن السيبراني. - دعم التوجه نحو التحول الرقمي عبر نشر ثقافة الأمن السيبراني في المجتمع - مجالات تنفيذ الاستراتيجية: - برنامج لتهيئة الأطر العامة والبيئة القانونية والتشريعية للفضاء السيبراني - برنامج لإنشاء وتطوير آليات متكاملة لحماية أمن الفضاء السيبراني وتأمين البنى التحتية الحيوية للاتصالات وتقنية المعلومات - برنامج تجهيز البيئة الوطنية لتقنيات التشفير والتوقيع الرقمي والمصادقة على المعاملات الإلكترونية - برنامج بناء القدرات البشرية والخبرات الوطنية في مجال الأمن السيبراني بمختلف القطاعات. - برنامج لدعم البحث العلمي وتعزيز روح المبادرة والابتكار وتوطين صناعة الأمن السيبراني - البرنامج الوطني لتعزيز ثقافة الأمن السيبراني للمجتمع لتحقيق الاستفادة الأفضل من التقنية - برنامج لتأهيل وضمان التزام المؤسسات الوطنية بمعايير وضوابط وسياسات الأمن السيبراني المحلية والدولية. - برنامج لتعزيز الشراكات والتعاون الدولي والإقليمي والمحلي لتأمين الفضاء السيبراني - برنامج رفع جاهزية البنى التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات للمؤسسات الوطنية لمواجهة الطوارئ والتعافي منها وضمان استمرارية الأعمال 		
-	-	مصر

المصدر: استبيان تقرير الاستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

الفصل التاسع

إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

تُعتبر اختبارات الضغوط أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي تستخدم في تقييم قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات والأزمات في ظل الظروف غير المواتية، حيث تمثل أداة من الأدوات التحليلية الرئيسية للسياسة الاحترازية الجزئية والكلية التي تهدف إلى تقييم الملاءة المالية وموقف السيولة لدى البنوك ومدى قدرتها ومرونتها على التعامل مع المخاطر المختلفة والحد منها في ظل عوامل استثنائية سلبية مفترضة، ولكن ممكنة الحدوث باحتمالية منخفضة، وذلك باستخدام سيناريوهات ذات مستويات متدرجة من حيث حدة التأثير. وتتعدد أنواع المخاطر التي تشملها تلك السيناريوهات مثل مخاطر الائتمان والتركز، ومخاطر التشغيل ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى داخل النظام المالي، وكذلك مخاطر الأمن السيبراني ومخاطر التغيرات المناخية، وذلك أخذاً في الاعتبار أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس تأثيرها على أداء القطاع المصرفي. ويهدف تطبيق اختبارات الضغوط إلى تعزيز الإستقرار المالي، حيث تساهم نتائج تلك الاختبارات في اتخاذ القرارات الاستباقية والاحترازية المناسبة بشأن تدعيم الإطار العام للمخاطر في مواجهة الصدمات والأزمات المفاجئة، كما تلعب دوراً أساسياً في تطوير خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وخطط التعافي، وتساعد البنوك في تقدير المتطلبات المستقبلية لرأس المال والسيولة لمواجهة المخاطر المختلفة.

وتنقسم اختبارات الضغوط بشكل أساسي إلى اختبارات الحساسية، واختبارات السيناريوهات. ووفقاً لاختبارات الحساسية، يتم دراسة تأثير الصدمات على متغير واحد مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تحديد العوامل ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثيراً على المؤشرات المالية للبنوك. وتهدف اختبارات السيناريوهات إلى تقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة في ذات الوقت لمجموعة من عوامل المخاطر المتضمنة بالسيناريوهات، والتي يتم إعدادها بناءً على أحداث تاريخية فعلية أو افتراضية بناءً على الأحداث المحيطة. وفي إطار اختبارات السيناريوهات، يمكن إجراء اختبارات الضغوط الكلية باستخدام نماذج قياسية مبنية على معلومات تاريخية مستندة إلى نموذج ناقل (Satellite model)، وذلك لتقدير تأثير العديد من المتغيرات على قيمة القروض غير العاملة. وإلى جانب ذلك، تقوم اختبارات الضغوط العكسية (Reverse stress test) على البحث عن مستوى حدة الافتراضات التي يترتب عليها تجاوز النسب الرقابية المختلفة المرتبطة بالملاءة المالية أو السيولة. ومن ناحية أخرى، يمكن تطبيق اختبارات الضغوط على مستوى القطاع المصرفي بواسطة قطاع

الرقابة المصرفية أو الاستقرار المالي داخل البنك المركزي (Top-down Approach) أو من خلال البنك ذاته باستخدام إطار عام محدد بواسطة السلطة الرقابية (Bottom-up Approach). ويتم الإفصاح عن نتائج الاختبارات بصورة كمية أو نوعية من خلال تقارير الاستقرار المالي أو المواقع الإلكترونية الخاصة بالبنوك المركزية وسلطات النقد العربية.

وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على تعزيز منظومة إدارة المخاطر وتبني أساليب متطورة لقياس مدي قدرة القطاع المالي على مواجهة الصدمات وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، فقد تم إصدار المبادئ الإرشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الضغوط لقياس مخاطر القطاع المالي، ومن أهم تلك المبادئ أن تكون كافة الاختبارات المطبقة ذات نظرة مستقبلية وأن تدعم خطط الطوارئ والتعافي وسياسة إدارة المخاطر، وقيام البنك المركزي أو السلطة الرقابية بإصدار إطار عام حول اختبارات الضغوط بحيث يتضمن متطلبات بناء المنهجيات والافتراضات المستخدمة، وتحديد دورية إجرائها، وتكثيف دورية الاختبارات للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ووضع افتراضات تأخذ في الاعتبار مخاطر انتقال العدوى داخل النظام المالي وكذلك عبر الحدود مع الأنظمة المالية الأخرى، وكذلك استخدام نتائج الاختبارات في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ولمستويات السيولة. ومن بين هذه المبادئ قيام البنوك المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في اختبارات الضغوط بشكل دوري أو عند الحاجة، بالإضافة إلى أهمية مواكبة التطورات في المجالات الهامة ذات التأثير على النظام المالي مثل الأزمات المالية والاقتصادية، وتغيرات المناخ، الكوارث الطبيعية، ومخاطر الأمن السيبراني، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

هذا ويعرض الفصل التجارب المختلفة للدول العربية في تطبيق اختبارات الضغوط، إضافة إلى ذلك، يتم تطبيق الاختبارات المتنوعة على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام سيناريو موحد للتطورات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية في ظل سيناريوهات متدرجة من حيث حدة التأثير، وذلك لمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر الائتمان الخاص، ومخاطر التركيز على مستوى كبار العملاء، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل، وذلك بهدف تقييم مدى صلابتها من حيث قدرتها على مواجهة الخسائر غير المتوقعة، أخذاً في الاعتبار الاختلاف في المقومات والخصائص الاقتصادية للدول العربية كدول مصدرة ومستوردة للنفط.

أولاً: اختبارات الضغوط التي يتم إجراؤها بواسطة المصارف المركزية وسلطات النقد العربية

تقوم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء أنواع متنوعة من اختبارات الضغوط طبقاً لمنهجيات مختلفة، والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة التي

يسودها حالة من عدم اليقين ومنها استمرار تداعيات الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والاستمرار في السياسة النقدية التقييدية في الدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتحديات المرتبطة باستدامة المديونية الخارجية. كما يمكن تقسيم الاختبارات المطبقة بشكل عام إلى اختبارات الملاءة المالية، والاختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، واختبارات الضغوط الكلية، واختبارات الضغوط العكسية.

أ. مجموعة الدول المصدرة للنفط

دولة الإمارات العربية المتحدة

تتضمن اختبارات الضغوط بشكل وثيق البنوك المشاركة في تقييم المخاطر وتوقع معايير المخاطر في ظل سيناريوهات ومنهجية مالية كلية مشتركة. وقد شارك في الاختبار 15 بنك محلي و4 بنوك أجنبية لعام 2023، الذي يغطي أكثر من 90 في المائة من أصول القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة. واستناداً على تقييم المخاطر والضعف التي تم إجراؤه من قبل المصرف المركزي، تضمن اختبار الأوضاع الضاغطة لعام 2023 ميزات رئيسية جديدة أخرى وهي:

- تقييم قدرة البنوك على الصمود وسط بيئة أسعار الفائدة المرتفعة، وإدخال متطلبات إعداد تقارير أكثر تفصيلاً للنسب المرتبطة بعبء القروض بالنسبة لمحافظ الشركات الكبيرة والأفراد. كما تم إضافة قاعدة مساندة للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان بناء على عتبات نسبة الدين إلى قيود اختبار الأوضاع الضاغطة.
- نظراً للاضطرابات المصرفية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في العام الماضي، فقد طلب من البنوك في الإمارات احتساب القيمة العادلة لسندات الدين ذات التكلفة المطفأة (التي تم تصنيفها كأصول سائلة عالية الجودة) في ظل السيناريو المعاكس.
- التركيز على انكشافات البنوك عبر الحدود وسط التوترات الجيوسياسية وتصاعد المخاطر السيادية في عدد قليل من اقتصادات الأسواق الناشئة.
- وحدة إضافية حول مخاطر تغير المناخ الانتقالية بناءً على تحليل السيناريو الدقيق الذي أجرته البنوك المشاركة باستخدام السيناريوهات من شبكة البنوك المركزية والجهات المشرفة لتخضير النظام المالي .

في هذا الإطار، يفترض السيناريو الأساسي مساراً يتماشى مع التوقعات المالية الكلية المتفق عليها. أما السيناريو السلبي الافتراضي، وهو المحور الرئيسي للاختبار، فيتمحور حول مخاطر الركود التي يتعرض لها اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة. ويستند السيناريو السلبي الافتراضي لعام 2023 إلى الهبوط الحاد للاقتصاد العالمي،

والتضخم المستمر، والمخاوف المتعلقة بالقدرة على تحمل القروض الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة.

1. مخاطر السوق: أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبارات الأوضاع الضاغطة (من أسفل إلى أعلى) لعام 2023 لتقييم مرونة بنوك دولة الإمارات العربية المتحدة والنظام المصرفي في ظل سيناريو سلبي افتراضي. وقد استند السيناريو السلبي لاختبار الضغط إلى الركود التضخمي الافتراضي في بيئة ارتفاع كبير في أسعار الفائدة.
2. مخاطر السيولة: أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبارات ضغوط للسيولة (من أعلى إلى أسفل).

أظهرت النتائج أن النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة سيكون قادراً على تحمل الضغوط الشديدة التي تتجسد في السيناريو السلبي، مع انخفاض متوسط نسبة حقوق الملكية العامة الشق-1 في أسوأ عام من السيناريو السلبي. وعلاوة على ذلك، ستمكن البنوك من تلبية الحد الأدنى من متطلبات الملاءة والسيولة مع الحفاظ على الإقراض في أوقات الضغط. وأشارت النتائج أن البنوك المشاركة لديها القدرة الكافية على تحمل السيناريو السلبي الافتراضي، مع الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة. وعلاوة على ذلك، يفترض افتراض الميزانية العمومية الثابت المستخدم في اختبار الأوضاع الضاغطة أن البنوك تحافظ على عرض الائتمان للاقتصاد مع تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية. وهذا أمر ضروري لاحتواء شدة الانكماش الاقتصادي وتسهيل التعافي بشكل أسرع.

كما أظهرت نتائج الاختبارات أن القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة يمكنه تحمل فترات الضغط الافتراضية (حتى 60 يوماً) التي تنطوي على تدفق كبير للتمويل إلى الخارج ووصول محدود إلى سوق رأس المال. ويعتبر اختبار الأوضاع الضاغطة لعام 2023 خط الأساس والسيناريو السلبي على مدى أفق توقعات مدته ثلاث سنوات. أظهرت نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة لعام 2023 أن النظام المصرفي لدولة الإمارات العربية المتحدة لا يزال ذو رأس مال جيد في ظل السيناريو الأساسي والسلبي. وسينخفض متوسط نسبة حقوق الملكية العامة الشق-1 للبنك المشارك في ظل السيناريو السلبي الافتراضي.

3. المخاطر المناخية: من أجل تقييم تأثير مخاطر التحول المناخي على إقراض الشركات من البنوك للقطاعات الاقتصادية المعرضة لمخاطر التحول، فقد أجرى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي اختبار الأوضاع الضاغطة للمخاطر المناخية (من أسفل إلى أعلى). وذلك بتحليل تأثير أكبر 15 شركة مقرضة من هذه القطاعات المعرضة لمخاطر التحول على الميزانيات العمومية للبنوك من خلال استخدام سيناريوهات

المناخ التابعة لشبكة البنوك المركزية والجهات المشرفة لتخضير النظام المالي، وذلك باستخدام السيناريوهات التالية:

- السياسات الحالية (+3.0 درجة مئوية): سيناريو الأساس، بدون تغيير كبير في السياسات الحالية لمكافحة تغير المناخ، مما يسبب مخاطر مادية عالية، ولكن مخاطر انتقالية قليلة نظراً لزيادة الحرارة العالمية بأكثر من 3 درجات.
- صافي الصفر بحلول 2050 (+1.5 درجة مئوية): تنسيق السياسة العالمية مع تطبيق اتفاق باريس لمكافحة تغير المناخ والحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية لأكثر من 1.5 درجة مئوية، وهو ما ينطوي على مخاطر انتقالية معتدلة، ولكن مخاطر مادية منخفضة.
- التأخر في الانتقال (+2.0 درجة مئوية): تأخر تنفيذ السياسة مما يسبب "Minsky Moment" بمخاطر انتقالية ومادية عالية إلى حد ما.

تم قياس التأثير على احتمالية تخلف الشركات عن السداد وارتفاع الخسائر، حيث أظهرت النتائج ارتفاع النسب المئوية الإجمالية للتخلف عن السداد بحلول عام 2040 في سيناريو صافي الصفر. وعلى مستوى القطاعي، واجهت قطاعات النقل والطيران وتوليد الكهرباء والنفط والغاز تأثيرات أقوى نسبياً.

مملكة البحرين

قام مصرف البحرين المركزي خلال عام 2023 بتطبيق اختبارات الضغوط من خلال وضع سلسلة من الصدمات باستخدام سيناريوهات افتراضية مع تغيير نسبة المخاطر. وشملت اختبارات الضغوط البنوك التقليدية والإسلامية، وبنوك قطاع التجزئة، والبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية. وقد استخدم مصرف البحرين المركزي النماذج الأكثر شيوعاً مثل نماذج صندوق النقد الدولي. وقد تم تعديل هذه النماذج لتناسب مع النظام المصرفي البحريني حيث يتم تطبيق سيناريوهات تركز على تقييم مرونة البنوك من خلال زيادة حدة تأثير السيناريوهات، وتم تحديد درجة الحدة بناء على البيانات والتجارب السابقة.

1. مخاطر الائتمان: تناول سيناريو الاختبار افتراضات ارتفاع نسبة القروض غير العاملة، وارتفاع نسبة القروض غير العاملة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وارتفاع القروض غير العاملة في القطاع العقاري، وارتفاع القروض غير العاملة في قطاع الشركات المتوسطة والصغيرة.
2. مخاطر السوق: قام مصرف البحرين المركزي بإجراء اختبارات متعلقة بمخاطر ارتفاع أسعار الفائدة كإجراء للحد من الضغوط التضخمية، وتأثيرها على المدى الطويل على نمو القروض وعلى جودة الأصول وبالتالي على ربحية البنوك، حيث إن استمرار ارتفاع أسعار العائد سيؤدي إلى ارتفاع الأقساط المستحقة على الأفراد والشركات وبالتالي ارتفاع احتمالية الإخفاق .

هذا وتوصلت نتائج الاختبارات التي أجرتها إدارة الاستقرار المالي لمصرف البحرين المركزي في عام 2023 عن متانة القطاع المصرفي وعدم توقع أي مخاطر تهدد النظام المصرفي على المدى الطويل، حيث بينت النتائج أن القطاع المصرفي البحريني قادر على تحمل الصدمات المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة.

3. مخاطر السيولة: قام مصرف البحرين المركزي بإجراء اختبار متعلق بمخاطر السيولة بعد الاضطرابات المصرفية الأمريكية والأوروبية في شهر مارس 2023 لتقييم وضع السيولة لدى البنوك المحلية التقليدية والإسلامية، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل والعوامل المؤثرة كنوع المودعين. وقد ركز الاختبار على قياس عدد الأيام التي ستكون فيها البنوك قادرة على مواجهة أية سحبيات من الودائع (ودائع محلية أو أجنبية بالدينار البحريني أو العملات الأجنبية)، مع افتراض عدم قدرة البنوك للوصول إلى التمويل من البنوك الأخرى أو مصرف البحرين المركزي. ومن أهداف الاختبار تقييم درجة تأثير البنوك بسحب ودائع البنوك المحلية، ودائع المؤسسات الخاصة المحلية، ودائع الأفراد المحلية، ودائع البنوك الأجنبية، الودائع الأجنبية غير المصرفية. وقد تناول سيناريو الاختبار افتراضات سحب الودائع المحلية (تحب الطلب والتوفير والأجل)، وسحب الودائع الأجنبية، وسحب الودائع بالدينار البحريني، وسحب الودائع بالعملات الأجنبية.

أظهر الاختبار تمتع البنوك بالسيولة الكافية والمطلوبة على المدى القصير، حيث تمكنت جميع البنوك من مواجهة السيناريوهات المعتدلة، مع وجود بعض البنوك التي أظهرت حساسية لصدمات السيولة وفقاً للسيناريوهات الشديدة.

الجمهورية العراقية

قام البنك المركزي العراقي بإجراء اختبارات الضغوط الكلية خلال الفترة من الربع الأول من عام 2024 حتى الربع الرابع من عام 2024. ونظراً لطبيعة النظام المالي العراقي، فتعتمد الاختبارات على اختيار بعض المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية، لذلك تم استخدام نموذجين: يتضمن النموذج الأول الأصول السائلة كمتغير تابع يمثل الملاءة المالية للقطاع المصرفي العراقي وتأثير الصدمات لبعض المتغيرات عليها وهي سعر الصرف الموازي، والإيرادات العامة التي ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة وتعتمد بصورة أساسية على النفقات العامة، وتعد الأخيرة من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الاستهلاك الكلي والاستثمار الكلي، ومن ثمّ في قدرة المشروعات والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع البنوك والتي ترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة، أما الأصول المرجحة بالمخاطر فترتبط بعلاقة طردية مع الأصول السائلة. في حين أن النموذج الثاني يتضمن تأثير سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي على القروض غير العاملة.

جدول (9-1): افتراضات اختبار الضغط الكلي في القطاع المصرفي العراقي	
النموذج الأول	النموذج الثاني
<p>الافتراض الأول</p> <p>تغير غير متوقع في المتغيرات (سعر الصرف الموازي والائتمان النقدي) إضافة إلى صدمة في متغير (القروض غير العاملة) سيكون له تأثير فوري على متغير (القروض غير العاملة).</p>	<p>الافتراض الأول</p> <p>تغير غير متوقع في المتغيرات (سعر الصرف الموازي والأصول المرجحة بالمخاطر والنفقات العامة والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (الأصول السائلة) سيكون له تأثير فوري على متغير (الأصول السائلة).</p>
<p>الافتراض الثاني</p> <p>تغير غير متوقع في المتغيرات (الائتمان النقدي) إضافة إلى صدمة في متغير (سعر الصرف الموازي) سيكون له تأثير فوري على متغير (سعر الصرف الموازي) في حين أن متغير (القروض غير العاملة) ليس له تأثير فوري على متغير (سعر الصرف الموازي).</p>	<p>الافتراض الثاني</p> <p>تغير غير متوقع في المتغيرات (النفقات العامة والإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (سعر الصرف الموازي) سيكون له تأثير فوري على متغير (سعر الصرف الموازي) في حين أن المتغيرات (الأصول السائلة والأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها تأثير فوري على متغير (سعر الصرف الموازي).</p>
<p>الافتراض الثالث</p> <p>تغير غير متوقع في متغير (القروض غير العاملة) إضافة إلى صدمة في متغير (الائتمان النقدي) سيكون له تأثير فوري على متغير (الائتمان النقدي) في حين أن المتغيرات (سعر الصرف الموازي) ليس لها تأثير فوري على متغير (الائتمان النقدي).</p>	<p>الافتراض الثالث</p> <p>تغير غير متوقع في المتغيرات (الأصول السائلة وسعر الصرف الموازي) إضافة إلى صدمة في متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) سيكون له تأثير فوري على متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر) في حين أن المتغيرات (النفقات العامة والإيرادات العامة) ليس لها تأثير فوري على متغير (الأصول المرجحة بالمخاطر).</p>
	<p>الافتراض الرابع</p> <p>تغير غير متوقع في متغير (الإيرادات العامة) إضافة إلى صدمة في متغير (النفقات العامة) سيكون له تأثير فوري على متغير (النفقات العامة) في حين أن المتغيرات (الأصول السائلة وسعر الصرف الموازي والأصول المرجحة بالمخاطر) ليس لها تأثير فوري على متغير (النفقات العامة).</p>
	<p>الافتراض الخامس</p> <p>المتغير (الإيرادات العامة) يتأثر فوراً بصدمة في متغير (الإيرادات العامة).</p>

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

توصلت نتائج النموذج الأول الخاص بحدوث صدمات في المتغيرات المستخدمة لتفسير التقلبات لمؤشر الأصول السائلة أثناء 4 فصول من التنبؤ لعام 2024، إلى أن درجة استجابة الأصول السائلة للصدمة العشوائية في متغير سعر الصرف الموازي

خلال الفصل الرابع جاءت بمقدار 8.7 في المائة وأدت إلى زيادة الأصول السائلة. أما عن تأثير الصدمة في الأصول المرجحة بالمخاطر بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الأول والثاني، فكان تأثيرهما إيجابياً على الأصول السائلة، في حين أنه في الفصلين الثالث والرابع، كانت استجابة الأصول السائلة سالبة، حيث انخفضت في الفصل الرابع نتيجة ارتفاع استجابة الأصول السائلة للصدمة السلبية بمقدار -4.8 في المائة. كما أن درجة استجابة الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير النفقات العامة بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع أدت إلى انخفاض في الأصول السائلة بمقدار -15.9 في المائة. أما عن درجة استجابة الأصول السائلة لحدوث صدمة عشوائية في متغير الإيرادات العامة بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع، فقد أدت إلى زيادة الأصول السائلة بنسبة 7.2 في المائة، بسبب زيادة قدرة الأفراد على الادخار ومن ثم زيادة الودائع المصرفية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الأصول السائلة لدى البنوك العاملة في العراق.

كما توصلت نتائج النموذج الثاني الخاص بحدوث صدمات في المتغيرات المستخدمة لتفسير التقلبات لمؤشر القروض غير العاملة أثناء 4 فصول من التنبؤ لعام 2024، إلى أن أي تغير غير متوقع في متغير (الائتمان النقدي) إضافة إلى صدمة عشوائية في متغير (سعر الصرف الموازي) بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الأول أدت إلى استجابة القروض غير العاملة بمقدار 3.3 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع القروض غير العاملة، أما في باقي الفصول، فكان التأثير سلبياً بدءاً من الفصل الثاني الذي يلي الصدمة لتسجل استجابة القروض غير العاملة للصدمة في الفصل الرابع نسبة -9.3 في المائة والتي أدت إلى انخفاض القروض غير العاملة. أما عن درجة استجابة القروض غير العاملة لحدوث صدمة عشوائية في متغير الائتمان النقدي بمقدار انحرافان معياريان في الفصل الرابع، جاءت بمقدار 12 في المائة مما أدى إلى ارتفاع القروض غير العاملة.

سلطنة عُمان

1. مخاطر الملاءة المالية: يقوم البنك المركزي العُماني بإجراء مجموعة من اختبارات الضغوط لتقييم مرونة النظام المصرفي في مواجهة الصدمات المعاكسة التي يمكن أن تتعرض لها الظروف المالية والاقتصادية الكلية على مدى فترة زمنية معينة. وتشمل اختبارات الضغوط اختبار تحمل الملاءة المالية القائم على السيناريوهات الكلية باستخدام اختبار افتراضي واختبار آخر عكسي. ويُنظر لاختبار الضغط الكلي على أنه إطار متسق للمخاطر المتتالية صمم خصيصاً لتقييم قدرة القطاع المصرفي على الصمود في مواجهة التدهور الافتراضي في ظروف الاقتصاد الكلي. حيث تم افتراض تغير أسعار النفط الخام، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار العائد على الإقراض،

ومؤشر أسعار الأسهم، بدرجات متفاوتة من الشدة ضمن الاختبار، وتقدير ما ينتج عن ذلك من تغير في نسبة القروض غير العاملة المقدرة بدرجات متفاوتة.

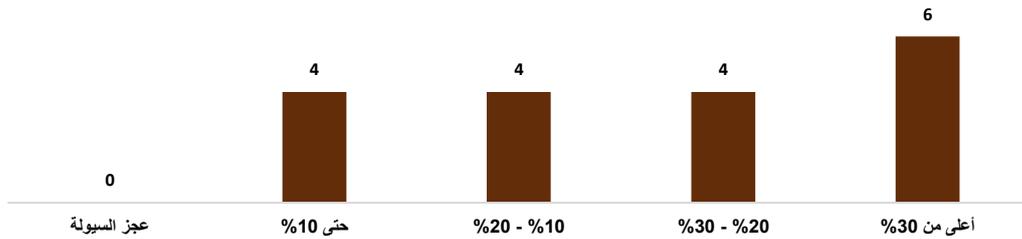
فيما يخص نتائج الإختبار، يبقى مستوى الملاءة المالية للقطاع المصرفي مستقرًا وأعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي المحلي البالغ 12.25 في المائة على مدى ثلاث سنوات قادمة. وبافتراض سيناريو أكثر حدة، أظهرت نتائج اختبار الضغوط أنه من المتوقع كذلك أن يحافظ القطاع المصرفي العُماني وبشكل مريح على ملاءته المالية في مواجهة الانكماش الناجم عن ظروف الاقتصاد الكلي المعاكسة والمرتبطة بالضغوط الشديدة على أسعار النفط العالمية، وما يرتبط بها من تدهور الظروف الاقتصادية في سلطنة عُمان. وفي حال اختبار الضغط العكسي، يقوم البنك المركزي العُماني بتقييم النسبة المئوية للزيادة في القروض غير العاملة التي من شأنها أن تؤدي إلى عدم التزام البنوك بمتطلبات البنك المركزي العُماني الخاصة بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (CRAR). وقد أظهرت النتائج أن النظام المصرفي العُماني قادر على استيعاب تدهور بنسبة 8.5 في المائة من القروض الحالية العاملة قبل الإخلال بمتطلبات البنك المركزي العُماني لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، مما يؤكد من جديد على القدرة العالية للبنوك العمانية على استيعاب خسائر ائتمانية كبيرة غير متوقعة دون الدخول إلى حالة التعثر.

2. مخاطر السيولة: قام البنك المركزي العُماني بتحديث منهجيات اختبار ضغط السيولة لقياس مرونة البنوك في مواجهة صدمات السيولة بشكل أفضل. ويركز النهج الأول على تقييم مدى كفاية نسبة تغطية السيولة في ظل ظروف السيولة المعاكسة لتحديد مدى قدرة البنوك على موازنة السيولة لاستيعاب تدفقات السيولة المستمرة الخارجة خلال فترة بقاء تمتد لشهر واحد مقابل الحد الأدنى من المتطلبات الرقابية. أما النهج الثاني فيتضمن تحليل مخاطر السيولة مع التركيز على التدفقات النقدية الخارجة في ظل ظروف الاختبار لمدة 6 أشهر.

- النهج الأول: يشمل اختبار ضغط السيولة القائم على نسبة تغطية السيولة على سيناريو أساسي وسيناريويهن معاكسين. ويتضمن السيناريو الأساسي الحد الأدنى من المعدلات/القيم المحددة في نسبة تغطية السيولة التنظيمية، في حين تتضمن سيناريوهات المعاكسة معدلات/قيم تدفق خارجة أعلى مقارنة مع نسبة تغطية السيولة الرقابية. ويفترض السيناريو المعاكس الأول، ارتفاع التدفقات الخارجة مع عدم تغيير قيمة الأصول السائلة عالية الجودة. في حين يفترض السيناريو المعاكس الثاني تدفقات خارجة أعلى إلى جانب قيم أكبر. وفي كلا السيناريويهن، يتم تقييم جميع البنوك مقابل نسبة تغطية السيولة الرقابية والتي تبلغ 100 في المائة.

في هذا السياق، توصلت النتائج إلى أن مستوى السيولة في القطاع المصرفي العماني ضمن مستويات قوية، حيث بلغ إجمالي نسبة تغطية السيولة 214 في المائة خلال ديسمبر من عام 2022، متجاوزاً الحد الأدنى التنظيمي البالغ 100 في المائة. وفي إطار السيناريو المعاكس الأول، سينخفض إجمالي نسبة تغطية السيولة إلى 177 في المائة، وهي نسبة لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات الرقابية، وعلى مستوى البنوك الفردية ستسجل ثلاثة بنوك محلية انخفاضاً طفيفاً إلى ما دون نسبة تغطية السيولة المطلوبة البالغة 100 في المائة في السيناريو الأول. وضمن ضغط السيولة الأكثر حدة في السيناريو الثاني، ستخفض نسبة تغطية السيولة إلى 151 في المائة وهي نسبة لا تزال أعلى من الحد الأدنى المطلوب. ويؤكد هذا الأمر مرة أخرى على أن البنوك في سلطنة عمان تحتفظ بمستوى كافٍ من السيولة.

شكل (9-1): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: فائض السيولة في سيناريو ضغط السيولة لمدة 6 أشهر



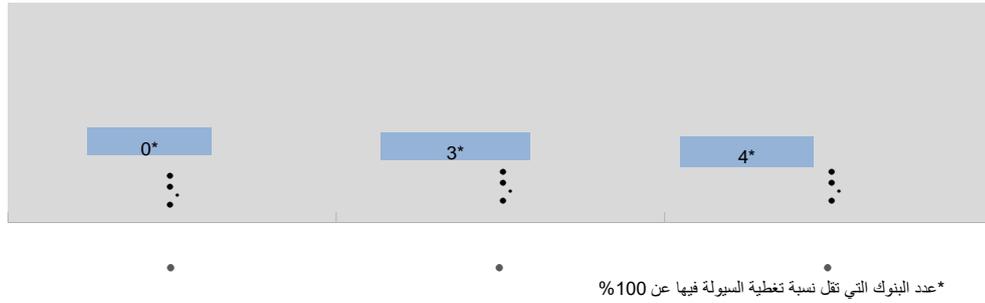
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

- النهج الثاني (تحليل السيولة على مستوى القطاع المصرفي): تم تطوير هذا النهج لدراسة المخاطر التي تواجهها العديد من البنوك والمرتبطة بضغط السيولة في وقت واحد، والنتيجة عن صدمات محاكاة لتدفقات رأس المال إلى الخارج، وطلب الشركات على السيولة، وتدفقات الودائع إلى الخارج. ويقوم هذا النهج بتقييم تأثير ضغط السيولة من حيث فترة البقاء لمدة ستة أشهر وذلك من خلال النظر إلى التدفقات النقدية الخارجة وقدرة الموازنة المتاحة التي تمتلكها البنوك. وتستمد النتيجة الرئيسية لهذا النهج من صافي مركز السيولة للبنك، والذي يمثل الفرق بين السيولة المتاحة والتدفقات الخارجة المتوقعة خلال فترة الضغط المفترضة، وتستخدم عمليات المحاكاة بيانات إجمالية على مستوى كل بنك على حده لإنشاء مراكز السيولة للبنوك بعد التعرض للصدمة. وقد تم افتراض حدوث صدمات سيولة

شديدة، بحيث يواجه القطاع المصرفي تدفقات نقدية خارجة إجمالية تصل إلى 17 في المائة من إجمالي التزاماته على مدى ستة أشهر.

أظهرت النتائج أن القطاع المصرفي يمتلك قدرة موازنة كافية لتحمل التدفقات الخارجة المفترضة خلال الفترة المرجعية البالغة ستة أشهر، ولن يواجه أي من البنوك عجزاً في السيولة بنهاية أفق استنزاف السيولة، حيث ستحافظ جميع البنوك على نسبة إيجابية مرضية من صافي مركز السيولة إلى إجمالي الالتزامات.

شكل (9-2): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: نسبة تغطية السيولة في ظل سيناريوهات ضغط السيولة المختلفة



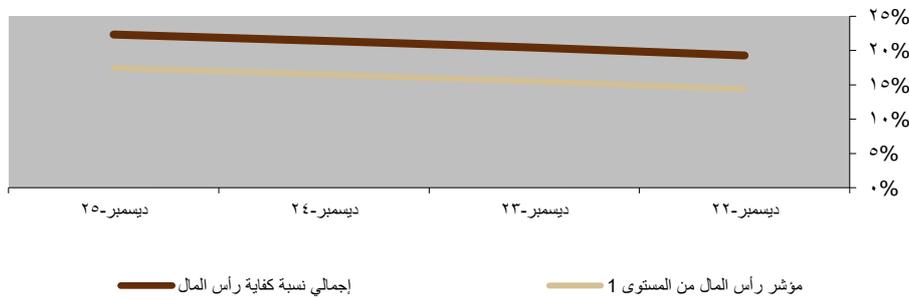
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

3. إختبارات الضغوط الكلية

يغطي اختبار الضغط الكلي تسعة بنوك محلية تمثل أكثر من 95 في المائة من أصول القطاع المصرفي. وبالنظر إلى الدور الرئيسي الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد العماني، فإن المتغير الرئيسي لاختبار الضغوط الكلية هو سعر النفط. ويشمل السيناريو السلبي انخفاضاً طويلاً الأمد في أسعار النفط بدءاً من متوسط 95.4 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2022 إلى 50 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2023، يلحق ذلك تسجيل نسبة انخفاض إضافية تصل إلى 40 دولاراً أمريكياً للبرميل في عامي 2024 و2025. وتم استخدام صدمة أسعار النفط لتوليد متغيرات ذات صلة بالاقتصاد الكلي لسلطنة عمان باستخدام نموذج الاقتصاد الكلي (نموذج أوكسفورد للاقتصاد الكلي) ويتم بعد ذلك إدخال نتائج الاقتصاد الكلي في النموذج التابع (satellite model) للخروج بمعدلات التخلف عن السداد أو احتمالات التخلف عن السداد. ويتم استخدام معدلات التخلف عن السداد في محرك لاختبار الضغط وذلك لوضع توقعات للمتغيرات المالية ذات الصلة بالبنوك.

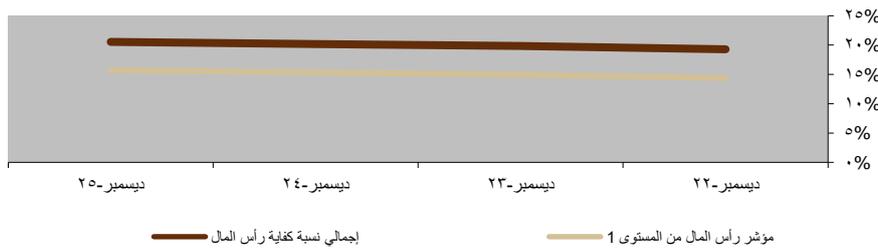
- **السيناريو الأساسي:** يتبع السيناريو الأساسي مسار المتغيرات المالية الكلية بناءً على الديناميكيات المتوقعة للاقتصاد العالمي والمحلي. ووفقاً للسيناريو الأساسي، فإن الأداء العام للبنوك المحلية سيظل إيجابياً على مدى السنوات الثلاث المقبلة، ومن المتوقع أن تتحسن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لجميع البنوك المحلية خلال هذه الفترة. وعلى وجه التحديد، من المتوقع أن ترتفع القيمة الإجمالية لهذه النسبة من 19.3 في المائة بنهاية ديسمبر 2022 إلى 22.3 في المائة بنهاية عام 2025. وذلك على الرغم من الارتفاع المتوقع في إجمالي نسبة القروض غير العاملة من 3.4 في المائة إلى 6.6 في المائة خلال الفترة ذاتها. وفي ظل السيناريو الأساسي، ستشهد البنوك زيادة طفيفة في نفقات مخصصات الائتمان الخاصة بها. ومع ذلك، سيكون بمقدورهم تغطية هذه الخسائر والحفاظ على مستوى أرباح جيدة على مدى السنوات الثلاث المقبلة، والذي من شأنه أن يساهم في تعزيز نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

شكل (9-3): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك المحلية في ظل سيناريو الضغط الخفيف



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-4): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك المحلية في ظل سيناريو الضغط المعتدل

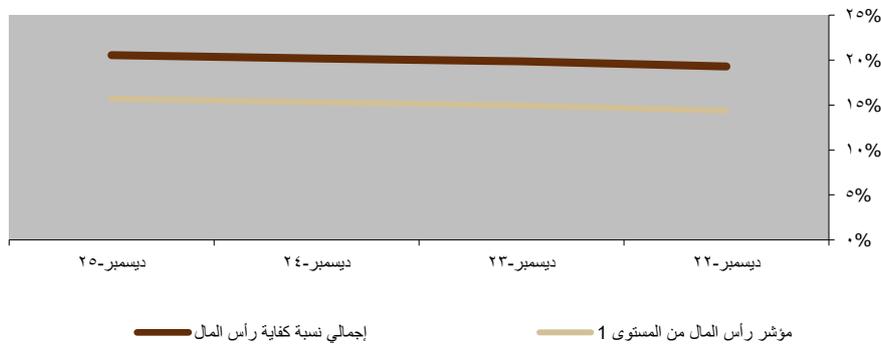


• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

- **السيناريو المعاكس:** يتم استخدام تحليل السيناريو الكلي المعاكس لتقييم تأثير الظروف المالية الكلية غير المواتية الناتجة عن الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط على مدى فترة ضغط تمتد لثلاث سنوات. ولقد تم تقييم آثار التغييرات المفترضة في المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية مثل الناتج وسعر العائد ومؤشر سوق الأوراق المالية وأسعار الصرف على استقرار البنوك المحلية من خلال نسبة القروض غير العاملة والربحية وكفاية رأس المال. وعلى وجه التحديد، يمكن أن يؤثر الانكماش الاقتصادي المفترض سلباً على ربحية الشركات والأفراد، مما يؤثر على قدرتها على تحمل خدمة ديونها وتضخيم مخاطر الائتمان بالنسبة للبنوك، مما قد يؤدي إلى فرض ضغوط سلبية على ربحية البنوك وملاءتها المالية. وتم استخدام المتغيرات التالية لإجراء الاختبار بدرجات متفاوتة من الشدة: سعر النفط (لكل برميل)، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، والنمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وأسعار العائد على الإقراض، ومؤشر أسعار السوق.

فيما يخص نتائج الإختبار، وفي ظل السيناريو الكلي المعاكس، من المفترض أن تشهد أسعار النفط انخفاً حاداً طوال عامي 2023 و2024، كما يفترض أن تظل عند مستوى منخفض في عام 2025، مما يؤدي إلى نمو سلبي في الناتج المحلي الإجمالي قبل التعافي في عام 2025 وبالنظر إلى الظروف الكلية المعاكسة، سترتفع نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك المحلية من المستوى الحالي البالغ 3.4 في المائة بنهاية ديسمبر 2022 إلى 10.1 في المائة بحلول نهاية عام 2025. ومع ذلك، ستظل البنوك قادرة على تحقيق بعض الأرباح وزيادة طفيفة في إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لديها من 19.3 في المائة في عام 2022 إلى 21.7 في المائة في عام 2025. كما ستواجه البنوك في ظل السيناريو الكلي السلبي، ارتفاعاً كبيراً في نفقات مخصصات الائتمان، إلا أنها ستكون قادرة على تغطية هذه الخسائر والحفاظ على مستويات ربح جيدة خلال فترة الضغط.

شكل (9-5): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: نسبة كفاية رأس المال لجميع البنوك المحلية في ظل سيناريو الضغط المعاكس



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

- **السيناريو الافتراضي السلبي:** يحاكي السيناريو الافتراضي السلبي تأثيرات صدمات الائتمان مجمعة، وحقوق المساهمين، وأسعار العائد، والعملات الأجنبية على مدى فترة ضغط تمتد ل 3 سنوات على نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية. ويعتبر حجم هذه الصدمات أشد حدة مقارنة بالصدمات في السيناريو الكلي المعاكس. ومن المفترض أن تحدث جميع الصدمات الأربع في وقت واحد. وفي هذا السيناريو، تستخدم البنوك أرباحها كخط دفاع أول. ويتم امتصاص أي تأثير متبقي من الصدمات من خلال رأس مال البنوك، ويتم تعديل الأصول المرجحة بالمخاطر (RWA) لتناسب مع المخصصات. وتم استخدام المتغيرات التالية لإجراء الاختبار بدرجات متفاوتة من الشدة: أسعار العائد على الإقراض، والانخفاض في قيمة الريال العماني، ومؤشر أسعار السوق، ونسبة القروض غير العاملة.

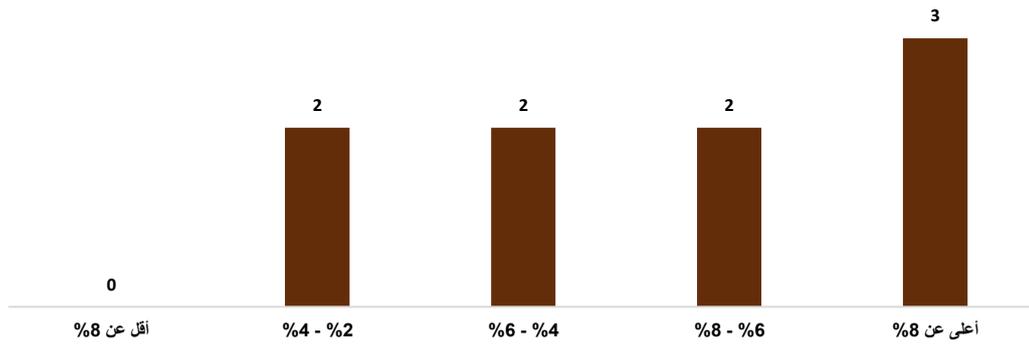
فيما يخص نتائج الإختبار، وفي ظل الظروف المعاكسة الافتراضية، سترتفع نسبة القروض غير العاملة لدى البنوك المحلية من مستواها الحالي البالغ 3.4 في المائة بحلول نهاية ديسمبر 2022 لتصل إلى 14.4 في المائة بحلول نهاية عام 2025، مما يؤدي إلى انخفاض إجمالي نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لدى البنوك المحلية من 19.3 في المائة إلى 17.9 في المائة خلال ذات الفترة الزمنية. وفي ظل هذا السيناريو السلبي، ستظل 8 من أصل 9 بنوك محلية قادرة على الحفاظ على نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر ضمن مستوى أعلى من المتطلبات الرقابية البالغة 12.25 في المائة. إذ تشير البيانات إلى فشل بنك محلي واحد فقط في اجتياز الاختبار حيث تنخفض نسبته إلى 10.0 في المائة، أي أقل من متطلبات البنك المركزي العماني. ومن شأن صافي دخل الفوائد لدى البنوك أن يساعد في التخفيف من تأثير المخصصات الكبيرة، وبالتالي تقليل صافي الخسائر الإجمالية في القطاع المصرفي.

4. اختبارات الضغوط العكسية

في هذا الاختبار، يتم تقييم سيناريوهات مخاطر الائتمان التي من شأنها أن تجعل البنوك غير قادرة على الالتزام بالمتطلبات الرقابية ذات الصلة بنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر. وفي اختبار الضغط العكسي، من المفترض أن تصل قيمة المخصصات 100 في المائة من القروض غير العاملة الجديدة مع افتراض عدم تحقيق أية أرباح، وعليه فإن الزيادة الحاصلة في المخصصات الإضافية لخسائر القروض سيتم امتصاصها بالكامل بواسطة رأس مال البنوك. ومن هنا، فإن السيناريو السلبي يتضمن احتساب مبلغ المخصصات التي من شأنها أن تستنفد احتياطي رأس المال "الفائض" - يتم تعريفه على أنه الفرق بين رأس المال الفعلي الذي تحتفظ به البنوك الفردية والحد الأدنى من متطلبات رأس المال التي يفرضها البنك المركزي العماني.

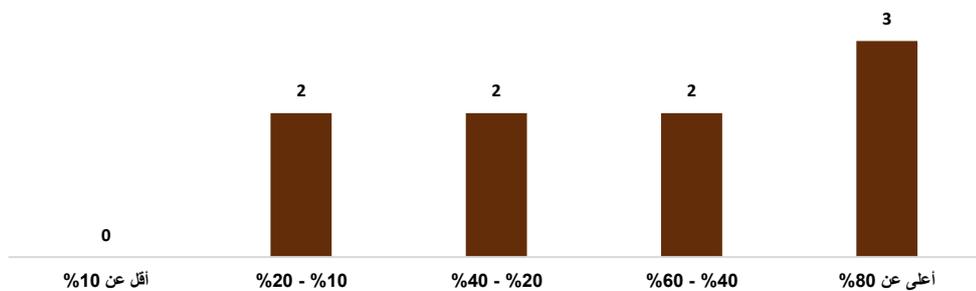
بينت نتائج إختبار يكشف الضغط العكسي أن النظام المصرفي العماني يمكنه بحلول 31 ديسمبر 2022 استيعاب تدهور بنسبة 8.5 في المائة في القروض الحالية العاملة قبل الإخلال بمستوى رأس المال المطلوب والمحدد من جانب البنك المركزي العماني. وتشير النتائج إلى أن 7 بنوك محلية من أصل 9 ستعرض لتدهور بأكثر من 4 نقاط مئوية لقروضها العاملة قبل الإخلال بمتطلبات البنك المركزي العماني لرأس المال، في حين سيفشل بنكان آخران من الالتزام بمتطلبات رأس المال بانخفاض قدره 3.7 و1.9 نقطة مئوية لقروضهما العاملة. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن معدل التخلف السنوي التاريخي أو القروض غير العاملة الجديدة كنسبة من القروض العاملة في النظام المصرفي العماني يبلغ 1.1 في المائة. وإلى جانب ذلك، يظهر إختبار الضغط العكسي أن البنوك الأجنبية لديها قدرة عالية جداً على استيعاب خسائر الائتمان، ويرجع ذلك أساساً إلى ارتفاع رأس المال الاحتياطي.

شكل (9-6): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: المسافة بين نقطة الكسر (%) لدى البنوك المحلية إعتباراً من 31 ديسمبر 2022



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-7): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي العُماني: المسافة بين نقطة الكسر (%) لدى البنوك الأجنبية كما في 31 ديسمبر 2022



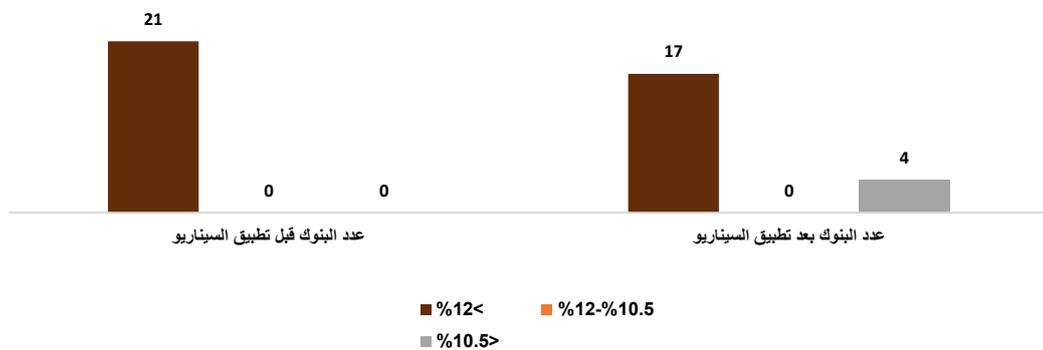
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

ب. مجموعة الدول المستوردة للنفط

المملكة الأردنية الهاشمية

1. مخاطر الائتمان: تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق بنسبة 100 في المائة، وافتراض انخفاض أرباح البنوك بنسبة 50 في المائة في عام 2023 مقارنة بعام 2022، كما تم افتراض أن تسجل نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة. وقد أظهرت النتائج انخفاض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن من 17.3 في المائة إلى 16 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي بشكل عام قادر على تحمل هذه الصدمة حيث تبقى النسبة لديه بعد تأثير الصدمة أعلى من الحد الأدنى المطبق في الأردن والبالغ 12 في المائة، وذلك بفضل ارتفاع نسب كفاية رأس المال لدى البنوك في الأردن والتي تعتبر من النسب المرتفعة في المنطقة، إلى جانب ذلك تتمتع البنوك بمستوى مرتفع من الأرباح مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمة حال حدوثها دون تأثير كبير على رأس المال، مما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك. أما على المستوى الجزئي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 17 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 4 بنوك، منهم واحد سيبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5 في المائة، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

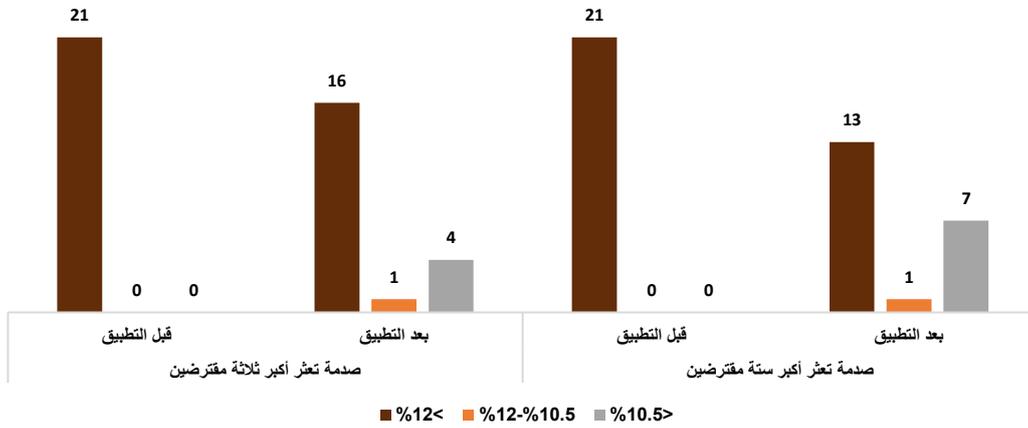
شكل (8-9): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي الأردني: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة لمخاطر الائتمان على مستوى نسبة كفاية رأس المال (2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

2. مخاطر التركيز: قام البنك المركزي الأردني بإجراء اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر التركيز على النحو التالي:
السيناريو الأول: يتضمن تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك.
السيناريو الثاني: يتضمن تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها) على مستوى كل بنك.

شكل (9-9): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي الأردني: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة لمخاطر التركيز على مستوى نسبة كفاية رأس المال (عدد البنوك) (2022)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

توصلت نتائج السيناريو الأول إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 17.3 في المائة إلى 14.8 في المائة، أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 16 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 5 بنوك، منهم واحد ستبقى نسبة الكفاية لديه أعلى من الحد الأدنى المطبق عالمياً والبالغ 10.5 في المائة. كما توصلت نتائج السيناريو الثاني إلى انخفاض نسبة كفاية رأس المال على مستوى إجمالي القطاع المصرفي من 17.3 في المائة إلى 12.9 في المائة أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المقرر، أما على مستوى كل بنك فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من 12 في المائة لدى 13 بنك، في حين ستنخفض عن 12 في المائة لدى 8 بنوك، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركيز لديها، علماً بأن البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركيز لدى البنوك من خلال تعليمات التركيزات الائتمانية.

3. مخاطر السوق: تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق ومدى تأثيرها على كفاية رأس المال. وقد تم اقتصار التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات وهي أسعار العائد، أسعار الصرف، وأسعار الأسهم، علماً بأنها المتغيرات الأكثر شيوعاً في هذا السياق.

- فيما يخص مخاطر أسعار الفائدة، تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 200 نقطة أساس.

- فيما يخص مخاطر سعر الصرف، تم افتراض انخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية.

- فيما يخص مخاطر أسعار الأسهم، تم افتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة.

هذا وقد بينت نتائج الإختبارات ما يلي:

- فيما يخص مخاطر أسعار الفائدة، سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بشكل بسيط من 17.3 في المائة إلى 16.8 في المائة، أما على المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

- فيما يخص مخاطر سعر الصرف، لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي حيث ستبقى النسبة عند 17.3 في المائة، مما يعني أن القطاع المصرفي قادر بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الأصول بالعملات الأجنبية لالتزامات البنوك بالعملات الأجنبية، أي وجود مراكز طويلة بالعملات الأجنبية لدى معظم البنوك.

- فيما يخص مخاطر أسعار الأسهم، سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن بشكل بسيط حيث ستتنخفض من 17.3 في المائة إلى 17.2 في المائة، مما يعني أن تأثير هذه الصدمة محدود جداً على القطاع المصرفي بشكل عام، وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى جميع البنوك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على أن البنوك في الأردن قادرة على تحمل صدمة مخاطر أسعار الأسهم وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

3. إختبارات الضغوط الكلية: تعد مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجهها البنوك والأكثر تأثيراً على ملاءتها المالية، ولذلك فقد تم توظيف النموذج الناقل للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة للفترة 2023 - 2025، وبهذا الصدد فقد تم افتراض مجموعة من السيناريوهات تتعلق باستمرار التحديات والتوترات الجيوسياسية الإقليمية والعالمية والتي تواجه الاقتصاد الوطني من خلال استمرار ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأساسية، مما قد يؤدي إلى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي مقارنة بالمتوقع وارتفاع مستوى التضخم. كما تم افتراض ارتفاع

أسعار العائد للحد من الضغوط التضخمية والحفاظ على جاذبية الدينار الأردني كعملة ادخارية. ولقياس تأثير هذه الافتراضات على البنوك، فقد تم حساب فجوة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP GAP) من خلال تقدير الفجوة بين معدل النمو الاقتصادي واتجاهه التاريخي (GDP Growth Trend) باستخدام المقاييس الإحصائية (HP Filter)، كما النموذج المستخدم مبني على افتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2023 بنسبة 50 في المائة مقارنة بالأرباح التي حققتها في عام 2022 نتيجة السيناريو المفترض، وافتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) إلى 65 في المائة من القروض غير العاملة. وأظهر الاختبار وجود علاقة عكسية مؤثرة بين فجوة معدل النمو الاقتصادي واحتمال الإخفاق لدى البنوك، وعلاقة طردية مؤثرة بين كل من متوسط سعر عائد الإقراض ومعدل التضخم مع احتمال الإخفاق. وتم استخدام بعض المتغيرات بدرجات متفاوتة من الشدة، وهي فجوة معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط سعر العائد على الإقراض، ومعدل التضخم. وقد تم استخدام السيناريوهين التاليين:

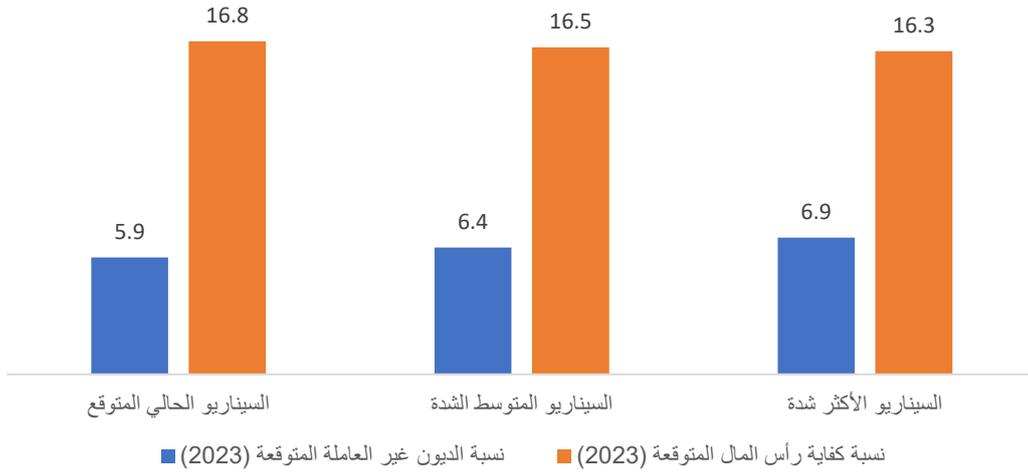
- السيناريو الكلي متوسط الشدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة للأعوام 2025-2023 مطروحاً منها انحراف معياري واحد لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2022، معدل التضخم المتوقع للأعوام 2025-2023 مضافاً إليه انحراف معياري واحد لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2022.

- السيناريو الكلي الأكثر شدة: فجوة معدل النمو الاقتصادي المقدرة لأعوام 2025 - 2023 مطروحاً منه انحرافين معياريين لبيانات فجوة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002 - 2022، ومعدل التضخم المتوقع للأعوام 2023-2025 مضافاً إليه انحرافين معياريين لبيانات معدل التضخم خلال الفترة 2002 - 2022.

- أما بالنسبة لمتوسط أسعار عائد الإقراض: فقد تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 100 نقطة أساس للسيناريو متوسط الشدة و200 نقطة أساس للسيناريو الأكثر شدة لعام 2023، وارتفاعها بمقدار 50 و100 نقطة أساس للعامين 2024 و2025 للسيناريوهين المتوسط والأكثر شدة على التوالي مقارنة مع سعر العائد المفترض في السيناريو الحالي المتوقع لكل عام والذي تم الوصول إليه بافتراض انخفاض أسعار العائد بمقدار 50 و100 نقطة أساس مقارنة بالسيناريو الحالي المتوقع لعام 2023.

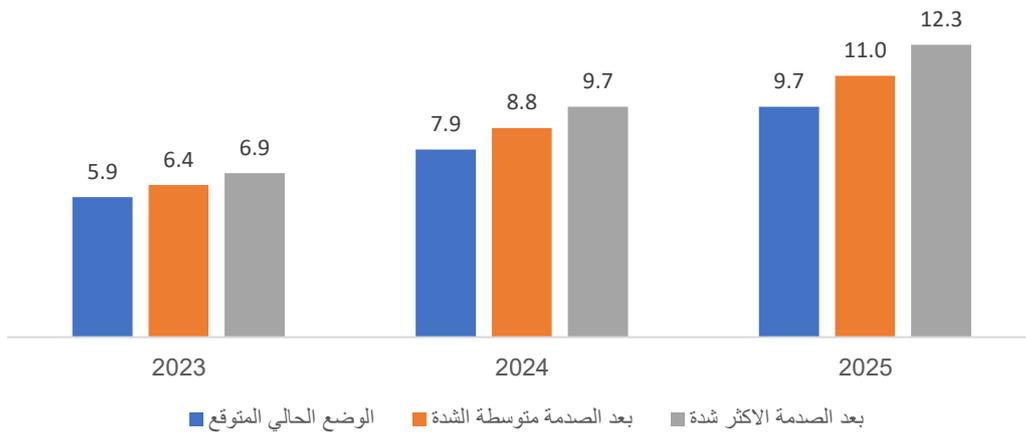
توصلت نتائج الاختبار إلى أن نسبة كفاية رأس المال للأعوام 2023 - 2025 بعد تطبيق السيناريو متوسط الشدة ستخفض إلى 15.3 في المائة في عام 2025 حيث ستبقى أعلى من 12 في المائة للأعوام الثلاثة 2025-2023 وبهامش كبير، مما يعني أن القطاع المصرفي في الأردن قادر على تحمل هذه الصدمة.

شكل (9-10): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي الأردني: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض غير العاملة (2023) (%)



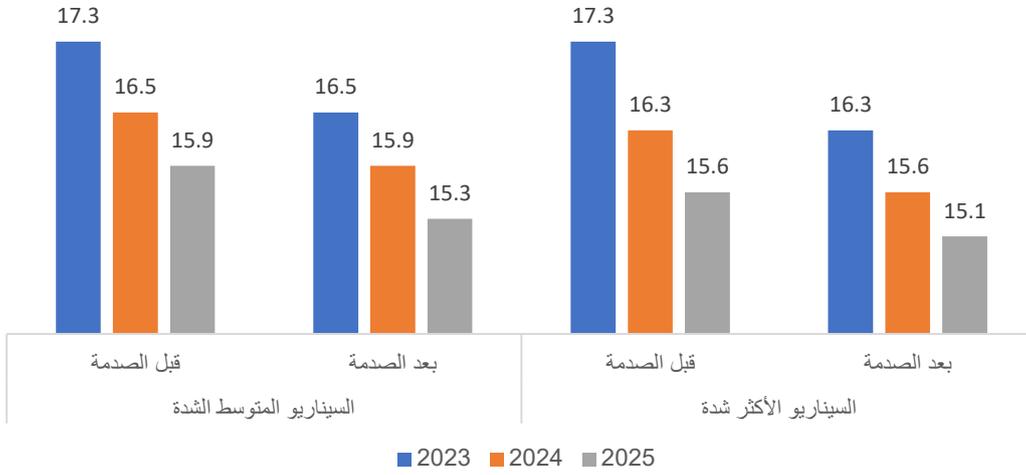
• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-11): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي الأردني: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على مستوى نسبة القروض غير العاملة (2023-2025) (%)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-12): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي الأردني: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال (2023-2025) (%)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

دولة فلسطين

شملت إختبارات الضغوط جميع البنوك العاملة في فلسطين، وتم اعتماد الحد الأدنى المقرر (Hurdle Rate) عند 10.5 في المائة لتقييم أداء البنوك عند محاكاة الصدمات المختلفة، وتمثل نسبة كفاية رأس المال بدون أية هوامش إضافية.

1. مخاطر الائتمان: فيما يخص مخاطر الائتمان تم افتراض صدمتين على النحو التالي:

- الصدمة الأولى: صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة (Collateral's haircut): تم افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 70 في المائة، حيث أظهرت نتيجة محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للبنوك انخفاض نسبة كفاية رأس المال بـ 0.65 نقطة مئوية، لتصل إلى 15.56 في المائة، مع بقائها أعلى من معدل 10.5 في المائة، وعلى المستوى الجزئي للبنوك، أظهرت نتائج محاكاة الصدمة نجاح جميع البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

- الصدمة الثانية: محاكاة أثر تدهور جودة الائتمان والارتفاع في القروض غير العاملة: استناداً لمخرجات النموذج القياسي المستخدم في دائرة الاستقرار المالي، تم محاكاة ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الائتمانية إلى نحو 7 في المائة مقارنة بمستواها في نهاية العام 2023 والبالغ

4.5 في المائة. لدى محاكاة هذه الصدمة على المستوى الإجمالي للبنوك انخفضت نسبة كفاية رأس المال بـ 0.96 نقطة مئوية عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى حوالي 14.6 في المائة، مع بقائها أعلى من 10.5 في المائة، سواء على مستوى النظام أو على المستوى الجزئي للبنوك.

2. مخاطر التركيز: تتمثل الصدمات المستخدمة في إطار اختبارات الضغوط لمخاطر التركيز في السيناريوهين التاليين:

السيناريو الأول: صدمة تعثر أكبر مقترض (غير الحكومة): أسفرت محاكاة صدمة تعثر أكبر مقترض عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للبنوك بـ 1.38 نقطة مئوية وذلك عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى حوالي 14.18 في المائة، وهي أعلى من معدل 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج المحاكاة نجاح جميع البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

السيناريو الثاني: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (لا تشمل الحكومة): أظهرت هذه الصدمة وجود تركيز عالي في الائتمان لدى البنوك وذلك بعد أن أسفرت نتائج المحاكاة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي لهذه البنوك بنحو 2.72 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى 12.84 في المائة، مع بقائها أعلى من 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج المحاكاة نجاح معظم البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

3. مخاطر السوق: صدمة تغير سعر الصرف: نظراً لعدم وجود عملة وطنية في فلسطين، تم معاملة عملة الشيكل الإسرائيلي كعملة واقع (De facto currency) عند إجراء الاختبارات المتعلقة بتغير سعر الصرف، وقياس تأثير انخفاض قيمتها مقابل العملات الأخرى. وقد تم تحديد قناتين لانتقال تأثير صدمة تغير سعر الصرف إلى البيانات المالية للبنوك وهي:

- القناة الأولى تمثلت في محاكاة التأثير المباشر لصدمة تغير سعر الصرف، وقد تم من خلالها افتراض انخفاض سعر صرف عملة الشيكل بـ 15 في المائة مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين.

- القناة الثانية تمثلت في محاكاة التأثير غير المباشر لصدمة انخفاض سعر صرف الشيكل: وقد تم افتراض تعثر 10 في المائة من القروض بالعملات الأخرى غير عملة الشيكل كنتيجة لتغير سعر الصرف.

أظهر التأثير المجمع الناتج عن محاكاة صدمة تغير سعر صرف الشيكل عبر قنوات انتقالها انخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بنحو 0.23 نقطة مئوية لتصل إلى 15.98 في المائة وهي أعلى من معدل 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتيجة الاختبار نجاح كافة البنوك في الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال أعلى من معدل 10.5 في المائة.

4. مخاطر السيولة: تم إجراء اختبار السيولة من خلال محاكاة حدوث عمليات سحب يومية تراكمية لدى جميع البنوك (Run on all bank) ، بشكل عام أظهرت نتيجة محاكاة صدمة السيولة قدرة البنوك في التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار أربعة أيام متتالية قبل أن تبدأ سيولة بعضها بالنفاد.

5. الاختبار متعدد العوامل (Multi-factor stress testing) : في سياق هذا الاختبار، تم تقييم تأثير الظروف الاقتصادية المعاكسة والصدمات الشديدة على المراكز المالية للبنوك وكفاية رأس المال لديه، الأمر الذي أتاح التعرف على الاحتياجات الرأسمالية المفترضة للبنوك في ظل الضغوط، بالإضافة إلى التدابير الاستباقية اللازمة اتخاذها لتعزيز مرونتها المالية. وقد تم تطبيق الاختبار متعدد العوامل من خلال محاكاة صدمة متزامنة تضمنت ارتفاع نسبة الاخفاق من مستواها الحالي عند 4.5 في المائة لتصل إلى 7 في المائة من إجمالي الائتمان المقدم، بالإضافة إلى افتراض انخفاض قيمة الشيكل الذي يمثل عملة الواقع مقابل العملات الأخرى بنسبة 15 في المائة، وافتراض ارتفاع أسعار العائد الاسمية خلال العام 2024 بمائة نقطة أساس .

في هذا السياق، يعكس المزيج السابق سيناريو سلبي صعب الحدوث في ظل الظروف الطبيعية ولكنه واقعي ومعقول في ظل ظروف الحرب والأوضاع الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني، كما تم تعديل الوضع الأولي للبنوك من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة حال افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 70 في المائة. بشكل عام، وكنتيجة لمحاكاة السيناريو المتعدد، انخفضت نسبة كفاية رأس المال الإجمالية للنظام بنحو 2.39 نقطة مئوية من 16.21 في المائة إلى 13.82 في المائة مع بقائها أعلى من معدل 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج المحاكاة نجاح معظم البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس المال فوق معدل 10.5 في المائة.

جمهورية مصر العربية

شملت تم إجراء اختبارات الضغوط على الملاءة المالية لأكثر من 10 بنوك بما يُمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي في ديسمبر 2022، لقياس مدى تأثير الملاءة المالية لأكثر البنوك ببعض المخاطر النظامية (التعرضات السيادية، المخاطر

الاقتصادية الكلية، ومخاطر التغيرات المناخية)، كما تم تطبيق اختبارات ضغوط للسيولة بالعملات المحلية والأجنبية على مستوى القطاع ككل لدراسة مدى تأثيره ببعض المخاطر النظامية، وذلك من خلال تطبيق ثلاث مستويات للمخاطر متدرجة من حيث درجة حدة التأثير (السيناريو الأساسي، السيناريو متوسط الحدة، والسيناريو الأكثر حدة).

1. اختبارات الضغوط للمخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية:

- مخاطر الائتمان السيادية: تم حساب إجمالي الخسارة الائتمانية المتوقعة (ECL) وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) من خلال تصنيف الاستثمارات المالية الحكومية بالتكلفة المستهله بمراحل تصاعدية لمخاطر الائتمان طبقا للسيناريوهات الثلاثة وما يترتب على ذلك من ارتفاع احتمالية الإخفاق المقابلة لكل درجة تصنيف وارتفاع نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) في كل سيناريو .

- مخاطر السوق للمطالبات على الجهات السيادية: تم تقييم تأثير الارتفاع المفترض في سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وتحديد مقدار الخسائر مقابل القيمة السوقية في المركز المالي للبنك .

- مخاطر السيولة الناتجة عن التعرضات السيادية: تم إجراء الاختبار في إطار سيناريو ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية وانخفاض درجة التصنيف الائتماني للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه البنوك إلى بيع السندات الحكومية في السوق الثانوي، وقد تم التطبيق من خلال تطبيق نسب خصم أعلى لبعض فئات الأصول السائلة عالية الجودة، أو نسب سحب أعلى للودائع كتدفقات نقدية خارجة خلال شهر وذلك لنسبة تغطية السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية. كذلك تطبيق نسب افتراضية للتدفقات النقدية الداخلة ونسب سحب للتدفقات النقدية الخارجة، ثم قياس مدى كفاية الأصول السائلة لتغطية الفجوات الناتجة من عدم الموازنة الناتج بين آجال استحقاق الأصول والالتزامات، وذلك بعد تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية والأرصدة لدي البنوك والتي يتم اللجوء إليها للوفاء بالالتزامات الناتجة عن الفجوات السالبة.

2. اختبارات الضغوط للمخاطر النظامية الاقتصادية الكلية

- مخاطر ائتمان الشركات والأفراد: تم افتراض ارتفاع احتمالية الإخفاق بمحفظة ائتمان الشركات، وبالتالي انخفاض درجة التصنيف الائتماني المرجحة لنسبة من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لبعض الشركات التي تتأثر سلبا ببعض المخاطر الاقتصادية الكلية، وذلك بافتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وبدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة القروض المنتظمة، بالإضافة لتراجع درجة الجدارة الائتمانية لكافة القطاعات بدرجة

واحدة لفئتي الجدارة (8) و(9) لنسبة من محفظة القروض غير المنتظمة. وكذلك ارتفاع نسبة الإخفاق للمشروعات متناهية الصغر وللأفراد في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية، وذلك بافتراض إخفاق نسبة من محفظة القروض المنتظمة الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر، وكذلك نسبة من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي إلى فئة "دون المستوى".

- مخاطر السوق :تم افتراض حدوث ضغط على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي، حيث تم تقييم تأثير الارتفاع في سعر الصرف علي صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية .

- مخاطر انتقال العدوى: تتمثل في مخاطر انتقال العدوى بين القطاع المالي غير المصرفي والقطاع المصرفي بافتراض إخفاق الأنشطة المالية غير المصرفية في سداد نسبة من التزاماتها للقطاع المصرفي. كما شملت مخاطر انتقال العدوى المباشرة بين وحدات القطاع المصرفي، حيث تنشأ مخاطر العدوى المباشرة نتيجة العلاقات الترابطية بين البنوك في سوق الانترنت، وقد تم استخدام مصفوفة العلاقات الترابطية بين البنوك لقياس مخاطر العدوى المباشرة، وذلك في ضوء إخفاق بعض البنوك في سداد التزاماتها تجاه البنوك الأخرى في القطاع المصرفي نتيجة صدمة المخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية، وصدمة المخاطر النظامية الاقتصادية الكلية وصدمة إخفاق أنشطة القطاع المالي غير المصرفي في سداد التزاماتها تجاه القطاع المصرفي، وذلك بتطبيق كل صدمة علي حدى. ويتم تقدير تأثير إخفاق البنوك الناتج عن كل صدمة على البنوك الأخرى بالقطاع، ويتم تكرار هذا الافتراض، حيث يترتب على إخفاق البنوك في الموجة الأولى من الإخفاقات إخفاق بنوك أخرى، والتي تعد بدورها مصدر المخاطر للبنوك الأخرى، ويتم توقف تكرار هذه الموجات عندما لا ينتج عن المصفوفة إخفاق أي بنك إضافي.

3. سيناريو مخاطر التغيرات المناخية

تم تطبيق اختبارات الضغوط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي، وذلك استرشاداً بما تم نشره من قبل شبكة البنوك المركزية والجهات الرقابية للتحويل الأخضر للنظام المالي في يونيو 2020، والذي تناول ثلاثة سيناريوهات مرجعية يمكن استخدامها في اختبارات الضغوط لتغير المناخ والتي تعتمد على التغيرات في سياسات الحد من انبعاثات الكربون والتطور التكنولوجي وتأثيرهما على المدى الطويل (بحلول عامي 2030 و2050). وعلى نفس النهج، قام البنك المركزي المصري باستخدام سيناريوهين متشابهين للسيناريوهات المقترحة ولكن لمدة سنة واحدة، وذلك من بتطبيق سيناريو الصدمة المادية، تم افتراض زيادة تواتر الكوارث الطبيعية، نتيجة عدم اتخاذ الحكومات لأية سياسات للحد من انبعاثات الكربون، بالإضافة إلى محدودية التطور التكنولوجي الصديق للبيئة. وهو ما يؤدي إلى تدهور رأس المال المادي للشركات، وانخفاض قيمة الأصول المقدمة كضمانات،

وازداد اضطراب سلاسل الإنتاج والإمداد، وارتفاع تكاليف التأمين ونفقات الشركات للاستثمار في رأس مال جديد للتكيف مع التغيرات المناخية. هذا بالإضافة إلى انخفاض الدخل المتاح لدى الأفراد بسبب انخفاض صافي قيمة الثروة. أما على جانب الحكومة فيؤدي ذلك إلى تأثر الموازنة العامة وصافي الأصول من خلال الأضرار المباشرة للبنية التحتية العامة.

كذلك تطبيق سيناريو صدمة الانتقال، تم افتراض تطبيق ضريبة كربون على جميع الشركات، بالإضافة إلى حدوث تطور تكنولوجي يساهم في مضاعفة إنتاج الطاقة المتجددة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، وارتفاع الأسعار بسبب زيادة الضريبة على الكربون مما يزيد من التكاليف على الشركات والأفراد ويؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية مما يدفع السياسة النقدية لرفع أسعار العائد. بالإضافة إلى ذلك يتم افتراض انخفاض القيمة السوقية للشركات التي تعتمد على الوقود الأحفوري، وعليه تنخفض استثمارات تلك الشركات مما يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية الحكومية، وينتج عن تلك الصدمات إعادة تقييم السندات الحكومية وانخفاض قيمتها السوقية.

وقد تم تطبيق اختبارات الضغوط لقياس التأثير المحتمل للمخاطر المناخية على مستوى القطاع المصرفي على النحو التالي:

- مخاطر الائتمان: تم إجراء اختبارات الضغوط الخاصة بمحفظة ائتمان الشركات بافتراض انخفاض درجة التصنيف الائتماني المرجحة لنسبة من محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركات التي تنتمي إلى بعض القطاعات الاقتصادية المتأثرة سلباً بمخاطر التغيرات المناخية، والتي تتفاوت في درجة تعرضها للمخاطر، وأيضاً في نوع المخاطر المناخية التي تتعرض لها (مادية أو انتقالية أو كلاهما). حيث تم افتراض تراجع درجة الجدارة الائتمانية المرجحة للقطاعات عالية التعرض بثلاث درجات، وبدرجتين للقطاعات متوسطة التعرض، وبدرجة واحدة للقطاعات منخفضة التعرض، وذلك لنسبة من محفظة القروض المنتظمة، بالإضافة لتراجع درجة الجدارة الائتمانية لكافة القطاعات بدرجة واحدة لفئتي الجدارة (8) و(9) لنسبة من محفظة القروض غير المنتظمة.
- مخاطر السوق للمطالبات السيادية - ارتفاع سعر العائد: تم تقييم تأثير ارتفاع سعر العائد الناتج عن افتراض تعرض الحكومة للصدمة المادية الناجمة عن زيادة تكلفة إصلاح وإحلال البنية التحتية، كذلك صدمة الانتقال المتمثلة في زيادة أعباء التمويل نتيجة الاستثمارات الحكومية في القطاعات كثيفة الكربون، وتم تقييم تأثير تلك التغيرات في سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام منحنى العائد لتسعير السند وتحديد مقدار الخسائر مقابل القيمة السوقية في المركز المالي للبنك.

- مخاطر السيولة: يؤدي تراجع الأداء المالي الحكومي إلى انخفاض درجة سيولة الأوراق المالية الحكومية وانخفاض قيمتها، حيث تم تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية في بسط نسبة تغطية السيولة.

4. اختبارات الحساسية

- مخاطر الائتمان والتركز في المطالبات على الجهات السيادية بالعملة المحلية: تم تطبيق اختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية والتركز المطالبات السيادية بالعملة المحلية استرشادا بمقترحات باز لمراجعة المعاملة التفضيلية لتلك المطالبات، والتي تضمنت تطبي أوزان مخاطر (من 7 في المائة إلى 9 في المائة) للمطالبات على الجهات السيادية ذات تقييم ائتماني أق من (BBB-)، وكذلك تطبيق وزن مخاطر إضافي للتركز في تلك المطالبات والذي يتم تحديده طبقا لنسبة مطالبات القطاع المصرفي على الجهات السيادية بالعملة المحلية إلى الشريحة الأولى من رأس المال .
- مخاطر التركيز في محفظة ائتمان الشركات: تم قياس تأثير مخاطر التركيز الائتماني في محفظة ائتمان الشركات من خلال افتراض إخفاق أكبر 3 و 5 و 10 عملاء مقترضين على مستوي كل بنك إلى فئة "دون المستوى".
- مخاطر ائتمان الشركات بالعملات الأجنبية: تم افتراض إخفاق نسبة من محفظة قروض الشركات الكبرى والمتوسطة، وكذلك محفظة قروض الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر بالعملات الأجنبية إلى فئة "دون المستوى"، حيث تم افتراض إخفاق نسب 10 في المائة و 20 في المائة و 30 في المائة من القروض بفئتي الجدارة (3)، و(4)، كما تم افتراض إخفاق نسب 40 في المائة و 50 في المائة و 60 في المائة من القروض بفئات الجدارة (5) و(6) و (7).
- مخاطر السوق: كما تم قياس تأثير انخفاض قيمة العملة المحلية بنسبة 20 في المائة، 40 في المائة، 60 في المائة على الأصول والالتزامات العرضية بالعملات الأجنبية المرجحة بأوزان مخاطر .
- مخاطر التشغيل: كما تم افتراض ارتفاع الخسائر الناتجة عن الهجمات السيبرانية نظرا لزيادة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، وقد تم قياس تأثير هذا الافتراض على الملاءة المالية للقطاع المصرفي من خلال تقدير قيمة رأس المال اللازم لمقابلة هذه المخاطر حال وقوعها.

5. اختبارات الضغوط العكسية

- تهدف هذه الاختبارات إلى تحديد الحد الأقصى لبعض الصدمات المؤثرة على الملاءة المالية التي يترتب عليها انخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى الحد الأدنى الرقابي،

وكذلك تحديد نسب خصم على بعض الأصول السائلة والتي يترتب عليها انخفاض متوسط نسبي السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية إلى الحدود الرقابية المقررة.

- مخاطر الملاءة المالية: يهدف إجراء هذه الاختبارات إلى قياس الحد الأقصى لحجم الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك قبل الأخلال بالمتطلبات الرقابية الخاصة بكفاية رأس المال نتيجة لمجموع صدمات ارتفاع نسبة القروض غير المنتظمة كنسبة من إجمالي محفظة القروض، بالإضافة إلى انخفاض قيمة محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وكذلك المحفظة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر نتيجة ارتفاع سعر العائد، وذلك باستخدام أسلوب (Modified duration).

- مخاطر السيولة: تم تقدير الحد الأقصى لنسبة الخصم التي يمكن تطبيقها على الأوراق المالية الحكومية في بسط متوسط نسبة السيولة بالعملة المحلية، وعلى السندات الدولارية الصادرة من الحكومة المصرية في بسط نسبة السيولة بالعملة الأجنبية، والتي يترتب عليها انخفاض متوسط نسبي السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية ليصبح حدي عند الحد الأدنى المقرر والبالغ 20 في المائة للعملة المحلية، و25 في المائة للعملة الأجنبية.

أظهرت نتائج اختبارات الضغوط مستوى منخفض أو متوسط من مخاطر الملاءة المالية والسيولة بالعملتين المحلية والأجنبية، وذلك باستيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة باختلاف درجة حدتها في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية وكذلك سيناريو التغيرات المناخية، والخاصة بالمخاطر النظامية الناتجة عن التعرضات السيادية، والمخاطر النظامية الناتجة عن المخاطر الاقتصادية الكلية، والمخاطر النظامية الناتجة عن انتقال العدوى داخل النظام المالي، وكذلك المخاطر النظامية الناتجة عن التغيرات المناخية، بالإضافة إلى اختبارات الحساسية المختلفة.

أما بالنسبة لاختبارات الضغوط العكسية، فقد أظهرت النتائج أن انخفاض نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي إلى الحد الأدنى الرقابي قد ينتج عند حدوث صدمة استثنائية تؤدي إلى انخفاض كبير في جودة المحفظة الائتماني، وكذلك أن انخفاض متوسط نسبي السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية قد يحدث عند تطبيق نسب خصم مرتفعة جداً على الأوراق المالية الحكومية في بسط النسبة، مما يبرز الصلابة المالية للقطاع المصرفي المصري.

المملكة المغربية

1. اختبارات الضغوط الكلية

أجرى بنك المغرب في نهاية النصف الثاني من عام 2023 اختبار ضغط كلي بهدف فحص مرونة قطاع المؤسسات المالية المغربية لمواجهة ظروف اقتصادية معاكسة، وذلك من خلال افتراض تغير بعض العوامل الخارجية كالنمو الاقتصادي في أوروبا وجنوب صحراء أفريقيا وسعر النفط بدرجات متفاوتة الحدة، وكذلك بعض المتغيرات الخاصة بالاقتصاد المحلي كالنمو والتضخم وتحويلات العاملين بالخارج والاستثمار الأجنبي المباشر، وتم تطبيق هذا الاختبار على بيانات 8 بنوك رئيسية تمثل أكثر من 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، باستخدام ثلاثة سيناريوهات :

- سيناريو أساسي يتعلق بتوقعات الاقتصاد لبنك المغرب في ديسمبر 2024: ينص السيناريو الأساسي في ديسمبر الماضي على ارتفاع النمو الوطني الاقتصادي 2.7 في المائة في عام 2023، يليه تسارع إلى 3.3 في المائة في عام 2024-2025.

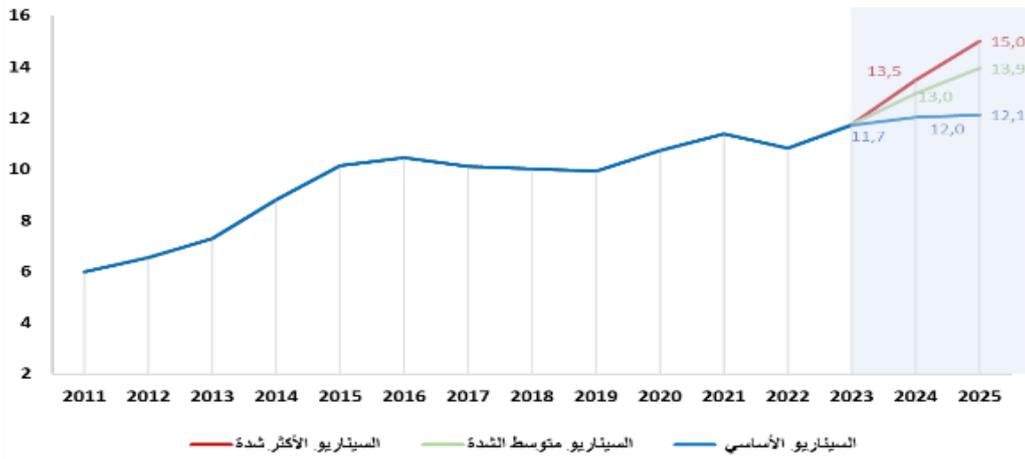
- سيناريو متوسط الشدة يحاكي تجسيد صدمات الاقتصاد الشديدة: ويستند إلى عدة فرضيات: (1) حدوث تضخم مصحوب بالركود في غالبية البلدان المتقدمة والناشئة ابتداء من عام 2024؛ (2) تفاقم التوترات في الشرق الأوسط (3) استمرار الجفاف في المغرب خلال العامين المقبلين نتيجة قلة هطول الأمطار. حيث سيؤثر تضافر هذه العوامل بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي لينكمش بنسبة 1.3 في المائة في عام 2024 وبنسبة 1.4 في المائة في عام 2025. كما من المفترض أن تؤدي هذه التطورات إلى تباطؤ تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وتباطؤ عائدات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- سيناريو أكثر شدة يفترض تدهورا في ظروف الاقتصاد بحدوث ركود قوي ناجم عن مجموعة من الصدمات المالية: ويتوقع بدءًا من عام 2024 تصاعد الصراعات الجيوسياسية في مناطق مختلفة (خاصة في الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية) مع تأثير كبير على التجارة الدولية (الإنتاج، سلاسل التوريد، والشحن، وأسعار المواد الأولية)، مع استمرار التضخم عند مستويات مرتفعة، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الظروف إلى انكماش واضح في النشاط في أوروبا وتباطؤ متوسط الشدة في النمو في جنوب صحراء إفريقيا. وفي هذا السياق، سينكمش النشاط الاقتصادي المحلي بنسبة 3 في المائة تقريباً في عام 2024 قبل أن يركد في عام 2025، مصحوباً بارتفاع التضخم وتباطؤ تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

نتج عن الاختبار أن متوسط معدل القروض غير العاملة سيبلغ في السيناريو الأساسي حوالي 10.9 في المائة للأسر و12.1 في المائة للشركات غير المالية في 2025، مع تطورات متباينة بين البنوك. من ناحية أخرى، فإن تدهور الظروف الاقتصادية في السيناريوين متوسط الشدة والأكثر شدة سيزيد من مخاطر الائتمان، حيث إن متوسط معدل نمو القروض غير العاملة وسيصل إلى 11.3 في المائة عند الأسر في

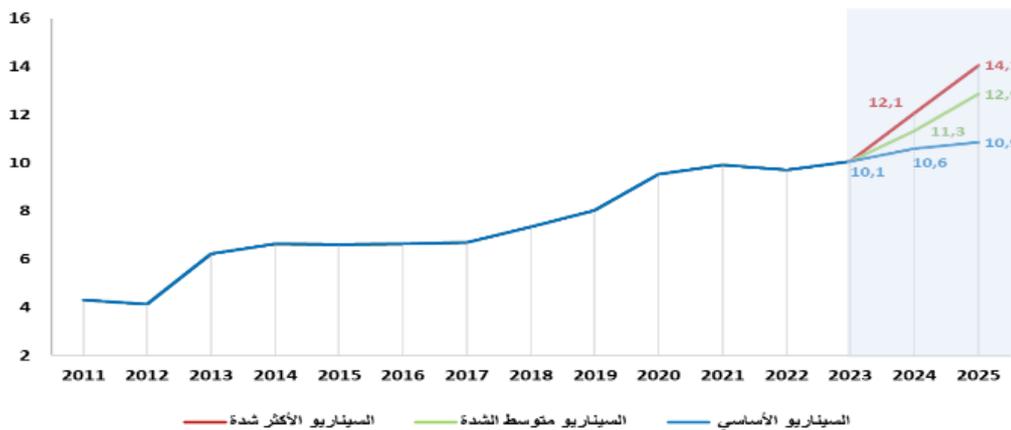
2024 ثم إلى 12.9 في المائة في 2025 بالنسبة للسيناريو متوسط الشدة، وسيصل إلى 12.1 في المائة عند الأسر في 2024 ثم إلى 14.1 في المائة في 2025 بالنسبة للسيناريو الأكثر شدة. أما بالنسبة للشركات غير المالية، ستبلغ نسبة النمو 13.5 في المائة في 2024 ثم 13.9 في المائة في 2025 في السيناريو متوسط الشدة و13.5 في المائة في 2024 ثم 15 في المائة في 2025 في السيناريو الأكثر شدة، الأمر الذي يعكس بشكل أساسي تأثير تراجع النشاط والقدرة الشرائية على الوضع المالي للأسر والشركات غير المالية.

شكل (9-13): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي المغربي: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية: تطور معدلات القروض غير المالية- الشركات غير المالية (%)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-14): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي المغربي: نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية: تطور معدلات القروض غير المالية - قطاع الأسر (%)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

أما في السيناريو متوسط الشدة، فمن المتوقع أن يسجل متوسط نسبة رأس المال الاحترازي انخفاضاً بما يقرب من 70 نقطة أساس، بينما ستنخفض نسبة رأس المال الأساسي بما يعادل 40 نقطة أساس وسيسجلان على التوالي، في السيناريو الأكثر شدة، انخفاضاً بما يقرب من 160 نقطة أساس و80 نقطة أساس، على مدى أفق التنبؤ، بما يتماشى مع تدهور نتائج البنوك المقترنة بالارتفاع في تكلفة مخاطر الائتمان والانخفاض في نتائج أنشطة السوق، والجدير بالذكر أن هذه النسب ستظل هذه النسب أعلى من الحد الرقابي الأدنى في كل السيناريوهات.

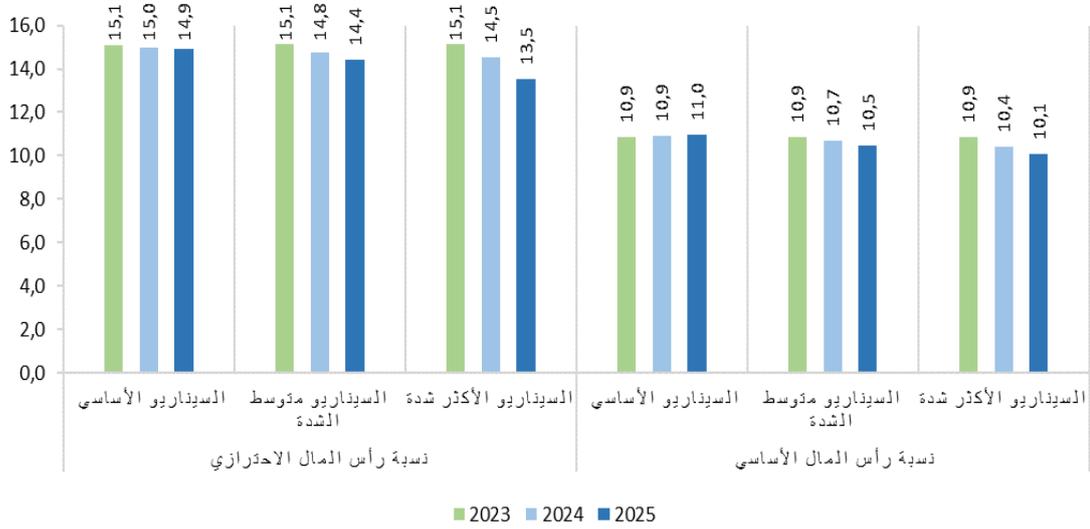
ثانياً: تطبيق اختبارات الضغوط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

تم إجراء اختبارات الضغوط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام افتراضات موحدة، ومرتجة في حدة التأثير في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وذلك على المستوى الكلي لمجمع أكبر البنوك بالقطاع المصرفي، والتي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع، والمستوى الجزئي للبنوك المنفردة، وذلك لمخاطر الائتمان السيادية لمحفظه ائتمان القطاع الحكومي ومحفظه الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، ومخاطر الائتمان الخاص لمحفظه ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، ومحفظه ائتمان المنشآت متناهية الصغر، ومحفظه التجزئة المصرفية، وكذلك مخاطر التركيز على مستوى كبار العملاء، ومخاطر السوق لسعري الصرف والعائد. إلى جانب ذلك، تم تطبيق اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل الناتج عن تزايد مخاطر الأمن السيبراني. وتهدف اختبارات السيناريوهات والحساسية المطبقة إلى تقدير مدى صلابة أكبر البنوك في الدول العربية المستوردة والمصدرة للنفط⁴⁶، وقدرتها على مواجهة الصدمات من خلال تقييم مدى كفاية رأس المال الخاص بها لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة.

فيما يخص اختبارات السيناريوهات: يتضمن هذا الاختبار عدة أنواع من المخاطر في إطار سيناريو الضغوط الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية.

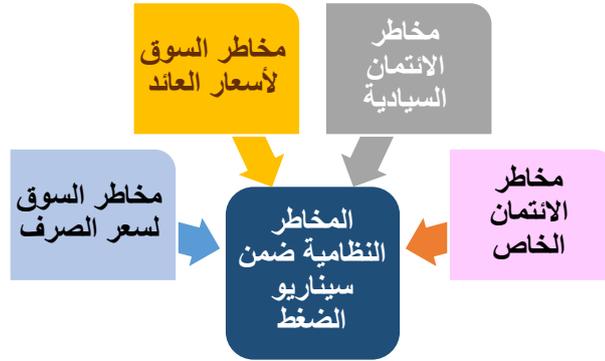
⁴⁶ تم إجراء الاختبارات بناءً على البيانات الواردة باستبيان الاستقرار المالي للدول العربي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-15): إختبارات الأوضاع الضاغطة في القطاع المصرفي المغربي: تطور متوسط
نسب رأس المال الاحترازية (%)



• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2024، صندوق النقد العربي.

شكل (9-16): السيناريو المفترض للضغوط الاقتصادية والمالية والجيوسياسية العالمية



القطاع الخارجي

استمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالظروف الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية وتزايد التحديات التي تواجه سلاسل الأمداد العالمية خاصة في ظل التوترات السياسية المؤثرة على حركة الملاحة الإقليمية والتجارة الدولية، ومع استمرار أسعار العائد عند مستويات مرتفعة، وكذلك انخفاض أسعار النفط، وتراجع الطلب العالمي، ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات البترولية للدول المصدرة للنفط وكذلك استمرار انخفاض استثمارات المحافظ في الدول المستوردة للنفط، وتراجع إيرادات قطاع السياحة بشكل عام، مما يعكس سلباً على ميزان المدفوعات للمجموعتين من الدول، ويصاحب ذلك مزيد من الضغط على قيمة العملات المحلية للدول ذات سعر الصرف المرن مع استمرار الضغوط التضخمية، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي والاتجاه لرفع أسعار العائد، وما يترتب على ذلك ارتفاع مخاطر السوق.

قطاع المالية العامة والأداء الحكومي

تزايد مخاطر ارتفاع نسب المديونية الخارجية مع ارتفاع تكاليف الاقتراض والتي تمثل عبئاً على الموازنة العامة، وتنامي المخاوف بشأن استدامة أوضاع المالية العامة، وبالتالي انخفاض ثقة المستثمرين في مدى قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، مما قد يترتب عليه انخفاض درجة الائتماني للدول العربية، خاصة الدول المستوردة للنفط في ظل ارتفاع مستويات المديونية العامة بها. وقد يؤدي تراجع درجة التصنيف الائتماني للحكومات إلى ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية، وانخفاض كبير في درجة سيولة الأوراق المالية الحكومية وانخفاض قيمتها، وحدث سحب علي ودائع القطاع المصرفي، مما يدفع إلى ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية ومخاطر السيولة.

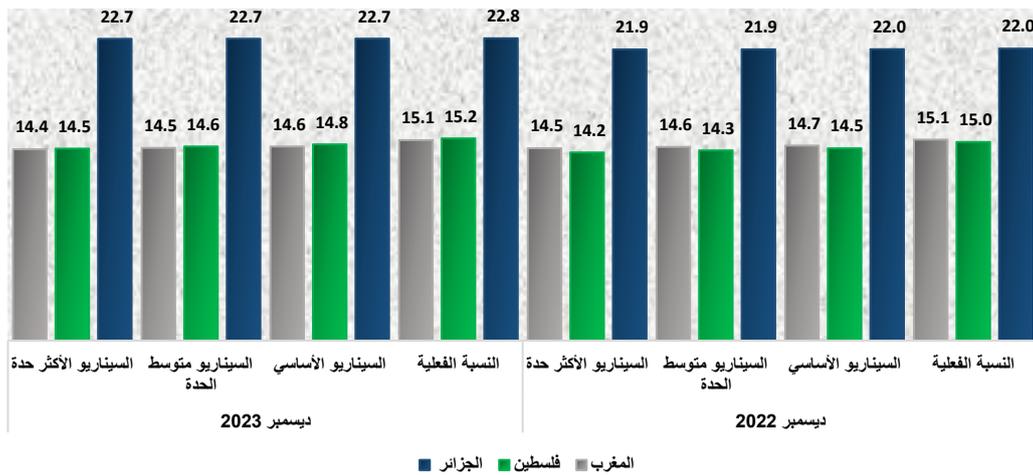
القطاعات الاقتصادية

تراجع حجم الطلب بفعل تدهور القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في بعض الدول التي ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي، فضلاً عن ارتفاع معدل البطالة نظراً لاتجاه العديد من قطاعات الأعمال والشركات إلى الاستغناء عن نسبة من العمالة في ظل الظروف الاقتصادية التي تواجهها من ارتفاع النفقات ونقص المواد الخام المستوردة واللازمة للإنتاج. تتعكس المخاطر الاقتصادية الكلية في ارتفاع مخاطر انتمان الشركات والأفراد في ضوء تراجع الأداء المالي للشركات، وانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد، مع ارتفاع معدلات البطالة.

المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

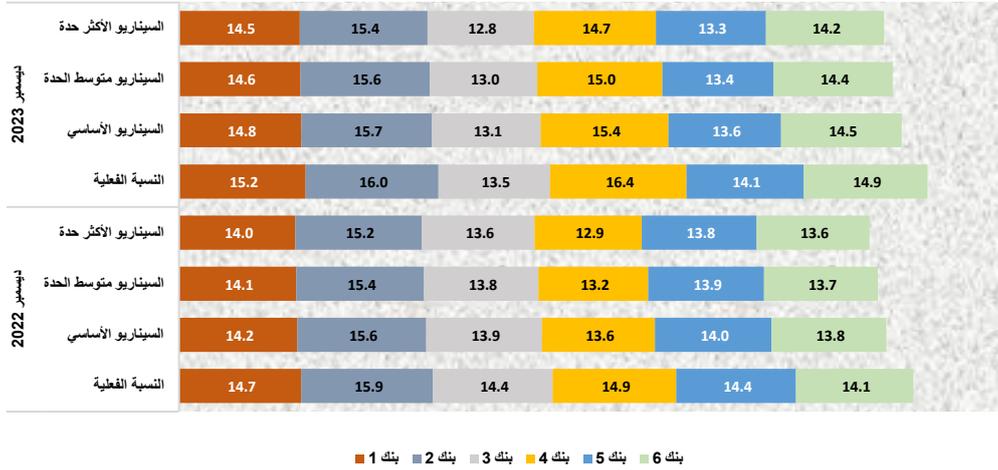
1. مخاطر الائتمان السيادية: في إطار السيناريو المستخدم، تم افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان القطاع الحكومي بنسبة 5 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 10 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و15 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوى متوسط 3 في المائة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وأظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الحكومي في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً لكافة السيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023. وبلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.1 في المائة بالجزائر، و0.7 في المائة بفلسطين، و0.7 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-17): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-18): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الإئتمان السيادية بالقطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و 2023 (%)



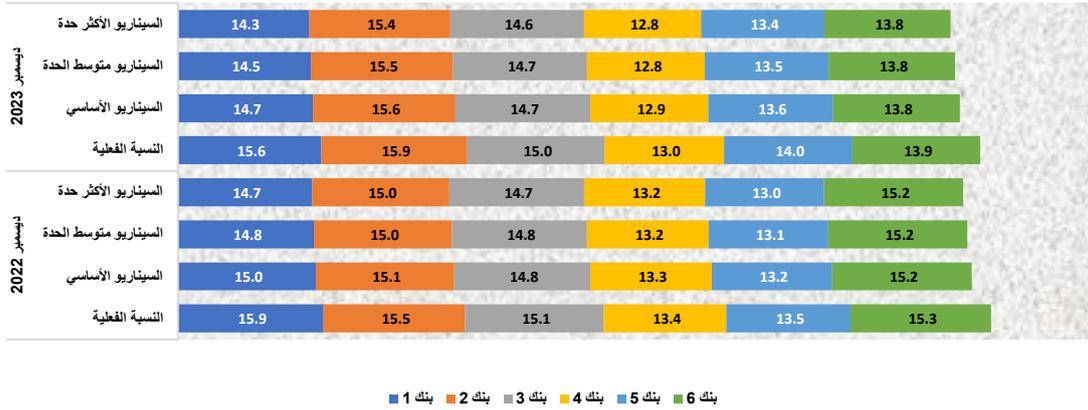
المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-19): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الإئتمان السيادية بالقطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و 2023 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-20): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الإئتمان السيادية بالقطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)

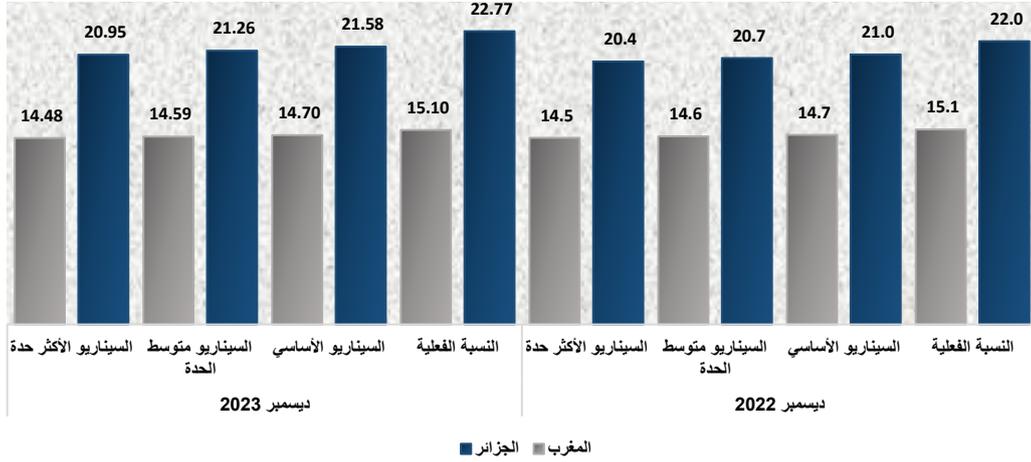


• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

إلى جانب ذلك، تم افتراض تطبيق وزن مخاطر على محفظة الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية والتي تتضمن كل من أذون الخزانة والسندات الحكومية المحلية في مقام نسبة كفاية رأس المال وذلك بنسبة 7 في المائة بالسيناريو الأساسي، و9 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و11 في المائة بالأكثر حدة⁴⁷، وتم تطبيق هذا الاختبار على دولتي (الجزائر والمغرب). وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الزيادة في وزن مخاطر محفظة الأوراق المالية الحكومية في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023. وبلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 1.8 في المائة بالجزائر، و0.6 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

⁴⁷ استرشاداً بمقترحات لجنة بازل المرتبطة بتطبيق أوزان مخاطر على المطالبات السيادية بالعملة المحلية.

شكل (9-21): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الإئتمان السيادية لمحفظه الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية بالقطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-22): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الإئتمان السيادية لمحفظه الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-23): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية لمحفظه الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

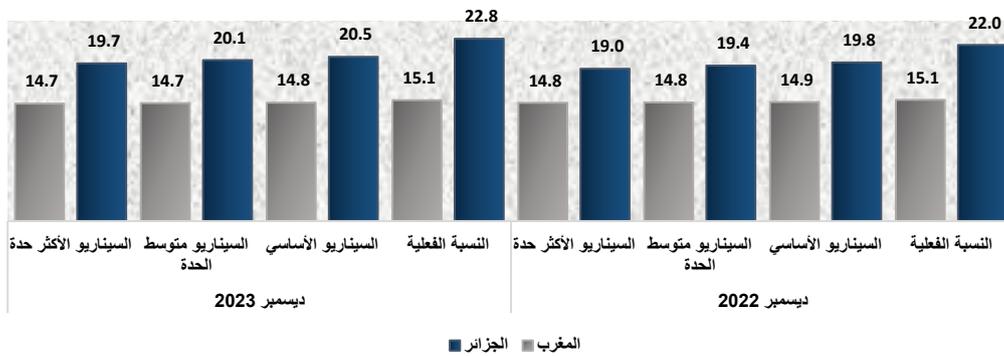
2. مخاطر الائتمان الخاص:

تشمل محفظة الائتمان الخاص كل من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص، والمنشآت متناهية الصغر، والتجزئة المصرفية. هذا وقد تم تطبيق إختبارات الضغوط لتلك المخاطر بافتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بمحفظة ائتمان قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص كل على حدي بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة.

وتم تطبيق اختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام على دولتي (الجزائر والمغرب)، واختبار مخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان قطاعي الأعمال العام والخاص في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023.

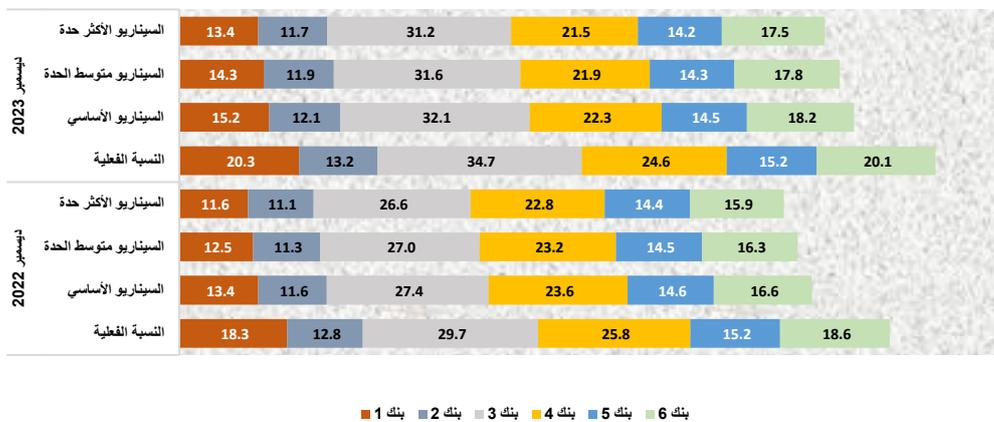
وفيما يخص اختبار الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام، بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 3.1 في المائة بالجزائر و0.4 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023. وعلى جانب اختبار الضغط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال الخاص، بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 1.5 في المائة بالجزائر، و0.7 في المائة بفلسطين، و2.7 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023. وعلى المستوى الجزئي، انخفضت النسبة إلى أقل من 10.5 في المائة في بنك واحد فقط في المغرب وفقاً للثلاث سيناريوهات وبنك آخر وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-24): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-25): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر ائتمان قطاع الأعمال العام لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



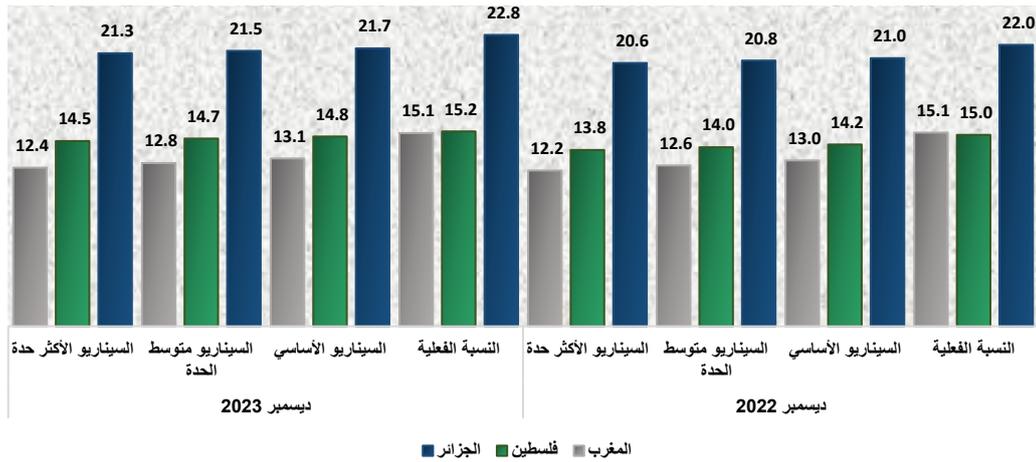
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-26): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان قطاع الأعمال العام لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



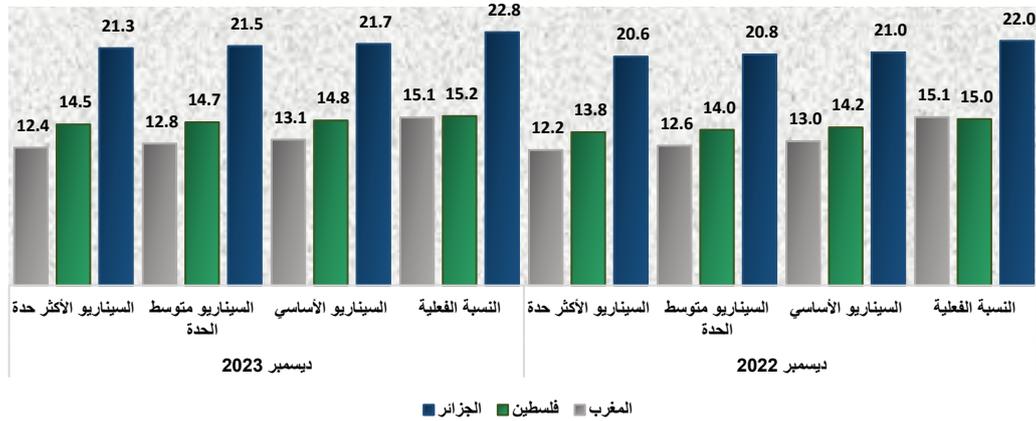
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-27): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان قطاع الأعمال الخاص لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



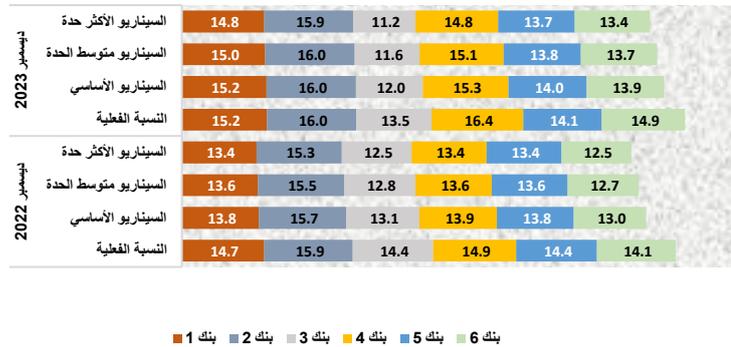
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-28): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان قطاع الأعمال الخاص لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



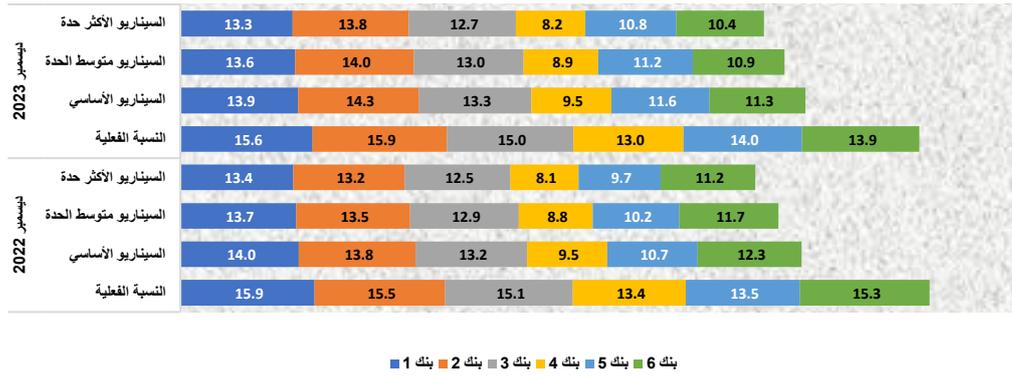
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-29): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان قطاع الأعمال الخاص لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

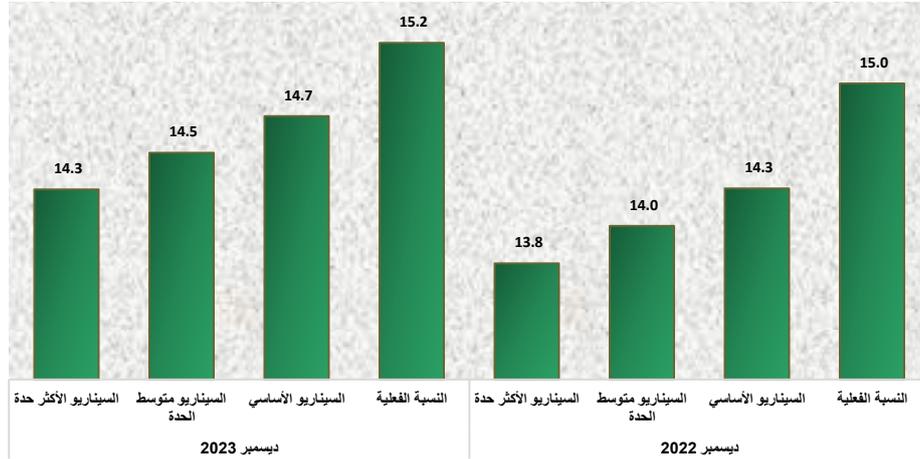
شكل (9-30): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان قطاع الأعمال الخاص لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

وبالنسبة لمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر، تم افتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لتلك المنشآت طبقاً للسيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها لفئة الجدارة غير العاملة "المشكوك في تحصيلها" مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 50 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دولة فلسطين في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لمواجهة الخسائر وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستويين الكلي والجزئي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023، حيث بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي حوالي 1 في المائة، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-31): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان المنشآت متناهية الصغر لدى القطاع المصرفي الفلسطيني على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

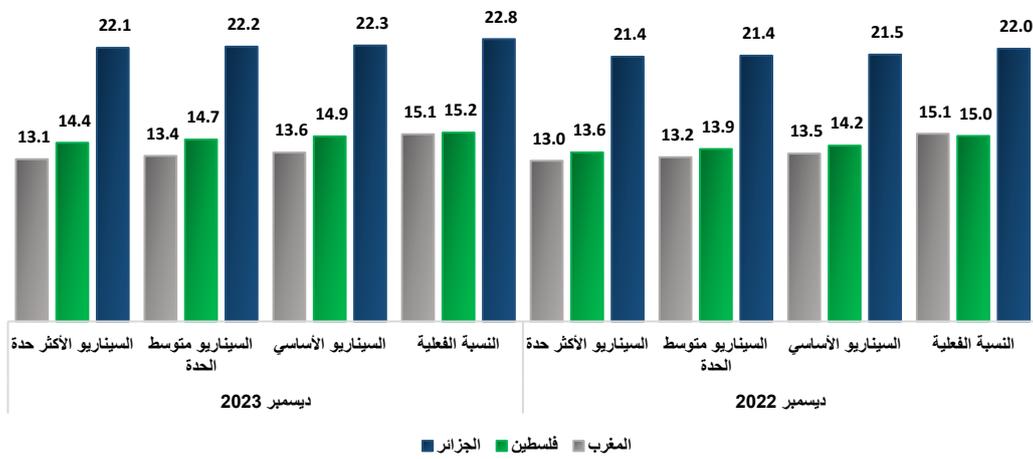
شكل (9-32): نتائج اختبارات الضغوط لمخاطر ائتمان المنشآت متناهية الصغر لدي القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

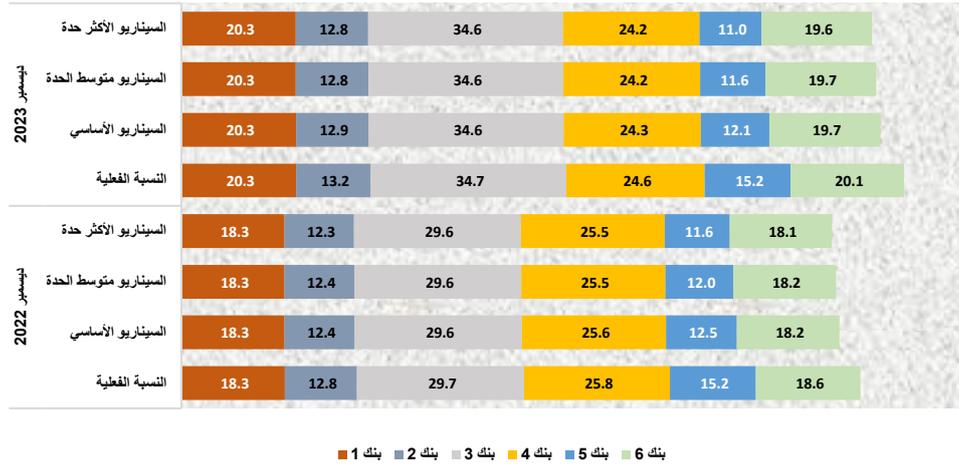
وعلى مستوى محفظة ائتمان التجزئة المصرفية، تم افتراض إخفاق نسبة من القروض العاملة بتلك المحفظة بنسبة 10 في المائة في ظل السيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعنى الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة تساوي متوسط 3 في المائة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان التجزئة المصرفية في القطاع المصرفي بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023. وبلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.7 في المائة بالجزائر، و0.8 في المائة بفلسطين، و2 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-33): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان محفظة التجزئة لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-34): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان محافظة التجزئة لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-35): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان محافظة التجزئة لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

3. مخاطر التركيز:

تم إجراء اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر التركيز على مستوى العميل الواحد وأطرافه المرتبطة من خلال افتراض إخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض العاملة لأكثر من 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة طبقاً للسيناريو الأساسي، ونسبة 15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، ونسبة 20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وانتقالها إلى فئة الجدارة غير العاملة "دون المستوى"، مما يعني الحاجة إلى تكوين مخصصات مقابلة بنسبة 20 في المائة، كما تم افتراض أن المخصصات الواجب تكوينها لباقي المحفظة العاملة لكبار العملاء تساوي متوسط 3 في المائة. كذلك تم تطبيق ذات الافتراض على محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية العاملة لأكثر من 10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة.

وقد تم تطبيق هذه الاختبارات على دول (الجزائر وفلسطين والمغرب) في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة الائتمان الخاصة بأكثر من 5 و10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة - على المستويين الكلي والجزئي - بالدول الثلاثة وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوى الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023.

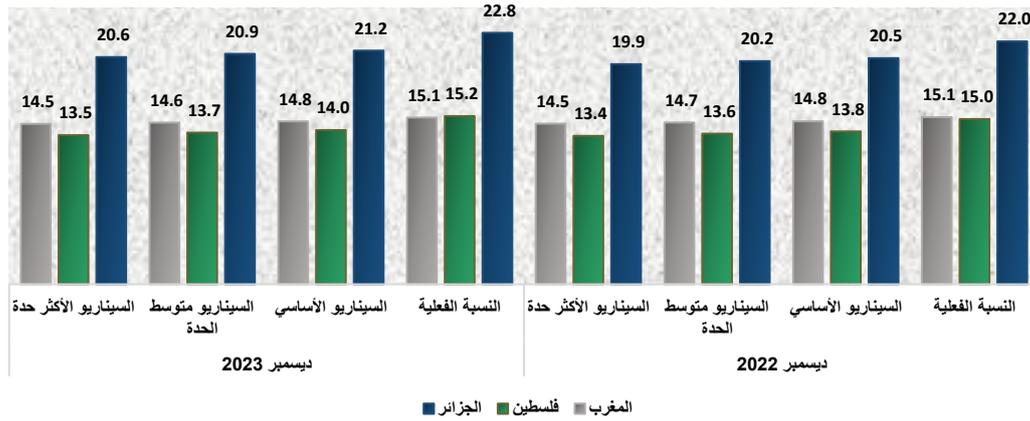
شكل (9-36): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر إئتمان محفظة التجزئة لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

وعلى جانب اختبار الضغط لمخاطر التركيز بمحفظة ائتمان أكبر 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 2.2 في المائة بالجزائر، و1.7 في المائة بفلسطين، و0.6 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023. وفيما يخص اختبار الضغط لمخاطر التركيز بمحفظة ائتمان أكبر 10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 2.7 في المائة بالجزائر، و2 في المائة بفلسطين، و1 في المائة بالمغرب، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-37): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 5 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-38): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 5 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-39): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 5 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



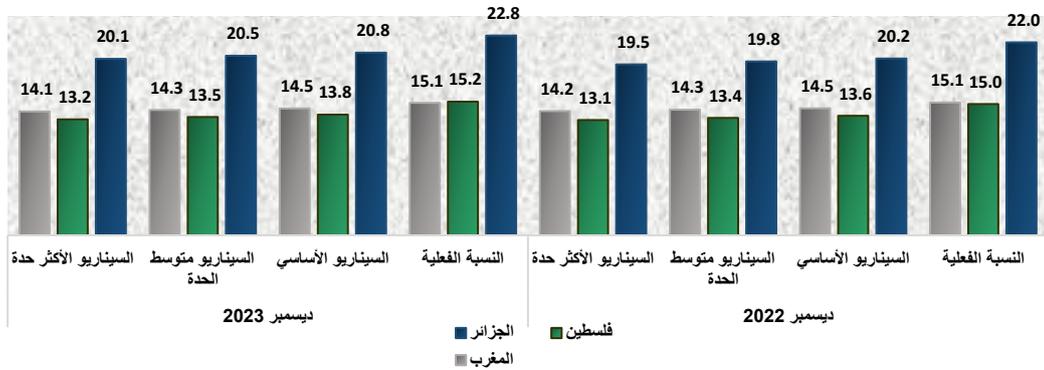
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-40): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 5 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



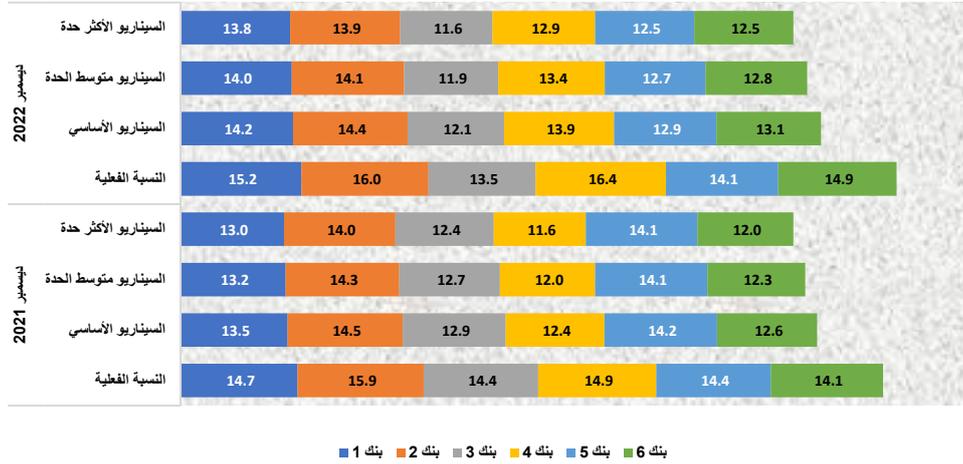
المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-41): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 10 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



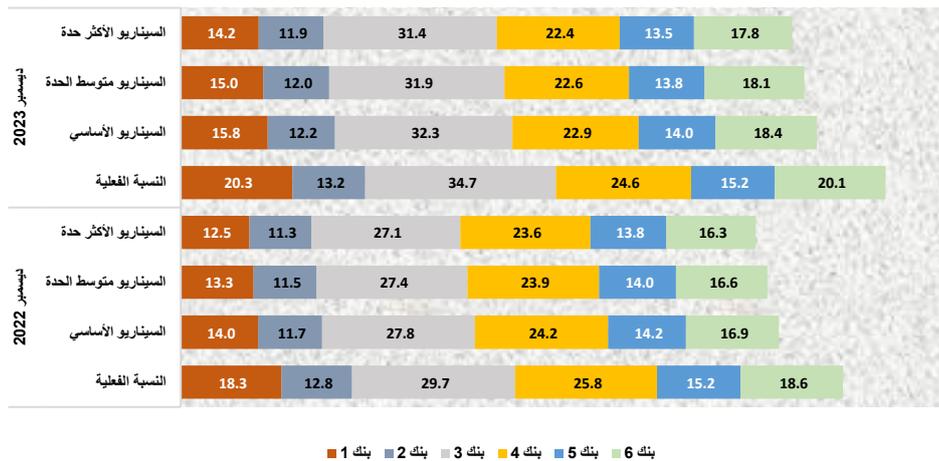
المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-42): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 10 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-43): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركيز بمحفظة الإئتمان (أكبر 10 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

3. مخاطر السوق:

تتضمن اختبارات الضغوط الخاصة بمخاطر السوق كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد. وفي إطار السيناريو المستخدم، تم تطبيق اختبار الضغط لسعر الصرف على الدول المصدرة للنفط (الجزائر وعمان) بافتراض انخفاض قيمة عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية بمعدلات 5 في المائة و10 في المائة و15 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي. وفي المقابل، تم افتراض انخفاض قيمة العملة الوطنية للدول المستوردة للنفط (فلسطين والمغرب) بمعدلات 15 في المائة و30 في المائة و45 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي ومتوسط الحدة والأكثر حدة على التوالي، ثم تقدير نتائج ذلك على نسبة كفاية رأس المال باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لأكثر البنوك بالقطاع المصرفي وذلك في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022. وعلى جانب الأوضاع النقدية تم افتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 5 في المائة بالسيناريو الأساسي، و7 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و9 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكثر البنوك بالقطاع المصرفي في الدول المستوردة للنفط (فلسطين)، ونسبة 1 في المائة بالسيناريو الأساسي، و2 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و3 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة للدول المصدرة للنفط (عمان).

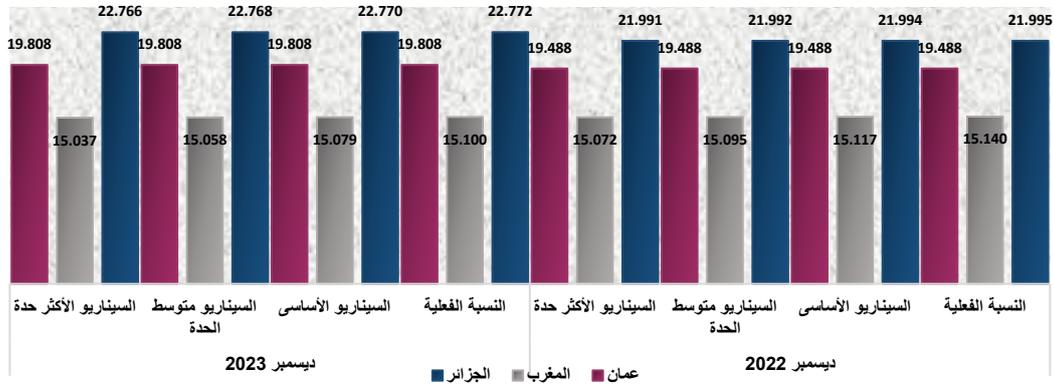
شكل (9-44): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التركز بمحفظة الإئتمان (أكبر 10 مقترضين وأطرافهم المرتبطة) لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



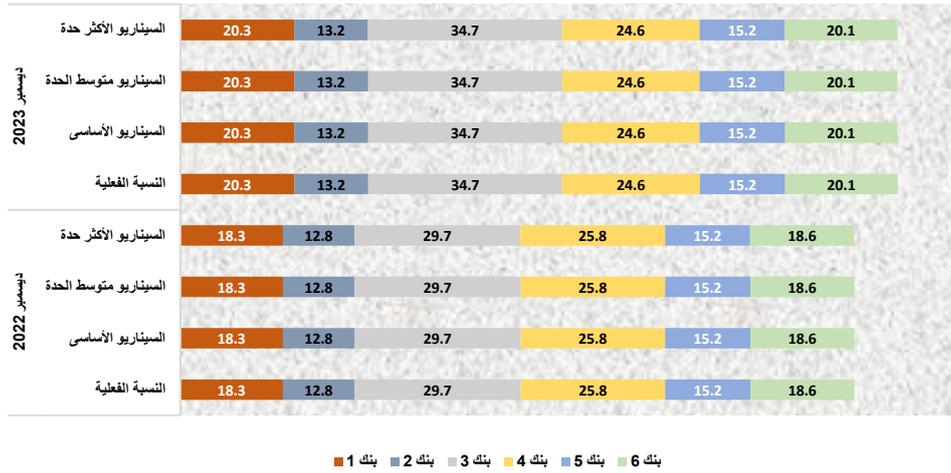
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

مخاطر التغير في سعر الصرف: حقق القطاع المصرفي في دول (الجزائر وعمان وفلسطين والمغرب) فائضاً بصافي المراكز المفتوحة للعمليات الأجنبية على المستوى الإجمالي لأكبر البنوك وفقاً لبيانات ديسمبر 2022 و 2023 في ظل الثلاث سيناريوهات. أما على المستوى الجزئي، سجلت بعض البنوك عجزاً بصافي المراكز المفتوحة للعمليات الأجنبية مما يترتب عليه خسائر بها حال انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. وكان لذلك تأثيراً ضئيلاً على نسبة كفاية رأس المال حيث تظل النسبة - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و 2023. وقد بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.01 في المائة بالجزائر، 0.1 في المائة بالمغرب، وظلت النسبة ثابتة في عمان، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-45): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الصرف لدى القطاع المصرفي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و 2023 (%)

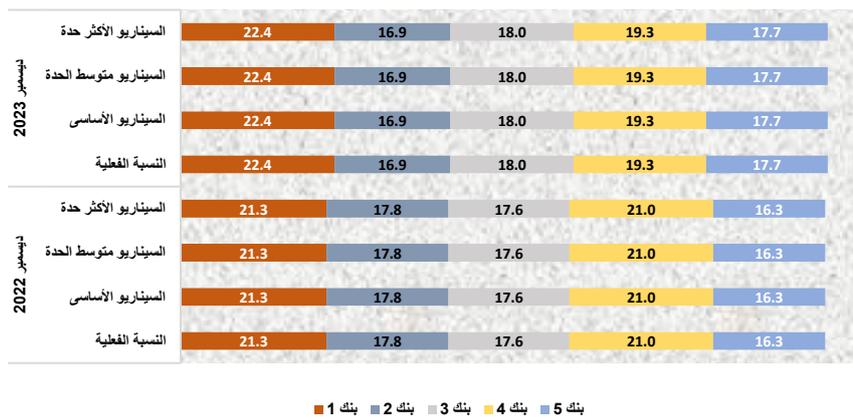


شكل (9-46): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الصرف لدى القطاع المصرفي
الجزائري بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023
(%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-47): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الصرف لدى القطاع المصرفي
العُماني بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022
و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-48): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الصرف لدى القطاع المصرفي المغربي بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)

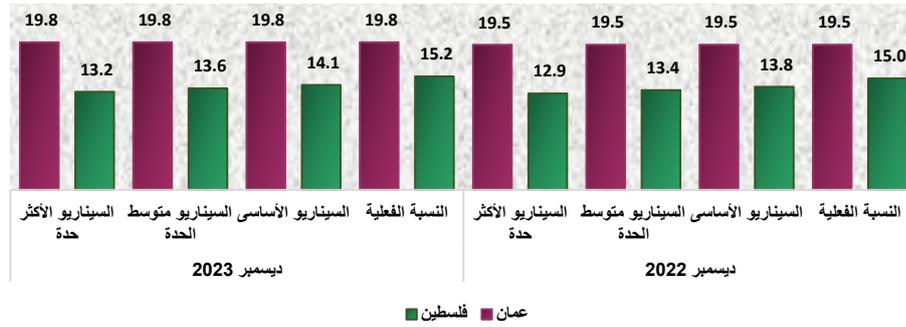


• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

مخاطر التغير في أسعار الفائدة: تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر أسعار العائد استناداً إلى حساب الفجوات التراكمية لإعادة التسعير خلال الفترة قصيرة الأجل (حتى 3 شهور)، ومتوسطة الأجل (حتى عام). وقد حقق القطاع المصرفي في دولتي (فلسطين وعمان) فجوات سالبة لإعادة التسعير بالشريحتين قصيرة ومتوسطة الأجل، مما ترتب عليه انخفاض نسبة كفاية رأس المال نتيجة لارتفاع أسعار العائد وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات. وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع سعر العائد على مستوى فجوة إعادة التسعير التراكمية قصيرة ومتوسطة الأجل في الدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال بعد الضغط - على المستوي الكلي - أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023. وبلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للفجوة قصيرة الأجل على المستوى الكلي 2.1 في المائة بفلسطين، كما بلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال بالنسبة للفجوة متوسطة الأجل 1.8 في المائة بفلسطين، و0.3 في المائة بعمان، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023. وعلى المستوى الجزئي،

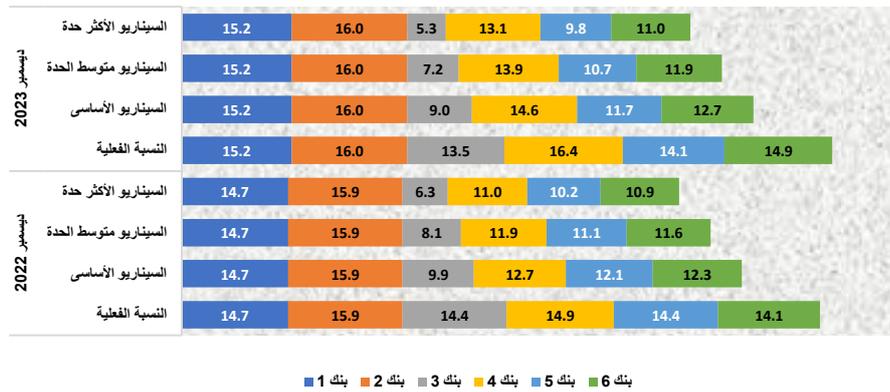
نخفضت النسبة إلى أقل من 10.5 في المائة في بنك واحد فقط في فلسطين على مستوى الفجوتين قصيرة ومتوسطة الأجل بالثلاث سيناريوهات.

شكل (9-49): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي
للفجوات حتى 3 أشهر على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



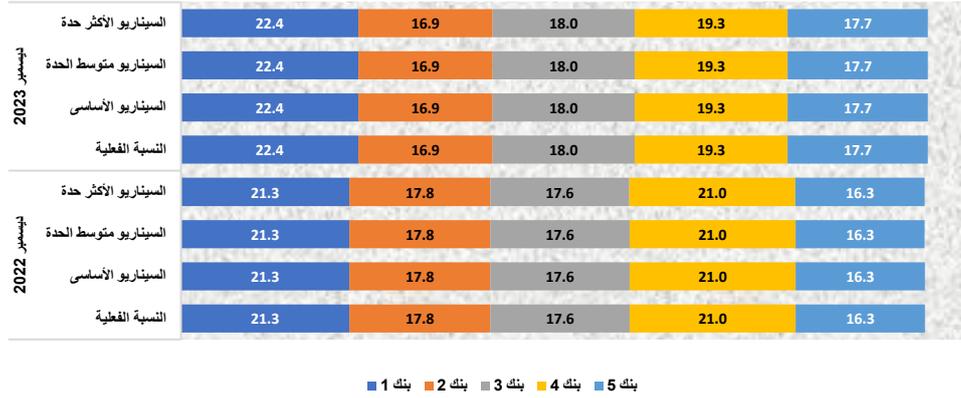
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-50): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي
الفلسطيني للفجوات حتى 3 أشهر بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال
في ديسمبر 2022 و2023 (%)



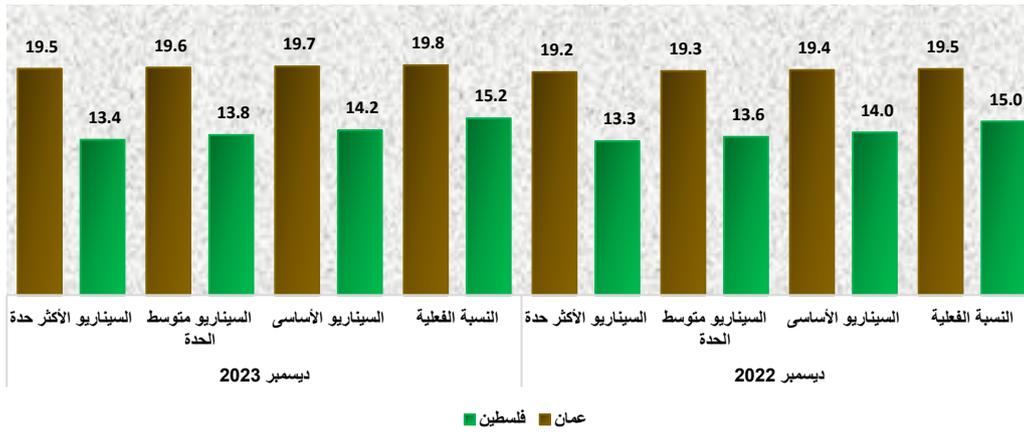
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-51): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي
العُماني للفجوات حتى 3 أشهر بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في
ديسمبر 2022 و2023 (%)



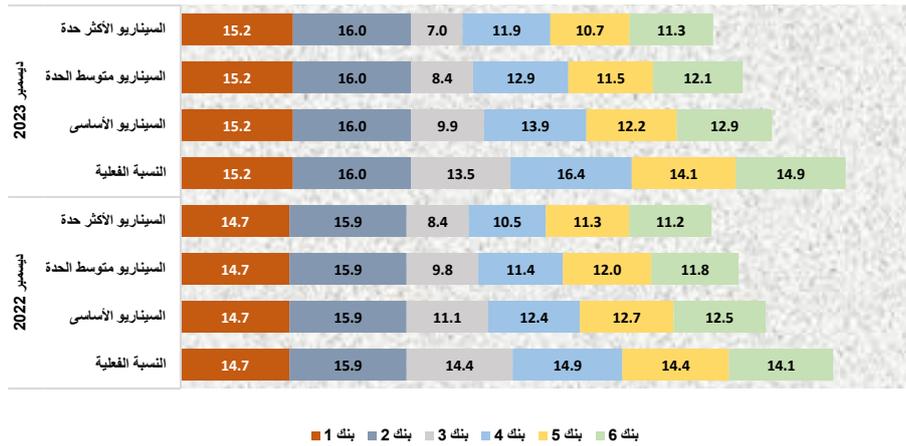
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-52): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي
للفجوات حتى عام بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022
و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-53): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي الفلسطيني للفجوات بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

4. مخاطر التشغيل:

تم إجراء اختبارات الضغوط لمخاطر التشغيل بافتراض تزايد مخاطر الأمن السيبراني في ضوء ارتفاع درجة الاعتماد على الخدمات المالية الإلكترونية، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل طبقاً لأسلوب المؤشر الأساسي (BIA) بمعدل 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و15 في المائة بالسيناريو متوسط الحدة، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة. وتم تطبيق هذا الاختبار على دولتي (الجزائر وفلسطين) في ديسمبر 2023 مقارنة بديسمبر 2022.

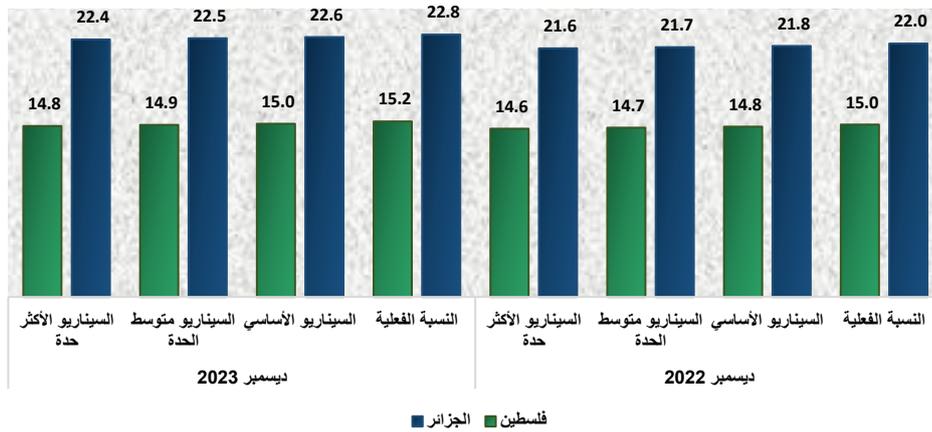
وقد أظهرت النتائج كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن ارتفاع قيمة الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل في القطاع المصرفي بالدولتين وذلك وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسبة كفاية رأس المال - على المستويين الكلي والجزئي - بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023. وبلغ مقدار الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال على المستوى الكلي 0.4 في المائة فقط بكل من الجزائر وفلسطين، وذلك وفقاً للسيناريو الأكثر حدة في ديسمبر 2023.

شكل (9-54): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر سعر الفائدة لدى القطاع المصرفي العُماني للفجوات حتى عام بشكل إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



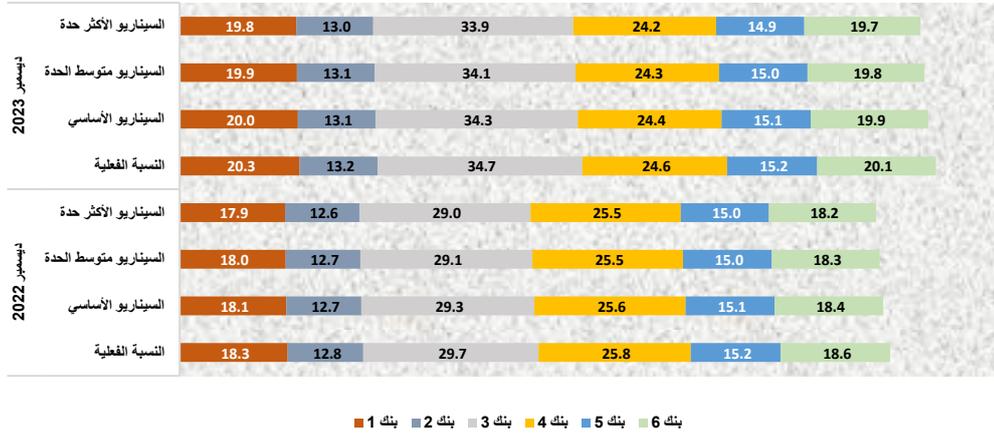
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-55): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التشغيل لدى القطاع المصرفي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



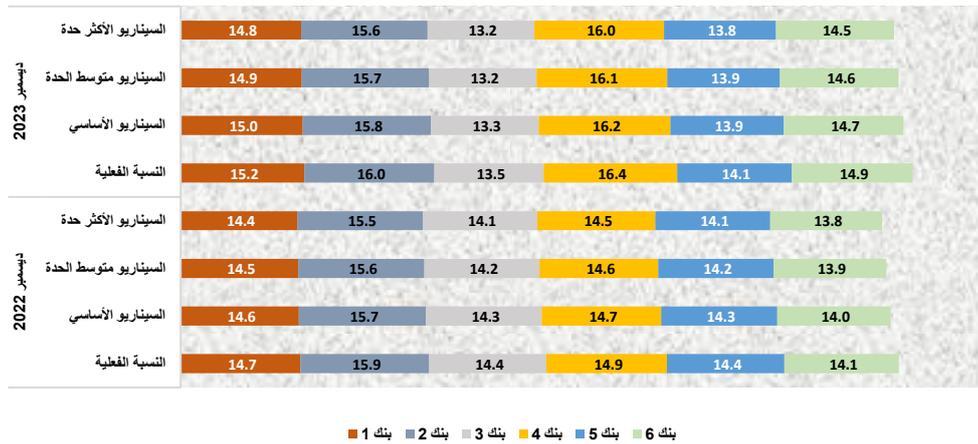
• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-56): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التشغيل لدى القطاع المصرفي الجزائري بشكل
إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

شكل (9-57): نتائج إختبارات الضغوط لمخاطر التشغيل لدى القطاع المصرفي الفلسطيني بشكل
إفرادي على مستوى نسبة كفاية رأس المال في ديسمبر 2022 و2023 (%)



• المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

تمثل اختبارات الضغوط أحد أهم أدوات إدارة المخاطر والإنذار المبكر ذات النظرة المستقبلية، وتستخدم في تقييم مدى قدرة ومرونة البنوك في التعامل مع المخاطر المختلفة والحد منها في ظل عوامل استثنائية معاكسة، ولكن ممكنة الحدوث باحتمالية منخفضة. وتظهر أهمية نتائج اختبارات الضغوط في اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمواجهة العوامل ذات التأثير السلبي على النظام المالي، والتخطيط الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة، كما تساهم في تطوير خطط الطوارئ والتعافي، وذلك لضمان استمرار قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها والحفاظ على أموال المودعين، مع الاستمرار في أداء دورها الأساسي في الوساطة المالية دون الإخلال بالمتطلبات الرقابية.

وتتعدد اختبارات الضغوط التي يتم إجراؤها بواسطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويمكن تقسيمها بشكل أساسي إلى اختبارات السيناريوهات والحساسية، كما يمكن تقسيم الاختبارات بشكل عام إلى اختبارات الملاءة المالية التي تشمل مخاطر الائتمان والتركز والسوق والتشغيل، والاختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، واختبارات الضغوط الكلية، واختبارات الضغوط العكسية. هذا وتقوم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء وتطوير أدوات ومنهجيات اختبارات الضغوط، والتي تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة التي يسودها حالة من عدم اليقين ومنها استمرار تداعيات الظروف الجيوسياسية الإقليمية والعالمية، والاستمرار في السياسة النقدية التقييدية في الدول المتقدمة، وكذلك ارتفاع أسعار النفط العالمية وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتحديات المرتبطة باستدامة المديونية الخارجية.

وعلى جانب آخر، تم إجراء اختبارات للضغوط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام ثلاثة سيناريوهات متدرجة من حيث حدة التأثير بافتراضات موحدة في إطار سيناريو للمخاطر الاقتصادية والمالية والجيوسياسية الإقليمية والعالمية، وذلك على المستوى الكلي لأكبر البنوك بالقطاع المصرفي التي تمثل نحو 80 في المائة من أصول القطاع، وعلى المستوى الجزئي للبنوك المنفردة. وذلك فيما يخص مخاطر الائتمان السيادية لمحفظات ائتمان القطاع الحكومي ومحفظات الاستثمارات المالية في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية، ومخاطر الائتمان الخاص، ومخاطر التركيز لمحفظات ائتمان أكبر 5 و10 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة، ومخاطر السوق لسعر الصرف وأسعار العائد. وإلى جانب ذلك، تم تطبيق اختبار الحساسية لمخاطر التشغيل المرتبطة بتزايد مخاطر الأمن السيبراني الناتج عن الاتجاه إلى الاعتماد على القنوات والتطبيقات الإلكترونية.

وتهدف اختبارات السيناريوهات والحساسية المطبقة إلى تقييم مدى كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقدير مدى صلابة أكبر البنوك في

الدول العربية المستوردة والمصدرة للنفط لمواجهة الظروف المعاكسة. وأظهرت النتائج كفاية رأس المال للقطاع المصرفي في دول الجزائر وعمان وفلسطين والمغرب لمواجهة الخسائر الناتجة عن اختبارات الضغوط لمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر الائتمان الخاص، ومخاطر السوق، ومخاطر التشغيل وفقاً للثلاث سيناريوهات، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط على المستوي الكلي أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة) بناءً على البيانات الفعلية في ديسمبر 2022 و2023.